الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه

قسم العلوم التجارية تخصص: إدارة التسويق، مالية وتجارة دولية

تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على الفقر في الدول النامية
دراسة حالة الجزائر 1990-2019

إعداد الطالب:

بوعبد الله مسعود

إشراف الأستاذة:

أ.د برودي نعيمة

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د طافر زهير	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د برودي نعيمة	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
أ.د جديدن لحسن	أستاذ التعليم العالي	جامعة عين تموشنت	ممتحنا
أ.د سحنون سمير	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	ممتحنا
د بن مسعود نصر الدين	أستاذ محاضر أ	جامعة عين تموشنت	ممتحنا
د بن أشنهو فريدة	أستاذة محاضرة أ	جامعة تلمسان	ممتحنة

السنة الجامعية 2022- 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمـــة شكـــر

الشُكر الأول والأخير لله رَب العالمين.

لكن وبعد أن انتهيت من كتابة هذه المذكرة فإن واجب الوفاء يُحتم علي أن أتقدم إليهم جميعا بوافر الشُكر والتقدير فلهم الفضل الجزيل في تقديم العون وتزويدي بالمصادر العديدة لإنجاز المذكرة وإظهارها بالشكل المطلوب.

- الأستاذة المشرفة: برودي نعيمة التي بذلت وقتها وجهدها معي لانجاز المذكرة في أحسن صورة بفضل توجيهاتها ونصائحها القيمة وصبرها طوال هذه الأعوام فاسأل الله أن يجعل لها ذلك في صحائف أعمالها الحسنة.
- جميع الأساتذة الذين أشرفوا على تعليمي وتوجيهي.
- إلى زملاء الدفعة الذين أمدوا لي يد العون والمساعدة ولو بكلمة تشجيعية...
- إلى كل من أعانني من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة...

مسعود

إهـــــداء

- إلى الحبيب الهادي المُعَلم الأول محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم...
- إلى الوالدين الكريمين أطال الله عمرهما وجعل هذا العمل في ميزان حسناتهما...
- إلى أخي العزيز وأخواتي العزيزات على صبرهم ومساعدتهم لي...
- إلى كل عائلتي وأسال الله أن يُعز أَبنائها بطلب العلم ...
- إلى كل زملاء المسار الدراسي من أوله إلى آخره ....
- إلى كل أصدقائي ...

أهدي هذا العمل.

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات

المحتويات.....	الصفحة
كلمة شكر.....	-
الإهداء.....	-
قائمة المحتويات.....	XI - VI
قائمة الجداول.....	XIV - XII
قائمة الأشكال.....	XV
قائمة الملاحق.....	XVI
المقدمة العامة.....	أ - ج
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والفقر	
تمهيد.....	24
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.....	**25 - 75**
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.....	25 - 37
أولا: أسباب زيادة الإهتمام بالإستثمار الأجنبي المباشر.....	25 - 27
ثانيا: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر.....	27 - 33
ثالثا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.....	33 - 38
المطلب الثاني: أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر.....	38 - 40
أولا: الإستثمار الأجنبي المباشر من منظور المستثمر.....	38 - 39
ثانيا: الإستثمار الأجنبي المباشر من منظور البلد المضيف.....	39
ثالثا: الإستثمار الأجنبي المباشر من حيث الأهداف.....	40
المطلب الثالث: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر.....	40 - 49
أولا: أشكال لإستثمار الأجنبي المباشر حسب الملكية.....	41 - 46
ثانيا: أشكال الإستثمارات الأجنبية المباشرة حسب العقود.....	46 - 48
ثالثا: أشكال الإستثمار الأجنبى المباشر حسب الهدف من الإستثمار....	48 - 49
المطلب الرابع: نظريات الإستثمار الأجنبي المباشر.....	49 - 64
أولا: النظرية الكلاسيكية.....	49 - 50
ثانيا: نظرية عدم كمال السوق.....	50 - 52

ثالثا: نظرية دورة حياة المنتج.....	53 – 55
رابعا: نظرية الموقع.....	55 – 56
خامسا: نظرية الموقع المعدلة.....	56 – 58
سادسا: نظرية الحماية.....	58 – 59
سابعا: النظرية الإنتقائية.....	59 – 62
ثامنا: نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية).....	63
تاسعا: نظرية عدم التوازن للاستثمار الأجنبي المباشر.....	64
المطلب الخامس: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر.....	64 – 74
أولا: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الصناعات المحلية.....	65 – 67
ثانيا: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي.....	67 – 68
ثالثا: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على السيادة الوطنية.....	68
رابعا: أثر الإستثمار الأجنبي المباشرعلى النمو الاقتصادي.....	68 – 69
خامسا: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل.....	70 – 71
سادسا: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على الطبقات الاجتماعية.....	71
سابعا: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات.....	71 – 73
ثامنا: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على التكنولوجيا.....	73 – 74
تاسعا: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على البيئة.....	74
المبحث الثاني: الشركات المتعددة الجنسيات.....	**75 – 91**
المطلب الأول: مفهوم الشركات متعدِّدة الجنسيَّات ونشأتها وخصائصها.....	75 – 86
أولا: تعريف الشركات المتعددة الجنسيات وأنماطها.....	76 – 78
ثانيا: نشأة وتطور الشركات المتعددة الجنسيات.....	78 – 80
ثالثا : خصائص الشركات المتعددة الجنسيات.....	81 – 86
المطلب الثاني: الآثار السلبية للشركات المتعددة الجنسيات.....	87 – 91
أولا: الآثار على الاقتصاد العالمي.....	87 – 89
ثانيا: الآثار على الاقتصاد الوطني.....	89 – 90
ثالثا: الآثار على البلدان المضيفة.....	90 – 91
المبحث الثالث: الفقر الفقر، مؤشراته وآثاره	**92 – 116**
المطلب الأول: مفهوم الفقر، خصائصه وأبعاده.....	92 – 94
أولا: مفهوم الفقر.....	92 – 93

ثانيا: خصائص الفقر.....	93 – 94
ثالثا: أبعاد الفقر.....	94
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للفقر.....	95 – 100
أولا: النظريات القديمة.....	95 – 97
ثانيا: النظريات الحديثة.....	98 – 100
المطلب الثالث: أساليب ومؤشرات قياس الفقر.....	100 – 111
أولا : مؤشرات الفقر.....	101 – 105
ثانيا: أسلوب خط الفقر.....	105 – 107
ثالثا: قياس الفقر من زاوية التنمية البشرية.....	107 – 111
المطلب الرابع: آثار الفقر.....	112 – 115
أولا: الآثار السياسية.....	112
ثانيا: الآثار الاقتصادية.....	112 – 113
ثالثا: الآثار الاجتماعية والثقافية.....	114 – 115
خلاصة.....	116
الفصل الثاني: الدراسات السابقة	
تمهيد.....	118
المبحث الأول: تأثير إ.أ.م على الفقر في البلدان المتقدمة والاقتصاديات المتحولة...	119 – 127
المطلب الأول: الدراسات الأجنبية.....	119 – 127
الدراسة الأولى	119 – 121
الدراسة الثانية	121 – 122
الدراسة الثالثة	123 – 125
الدراسة الرابعة	125 – 127
المبحث الثاني: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر في البلدان النامية.	128 – 150
المطلب الأول: الدراسات الأجنبية.....	128 – 150
الدراسة الأولى	128 – 129
الدراسة الثانية	129 – 131
الدراسة الثالثة	131 – 132
الدراسة الرابعة	133 – 134
الدراسة الخامسة.....	134 – 135

الدراسة السادسة.....	136 - 137
الدراسة السابعة	137 - 138
الدراسة الثامنة	138 - 141
الدراسة التاسعة	141 - 142
الدراسة العاشرة.....	142 - 144
الدراسة الحادية عشر.....	144 - 146
الدراسة الثانية عشر.....	146 - 147
الدراسة الثالثة عشر.....	147 - 149
الدراسة الرابعة عشر.....	150
المبحث الثالث: تأثير إ.أ.م على الفقر في بلدان شمال افريقيا والجزائر.....	**151 - 179**
المطلب الأول: الدراسات الأجنبية.....	151 - 155
الدراسة الأولى	151 - 153
الدراسة الثانية	153 - 154
الدراسة الثالثة	155
المطلب الثاني: الدراسات العربية.....	156 - 167
الدراسة الأولى	156 - 157
الدراسة الثانية	158 - 159
الدراسة الثالثة	159 - 161
الدراسة الرابعة	162 - 163
الدراسة الخامسة.....	164 - 167
المبحث الرابع: العلاقة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.....	**168 - 178**
المطلب الأول: حوصلة وملخص الدراسات السابقة.....	168 - 176
أولا: حوصلة الدراسات السابقة.....	168 - 169
ثانيا: ملخص الدراسات السابقة	169 - 176
المطلب الثاني: المقارنة مع الدراسات السابقة والفجوة البحثية.....	176 - 179
أولا: أوجه التشابه بين الدراسة الحالية و الدرسات السابقة.....	176 - 177
ثانيا: أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية و الدرسات السابقة.....	177- 178
ثالثا: الفجوة البحثية.....	178
خلاصة.....	179

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية	
تمهيد.....	181
المبحث الأول: الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العالم.....	192 – 182
المطلب الأول: تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العالم.....	186 – 182
أولا: إ.أ.م العالمية الواردة حسب الاقتصاديات والمنطقة.....	183 – 182
ثانيا: أكبر 20 اقتصادا مضيفا.....	184 – 183
ثالثا: أكبر 20 اقتصادا من بلدان المنشأ.....	186 – 184
المطلب الثاني: تدفقات ورصيد الاستثمارات الاجنبية في الدول النامية.....	192 – 186
أولا: قائمة الدول النامية.....	187 – 186
ثانيا: تدفقات ورصيد إ.أ.م الواردة إلى الدول النامية.....	190 – 188
ثالثا: تدفقات ورصيد إ.أ.م الصادرة من الدول النامية	192 – 190
المبحث الثاني: الاستثمارات الاجنبية المباشرة والفقر في الجزائر.....	**218 – 193**
المطلب الأول: التوزيع القطاعي والجغرافي للإستثمارات الاجنبية في الجزائر..	198 – 193
أولا: التوزيع القطاعي للإستثمارات الاجنبية في الجزائر.....	195 – 193
ثانيا: التوزيع الجغرافي للإستثمارات الاجنبية في الجزائر.....	197 – 195
ثالثا: أكبر الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر.....	198 – 197
المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر وفقا للمؤشرات الدولية.....	210 – 198
أولا: مؤشر الحرية الاقتصادية.....	205 – 199
ثانيا: مؤشرات مسح الحكومة الالكترونية.....	207 – 205
ثالثا: مؤشر المخاطر السياسية والقطرية.....	209 – 208
رابعا: مؤشرات العولمة في الجزائر.....	210 – 209
المطلب الثالث: آداء الجزائر وفق مؤشرات التنمية البشرية.....	218 – 211
أولا: آداء الجزائر وفق مؤشر التنمية البشرية واتجاهاته.....	213 – 211
ثانيا: آداء الجزائر وفق مؤشر التنمية البشرية بالتوزيع غير المتكافئ....	215 – 213
ثالثا: أداء الجزائر وفق مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد للبلدان النامية.....	218 – 216
المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية لتأثير إ.أ.م على الفقر في الجزائر.....	**239 – 219**
المطلب الأول: بيانات الدراسة.....	223 – 219
أولا: تطور تدفقات إ.أ.م الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 1990 – 2019..	221 – 220
ثانيا: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1990 – 2019	223 – 221

المطلب الأول: تحليل نتائج الدراسة.....	239 – 223
أولا: الطريقة والأدوات	223
ثانيا: المتغيرات و البيانات.....	228 – 224
ثالثا: الإختبارات القبلية.....	232 – 228
رابعا: الاختبارات التشخيصية.....	236 – 232
خامسا: تقدير النموذج والقراءة الاقتصادية.....	239 – 236
خلاصة.....	240
الخاتمة العامة.....	244 – 242
قائمة المصادر والمراجع.....	259 – 246
الملاحق.....	265 – 261
الملخص.....	270

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول.....	الصفحة
1	العوامل المؤثرة في نظرية الموقع المعدلة.....	57
2	بدائل تدويل نشاط الشركات حسب النظرية الانتقائية.....	62
3	معايير تعريف الشركات المتعددة الجنسيات.....	77
4	أنماط الشركات المتعددة الجنسيات.....	78
5	تطور الشركات المتعددة الجنسيات وجهة نظر تاريخية.....	79
6	مقارنة مبيعات الشركات المتعددة الجنسيات الأولى عالميا بالناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول في سنة 2012.....	82
7	أكبر 10 شركات متعددة الجنسيات في العالم من خلال عدد الموظفين لسنة 2013....	83
8	بنية مؤشر الفقر متعدد الأبعاد.....	110
9	ملخص الدراسات السابقة.....	170
10	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة حسب الاقتصاديات والمنطقة مع معدلات النمو 2017-2019.....	183
11	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى أكبر 20 اقتصادا مضيفا – 2018-2019.....	184
12	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من أكبر 20 اقتصادا من بلدان المنشأ 2018-2019.....	185
13	قائمة وعدد البلدان النامية حسب المجموعات الاقليمية.....	187
14	نصيب البلدان النامية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة 2014-2019.....	188
15	رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للبلدان النامية للسنوات 2000-2010-2019.....	189
16	نصيب البلدان النامية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة 2014-2019.....	190
17	رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من البلدان النامية للسنوات 2000-2010-2019.....	191
18	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2012-2017.	194

19	التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر (2012-2017).....	195
20	أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 ديسمبر 2017.....	196
21	أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 - ديسمبر 2017 م.....	198
22	مؤشرات التنمية الاقتصادية بالجزائر 2015-2020.....	199
23	مؤشرات مسح الحكومة الالكترونية بالجزائر 2008-2020.....	206
24	مؤشرات المخاطر السياسية والقطرية 2008-2020.....	208
25	مؤشرات العولمة في الجزائر سنة 2019.....	210
26	مؤشر التنمية البشرية (HDI) ومكوناته للجزائر 2018-2019.....	212
27	اتجاهات مؤشر التنمية البشرية للجزائر 1990-2019.....	213
28	مؤشر التنمية البشرية المعدل بالتوزيع غير المتكافئ للجزائر 2019.....	214
29	مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد للبلدان النامية.....	216
30	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 1990-2019.....	220
31	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1990 – 2019.....	222
32	واردات وصادرات الجزائر مع معدل الإنفتاح التجاري خلال الفترة 1990 – 2019....	225
33	بيانات متغيرات الدراسة.....	227
34	نتائج اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي.....	229
35	نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلاسل الزمنية.....	230
36	نتائج اختبار PP لاستقرارية السلاسل الزمنية.....	231
37	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bounds Test).....	232
38	الحد الأمثل من الابطاءات الزمنية لمتغيرات النموذج وفق معيار (AIC).....	235
39	نتائج تقدير علاقة المدى الطويل لنموذج انحدار التكامل المشترك.....	237
40	نتائج تقدير معادلة قصيرة الأجل.....	238

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل.....	الصفحة
1	دورة حياة المنتج الدولي.....	53
2	التطور من وجهة نظر الأنشطة متعددة الجنسيات.....	80
3	الحلقة المفرغة للفقر.....	96
4	منحنة لورنز للتفاوت.....	103
5	معامل جيني للتفاوت.....	104
6	نصيب البلدان النامية من الاستثمارات الاجنبية الواردة سنة 2019.....	189
7	نصيب البلدان النامية من الاستثمارات الاجنبية الصادرة سنة 2017.....	191
8	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2012-2017 ممثلا بعدد المشاريع	194
9	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2012-2017 ممثلا بعدد مناصب الشغل.....	195
10	أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 ديسمبر 2017.....	197
11	منحنى تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 1990-2019	221
12	نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2019.....	223
13	واردات وصادرات الجزائر ومعدل الإنفتاح التجاري خلال الفترة 1990 – 2019.....	226
14	نتائج اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي.....	229
15	اختبار استقرارية النموذج باستخدام اختباري CUSUM & CUSUM OF SQUARES.....	234
16	أفضل نموذج وفق معيار Akaike.....	236

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق.....	الصفحة
1	آداء الجزائر وفق مؤشر جودة التنمية البشرية.....	261
2	أداء الجزائر وفق النتائج الصحية لمؤشرات التنمية البشرية	262
3	أداء الجزائر وفق إنجازات التعليم لمؤشرات التنمية البشرية.....	263
4	أداء الجزائر وفق الدخل القومي وتكوين الموارد لمؤشرات التنمية البشرية.....	264
5	أداء الجزائر وفق نتائج العمل والتوظيف لمؤشرات التنمية البشرية.....	265
6	أداء الجزائر وفق مكتسبات الأمن الانساني لمؤشرات التنمية البشرية.....	266
7	آداء الجزائر حسب التنقل البشري ورأس المال لمؤشرات التنمية البشرية.....	267
8	بيانات متغيرات الدراسة.....	268
9	بعض مخرجات برنامج eviews 10 الخاصة بالدراسة.....	269

المقدمة العامة

لقد أصبح العالم قرية صغيرة كما قال توماس فريدمان في كتابه الذي عنوانه: العالم مسطّح (the world is flat) حيث يتطرق الكتاب لموضوع العولمة،وهو لايقصد بسطحية الأرض كطبيعة جغرافية بلعالم بدون حواجز وبدون حدود، وذلك بسبب تأثير العولمة على كل الشعوب في العالم، وقد عدّد في هذا الكتاب عشرة قوى أو متغيرات والتي جعلت هذا العالم كما يقول، وتعتبر عملية إخراج الأنشطة Outsourcing والتي صنفها في المركز الخامس واحدة من أهم هذه القوى والتي تعبر عن تنامي حركة التجارة الدولية.

ولتقوم التجارة الدولية بدورها التاريخي كمحرك للنمو و التنمية لا بد من توافر بيئة اقتصادية عالمية مناسبة، و نظام تجاري عالمي مساند لعملية التنمية وتحسين شروط التبادل الدولي،كما أن المتتبع لتطورات الاقتصاد الدولي يلاحظ أن هذه الشروط قد توافرت بدرجة معينة في الفترة الممتدة ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية و بداية الستينات بفضل الدور الهام الذي لعبته المنظمات الدولية النقدية و التجارية و المالية المنبثقة عن مؤتمر بروتنوودز B.Woods لسنة 1944، من جهة. و عزم الولايات المتحدة الأمريكية (مخطط مارشال) على إعادة بناء أوروبا الرأسمالية من جهة ثانية، وكان لظهور المنظمة العالمية للتجارة world trade organization سنة 1995 والتي انبثقت عن الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية GATT الدور الأكبر والبارز في تنظيم وتأطير عمليات التجارة الدولية خاصة من خلال حركة الانفتاح التجاري وتخفيف القيود الجمركية والسماح بحرية أكبر للمعاملات التجارية عبر العالم والتي تفرضها هذه المنظمة على الدول المنضوية تحتها أو تلك التي تريد الانضمام إليها.

ولقد اختلفت أهداف وآمال الدول في الانضمام إلى هذه المنظمة العالمية وبخاصة الدول النامية التي كانت ترغب بمزيد من المساهمة في حركة التجارة العالمية والإستفادة أكثر من المميزات التي تحملها حرية التجارة وكذا التخفيف من الآثار السلبية لهذا الانفتاح ولعل أكبر مستفيد من هذا الإنفتاح هو الشركات المتعددة الجنسيات MNCs، والتي ازداد توسعها ونفوذها على المستوى العالمي ونتج عن التوسع حركة هائلة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة FDI استفادت منها الدول المتقدمة والنامية بأشكال متفاوتة، وكانت الإهداف التجارية أكبر محرك لهذه الإستثمارات.

كما أن الدراسات الاكاديمية لم تقصر في هذا المجال حيث تعددت وتنوعت الدراسات التي هدفت إلى قياس آثار حركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة على مختلف الدول بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة بالنظر إلى أنها بلدان حديثة النشأة وأغلبها كانت ترزح تحت وطأة الاستعمار العالمي كما أنها وجدت نفسها خارج ايطار اللعبة. ومن بين محاور الدراسة التي حظيت بالإهتمام الأكبر لهؤلاء الباحثين قضية الفقر في الدول النامية.لذلك سوف نركز من خلال هذه الدراسة على دراسة تأثير حركة الإستثمارات

الأجنبية المباشرة على الفقر في الدول النامية من خلال القيام بدراسة حالة الجزائر للفترة ما بين 1990 إلى 2019.

أولا – إشكالية الدراسة:

من المعروف بأن حركة الإستثمارات الأجنبية لها العديد من التأثيرات على مجمل قطاعات النشاط داخل الدول وبالتالي على مختلف المكونات الإقتصادية الأخرى ومستويات الفقر كواحد من هذه المكونات ليست بمنأئ عن هذه التأثيرات وسنحاول من خلال هذه الدراسة تقصي نسبة هذا التأثير ما بين الدول عينة الدراسة.

وتبعا لما سبق تتجلى معالم الإشكالية الرئيسية لهذا البحث والتي يمكن صياغتها على النحو الآتي:

كيف يمكن للإستثمارات الأجنبية المباشرة التأثير على مستويات الفقر في الدول النامية؟

ولمعالجة وتحليل هذه الاشكالية سنقوم بعمل دراسة حالة الجزائر من خلال دراسة العديد من المتغيرات المتعلقة بكل من المتغير المستقل حركة الإستثمارات الأجنبية والمتغيرات المتعلقة بمستويات الفقر كمتغير ثابت.

ومن خلال الإشكالية الرئيسية نقوم بطرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هو الايطار المفاهيمي لتدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة والفقر؟
- ما هي أهم دوافع الدول النامية لجلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ؟
- ما هي مظاهر تأثير تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة على مستويات الفقر في الجزائر للفترة من 1990– 2019؟

ثانيا – فرضيات الدراسة:

بناءا على التساؤلات الفرعية يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

- لتدفقات حركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة تأثير ايجابي على تخفيض مستويات الفقر في الدول النامية ؟
- لتدفقات حركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة تأثير ايجابي قوي على تخفيض مستويات الفقر في الجزائر خلال الفترة من 1990– 2019.

ثالثا – أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على موضوع في غاية الأهمية وهو تأثير حركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة على مستويات الفقر في الدول النامية، بعد أن شهدت هذه الحركة تناميا متسارعا مع بداية القرن الجديد، وزيادة سعي الدول النامية إلى توسيع حصتها من هذه الاستثمارات سعيا منها لتحقيق أكبر استفادة منها وتخفيف آثارها السلبية ما أمكن، كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال العناصر االآتية:

- إن موضوع حركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة يعتبر واحد من أكثر المواضيع التي ركزت عليها الباحثون في الآونة الأخيرة إلا أن هذه الدراسات كانت أغلبها مرتكزة حول المزايا والتسهيلات الواجب تقديمها لجلب هده الاستثمارات وكذا تأثير هذا الاستثمارات على المؤشرات الكلية للاقتصادات الوطنية خاصة الدخل القومي وميزان المدفوعات، إلا أن الدراسات التي سعت للبحث عن تأثير هذه الاستثمارات على مستويات الفقر فمحدودة جدا خاصة الدراسات العربية، إذ أن أغلب هذه الدراسات أنجزت من قبل باحثين أجانب وأغلبها كتبت باللغة الإنجليزية –على حد علم الطالب–.
- تعتبر هذه الدراسة كمحاولة لتنوير صناع القرار في الجزائر بصفة عامة ومسؤولي قطاع التجارة الخارجية بصفة خاصة بالتأثير الذي تلعبه حركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة على مستويات الفقر خاصة وأن الجزائر لا تزال في مرحلة المفاوضات من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وبالتالي توضيح الصورة الكلية لهذا التأثير من خلال القيام بهذه الدراسة القياسية.
- إن التوصيات والمقترحات التي سوف تخرج بها هذه الدراسة سوف تساعد بلا شك الباحثين والدارسين وكذا المهتمين بموضوع الإستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال ما ستقدمه من نتائج وبالتالي قد تلهمهم في إجراء أبحاث ودراسات مستقبلية في سبيل طموحاتهم العلمية.

رابعا – أهداف الدراسة:

يهدف البحث الى:

الإطلاع على حجم التأثير الذي تلعبه حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستويات الفقر في الجزائر.

الخروج بنتائج قد تفيد باحثين آخرين في هذا المجال.

خامسا – منهج الدراسة:

لغرض الإحاطة بجوانب الموضوع وتحقيق أهداف البحث، تم الإعتماد بشكل أساسي على المنهج الوصفي في العناصر المرتبطة بالجانب النظري، كما تم الإعتماد على المنهج التحليلي المعتمد على الأسلوب الإحصائي والقياسي في الجانب التطبيقي الخاص بالدراسة.

أما الأدوات المستخدمة في البحث فتمثلت في المراجع والمصادر المختلفة المتعلقة بالموضوع، بالإضافة إلى الإستعانة بالدراسات السابقة، إلى جانب مختلف المجلات والمقالات المنشورة والمراجع الالكترونية التي تناولت الموضوع وكذا التقارير السنوية للمنظمات الدولية الفاعلة في هذا المجال وأهمها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التابعة للأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

سادسا – حدود الدراسة:

الحدود المكانية للدراسة: يتضمن الجانب الميداني للبحث دراسة حالة الجزائر.

الحدود الزمانية للدراسة: بالنسبة للحدود الزمانية سوف يتم تحليل البيانات المتعلقة بمختلف المتغيرات المرتبطة بمتغيري الدراسة الرئيسيين خلال فترة زمنية تقدر ب 30 سنة (من 1990 إلى 2019).

ثامنا – هيكل البحث:

وللإجابة على الاشكالية المطروحة فقد تم تقسيم هذه الدراسة اعتمادا على طريقة IMRAD إلى ثلاثة فصول سبقتهم مقدمة لتنتهي الدراسة بخاتمة كالتالي:

تناول الفصل الأول السياق النظري للإستثمار الأجنبي المباشر والفقر. فيما تم تخصيص الفصل الثاني للدراسات السابقة المختلفة لتأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على الفقر في مختلف الدول، أما الفصل الثالث فقد تم تخصيصه للدراسة القياسية.

يدور الفصل الأول حول الخلفية النظرية للإستثمار الأجنبي المباشر والفقر وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث خصص المبحث الأول للإطار المفاهيمي للإستثمار الأجنبي المباشر مفهومه، أنواعه، أشكاله، النظريات المفسرة له وآثاره، أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه للشركات المتعددة الجنسيات، تعريفه، نشأتها، خصائصها وآثارها، أما المبحث الثالث فخصصناه للفقر من حيث مفهومه، خصائصه وأبعاده، النظريات المفسرة له، أساليب ومؤشرا قياسه إلى جانب آثاره.

أما الفصل الثاني فقد خصص للدراسات السابقة التي تناولت تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على الفقر، وقد تم تقسيه إلى أربعة مباحث، خصص المبحث الأول للدراسات الخاصة بالدول المتقدمة والاقتصاديات المتحولة، فيما خصص المبحث الثاني للدراسات الخاصة بالدول النامية، فيما تناول المبحث الثالث الدراسات الخاصة ببلدان شمال افريقيا والجزائر، فيما تناول الفصل الثالث العلاقة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة عبر عرض حوصلة وملخص للدراسات السابقة وعرض مقارنة مع الدراسات السابقة إلى جانب الفجوة البحثية.

بينما تناول الفصل الثالث الدراسة القياسية، وقد تم تقسيه إلى ثلاث مباحث، حيث قدم المبحث الأول عرضا مفصلا لحركة الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم والدول النامية، أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض حركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، إضافة إلى تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر وفقا لبعض المؤشرات الدولية، وكذلك آداء الجزائر وفقا لمؤشرات التنمية البشرية، فيما تم تخصيص المبحث الثالث لعرض نتائج النمذجة القياسية حول تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على الفقر في الجزائر.

وفي الأخير تضمنت الخاتمة النتائج المتوصل إليها، كما حاولنا إثبات صحة أو نفى فرضيات الدراسة مع تقديم مجموعة من التوصيات مع آفاق الدراسات المستقبلية.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والفقر

الفصل الأول :الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والفقر

تمهيد الفصل

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) عنصرا حاسما في الاقتصاد العالمي الحديث، وهو يشير إلى عملية توجيه رأس المال من بلد إلى آخر لغرض إقامة مشاريع استثمارية مباشرة في البلد المضيف أو توسيعها، وبشكل عام يعد أحد العوامل الرئيسية التي تعزز التكامل الاقتصادي العالمي، وتسهم في نقل التكنولوجيا، وتخلق فرص عمل، وتحفز النمو الاقتصادي، وهو ما دفع العديد من الدول إلى القيام بعدة تغيرات هيكلية في سياسات الاستثمار الخاصة بها، حيث سعت بنشاط لجذب الاستثمارات الأجنبية وتقديم المزيد من الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الأجانب.

ولقد ساهمت التطورات التكنولوجية والعولمة المالية في تيسير حركة رؤوس الأموال عبر الحدود وتبسيط عمليات الاستثمار، مما ساعد الشركات متعددة الجنسيات في الظهور ظهرت كلاعبين رئيسيين في المشهد التجاري العالمي، حاملة تأثيرا كبيرا على الاقتصادات والصناعات والمجتمعات في جميع أنحاء العالم، ومع ذلك، أثار صعود هذا النوع من الشركات مخاوف وجدلا. يشير النقاد إلى أن الشركات متعددة الجنسيات يمكن أن تستغل البلدان المضيفة من خلال ممارسات مثل التهرب الضريبي واستغلال العمالة وتدهور البيئة والهيمنة على السوق، وهو ما يمكن أن يزيد من التفاوت الاجتماعي في هذه البلدان.

وكنتيجة من نتائج التفاوت الاجتماعي يعتبر الفقر واحدا من أبرز التحديات التي تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين وأكثرها انتشارا، وعلى الرغم من التقدم الكبير في التكنولوجيا والنمو الاقتصادي والجهود العالمية للتنمية، يستمر عدد كبير من السكان العالميين في العيش في فقر مدقع، حيث يعيش غالبية الأفراد الفقراء في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط. ومع ذلك، لا يقتصر الفقر على البلدان النامية وحدها، بل تواجه المجتمعات المهمشة في المجتمعات الغنية أيضا تحديات جسيمة فيما يتعلق بالحرمان الشديد والاستبعاد الاجتماعي. وبالتالي، يعد الفقر قضية عالمية تتطلب استراتيجيات شاملة ومتناسبة مع السياق لمعالجة أسبابه وتداعياته بفعالية.

في هذا الإطار سوف نقوم من خلال هذا الفصل سوف نحاول التعمق في تعقيدات وتداعيات الاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر في الدول النامية من خلال دراسة الأطر النظرية المختلفة لكل من الإستثمار الأجنبي المباشر، الشركات المتعددة الجنسيات والفقر.

المبحث الأول :ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر واحدا من أكثر أشكال النشاط الاقتصادي حضورا وتأثيرا وإثارة للاهتمام ليس فقط من قبل الباحثين والأكاديميين أو رواد الأعمال وملاك الشركات، بل يتعدى ذلك إلى متخذي القرارت السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطني والعالمي على حد سواء، نظرا لأنه واحد من أهم محركات النمو الاقتصادي إلى جانب ذلك فهو كثير الحساسية لمختلف التقلبات الاقتصادية على الصعيد العالمي، لذلك تحاول كل دولة جلب أكبر عدد من الاستثمارات أملا في الاستفادة من الآثار الإيجابية التي تنجر عنه محاولة في نفس الوقت تلافي أو الحد من الآثار السلبية له.

سوف نتناول في هذا المبحث ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال خمسة مطالب، حيث يتناول المطلب الأول مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر والمطلب الثاني والثالث أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله و في حين سنخصص المطلب الرابع لذكر نظريات الإستثمار الأجنبي المباشر لنكمل هذا المبحث بالمطلب الخامس الذي يتقصى آثار الإستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

لطالما كان الاستثمار الأجنبي محل اهتمام الشركات و الدول على حد سواء، و قد ازداد هذا الاهتمام أكثر فأكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي وفرها للعديد من الدول خاصة النامية منها التي عملت على تغيير العديد من السياسات الاقتصادية لديها لتشجع الاستثمار الأجنبي المباشر و فيما يلي سنعرض أسباب زيادة الإهتمام بالإستثمار الأجنبي المباشر، ثم سنتطرق إلى عرض لمحة تاريخية ثم تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: أسباب زيادة الإهتمام بالإستثمار الأجنبي المباشر:

تعزى زيادة الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، سواء من قبل الأفراد من باحثين وغيرهم، الشركات أو الحكومات وواضعي السياسات إلى الأسباب الرئيسية الآتية[1]:

[1] Imad A Moosa, *Foreign Direct Investment –Theory, Evidence and Practice*, Palgrave Publishers Ltd , New York, U.S.A, 2002, pp 3-4.

- السبب الأول هو النمو السريع في الاستثمار الأجنبي المباشر والتغير في نمطه، لا سيما منذ ثمانينيات القرن الماضي. ففي بداية التسعينيات، كان الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل حوالي ربع التدفقات الخارجية لرأس المال الدولي، بعد أن نما مقارنة بأشكال أخرى من الاستثمار الدولي منذ السبعينيات. كما نتج النمو السريع للاستثمار الأجنبي المباشر عن المنافسة العالمية وكذلك عن الاتجاه لتحرير أسواق المال والسلع والعوامل خاصة مع ظهور المنظمة العالمية للتجارة. وقد لوحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تستمر في التوسع حتى عندما تتباطأ التجارة العالمية. على سبيل المثال، عندما يتأخر نمو التجارة بسبب الحواجز التجارية، قد يزداد الاستثمار الأجنبي المباشر عندما تحاول الشركات تجاوز الحواجز (Jeon، 1992 ؛ و Moore، 1993). كما لوحظ أنه حتى عندما جفت استثمارات الحافظة في البلدان الآسيوية نتيجة للأزمة المالية الآسوية، لم تتأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير. يرى Lipsey (1999) أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان أقل مصادر الاستثمار الدولي تقلباً بالنسبة للبلدان المضيفة، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية. كما أظهرت أحدث الأرقام المتاحة لمنظمة التعاون والتنمية UNCTAD في الميدان الاقتصادي ما يلي: زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من 249 مليار دولار أمريكي في عام 1996 إلى 684 مليار دولار أمريكي في عام 1999، بينما زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من 341 دولارا أمريكيا إلى 768 دولارا أمريكيا خلال نفس الفترة.
- السبب الثاني هو القلق الذي يثيره أسباب وعواقب الملكية الأجنبية. ولقد اختلفت الآراء حول هذه القضية بشكل واسع، حيث تقع بين أقصى درجات اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر رمزا من رموز الإستعمار أو شكلا من أشكال الإمبريالية الجديدة، وبين الطرف الآخر النقيض الذي يعتبره شيئًا لا يمكن للبلد المضيف أن يعيش بدونه. كما تظهر معظم البلدان مواقف متناقضة اتجاهه. حيث يزعم البعض أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد له آثار سلبية على العمالة، ويؤخر التقدم التكنولوجي المحلي، ويزيد من سوء الميزان التجاري. غالبًا ما تثير الملكية الأجنبية الكبيرة القلق بشأن فقدان السيادة والمساومة على الأمن القومي. كما يُلام الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في بعض الأحيان على تصدير العمالة، وإتاحة الوصول إلى التكنولوجيا المحلية للأجانب.
- السبب الثالث لدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر هو أنه يتيح إمكانية توجيه الموارد إلى البلدان النامية التي تعتبر في حاجة ماسة إليه. وفقا لهذه الحجة، أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرًا

مهمًا لتدفقات رؤوس الأموال في وقت أصبح فيه الوصول إلى وسائل التمويل الأخرى شديد الصعوبة، لا سيما في أعقاب أزمة الديون الدولية التي ظهرت في أوائل الثمانينيات، والتي أعقبت إنهار أسعار النفط. يرى Lipsey (1999) أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان المصدر الأكثر موثوقية للاستثمار الأجنبي بالنسبة للبلدان النامية. علاوة على ذلك، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكون مهما بهذا المعنى ليس فقط لأنه يستلزم حركة رأس المال ولكن أيضًا لأنه يرتبط عادةً بتوفير التكنولوجيا وكذلك المهارات الإدارية والتقنية والتسويقية للدولة المضيفة. ولكن يجب التأكيد هنا على أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا ينطوي بالضرورة على حركة رؤوس المال، حيث قد يحاول المستثمر جمع الأموال عن طريق الاقتراض من المؤسسات المالية في البلد المضيف. علاوة على ذلك، قد لا تتحقق الفوائد الأخرى للاستثمار الأجنبي المباشر، أو قد تتحقق لكن بتكاليف عالية للغاية بالنسبة للدول المضيفة.

- أخيرا، يعتقد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورًا حيويًا محتملا في تحول البلدان الشيوعية السابقة التي انبثقت عن تفكك الإتحاد السوفياتي السابق عقب انهيار جدار برلين سنة 1989. وذلك لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يكمل الادخار المحلي ويساهم في إجمالي الاستثمار في الاقتصاد (المضيف). ويرجع ذلك أيضًا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يجلب معه التكنولوجيا المتقدمة والمهارات الإدارية والوصول إلى أسواق التصدير. مرة أخرى، قد لا تظهر هذه الآثار الإيجابية، أو قد تظهر في وقت واحد مع بعض الآثار الضارة التي لا غنى عن حدوثها.

ثانيا: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد ظهر مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر لأول مرة في كتابات (Herbert feis، 1930) وبعد ذلك بثلاث عقود ظهر مصطلح الاستثمار المحفظي (إستثمار غير مباشر) إذ أشار إليه (Mathew simon، 1967) وذلك من خلال إشارته إلى الاستثمارات الأجنبية ومدى تأثيراتها على أسواق الأوراق المالية، ومنذ ذلك الحين أخذ الاستثمار الأجنبي يصنف إلى هذين الصنفين استثمار مباشر ومحفظي.[1]

1 ثريا علي حسين الورفلي، محددات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر : الدروس المستفادة، بحوث ومناقشات المؤتمر الذي نظمته هيئة تشجيع الاستثمار تحت عنوان " نحو مناخ استثماري أفضل" ، ليبيا، طرابلس، 2006، ص3

ويمكن إيجاز التطور التاريخي لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم من خلال المراحل الستة الآتية.[1]

1 – مرحلة بدايات الاستثمار الأجنبي المباشر حتى 1914: في القرن التاسع عشر، كان الاستثمار الأجنبي بارزًا، لكنه اتخذ بشكل أساسي شكل الإقراض من قبل بريطانيا القوة الإقتصادية المهيمنة أنذاك لتمويل التنمية الاقتصادية في البلدان الأخرى بالإضافة إلى ملكية الأصول المالية. ومع ذلك، فإن مقالة حديثة كتبها Godley (1999) تحلل بعض حالات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة التحويلية البريطانية قبل عام 1890، وتبين أنه اعتبارًا من عام 1890 فصاعدًا كان الجزء الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر يتمحور حول قطاع السلع الصناعية. يوضح Godley أيضًا أن المستثمرين في بريطانيا قبل عام 1890 كانوا في المقام الأول في قطاع السلع الاستهلاكية، وأنهم فشلوا في الغالب لأنهم كانوا يركزون بشكل ضيق ومدفوعين بالكامل بالقلق بشأن تعزيز الوصول إلى السوق البريطانية. كان الاستثناء الوحيد هو شركة Singer Manufacturing Company. نتيجة لالتزامها الكبير و الحماسي تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث برزت الشركة كأول شركة حديثة متعددة الجنسيات في العالم وكانت واحدة من أكبر الشركات في العالم بحلول عام 1900.

2 – مرحلة ما بين الحربين العالميتين 1914–1945: في فترة ما بين الحربين العالميتين من القرن العشرين، انخفض الاستثمار الأجنبي نظرا للظروف السياسية والإقتصادية التي سادت آنذاك، لكن الاستثمار المباشر ارتفع إلى حوالي ربع الإجمالي. التطور المهم الآخر الذي حدث في فترة ما بين الحربين كان أن بريطانيا فقدت مكانتها كدائن عالمي رئيسي، وظهرت الولايات المتحدة كقوة اقتصادية ومالية رئيسية، بعدما خرجت من الحرب العالمية الثانية كأبر منتصر ومستفيد.

3 – مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى بداية الثمانينات 1945–1980: في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو من جديد لسببين. الأول كان تقنيًا ميزه التحسين في وسائل النقل وأجهزة الاتصالات مما جعل من الممكن ممارسة السيطرة من مسافات بعيدة. السبب الثاني هو حاجة الدول الأوروبية واليابان لرأس المال الأمريكي لتمويل إعادة الإعمار بعد الأضرار التي سببتها الحرب، خاصة من خلال مشروع مارشال الشهير. علاوة على ذلك، كانت هناك بعض قوانين الضرائب الأمريكية التي فضلت الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1] Imad A Moosa, Foreign Direct Investment –Theory, Evidence and Practice, op cit, pp 16–22.

وبحلول الستينيات، كانت كل هذه العوامل تضعف إلى حد أنها أدت إلى انعكاس الاتجاه نحو نمو الاستثمار الأجنبي المباشر. أولاً، بدأت دول مضيفة مختلفة في إظهار مقاومة لملكية الولايات المتحدة وسيطرتها على الصناعة المحلية خاصة الدول الأوروبية التي بدأت في تشكيل تكتل اقتصادي عرف فيما بعد بالإتحاد الأوربي، مما أدى إلى تباطؤ التدفقات الصادرة من الولايات المتحدة. ثانيًا، بدأت بعض البلدان المضيفة كاليابان في التعافي، وبدأت هي بدورها الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية، وأدى إلى انخفاض صافي التدفق الخارجي من الولايات المتحدة. كما شهدت فترة السبعينيات تدفقات أقل للاستثمار الأجنبي المباشر، لكن بريطانيا برزت كلاعب رئيسي في هذه اللعبة نتيجة فوائض نفط بحر الشمال وإلغاء ضوابط الصرف الأجنبي في عام 1979.

4 – مرحلة مابين 1980 – 1990: شهدت فترة الثمانينيات تغييرين رئيسيين كما شهدت زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر. كان التغيير الأول هو أن الولايات المتحدة أصبحت بلدًا مدينًا صرفا ومستلمًا رئيسيًا للاستثمار الأجنبي المباشر. كان أحد أسباب هذا التطور هو انخفاض معدل الادخار في الاقتصاد الأمريكي، مما جعل من المستحيل تمويل عجز الموازنة الآخذ في الاتساع باللجوء إلى سوق رأس المال المحلي، مما أدى إلى ظهور الحاجة إلى رأس المال الأجنبي، الذي جاء بشكل أساسي من اليابان والدول العربية البترولية وألمانيا. سبب آخر هو السياسة التجارية التقييدية التي اعتمدتها الولايات المتحدة. كان التغيير الرئيسي الآخر في الثمانينيات هو ظهور اليابان كمورد رئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الولايات المتحدة وأوروبا وهو ما عرف بالمعجزة اليابانية، وكان الهدف الرئيسي لهذه الإستثمارات هو الرغبة في خفض تكاليف العمالة وتوسيع الاستثمار الياباني المباشر أيضًا في جنوب شرق آسيا.

يُعزى الارتفاع المفاجئ في الاستثمار الأجنبي المباشر في فترة الثمانينيات إلى عولمة الأعمال. ويعزى ذلك أيضًا من قبل Aizenman (1992) إلى القلق المتزايد بشأن ظهور التجارة المُدارة. علاوة على ذلك، قيل إن الاستثمار الأجنبي المباشر يفيد كل من الشركات متعددة الجنسيات والبلد المضيف، ولهذا السبب كان هناك تسامح ملحوظ تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر. سبب آخر لارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر هو زيادة تدفقاته الواردة إلى الولايات المتحدة نتيجة لانخفاض قيمة الدولار الأمريكي في النصف الثاني من الثمانينيات. كما تضاعف إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان الصناعية إلى أكثر من أربع مرات بين عامي 1984 و 1990.

5 – مرحلة مابين 1990 – 2000: في الفترة 1990–2000، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مع تباطؤ النمو في البلدان الصناعية، ولكن حدث انتعاش قوي في وقت لاحق. ويعزى هذا الانتعاش إلى ثلاثة أسباب: أولها أنه لم يعد الاستثمار الأجنبي المباشر محصوراً في الشركات الكبيرة، حيث ظهر عدد متزايد من الشركات الصغيرة متعددة الجنسيات؛ ثانيا اتساع نطاق التنوع القطاعي

للاستثمار الأجنبي المباشر، مع زيادة حادة في حصة قطاع الخدمات وتراجع قطاع الصناعة موازاه مع ذلك؛ و أخيرا ارتفع عدد البلدان التي كانت مستثمرة في الخارج أو مضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير خاصة بعد تفكك الإتحاد السوفياتي وتبني العديد من الدول المستقلة عنه لإقتصاد السوق وانفتاحها أمام حركة الإستثمارات العالمية التي تقودها الشركات المتعددة الجنسيات.

علاوة على ذلك، أحدثت فترة التسعينيات تحسينات كبيرة في مناخ الاستثمار، نجمت جزئياً عن الاعتراف بفوائد الاستثمار الأجنبي المباشر. وأدى التغيير في الموقف بدوره إلى إزالة العقبات المباشرة التي كانت تحد من حركة الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة استخدام حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر. كما انتشر على نطاق واسع استمرار إزالة العوائق المحلية من خلال رفع القيود والخصخصة وهي الحركة التي قادتها المنظمة العالمية للتجارة بعد ظهورها في سنة 1995 والتي كانت من أبرز أهدافها زيادة رفع القيود والخصخصة على المستوى العالمي.

ومن السمات المهمة الأخرى في التسعينيات تراجع أهمية اليابان كمصدر للاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب انفجار فقاعة الاقتصاد الياباني، وبداية ظهور منافسين له في آسيا كالصين وكوريا الجنوبية. كما اتسمت أواخر التسعينيات بعمليات الاندماج والشراء عبر الحدود باعتبارها القوة الدافعة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلاوة على ذلك، استمر الاتجاه نحو تحرير التشريعات التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر. بحلول نهاية عام 1998، وصل عدد المعاهدات الخاصة بتجنب الازدواج الضريبي إلى ما مجموعه 1871. وفي عامي 1998 و 1999، أدخلت بعض التغييرات على سياسات الحكومة (المضيفة) بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر، مما عزز الاتجاه نحو التحرير والحماية.

6 – مرحلة بداية الألفية الجديدة إلى يومنا: يمكن الاطلاع على وصف أكثر تفصيلاً للاتجاهات العالمية والإقليمية حتى عام 1999 في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2000 (الأونكتاد، 2000). وتجدر الإشارة إلى التغيرفي هيكل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في هذه المرحلة حيث أصبحت بعض الدول النامية كدول أم للشركات متعددة الجنسيات، خاصة من إقليم آسيا والمحيط الهادي، حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والواردة إليه أعلى مستوى لها والذي قدر بحوالي 143.8 مليار دولار في عام 2000 مقارنة بـ 37.9 مليار دولار كمتوسط سنوي خلال الفترة (1989–1994)، كما حدثت أكبر زيادة في هذه التدفقات في شرق آسيا، وكان نصيب الأسد لصالح مقاطعة هونغ كونغ الصينية، والتي عرفت ازدهارا غير مسبوق، حيث بلغت التدفقات الواردة إليها حوالي 64 مليار دولار خلال عام 2000 لتصبح بذلك أكبر مستفيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في آسيا وكذلك البلدان النامية، وإلى غاية سنة2006 ، استمر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو بأرقام قياسية، وبلغت نسبة نموه سنة 2006 حوالي 38 % بحجم يعادل 1306 مليار دولار، والذي قارب

الرقم القياسي المسجل سنة2000 ، مما يعكس الأداء الاقتصادي القوي وموزع على فئات الاقتصاد الثلاثة : اقتصاديات البلدان المتقدمة، اقتصاديات البلدان النامية والاقتصاديات الانتقالية في بلدان جنوب شرق أوربا، ورابطة الدول المستقلة.[1].

خلال السداسي الأول من عام 2007 واصل الاستثمار الأجنبي وتيرة الارتفاع حيث تجاوز معدل نموه 30 %، أما في السداسي الثاني من نفس السنة أين انفجرت الأزمة المالية العالمية والتي بدأت بالولايات المتحدة الأمريكية ثم سرعان ما انتقلت إلى باقي الدول الصناعية الكبرى في فترة وجيزة، فقد حقق معدل نمو منخفض يعادل23 %، أما خلال سنة 2008 فقد شهدت هذه التدفقات انخفاضا محسوسا لكنه مس هذه الدول بدرجات متفاوتة الحدة، حيث انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة التي اندلعت بها الأزمة، لكنها واصلت التزايد بمعدل أبطأ مقارنة بالسنوات الفارطة في كل من الدول النامية والاقتصاديات الانتقالية؛ حيث ارتفعت ب 14.8 % لتصل إلى حدود 658 مليار دولا في البلدان النامية وبـ 33 % لتصل إلى 121 مليار دولار في الاقتصادات الانتقالية، ويرجع السبب في ذلك لضعف درجة ارتباط الأنظمة المالية لديها مع الأنظمة البنكية الأوربية والأمريكية، فضلا على استمرار النمو الاقتصادي القوي الناجم عن ارتفاع أسعار السلع الأساسية.[2]

وحسب المناطق، فقد ازدهرت التدفقات إلى حد كبير في أفريقيا 27 % وكذلك في أمريكيا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي13 %، إلا أن الانكماش الاقتصادي العالمي طال هذه المناطق في النصف الثاني من عام 2008 وبداية 2009 مما أدى إلى انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما في دول شرق جنوب آسيا ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 17 %، ليسجل رقما قياسيا بـ 298 مليار دولار في2008 ، قبل أن تتراجع بحدة في الربع الأول من عام 2009، ونفس السيناريو سجل في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوربا ورابطة الدول المستقلة؛ حيث ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 26 % لتصل إلى 114 مليار دولار في عام 2008 لتنخفض بعد ذلك بـ 47 % في الربع الأول من عام 2009.[3]

ورغم التوترات وتصاعد المخاطر والتطورات السلبية في الاقتصاد العالمي فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال عام 2011 ارتفاعا بنسبة 20 % لتبلغ 1.7 تريليون

---

1 زغدار أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث،، العدد الثالث، جامعة ورقلة،2005 ، ص 161.

2 الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، دليل الاتفاقيات الثنائية للاستثمار، الأمم المتحدة،2010 ، ص 9.

3 UNCTAD, World Investment Report 2009: Transnational Corporations, Agricultural Production and Development, United Nations, New York & Genève, 2009, p 20.

دولار من 1.42 تريليون دولار في2010 ، إلا أن التدفقات لا تزال أقل بنحو 6.6 % عن الذروة التي بلغتها خلال 2008 كما أن صافي إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(وهي بالأساس عمليات إستحواذ على الشركات وتوسعات في الخارج) هبط إلى 1.33 تريليون دولار في عام 2012 و وفقا للأرقام الأولية للأونكتاد فان الدول الغنية شكلت 70 % من ذلك الهبوط مع اجتدابها استثمارات بلغت 516 مليار دولار فقط في 2012. واحتفظت الولايات المتحدة بحصة الأسد بين مستقبلي الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبلغت 161 مليار دولار تلتها الصين بتدفقات بلغت 121 مليار دولار، وفي سنة 2013 عادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى وتيرة الارتفاع بنسبة 9 % لتصل إلى 1.45تريليون دولار، كما صاحب هذا الارتفاع أيضا تزايد في أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم وبنفس النسبة لتبلغ 25.5 تريليون دولار[1].

في سنة 2013 كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصادات النامية قد بلغت رقما قياسياً جديداً بقيمة 778 :مليار دولار، وهو ما يمثل 54 % من التدفقات العالمية، متفوقة بذلك على الدول المتقدمة، وقد أرجع المختصون ذلك بالأساس إلى نمو التدفقات إلى الدول النامية الآسيوية التي لا تزال تحظى بأعلى حصة، بالمقابل تمكنت الدول المتقدمة من استقطاب 566 مليار دولار بزيادة تعادل 9.5 % مقارنة بعام2012 ، في حين نجحت اقتصاديات الدول المتحولة في الرفع من نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها لتصل إلى 108 مليارات دولار خلال عام2013 ، أي بنسبة زيادة قدرها28.6 % ، كما أن التدفقات الصادرة قد ارتفعت بنسبة % 9.2 لتبلغ 1410 مليارات دولار خلال عام2013 ، علما أن 61% من تلك التدفقات مصدرها الدول المتقدمة فيما ساهمت الدول النامية بنسبة 32 % والدول المتحولة بنسبة 7 %، حيث حلت ستة دول نامية ومتحولة ضمن أكبر 20 دولة مستثمر في العالم في عام 2013.[2]

في سنة 2015 ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بنسبة 38 % لتصل إلى 1.76 تريليون دولار، وهو أعلى مستوى لها منذ الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في الفترة 2008-2009. ومع ذلك، فإنها لا تزال أقل بنحو 10 في المائة من ذروة عام 2007. كذلك كانت هناك زيادة في عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود بنسبة 67 % حيث وصلت إلى إلى 721 مليار دولار مقارنة بـ 432 مليار دولار في 2014، هذه الأخيرة و التي كانت هي العامل الرئيسي وراء الانتعاش العالمي. كانت عمليات الاستحواذ هذه مدفوعة جزئيًا بإعادة تشكيل الشركات (أي التغييرات

1 UNCTAD, World Investment Report 2014: INVESTING IN THE SDGs: AN ACTION PLAN, United Nations, New York & Geneva, 2014, p 205.

2 UNCTAD, World Investment Report 2014: INVESTING, op cit, p 205.

في الهياكل القانونية أو الملكية للمؤسسات متعددة الجنسيات (MNEs)، بما في ذلك الانعكاسات الضريبية). وينطوي استبعاد عمليات إعادة تشكيل الشركات الكبيرة هذه على زيادة معتدلة بنحو 15 % في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر. فيما ظلت قيمة المشاريع الاستثمارية الجديدة المعلنة عند مستوى مرتفع عند مستوى 766 مليار دولار.[1]

في 2019، زادت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر العالمية زيادة طفيفة بنسبة 3 في المائة لتصل إلى 1,54 تريليون دولار. وارتفع حجم تدفقاتها إلى الاقتصادات المتقدمة بنسبة 5 في المائة ليصل إلى 800 مليار دولار. وتركزت في أوروبا (بزيادة نسبتها 18 في المائة لتبلغ 429 مليار دولار)، كما انخفضت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الاقتصادات النامية انخفاضاً طفيفاً، بنسبة 2 في المائة، لتصل إلى 685 مليار دولار. ومنذ 2014، ظلت التدفقات إلى الاقتصادات النامية مستقرة نسبياً، حيث بقيت في نطاق أضيق بكثير مقارنة بالتدفقات إلى البلدان المتقدمة، وبلغت في المتوسط 675 مليار دولار، ويخفي الارتفاع المسجل في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر العالمية في 2019 أيضاً اختلافات بين مجموعات الاقتصادات المصنفة بحسب مستوى الدخل. وظل متوسط التدفقات إلى جميع البلدان من الفئتين المرتفعة الدخل والمتوسطة الدخل مستقراً أو زاد زيادة طفيفة. وانخفضت التدفقات في البلدان النامية من افريقيا بشكل حاد بلغ 10 في المائة وفي البلدان النامية من قارة آسيا بنسبة 5 في المائة.[2]

ثالثا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

سنتطرق في هذا العنصر إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة الباحثين والمفكرين العرب والأجانب ثم الهيئات والمنظمات الدولية.

1 – تعاريف الباحثين والمفكرين العرب: لقد تعددت التعاريف الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الباحثين العرب ومن أهمها:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " :نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر".[3]

---

1 UNCTAD, World Investment Report 2016: Policy Challenges, United Nations, Geneva, 2016, p 2.

2 UNCTAD, World Investment Report 2020: INTERNATIONAL PRODUCTION BEYOND THE PANDEMIC, United Nations, 30th anniversary edition, United Nations, Geneva, 2020, p 238.

3 ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010 ص7.

كما يعرف على أنه: " تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة"[1].

وهناك من يعرفه على أنه ينطوي على" تملك المستثمر الأجنبي لجزء او كل الإستثمارات في المشروع المعين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة المشروع المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة امشروع الإستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة".[2]

2 – تعاريف الباحثين والمفكرين الأجانب: لقد تعددت التعاريف الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الباحثين الأجانب ومن أهمها:

تعريف John, H. Dunning : "الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يمكن المستثمر من المراقبة المباشرة للشركة الأجنبية، من أجل الاستعمال الحذر للأصول وضمان امان استثماراته، إضافة إلى تحريك المنافسة ما بين الشركة الأجنبية و الشركات المحلية في دول أخرى، وهذا الاستثمار لا يتضمن فقط تحويل رؤوس الأموال إلى دول أجنبية بل أيضا العديد من المهارات (إدارية، تكنولوجية) وقدرات معينة[3].

أما Gregory Manikiw فقد كان مفهومه للاستثمار الأجنبي المباشر مرتكزا على المستثمر والفوائد الناجمة من عملية الاستثمار، فهو يرى أنه: "الإستثمار الذي يقوم في بلد ما يتوقع المستثمرون الحصول على عوائد استثمارتهم، كما يمثل طريقة تؤدي إلى نمو الدول على الرغم من أن جزءا من الفوائد المتحققة من هذه التدفقات الاستثمارية سوف تعود إلى المالكين الأجانب، وقد لا يؤدي إلى زيادة في مخزون الاقتصاد من رأس المال، وعلى العموم يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر طريقة حديثة نسبياً تستخدمها الدول الفقيرة لتعلم التقنيات الجديدة والمتطورة الرائج إستعمالها في الدول المتقدمة"[4].

---

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية. دار الفكر الجامعي الاسكندرية 2007 ، ص 18.

2 عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي، مكتبة الشعاع الفنية، الإسكندرية، ط1، 2001، ص 366.

[3] Dunning, J.H. (1993), "The Theory of Transnational Corporations", The United Nations Library on Transnational Corporations, Routledge, London and New York, p23-25.

4 Mankiw, Nicholas Gregory, Principles of Economics. 4 th Edition Andover, United Kingdom : South-Western/Cengage Learning, 2007. P 561.

ان الاستثمار الأجنبي الغير المباشر (الاستثمار المحفظي) الذي يتمثل في امتلاك واقتناء الأوراق المالية من أسهم وسندات خارج البلد الذي يقيم فيه المالكون وأصول مالية أخرى وهذا لا يعكس الإدارة الفعلية أو المراقبة لمصدري الأوراق المالية[1]، حيث لا يحق لمالكي الأوراق المالية ممارسة الرقابة الفعلية على الأصول الأجنبية، ويتأثر هذا الاستثمار بالاختلافات في معدلات العوائد بين الدول، فمعدلات الفائدة المرتفعة تجذب الاستثمار المحفظي والعكس صحيح[2].

3 – تعاريف الهيئات والمنظمات الدولية: لقد تعددت التعاريف الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الهيئات والمنظمات الدولية ومن أهمها:

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD): وجاءت هذه المنظمة بتعريفين للاستثمار الأجنبي المباشر كالتالي:

الاستثمار الأجنبي المباشر هو النشاط الذي يتموقع بواسطته المستثمر الأجنبي في بلد غير بلد إقامته، ويقوم فيه بتحقيق علاقات اقتصادية طويلة الأجل وفوائد دائمة وذلك بإنشاء شركة أو فرع، أو توسيعهما، أو المساهمة في شركة جديدة أو قائمة من قبل والتأثير في تسييرها، كذلك يتضمن هذا الاستثمار المعاملات الرأسمالية ما بين الطرفين الأجنبي والمحلي[3].

كل شخص طبيعي، كل شركة عمومية أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين تربطهم علاقة، كل مجموعة من الشركات التي لديها الشخصية المعنوية وتربطها علاقة، هي عبارة عن مستثمر أجنبي مباشر إذا كان لديه شركة أو فرع أو يساهم فيها ويمارس نشاطه في بلد غير بلد إقامته[4].

تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD): هو ذلك الاستثمار الذي يمكن المستثمر الأجنبي من أن تكون له علاقة طويلة الأجل تعكس اهتماماته في مراقبة الشركة المتواجدة في

---

1 Singh, L. K., "Foreign Exchange Management and Air Ticketing", ISHA Books, New Delhi, India, 2008, p159.

2 Eden, L." Taxing Multinationals: Transfer Pricing and Corporate Income Taxation in North America ", University of Toronto Press Incorporated, Canada, 1998, p126.

3 OECD, "Benchmark Definition of Foreign Direct Investment", Third Edition, Paris: The Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD), 1996, p 7-8.

4 OECD, "Benchmark Definition of Foreign Direct Investment", the Fourth Edition, Paris: The Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD), 1998, p 17.

بلد مضيف غير بلد إقامته، من خلال المشاركة الفاعلة في القرارات العملية، الإدارية والإستراتيجية لتلك المؤسسة[1]

تعريف صندوق النقد الدولي (IMF) : يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في المشاريع التي يحصل من خلالها المستثمر الأجنبي على مصلحة دائمة عبر علاقة طويلة الأجل مع مستثمر وطني في بلد غير بلد إقامة المستثمر الأجنبي، إما نتيجة للملكية الكاملة للمشروع أو نتيجة للاشتراك في رأس مال المشروع [2]، ويعد الاستثمار أجنبيا مباشرا عندما يمتلك المستثمر الأجنبي 10 % أو أكثر من رأس مال المؤسسة أو أسهمها وكذلك من حقوق التصويت فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر الأجنبي حقا لاتخاذ القرار فيها إضافة إلى التأثير أو المشاركة في إدارة الشركة، وهذا يعكس مفهوم المراقبة وبالتالي تقل المخاطرة، ولقد استعمل صندوق النقد الدولي هذه النسبة للتفرقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحفظي في شكل أسهم[3].

من خلال التطرق إلى التعاريف السابقة يمكن ملاحظة الآتي: [4]

تكمن السمة المشتركة لهذه التعريفات في مصطلحات مثل "السيطرة" و "المصلحة المسيطرة"، والتي تمثل أهم ميزة تميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن استثمار المحفظة، لأن مستثمر المحفظة لا يسعى إلى السيطرة أو المصلحة الدائمة. ومع ذلك، لا يوجد اتفاق على ما يشكل حصة مسيطرة، ولكن الأكثر شيوعًا أن الحد الأدنى من المساهمة بنسبة 10 % يُنظر إليه على أنه يسمح للشركة الأجنبية بممارسة تأثير كبير (يُحتمل أو يُمارس فعليًا) على السياسات الرئيسية لدولة المشروع الأساسي. في بعض الأحيان، يتم استخدام مؤهل آخر لتحديد الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يتضمن تحويل رأس المال من بلد المصدر إلى البلد المضيف. ولهذا الغرض، تُعتبر أنشطة الاستثمار في الخارج استثمارًا أجنبيًا مباشرًا عندما:

- تكون هناك سيطرة من خلال المساهمة الكبيرة في الأسهم؛

---

[1] UNCTAD, "Training Manual on Statistics for FDI and the Operation of TNCs", Vol. I. FDI Flows and Stock, Geneva: United Nations,2009, p 35.

[2] IMF, "IMF Balance of Payments Mannual and the System of National Accounts", the Fifth Edition, Washington D. C: International Monetary Fund, 1993, p 86.

[3] IMF, "Issues paper : Definition of Foreign Direct Investment (FDI) Term's" Prepared by Art Ridge Way, IMF Committee on Balance of Payments Statistics and OECD Work Shop on International Investment Statistics, Direct Investment Technical Expert Group (DITEG), Canada, November, 2004, P5.

4 Imad A Moosa, Foreign Direct Investment –Theory, Evidence and Practice, op cit, pp 1-3.

- حدوث تحول في جزء من أصول الشركة أو إنتاجها أو مبيعاتها إلى البلد المضيف، ومع ذلك، قد يكون الحال مغايرا تماما حيث يمكن تمويل المشروع بالكامل عن طريق الاقتراض في البلد المضيف.

وبالتالي، فإن السمة المميزة للاستثمار الأجنبي المباشر، مقارنة بأشكال الاستثمار الدولي الأخرى، هي عنصر التحكم في سياسة وقرارات الإدارة. رازين وآخرون Razin et al (1999) يجادل بأن عنصر التحكم يمنح المستثمرين المباشرين ميزة معلوماتية على مستثمري المحافظ الأجانب وعلى المدخرين المحليين. العديد من الشركات غير راغبة في القيام باستثمار أجنبي ما لم يكن لديها مائة بالمئة من ملكية الأسهم والسيطرة عليها. يرفض البعض الآخر القيام بمثل هذه الاستثمارات ما لم يكن لديهم على الأقل سيطرة الأغلبية (أي حصة 51 في المائة). ومع ذلك، في السنوات الأخيرة، كان هناك اتجاه للانغماس في الترتيبات التعاونية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تشارك العديد من الشركات المنغمسة ولا يمتلك أي طرف واحد سيطرة الأغلبية (على سبيل المثال، المشاريع المشتركة).

يشير مصطلح "السيطرة" إلى وجود درجة معينة من اتخاذ القرار التقديري من قبل المستثمر في سياسات واستراتيجيات الإدارة. على سبيل المثال، قد تحدث هذه السيطرة من خلال قدرة المستثمر على انتخاب أو اختيار عضو أو أكثر في مجلس إدارة شركة أجنبية أو شركة تابعة أجنبية. بل إنه من الممكن التمييز بين سوق التحكم في الأسهم وسوق الأسهم غير الخاضعة للسيطرة أو المحفظة كمقياس للتمييز بين الاستثمار المباشر واستثمار المحفظة. قد يكون من الممكن ممارسة السيطرة من خلال الترتيبات التعاقدية (غير حقوق الملكية). وتشمل الأشكال غير السهمية للاستثمار الأجنبي المباشر، في جملة أمور، التعاقد من الباطن، وعقود الإدارة، والامتياز، والترخيص، وتقاسم المنتجات. يجادل Lall و Streeten (1977) بأن حصة الأغلبية ليست شرطًا ضروريًا لممارسة السيطرة، حيث يمكن تحقيقها بحصة منخفضة من الأسهم وحتى بدون عقد إدارة صريح. و لذلك، من الممكن (من الناحية النظرية على الأقل) تحديد وتوصيف الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن قياس الاستثمار الأجنبي المباشر في الممارسة العملية هو "لعبة" مختلفة تمامًا. حيث أن هناك عدة مشاكل متأصلة في قياس الاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما عندما يتخذ الاستثمار شكل آلات أو مساهمات تكنولوجية مرسملة.

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينفذ عن طريق الشركات متعددة الجنسيات، وأن مفهومه لا يقتصر فقط على الاستثمارات النقدية أو المادية أو المعنوية، بل هو عبارة عن المساهمة في مشروع ما عن طريق جلب الخبرة و المهارة و التكنولوجيا و المعرفة الفنية من خارج حدود البلد الأصلي لعدة أهداف أبرزها تحقيق الأرباح.

المطلب الثاني: أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع من منظور المستثمر (بلد المصدر) ومن منظور البلد المضيف ومن حيث الأهداف [1].

أولا: الإستثمار الأجنبي المباشر من منظور المستثمر:

من وجهة نظر المستثمر، يميز Caves (1971) بين الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي والاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي والاستثمار الأجنبي المباشر المتكتل.

1 – الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي : يتم الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي لغرض التوسع الأفقي لإنتاج نفس السلع أو أنواع مماثلة من السلع في الخارج (في البلد المضيف) كما هو الحال في البلد الأم. ومن ثم، فإن تمييز المنتجات هو العنصر الحاسم في هيكل السوق للاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي. وبصورة أعم، يُضطلع بالاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي للاستغلال الكامل لبعض المزايا الاحتكارية أو احتكار القلة، مثل براءات الاختراع أو المنتجات المتمايزة، لا سيما إذا كان التوسع في الداخل ينتهك قوانين مكافحة الاحتكار.

2– الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي: من ناحية أخرى، يتم الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي لغرض استغلال المواد الخام (الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي المتخلف) أو الاقتراب من المستهلكين من خلال الاستحواذ على منافذ التوزيع (الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي الأمامي).

على سبيل المثال، لفترة طويلة، وجد صانعو السيارات الأمريكيون صعوبة في تسويق منتجاتهم في اليابان لأن معظم تجار السيارات اليابانيين لديهم علاقات عمل وثيقة مع صانعي السيارات اليابانيين، مما جعلهم يترددون في الترويج للسيارات الأجنبية. للتغلب على هذه المشكلة، شرع تجار السيارات الأمريكيون في حملة لتأسيس شبكة خاصة بهم من التجار في اليابان لتسويق منتجاتهم.

3 – الاستثمار الأجنبي المباشر المتكتل: النوع الثالث من الاستثمار الأجنبي المباشر المتكتل يشمل كلا من الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي والعمودي. في عام 1999، شكلت عمليات الاندماج والاستحواذ الأفقية والعمودية والتكتلية (وهي أحد شكلين من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، 71.2 % و 1.8 % و 27 %، على التوالي، من القيمة الإجمالية لعمليات الاندماج والاستحواذ في جميع أنحاء العالم.

---

[1] Imad A. Moosa, Foreign Direct Investment. Theory, Evidence and Practice, op cit, pp 05-06.

ثانيا: الإستثمار الأجنبي المباشر من منظور البلد المضيف:

من منظور البلد المضيف، يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي إلى: الاستثمار الأجنبي المباشر البديل للواردات، زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر؛الاستثمار الأجنبي المباشر بمبادرة من الحكومة.

1 – الاستثمار الأجنبي المباشر البديل للواردات : يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يحل محل الواردات إنتاج السلع التي كان البلد المضيف يستوردها من قبل، مما يعني بالضرورة أن الواردات من قبل البلد المضيف والصادرات من قبل البلد المستثمر ستنخفض. ومن المرجح أن يتحدد هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر بحجم سوق البلد المضيف وتكاليف النقل والحواجز التجارية.

2 – الاستثمار الأجنبي المباشر المتزايد في الصادرات: من ناحية أخرى، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر المتزايد في الصادرات مدفوع بالرغبة في البحث عن مصادر جديدة للمدخلات، مثل المواد الخام والسلع الوسيطة. هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد الصادرات بمعنى أن البلد المضيف سيزيد صادراته من المواد الخام والمنتجات الوسيطة إلى البلد المستثمر والبلدان الأخرى (حيث توجد الشركات التابعة للشركة متعددة الجنسيات).

3 – الاستثمار الأجنبي المباشر بمبادرة من الحكومة: قد ينطلق الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تطلقه الحكومة، على سبيل المثال، عندما تقدم الحكومة حوافز للمستثمرين الأجانب في محاولة للقضاء على عجز المدفوعات. وقد اعتمد Kojima (1973، 1975، 1985) تصنيفًا مشابهًا متعلقًا بالتجارة للاستثمار الأجنبي المباشر. ووفقًا لتصنيف Kojima، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو إما استثمار أجنبي مباشر ذو توجه تجاري (يولد طلبًا فائضًا على الواردات وفائضًا في المعروض من الصادرات بشروط التجارة الأصلية) أو استثمار أجنبي مباشر مناهض للاتجاه التجاري، وله تأثير سلبي على التجارة.

ثالثا: الإستثمار الأجنبي المباشر من حيث الأهداف:

ويمكن تقسيمه حسب هذا المعيار إلى الاستثمار الأجنبي المباشر التوسعي و الإستثمار الأجنبي المباشر الدفاعي.

1 – الاستثمار الأجنبي المباشر التوسعي: يقترح تشين وكو Chen and Ku (2000) أن الاستثمار الأجنبي المباشر التوسعي يسعى إلى استغلال مزايا خاصة بالشركة في البلد المضيف. هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر له فائدة إضافية تتمثل في المساهمة في نمو مبيعات الشركة المستثمرة في الداخل والخارج.

2 – الإستثمار الأجنبي المباشر الدفاعي: من ناحية أخرى، يقترح الباحثان السابقان أن الاستثمار الأجنبي المباشر الدفاعي يسعى إلى العمالة الرخيصة في البلد المضيف بهدف تقليل تكلفة الإنتاج. كما اقترح Chen و Yang (1999) أنه يمكن استخدام نموذج لوغاريتمي متعدد الحدود لتحديد محددات نوعي الاستثمار الأجنبي المباشر في حالة تايوان. أشارت نتائجهم التجريبية إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر التوسعي يتأثر بشكل أساسي بمزايا خاصة بالشركة مثل الحجم وكثافة البحث والتطوير والربحية ودوافع اكتساب التكنولوجيا. ومن ناحية أخرى، يتبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر الدفاعي يتأثر بدوافع خفض التكلفة وبالصلة بين شبكات الإنتاج. يتأثر كلا النوعين من الاستثمار الأجنبي المباشر بخصائص الصناعة الأساسية.

المطلب الثالث: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

تتباين أشكال وسياسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بتتعدد الأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل من هذه الأشكال، وبقدر هذا التنوع والتباين في الأهمية والخصائص المميزة تتباين أيضا اختيارات و تفضيلات كل من الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر من جهة والشركات متعددة الجنسية من جهة أخرى، وسوف نقوم في هذا المطلب بعرض أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر ويمكن إرجاع هذا التباين في الاختيارات إلى عدة عوامل نذكر منها:[1]

- اختلاف البنى الاقتصادية و الاجتماعية والنظم السياسية المطبقة في الدول المضيفة والأهداف التي تسعى لاجتذابها من وراء الاستثمار الأجنبي؛
- اختلاف خصائص الشركات متعددة الجنسيات أو التي ترغب في إنشاء استثمار مباشر مثل :حجم الشركة، أنواع المنتجات أو الخدمات التي تقدمها، مجالات النشاط الاقتصادي أهداف الشركة، مدى درجة دولية نشاطها وعدد الأسواق العالمية التي تنشط فيها ...الخ؛
- خصائص المجال الاقتصادي الذي يمارس فيه المستثمر الأجنبي نشاطه، ودرجة المنافسة الموجودة في هذا السوق؛
- عوامل ترتبط بالتكاليف المتوقعة، متطلبات الاستثمار المالية والتقنية والفنية، والأرباح المنشودة، والمخاطر التجارية وغير التجارية.

[1] أبو قحف عبد السلام، "اقتصاديات الاستثمار الدولي "، المكتب العربي الحديث, الازاريطة، الإسكندرية، 1991، ص ص 355-356.

أما بالنسبة لهذه الأشكال فيمكن عرض أهمها فيما يأتي:

أولا: أشكال لإستثمار الأجنبي المباشر حسب الملكية:

يأخذ الإستثمار الأجنبى المباشر حسب طبيعة ملكية المشاريع الداخلة في إيطار عمليات الإستثمار الأجنبي المباشر عديدا من الأشكال وفيما يلى عرض موجز لأهمها[1]:

1 – المشروعات المشتركة (JOINT VENTURE): لقد اختلفت آراء الاقتصاديين حول الاستثمار المشترك ويقدم لنا الدكتور أبوقحف عبد السلام عينة من هذه الآراء كالآتي:[2]

- يرى كولدي (Kolde) أن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه، أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع أو العمليات التجارية...الخ.
- أما تيربسترا (Terpstra) فيرى أن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه.
- ويرى ليفجستون (Livingstone) في هذا الشأن أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر مع طرف محلي/ وطني (سواء كان شركة وطنية قائمة أو غير ذلك) للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو قديمة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر، سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا، فإن هذا يعتبر استثمارا مشتركا.

من خلال هذه التعاريف السابقة يمكننا أن نستخلص ما يلي:

- يكون الاتفاق في هذه المشاريع طويل الأجل بين طرفين استثمارين أحدهما وطني و آخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف.

---

[1] مصطفى بابكر،" تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر"، برنامج أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزرا ء بمصر، 24 – 28 يناير 2004، ص 2 – 3.

[2] أبو قحف عبد السلام, " الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية" مؤسسة شباب الجامعة، بدون طبعة، مصر، 2003، ص ص 15-16.

- لكل طرف الحق في المشاركة في إدارة المشروع وهذا هو العنصر الحاسم في التفرقة بين مشروعات الاستثمار المشترك وعقود الإدارة و اتفاقيات التصنيع أو مشروعات تسليم المفتاح.
- قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- ليس بالضرورة أن يقدم المستثمر – سواء كان أجنبي أو محلي – حصة في رأس المال أي أن المشاركة يمكن أن تكون من خلال تقديم الخبرة أو العمل التكنولوجي كما يمكن أن تكون على شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية.

وبالنسبة للدول النامية يعتبر الاستثمار المشترك من أكبر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر قبولا، و يرجع ذلك للعديد من الأسباب ولعل أهمها الأسباب السياسية و الاجتماعية المتعلقة بتخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني، إضافة لمساعدة هذا الشكل من الاستثمار في تنمية الملكية الوطنية و خلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين. وبصفة عامة يساهم الاستثمار المشترك إذا أحسن تنظيمه و توجيهه و إدارته في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الخزينة الوطنية و التنمية التكنولوجية وخلق فرص جديدة للعمل إضافة إلى تحسين ميزان المدفوعات و تنمية قدرات وكفاءات الكوادر الوطنية، وخلق علاقات تكامل اقتصادية مع مختلف قطاعات النشاط بالدول المضيفة.[1]

2 – الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي (WHOLLY–OWNED FDI): يتمثل هذا النوع من الاستثمارات في قيام الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء فروع الإنتاج و التسويق أو أي نوع من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدماتي بالدول المضيفة، حيث يتم تنظيم العلاقات بين المقر الرئيسي و الفرع حسب اختصاصات وصلاحيات الفرع، والتفويض الموكل إليه وذلك وفق اتفاقات مبرمة مع البلد المضيف.[2]

يعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأكثر تفضيلاً لدى المستثمر الأجنبي، ذلك أنه يمنحه الحرية الكاملة في الإدارة، و التحكّم في النشاط الوظيفي للمؤسسة، كما قد يضمن له الحصول على أرباح وفيرة نتيجة عدم مقاسمتها مع أطراف أخرى، كما هو الحال بالنسبة للاستثمارات المشتركة، ومع ذلك، قد يواجه هذا النوع من الاستثمارات أخطاراً غير تجارية عديدة كالمصادرة و التأميم و التصفية الجبرية، وأعمال الشغب و التدمير، الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي في الدول المضيفة، إضافة

[1] . د. نشأت عبد العال، الاستثمار و الترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2002، ص 206.

[2] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة و الاستثمار, الدار الجامعية, الإسكندرية، مصر, 1992 , ص 232

إلى ضخامة الاحتياجات المالية لإقامة مثل هذا النوع من الاستثمارات. أما بالنسبة للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي، فعادة ما قد ترفض هذا النوع من الاستثمارات؛ بسبب تخوفها من احتكار هذه الشركات للأسواق المحلية، إضافة إلى تخوفها من التبعية الاقتصادية، و ما يترتب عن ذلك من آثارٍ سياسية سلبية. إلا أنّ ذلك لا ينفي تميز هذه الاستثمارات عن تلك المشتركة بأحجامها الكبيرة؛ الأمر الذي يضمن من جهة زيادة حجم تدفّق رأس المال الأجنبي إلى الدولة المضيفة، و من جهة أخرى، المساهمة المتميزة في إشباع حاجات أفراد المجتمع المحلّي، من سلع و خدمات مختلفة، مع إمكانية زيادة حجم الصادرات، و تحسين ميزان المدفوعات، إضافة إلى المساهمة بشكلٍ كبيرٍ في خلق فرصٍ للعمل، و تحسين الأوضاع الاجتماعية[1].

3 – مشاريع أو عمليات التجميع (Assemblage Projects): تتمثّل مشاريع أو عمليات التجميع في تلك الاتفاقيات التي تبرم مابين المستثمر الأجنبي و آخر وطني (عام أو خاص)، والتي يقوم بموجبها الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (كمبيوترات، أجهزة إلكترونية، قطع سيارات...)، بهدف تجميعها لتصبح منتجاً نهائياً. و غالباً ما يقوم الطرف الأول بتزويد الثاني بالتجهيزات الرأسمالية، إضافة إلى المعرفة اللازمة، و المتعلّقة بالتصميم الداخلي للمنتج، و طرق صيانته، و تخزينه و... مقابل عائد مالي يتفق عليه.

أما عن مزايا و عيوب هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، سواءً بالنسبة للدولة المضيفة أو المستثمر الأجنبي، فيجب الإشارة هنا إلى أنّ هذه المشاريع قد تأخذ شكل الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك، أوالمملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي، و منه يترتب عنها المزايا و العيوب الخاصة بهذين الشكلين، و التي تمّ مناقشتها فيما سبق. كما قد لا يتضمن هذا النوع من المشاريع الاستثمارية الأجنبية، أي مشاركة للمستثمر الأجنبي في إدارته، و هنا يصبح شكلاً من أشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر.

4 – الاستثمار في المناطق الحرة (free zones): ويمكن تعريفها على أنها "جزء من الأرض تابع لدولة ما ويتم توضيح حدودها بطريقة قاطعة وتعتبر المنطقة الحرة جمركيا امتدادا للخارج فهي معزولة باعتبار جمركي، إلا أنها خاضعة للسيادة الوطنية من وجهة النظر السياسية، وفي داخل المنطقة الحرة يسمح بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية أو الوطنية أو المشتركة، ويتم فيها تداول

[1] حسين العسرج، "سياسات تنمية الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية" سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، رقم 83، الكويت، ديسمبر 2005، ص ص 12-13.

البضائع المحلية والخارجية وتجرى عليها بعض العمليات الصناعية، ولا تدفع رسوما جمركية على تلك البضائع إلا عند اجتيازها حدود المنطقة الحرة إلى داخل الدولة".[1]

إن أهم هدف لإقامة المناطق الحرة هو تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي ولاسيما المباشر، حيث تخلق الدولة في المنطقة الحرة بيئة اقتصادية جيدة تفضي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا وغير ذلك من الأنشطة بما في ذلك المرور العابر (الترانزيت) وعمليات الشحن والتوزيع والتخزين.[2] ولعل أبرز الأهداف من إنشاء هذه المناطق هو إقامة صناعات ذات طابع تصديري، ولأجل ذلك تعمل الدول على جعلها مناطق جذب للاستثمارات الأجنبية عن طريق منح المشاريع الاستثمارية القائمة العديد من المزايا والحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية المغرية، بالإضافة إلى إمكانية الحصول على الأراضي بأسعار منخفضة.[3]

وتتميز المناطق الحرة بالعديد من المزايا والفوائد لكل من البلد المضيف والمستثمر الأجنبي ويمكن عرضها كالآتي[4]:

أ – المزايا المتعلقة بالبلد المضيف: وتشمل الآتي

- العمل على تخفيض القيود الجمركية وبالتالي جذب رؤوس الأموال الجديدة؛
- تخفيض مستويات البطالة من خلال توفير فرص للعمل؛
- القيام بعملية تكامل بين المشروعات التي تستهدف التصدير والمشروعات الصناعية داخل البلد؛
- تنمية المناطق النائية والأقل تقدما؛
- زيادة حصيلة البلد من النقد الأجنبي عن طريق الرسوم والإيجارات؛
- تطوير الصناعة المحلية من خلال الحصول على التكنولوجيا المتقدمة.

ب – المزايا للمستثمرين الأجانب: وتشمل الآتي:

---

[1] غريب بولرباح، تحليل آثار العوامل التحفيزية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة: 1995–2005، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2009–2010، ص 18.

[2] الأسكوا، تطور المناطق الحرة في منطقة الأسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، كانون الثاني 1995، ص 48.

[3] J.R. Markusen, Foreign Direct Investment as a Catalyst for Industrial Development, European economic Review , London , Vol 43 , 1999 , p335 .

[4] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بلدان عربية مختارة للمدة 1990–2005، الطبعة الأولي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 46.

- الحصول على إعفاءات ضريبية وجمركية وأراضي بأسعار معقولة؛
- تسويق منتوجات المشاريع في أسواق البلدان المجاورة؛
- الاستفادة من الأيدي العاملة ومستلزمات الإنتاج الرخيصة؛
- الاستفادة من البنى الأساسية التي تقدمها الدولة المضيفة للمشاريع المقام على أراضيها؛
- يتحصل المستثمرون الأجانب على حق الإقامة داخل البلد.

ومن أهم العيوب الموجهة إلى المناطق الحرة والاستثمار الأجنبي المباشر فيها ما يلي:

- خلق مناطق متفاوتة في نسب النمو والتنمية الاقتصادية في الدولة الواحدة.
- شيوع ظاهرة التهريب غير القانوني والبضائع المقلدة وسرقة العلامات التجارية واعتمادها بدون موافقة صاحبها الأصلي

5 – عمليات الإندماج والإستحواذ (mergers & acquisitions): يقصد بالاندماج (Merger) اتحاد مصالح شركتين أو أكثر بغرض تكوين كيان جديد، أما الاستحواذ (Acquisition) فينشأ عند قيام إحدى الشركات بالاستيلاء على شركة أخرى، حيث تظل الشركة الأولى قائمة بينما تختفي وتذوب الثانية. ولقد أصبحت عمليات الاندماج الاستحواذ سمة بارزة، حيث لعبت دورا جوهريا في تشجيع القيام بالإصلاحات طويلة الأجل، مثل إعادة هيكلة العمليات، و إعادة تخصيص الأصول في المنشآت. و مثل هذه العمليات يمكن أن تحمل في طياتها فوائد طويلة الأجل إذا ما صاحبتها سياسات لتيسير المنافسة وتحسين الإدارة الحازمة للشركات.حيث تستهدف من خلالها الشركات تعزيز قدراتها التنافسية، و زيادة امتدادها الجغرافي، و توسيع حصتها في السوق العالمي.[1]

وكغيره من أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر فإن هذا الشكل يتميز باعتماده على من جملة الأسباب ولعل أهمها ما يلي:[2]

- البعد الإستراتيجي للشركات، حيث تستهدف تقليص التكاليف وتنويع المنتجات والامتداد الجغرافي؛

---

[1] أشوكا مودي و شوكو نجيشي، عمليات اندماج الشركات و شرائها عبر الحدود في شرق أسيا، مجلة التمويل و التنمية، العدد الأول، المجلد 38، مارس 2001، ص 06.

[2] Sharan Kahn, Global Mergers and Acquisitions: the year of Mega Feal, Global Finance, September, 1998, pp 10-11.

- الاستفادة من فرص التمويل المتاحة؛
- البيئة الخارجية، على اعتبار أن معظم الشركات ترغب في تعزيز التعاون مع منافسيها، بحثا عن التوسع والنمو.

ثانيا: أشكال الإستثمارات الأجنبية المباشرة حسب العقود:

هناك تقسيم آخر لأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يعتمد على طبيعة العقود التي تربط العلاقة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي في البلد المضيف، وهي باختصار الآتي :

1 – اتفاقيات التراخيص (Licensing Agreements) : هو اتفاقات تقوم بمقتضاها الشركات الأجنبية بالتصريح للمستثمر المحلي (عام أو خاص) باستعمال التكنولوجيا وبراءة الاختراع والخبرات الفنية ونتائج الأبحاث الإدارية والهندسية... وحصولها على نسبة من المبيعات والأرباح المحققة، بالإضافة إلى إمتيازات أخرى تتمثل في إمكانية اقتنائها لمواد أولية بأسعار منخفضة، كما هو الشأن في اتفاقيات التبادل التعويضي والتسوية بالمنتج.

وتقسم عقود التراخيص إلى نوعين، الأول يطلق عليه الترخيص الاضطراري، ويسود هذا النوع في البلدان الاشتراكية وبعض الدول النامية؛ حيث يصعب على الشركات متعددة الجنسية الحصول على التملك الكامل للاستثمار. أما النوع الثاني هي التراخيص الاختيارية، وفي مثل هذه الحالة فان الشركات متعددة الجنسية تفضل منح تراخيص الإنتاج أو التسويق كأسلوب غير مباشر.

وتحقق هذه العقود مزايا هائلة للشركات الأجنبية من بينها : حماية النظام الاحتكاري في مجال التكنولوجيا من التصدع نتيجة الشيوع التقادم والتقليد وبالتالي لا ترخص المبتكرات التكنولوجية التي تستطيع الاحتفاظ بها كمورد احتكاري، وإنما ترخص فقط المبتكرات التي تتعرض للتقادم والشيوع والتقليد، كما تحقق مثل هذه العقود للشركات المستثمرة أيضا عائداً ماليا كبيراً يساعد على تغطية نفقات البحث والتطوير والتجديد التكنولوجي.

2 عقود الإمتياز (Franchise Contracts): عرف عقد الامتياز التجاري (الفرانشايز) بتعريفات كثيرة، منها أنه: [1] "عبارة عن نظام للمساعدة والتعاون بين المشروعات، وذلك من خلال عقد يبرم بين المانح والمتلقي، بموجبه يمنح الأول الثاني – مقابل مبلغ من المال – حق الاستغلال تحت شروط

[1] ابراهيم بن صالح بن ابراهيم التنم، الامتياز في المعاملات المالية وأحكامه في الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى 2009، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع. المملكة العربية السعودية. ص ص 302-303.

محددة، والعلامة، والطرق التجارية، ويتم استعمال ذلك كله تحت علامة المانح الملتزم بإمداد الثاني على وجه الاستمرار بالخدمة والمساعدة بالشكل الذي يكفل لهذا الأخير تنمية وتقدم مشروعه".

يتضح من هذا التعريف اشتماله على العناصر التي يقوم عليها عقد الامتياز التجاري، وهي:

- وجود عقد بين الأطراف، وهم صاحب الامتياز التجاري وعادة ما يكون في البلد المضيف، ومانح الامتياز التجاري وعادة ما تكون الشركات المتعددة الجنسية، ويمكن أن يشمل جميع أنواع عقود الامتياز التجاري المختلفة سواء منها ما يتعلق بالتوزيع أم بالإنتاج أم بالخدمات.
- وجود المقابل المادي الذي يدفعه صاحب الامتياز التجاري في البلد المضيف مقابل ما يحصل عليه من حق استغلال ما يقدمه مانح الامتياز التجاري.
- جاءت الإشارة إلى أهم الالتزامات التي يجب أن يشتمل عليها عقد الامتياز التجاري، التي يقدمها مانح الامتياز التجاري، كمنح حق استخدام العلامة التجارية، وتقديم الاستشارات والمساعدات الفنية التي تكفل تنمية وتقم مشروع صاحب الامتياز التجاري، وأيضا إلتزامات صاحب الإمتياز التجاري التي منها دفع المقابل المادي، واحترام حقوق مانح الإمتياز التجاري.

3 – عقود التسيير (الإدارة) (Management Contracts): والتي بمقتضاها تقوم الشركات الأجنبية بإدارة جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري في البلد المضيف، مع التزامها بتكوين وتأهيل العمال المحليين خلال فترة العقد، وعادة ما تشمل هذه العقود توكيل المالك المحلي للشركة الأجنبية حق اتخاذ القرارات في مجال الإدارة الكلية والتخطيط وبناء التعليم، والاستخدام والإدارة الفنية والموازنة والمحاسبة وإدارة الإنتاج، وذلك لقاء عوائد مادية.[1]

4 – عقود المفتاح في اليد (الإدارة) (Key On Hand Contracts): تتضمن هذه العقود قيام المستثمر الأجنبي بإجراء دراسة الجدوى على المشروع الاستثماري وتقديم كافة تصميماته وطرق تشغيله والتكنولوجيات اللازمة له، وصيانته؛ وتتفاوت صلاحيات الشركات الأجنبية حسبما تتضمنه بنود العقد، فقد تتوقف عند انطلاق عملية الاستغلال، كما يمكن أن تستمر إلى غاية الوصول إلى نسبة معينة من الإنتاج (عقد منتج في اليد). وتفضل الشركات الأجنبية استعمال هذه العقود لمزاياها المتعددة، كعدم المخاطرة برأس مال كبير في إنجازها، كما أن هذا النوع يعتبر وسيلة أساسية للتخلص من قيود الدولة الأم التي تواجه الشركات الأجنبية عندما ترغب في التوسع، مثل ما هو الحال في الصناعات الملوثة

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002، ص 324

للبيئة (كمشروعات البتروكيماويات)، كما أن هذه العقود تعتبر مدخلاً جيداً للاستثمار المباشر دون تحمل تكلفة حقيقية لهذا الاستثمار.[1]

ثالثا: أشكال الإستثمار الأجنبى المباشر حسب الهدف من الإستثمار:

يأخذ الإستثمار الأجنبى المباشر حسب الأهداف عديدا من الأشكال وفيما يلى عرض موجز لأهم هذه الأشكال[2]:

1 – الإستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية: يتم هذا النوع من الإستثمار فى المراحل اللاحقة من نشاط الشركات متعددة الجنسية، عندما تقوم الشركة بالإستثمار فى مجال البحوث والتطوير فى إحدى الدول النامية أو المتقدمة، مدفوعة برغبتها فى تعظيم الربحية. ويعتبر هذا النوع من الإستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من زاويتى الإنتاج والاستهلاك،كما أنه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات من البلد المصدر للإستثمار.

2 – الإستثمار الباحث عن الأسواق: ساد هذا النوع من الإستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية فى الدول النامية خلال الستينيات والسبعينيات، أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات. ويعتبر ذلك النوع عوضا عن التصدير من البلد المصدر للاستثمار،كما أن وجوده في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات، وهناك أسبابا أخرى للقيام بهذا النوع من الإستثمار منها إرتفاع تكلفة النقل فى الدولة المضيفة مما يجعل الإستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، ففى هذه الحالة هذا النوع من الإستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات وإنما له آثار إيجابية على الإستهلاك وآثار إيجابية غير مباشرة على التجارة، ومن شأن هذا النوع من الإستثمار أن يساهم فى إرتفاع معدلات النمو فى الدولة المضيفة للإستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها، كما أن له آثارا توسعية على التجارة فى مجالي الإنتاج والإستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للإستثمار.

3 – الإستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية: حيث تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسية نحو الإستفادة من الموارد الطبيعية و المواد الخام التى تتمتع بها العديد من الدول النامية، وخاصة فى مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى، يشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية.

---

[1] نفس المرجع، ص 324.

[2] مصطفى بابكر،" تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر"، مرجع سابق، ص 2 – 3.

4 – الإستثمار الباحث عن الكفاءة فى الأداء: يتم هذا النوع من الإستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسية بتركيز جزء من أنشطتها فى الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية، فقد دفع إرتفاع مستويات الأجور فى الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الإستثمار فى عديد من الدول النامية. ويتميز هذا النوع من الإستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة، كما يؤدى إلى تنويع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج، وقد يأخذ هذا النوع من الإستثمار أشكالا عدة منها تحويل الشركات متعددة الجنسية جزءا من عملياتها الإنتاجية كثيفة العمالة إلى الدولة المضيفة لتقوم شركات وطنية وفقا لتعاق ثنائى، وهذه الوسيلة تتمكن الشركة بالبلد المضيف من الدخول للأسواق الأجنبية التى لم يكن متاحا لها النفاذ إليها بمفردها لإفتقارها إلى شبكات التوزيع والمعلومات والقنوات التى تتوافر لدى الشركات متعددة الجنسية، وقد لعبت فكرة تحويل الأنشطة كثيفة العمالة إلى الدول النامية دورا محوريا فى نمو الصادرا ت الصناعية فيها خلال السنوات الماضية.

وثمة شكل آخر من هذا النوع وهو تصنيع بعض المكونات فى الخارج بسبب إرتفاع الأجور فى البلد الأم أو إرتفاع سعر صرف عملته، إلا أن هذه العملية تتطلب إنتاجية ومهارة تقنية عاليتين فى الدولة المضيفة للإستثمار، وبالتالي فإنها تتركز حاليا فى بعض الدول حديثة التصنيع، حيث تقوم الشركة المحلية المتعاقدة بالباطن مع الشركة متعددة الجنسية بتصنيع السلعة بكاملها وتضع عليها العلامة التجارية للشركة الأم لأغراض التسويق، وقد يؤدى هذا النشاط إلى تعزيز القدرات الإنتاجية للشركة بالبلد المضيف للإستثمار مما يشجعها على إنتاج السلعة بنفسها ولنفسها ثم تغزو بها السوق مما يعتبر نوعا من ترقية الجودة ومن أهم ما يميز هذا النوع من الإستثمار أن صادرات هذه السلعة. إلى الدولة الصناعية ليست معرضة للحواجز التجارية بإعتبارها مرتبطة بالشركة الأم فى الدولة المعنية.

المطلب الرابع: نظريات الإستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة مع تنوع الخلفيات الاقتصادية وتطور الفكر الاقتصادي ودوافع المستثمرين خاصة الشركات المتعددة الجنسيات الخاصة بهذا النوع من الاستثمار، ويمكن عرض أهم هذا النظريات كالآتي:

أولا: النظرية الكلاسيكية:

تقوم هذه النظرية على تفسير حركة رؤوس الأموال للاستثمار المباشر قياساً على حركة التجارة الدولية و المال، إلا أن هذه النظرية واجهت صعوبات، فهي لا تقدم تفسيراً واضحاً للاستثمار الأجنبي المباشر. حيث افترضت عدم قابلية عوامل الإنتاج للانتقال عبر الحدود، وان الشركات تعمل في سوق منافسة ينفصل فيه البائع عن المشتري، ولا يستطيع أي منهما التأثير في مستويات الأسعار والاستثمار

الأجنبي المباشر، يعد انتقالا لعوامل الإنتاج، ويتم التبادل الدولي عن طريق شركات متعددة الجنسيات نتيجة لأسواق احتكار القلة التي تعمل فيها غالبية هذه الشركات وأكثرها قوة.[1]

تطورت هذه النظرية على يد بعض الاقتصاديين لفهم تفسير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وأطلق عليها نظرية التحركات الدولية لرأس المال، فرأس المال يتحرك من بلد إلى آخر استجابة للفروق الإنتاجية الحدية لرأس المال، ومن ثم فالنظرية تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى، فرأس المال ينتقل من بلد يتميز بالوفرة فيه إلى آخر يتسم بندرته اعتمادا على الاختلافات في أسعار الفائدة، أي ينتقل من البلد الذي تكون فيه معدلات العوائد مرتفعة، وهذه الفكرة ناشئة من فرضية مفادها أنه عند تنفيذ قرارات الاستثمار فإن الشركات الأجنبية تحاول أن تعمل موازنة بين العوائد الحدية المتوقعة لرأس المال وبين تكلفته فلو افترضنا أن العوائد الحدية المتوقعة في الخارج أعلى منها في البلد الأم على افتراض أن التكاليف الحدية متساوية، ففي هذه الحالة يكون الحافز للاستثمار في الخارج أقوى من الداخل.[2]

إن هذه النظرية تصلح لتفسير الاستثمار في الأوراق المالية ولا يمكنها أن تشرح دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لعدة أسباب منها أنها تفترض المنافسة الكاملة في الأسواق، وهو ما يسقط عن الشركات المستثمر تمتعها بميزة التفوق (الاحتكار)، لأن مثل هذه الأسواق تتيح للشركات المحلية شراء التكنولوجية والمهارات الأخرى المتوفرة للشركات غير المحلية، كما أن النظرية تفترض ضمنيا أن هناك معدلاً واحد للعوائد بين الأنشطة المختلفة داخل الدول، وهي بذلك لا تتوافق مع واقع تجارب بعض الدول في دخول الاستثمار الأجنبي وخروجه في وقت واحد، بالإضافة إلى أن عامل الربحية ليس هو العامل الوحيد في اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج فهنالك عوامل أخرى لا تقل أهمية مثل توسيع نطاق السوق.[3]

ثانيا: نظرية عدم كمال السوق:

عملت نظريات عدم كمال السوق على تفسير ظاهرة الاقتصاد الدولي، و تفضيل الشركات متعددة الجنسيات الاستثمار خارج حدود أوطانها، اعتماداً على مبدأ عدم كمال السوق في الدولة المضيفة، و الذي يرجع لعدة أسباب؛ منها الضرائب، الضوابط و القواعد الحكومية؛ مما يؤدي إلى تدمير أسعار

---

[1] محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1986، ص 25.

[2] أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الاولى، 2004 ،،ص ص 26-27.

[3] رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الثاني، دار رضا للنشر، دمشق، سوريا 2001، ص 18.

السوق، و خلق نوعٍ من عدم تكافؤ المنافسة، بين الشركات متعددة الجنسيات والشركات الوطنية العاملة بالدول المضيفة؛ الأمر الذي يمنح حوافزاً إضافية للقيام بالاستثمار المباشر داخل أسواق هذه الدول.

و من أهم نظريات عدم كمال السوق، نذكر ما يلي:

1 – نظرية الميزة الإحتكارية:[1] وفقاً لهايمر (عام 1960) و الذي يعتبر أحد أهم رواد النموذج الاحتكاري فإنّ الدافع الرئيسي لاستثمار الشركة خارج الدولة الأم، هو رغبتها في السيطرة على السوق الخارجي، و الذي لا يتحقّق إلا إذا تمتعت هذه الشركات الأجنبية بميزات لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدولة المضيفة. كما ينبغي أن تكون هناك مجموعة من العوائق تجعل السوق الخارجي يتصف بعدم الكمال، و تمنع الشركات المحلية من الحصول على الميزات التي تتمتع بها تلك الشركات الأجنبية.

و يمكن أن تأخذ الميزات التنافسية عدة أشكال، كأن تقوم الشركة متعددة الجنسيات بإنتاج منتجات متميزة، لا تستطيع الشركات المحلية إنتاج مثلها؛ إما بسبب فجوة المعلومات، أو حماية العلامات التجارية، أو انخفاض تكلفة الوحدة؛ بسبب وفرات الحجم أو القدرات الإدارية والمهارات التسويقية التي تتمتع بها الشركة، أو التمييز الإداري و الضريبي الذي قد تحضى به داخل السوق المحلية للدولة المضيفة.

وبذلك، فإنّ الدافع الرئيسي وراء قيام الشركة بالاستثمار الأجنبي المباشر، حسب هايمر، هو رغبتها في تعظيم العائد، اعتماداً على الميزات التي تتمتع بها الشركة في ظلّ سوق ذو هيكل احتكاري. فبمجرد استحواذ الشركة على تلك القدرات و الميزات في الدولة الأم، فإنها تتجه إلى توسيع أنشطتها من خلال إنشاء فروعٍ لها بالخارج، حتى و إن لا تكون هذه الفروع مربحة، بغرض احتكار السوق و القضاء على منافسيها. و بذلك يمكن القول، بأنّ الاستثمار الأجنبي المباشر، وفقاً لهذه النظرية، ما هو إلا نوع من الانتشار العالمي للأنشطة المناهضة للمنافسة.

و مع ذلك، أوضح (كوجيما) و (أوزوا) (1977)، أنّ النموذج الاحتكاري لتفسير دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، صالح لتحليل الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمريكية فقط، في حين أنه فشل في تحليل الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتم على يد شركات صغيرة و متوسطة الحجم، و التي تقوم كذلك عادة في ظلّ أسواقٍ ذات هياكل تنافسية نسبياً؛ حيث عادة ما تركّز الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليابانية وفقاً لكوجيما و أوزوا على الصناعات التي تتمتع فيها الدولة المضيفة بميزة تنافسية،

[1] د. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، دار الإسلام للطباعة والنشر، مصر، 2007، ص – ص 42–44.

لأنّ الشركات اليابانية المستثمرة بالخارج، تفضل نقل التكنولوجيا المكثّفة لعنصر العمل، و التي من السهل تعّلمها و حتى تحسينها.

كما لم تشرح النظرية الاحتكارية الحكمة في اعتبار الإنتاج الخارجي أفضل وسيلة لاستفادة هذه الشركات متعددة الجنسيات من ميزاتا الاحتكارية، بدلاً من استغلال هذه الميزات بطرقٍ وأساليبٍ أخرى، كتصدير منتجاتها من الدولة الأم إلى الدول الأخرى. و الأكثر من ذلك، فإنّ الإيمان بنتائج هذه النظرية، قد يدفع الدول المضيفة إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات، بغرض منع الشركات متعددة الجنسيات من استغلال قدراتها الاحتكارية. و لهذا جاء فيما بعد (ريجمان) (1981)، لعلاج هذه المشكلة، حيث بين أنّ الشركة تفضل الدخول في أسواقٍ أجنبية، من خلال إنشاء فروعٍ لها في الدولة المضيفة، بدً لا من الاستثمار غير المباشر، لأن ذلك يمكّنها من إحكام سيطرتها على ممتلكاتها المادية، و الفكرية، و التقنية، و حمايتها، في حين أنّ إعطاء تصاريح لاستخدام براءاتها و العمل بها، قد يلحق الضرر بها؛ بسبب احتمال سوء استخدامها.

2 – نظرية عدم كمال سوق رأس المال:[1] أوضح (ألبير) (1970)، أنّ عدم كمال الأسواق المالية هو السبب الأساسي الذي يدفع الشركات إلى الاستثمار المباشر خارج حدود دولتها الأم، ذلك أنّ الشركات، من الدول ذات العملة القوية، تتمتع بميزات تشجعها على الاستثمار في الدول ذات العملات الضعيفة؛ حيث تكون بذلك أكثر قدرة على تعظيم عوائدها، مقارنة بالشركات العاملة بالدولة المضيفة؛ لأنها تستطيع الاقتراض بسعر فائدة أقل من الأسواق المالية للدولة الأم، التي ترتفع قيمة عملتها. و هذا ما يفسر لنا زيادة حجم الاستثمارات الأمريكية الأجنبية المباشرة، خلال الخمسينات و الستينات، و التي عرف خلالها الدولار الأمريكي ارتفاعاً شديداً في قيمته. إلا أنّ نموذج عدم كمال أسواق رأس المال، قد فشل في تفسير النمو المستمر للاستثمارات الأمريكية خلال السبعينات، بالرغم من انخفاض قيمة الدولار الأمريكي خلال تلك الفترة. كما عجز هذا النموذج عن تفسير حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول، التي تقع في إطار نفس المنطقة النقدية مثل الاتحاد الأوربي، فما الذي يدفع في هذه الحالة مثلاً شركات بريطانية للاستثمار في فرنسا أو العكس. إضافة إلى أنّ هذه الشركات عادة ما تحصل على معظم تمويلها من مصادر محلية للدولة المضيفة. و الأكثر من ذلك، عجز هذا النموذج عن تفسير حدوث الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول النامية، بالرغم من تشابهها بشكلٍ كبير في خاصية انخفاض قوة عملاتها المحلية، إضافة إلى أنّ تمويل الاستثمار في هذه الحالة، عادة ما يكون من دولٍ مختلفة و من مصادرٍ متعددة.

---

[1] . د. رضا عبد السلام مرجع سابق، ص – ص 46 – 47.

ثالثا: نظرية دورة حياة المنتج:

حيث قام بتطوير (R.Vernon) ترجع هذه النظرية إلى الباحث الأمريكي رايموند فارنون نموذج دورة حياة المنتج، وقد اعتبر أول تفسير ديناميكي بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر،[1] ويرى هذا الباحث أن المؤسسات قد تقرر السير على وتيرة الاستثمار الأجنبي عندما تكون التكنولوجيا المستخدمة لإنتاج المنتوج الخاص بها مستعملة من قبل العامة، ويصبح الجهد المبذول في إنتاجه غير مؤهل.[2]

ولقد تمكن ريمود فرنون أن يبرر ما توصل إليه عبر استخدامه لنموذج دورة حياة المنتوج والتي حاول من خلاله تفسير كيفية قيام الاستثمار الأجنبي والتبادل من طرف الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية التي تتمتع بالميزة الاحتكارية فيما يخص التكنولوجيا ومن ثم كيفية توسعها والعمل على تفسير أسباب انتشار الابتكارات والمعارف التكنولوجية في الدول النامية خاصة وكذلك الدول المتقدمة الأخرى، وتتضمن دورة حياة المنتوج أربعة مراحل رئيسية، انظر الشكل رقم (01).

الشكل رقم (01): دورة حياة المنتج الدولي

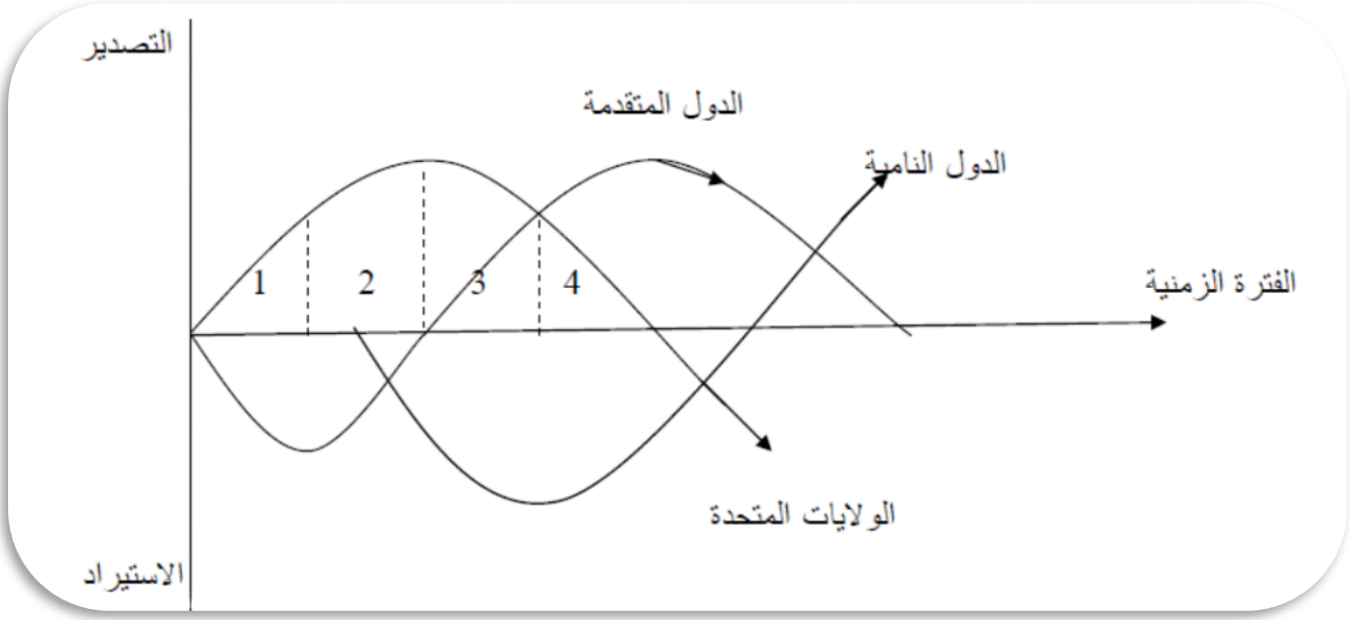

المصدر: أبو قحف عبد السلام، " اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي" ص 401.

[1] Josette Peyrard, Gestion financière international, Vuibert, Paris, 1995, p186.

[2] Denis Tersen, Jean Luc Bricout, L'investissement international ,édition Armand Colin, Masson, Paris, 1996, p62.

من خلال الشكل (1) يتضح لنا أن هناك مجموعة من المراحل التي يمر بها المنتج الدولي منذ طرحه في السوق إلى أن تستطيع الدول النامية إنتاجه وتصديره وهي:

مرحلة الإنتاج والبيع في السوق المحلي: ويتم في هذه المرحلة اختراع المنتج الجديد وإنتاجه وبيعه في الدولة المبتكرة، وهي دولة متقدمة عادة يتوفر لديها الموارد المالية والتنظيمية اللازمة لإجراء البحوث، إلا أن إنتاج السلعة يظل محل اختبار حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل، فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يتزايد في السوق المحلي، فان الشركة تبدأ بعملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابه.

مرحلة النمو والتصدير: خلال هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة وتبدأ الشركة باستغلال ميزة امتلاك السلعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة، حيث يتم تصدير المنتج إلى دول متقدمة أخرى وذات ظروف طلب مشابهة، وذلك لتلبية الطلب الأجنبي المتزايد على المنتج عندما يبدأ في التوسع.

مرحلة نضوج السلعة: وتتميز باستمرار وتزايد الطلب المحلي والخارجي على المنتج، مما يعطي الفرص للإنتاج على المستوى الاقتصادي الكبير، ليصبح السوق المحلي متشبع، أما في الأسواق الخارجية فقد يتعرض وضع الشركة للتهديد بسبب المنافسة أو بسبب القيود الحمائية التي تفرضها الدول المستوردة، مما يدفع الشركة إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في نفس أسواق التصدير لتدعيم مركزها الاحتكاري.

مرحلة الانحدار والتدهور: مع مرور الزمن يصبح أمر تقليد السلعة من جانب المنتجين في الدول الأجنبية واردا، وعندما تبدأ الشركة بفقدان ميزتها التنافسية تدريجيا حتى الوصول إلى مرحلة التدهور وانخفاض المبيعات، فتعمل الشركة على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، وتقوم بإجراءات دفاعية مثل تغيير شكل السلعة، أحجامها، وألوانها وأسعارها ...الخ بهدف البقاء في السوق لأطول فترة مقبلة.

كما تشدد نظرية دورة حياة المنتوج على حقيقة أن مزايا الشركات متعددة الجنسية لم تكن ثابتة وإنما تتغير بمرور الوقت، وقد أجريت دراسات أخرى حول هذه النظرية مثل دراسة ويلز 1961، هرش

1971 حيث دلت النتائج أن أداء وسلوك الشركة نحو التصدير يتأثر بخصائص السلعة ذاتها ومن أهم العيوب الفنية في هذه النظرية ما يلي:[1]

- ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع في نفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة السلعة، فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة.
- ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية.
- تجاهلت هذه النظرية العديد من العوامل الأخرى الداخلية التي قد يكون لها اثر كبير في قيام التبادل التجاري بين الشركات على المستوى الدولي مثل العوامل ذات العلاقة بأهداف وفلسفة الشركة، وخصائص متخذي القرارات ...الخ.
- لم تبين النظرية كيف يمكن تحسين مستوى الأداء التصديري للشركات والعوامل المحددة لنجاحها.

رابعا: نظرية الموقع:[2]

تهتم هذه النظرية بالمتغيرات الموقعية والبيئية في الدول المضيفة والتي ترتبط بالعرض والطلب، تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية والتسويقية، والبحث والتطوير، ونظم الإدارة وغيرها، وبكل العوامل المرتبطة بالسوق.

مما سبق يتبين أن العوامل الموقعية تؤثر على قرار الشركات متعددة الجنسيات عند اتخاذها قرارها بالاستثمار في إحدى الدول المضيفة، حيث تفاضل بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير لهذه الدولة أو غيرها من الدول المضيفة، ويمكن تلخيص هذه العوامل في التالي:

- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي: وتتمثل هذه العوامل في القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة للمشروعات الاستثمارية، مدى قبول الاستثمارات الأجنبية أو الوجود الأجنبي، الاستقرار السياسي، إجراءات تحويل والتعامل في العملات الأجنبية، سعر التضخم السائد في

[1] علي عباس، علي عباس، إدارة الأعمال الدولية (الإطار العام)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009 ص 155.

[2] فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص ص 183-184.

الدولة المضيفة، مدى التغيير والثبات في أسعار الصرف، أسعار الضرائب والإعفاءات والمزايا الممنوحة، مدى التكيف مع بيئة الدولة المضيفة بصفة عامة.

- العوامل المرتبطة بالتكاليف: مثل مدى توافر المواد والسلع الوسيطة وتسهيلات الإنتاج، والقرب من المواد الخام والمواد الأولية، ومدى توافر الأيدي العاملة، ومستويات الأجور، ومدى توافر رؤوس الأموال وتكاليف النقل.
- العوامل التسويقية: مدى وجود منافذ للبيع والتوزيع، حجم السوق، ودرجة التقدم التكنولوجي السائد، وحجم ومعدل النمو الحالي المتوقع، وجود وكالات للدعاية والإعلان، وجود اتفاقيات أو تحالفات بين الدولة الأم ودولة أو مجموعة دول أخرى تسمح بالتصدير لتلك الدول.
- التسهيلات والحوافز والامتيازات: وتلك التي تمنحها حكومة الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي.
- الإجراءات الحمائية (ضوابط التجارية الخارجية): التي تتخذها الدولة المضيفة لضبط التجارة الخارجية مثل التعريفة الجمركية، ونظام الحصص والقيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد.
- وعوامل أخري: الموقع الجغرافي، والمبيعات والأرباح المتوقعة، ومدى إمكانية تحويل الأرباح ورؤوس الأموال إلى الخارج، ومدى توافر الثروات الطبيعية.

فسرت النظرية تحركات الاستثمارات الأجنبية (الشركات المتعددة الجنسيات) على أساس العوامل التحفيزية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للبلد المضيف، أي الموقع؛ فكلما كانت العوامل التحفيزية متوفرة ومواتية إلا وكانت محفزة لوجود الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وهو تفسير أكثر واقعية من سابقيه.

خامسا: نظرية الموقع المعدلة:

تعود النظرية إلى كل من (Simonds و Rebok) وهي تعتبر امتداد للنظرية السابقة إذ تحتوي على العديد من العوامل الإضافية فيا يخص الاستثمارات الأجنبية.

وقد تمحورت أفكار كل منهما في أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بها تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل، المجموعة الأولى تشمل المتغيرات الشرطية، والمجموعة الثانية هي العوامل الدافعة، وتتمثل المجموعة الثالثة في بعض المتغيرات الحاكمة أو الضابطة وقد لخصها عبد السلام أبو قحف، كما هو مبين في الجدول (01).

الجدول رقم (01): العوامل المؤثرة في نظرية الموقع المعدلة

العوامل	الأمثلة
1 – العوامل الشرطية	
أ – خصائص المنتج/ السلعة	نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة/جدة السلعة، متطلبات الإنتاج للسلعة (الفنية والمالية والبشرية) خصائص العلمية الإنتاجية...الخ.
ب – الخصائص المميزة للدولة المضيفة	طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري، خصائص البيئية السياسية الاقتصادية..الخ.
ج – العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى	نظم النقل والاتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقات الاقتصادية والسياسية التي تساعد على حرية أو انتقال رؤوس الأموال، والمعلومات، والبضائع، والأفراد، التجارة الدولية...الخ.
2 – العوامل الدافعة	
ا – الخصائص المميزة للشركة	مدى توافر الموارد المالية والبشرية الفنية أو التكنولوجية، حجم الشركة.
ب – المركز التنافسي	المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية..الخ.
3 – العوامل الحاكمة	
أ – الخصائص المميزة للدولة المضيفة	القوانين واللوائح الإدارية، ونظم الإدارة والتوظيف وسياسات الاستثمار، والحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية...الخ.
ب – الخصائص المميزة للدولة الأم	القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج.
ج – العوامل الدولية	الاتفاقات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم، والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

المصدر: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي (الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2003، ص 405-406.

إذا نظرنا إلي جوهر نظرية الموقع الأصلية أو المعدلة يمكن استخلاص ما يلي:

- إن الكثير من العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر المذكورة في هذه النظرية قد أشارت إليها أو تناولتها النظريات السابق عرضها.
- إن هذه النظرية قدمت العديد من العوامل التي قد تعوق أو تدفع الشركات متعددة الجنسيات إلى القيام بالمشروعات الاستثمارية أو ممارسة أنشطة إنتاجية وتسويقية في الدول المضيفة.
- تتميز هذه النظرية عن غيرها من النظريات السابقة بإشارتها إلى العوامل الدافعة للاستثمارات الأجنبية التي ترجع إلى الدولة الأم مثل الضمانات والحوافز التي تقدمها الحكومة / الحكومات الأم لتشجيع شركاتها الوطنية المحلية لإقامة مشروعات استثمارية أو ممارسة أنشطة إنتاجية وتسويقية خارج حدودها، والعوامل البيئية الأخرى مثل زيادة حدة المنافسة في الأسواق المحلية بالدولة الأم أو زيادة نفوذ اتحادات العمال والنقابات وارتفاع تكاليف العمالة...الخ.[1]

سادسا: نظرية الحماية:

يقصد بالحماية هنا الإجراءات الوقائية من قبل الشركات المتعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات في مجالات الإنتاج، أو التسويق، أو الإدارة عموما إلى أسواق الدولة المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار الأجنبي، أو عقود التراخيص والإنتاج، أو أي شكل أخر وذلك لأطول فترة ممكنة، ومن ناحية أخرى لكي تستطيع هذه الشركات كسر حدة الرقابة والإجراءات الحكومية بالدول النامية المضيفة وإجبارها على فتح قنوات للاستثمار المباشر للشركات المتعددة الجنسيات داخل أراضيها.

وبصفة عامة تقوم نظرية الحماية على أساس أن الشركة متعددة الجنسيات تستطيع تعظيم عوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة بها مثل البحوث والتطوير والابتكارات وأي عمليات إنتاجية أو تسويقية أخرى جديدة، ولكي تحقق الشركات المتعددة الجنسيات هذا الهدف فانه يستلزم قيامها بممارسة أو تنفيذ الأنشطة المشار إليها في المركز أو الفروع التابعة لها بالدول المضيفة بدلا من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة، ومنه يتم الاستثمار خارج الدولة الأم.

وفي هذا الشأن يرى (Young* و Hood*) ضرورة احتفاظ الشركة متعددة الجنسيات بأحد الأصول[2] (المعرفة أو الخبرة، الاختراعات ...الخ) التي تحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديره أو

---

[1] .عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 17.

[2] N. Hood and Young, The Economics of Multinational Enterprises ,Longman, 1979, p. 56

بيعه للشركات الأخرى في الدول المضيفة، لكي تحقق الحماية المطلوبة لاستثماراتها، وثم الأهداف التي ترغب في بلوغها من وراء تدويل أنشطتها وعملياتها الإنتاجية أو الاستثمارية أو التسويقية...الخ[1].

وقد وجهت عدة انتقادات إلى هذه النظرية كغيرها من النظريات السابقة، ومن أهم هذه الانتقادات:

- إن ممارسات الحماية من الممكن أن تتحقق بأساليب بديلة متاحة الآن، قد تكون أكثر فعالية من تلك التي تستخدمها الشركات المتعددة الجنسيات، على سبيل المثال يوجد الآن ضوابط لحماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها على مستوى العالم تضمنها مواثيق متفق عليها وتقوم بتنفيذها منظمات دولية بعضها تابع لهيئة الأمم المتحدة، والبعض الأخر يمثل منظمات دولية مستقلة، ومن ثم يمكن القول بأنه لا يوجد مبرر عملي كما تقوم به بعض الشركات المتعددة الجنسيات لحماية براءات الاختراع في أي نشاط اقتصادي يتم ممارسته.
- إن نظرية الحماية تتركز بصورة مباشرة عل دوافع الحماية للشركات متعددة الجنسيات وضرورة أن تكون عملية اتخاذ القرارات داخل الشركة الأم، ومن ثم فهي تعطي اهتماما اقل إلى الإجراءات أو الضوابط والسياسات الحكومية في الدولة المضيفة تجاه الاستثمارات الأجنبية، هذه الإجراءات والسياسات الحكومية قد تؤدي إلى تقليل جدوى ممارسات وإجراءات الحماية التي تمارسها الشركة متعددة الجنسيات وكذلك على مدى تحقيقها للأهداف التي يسعى لبلوغها.

سابعا: النظرية الإنتقائية:

تفسر هذه النظرية رغبة الشركات متعددة الجنسيات في تدويل الإنتاج والأساليب التي تؤدي بها إلى اختيار الأشكال المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر وقد طورت هذه النظرية من قبل (John Dunning) في الأعوام: 1977، 1979، 1980 والتي تتأثر بالسياسات الاقتصادية الحكومية، وتكمن المزايا الأولية لهذه الشركات في تجهيز المعدات الرأسمالية من البلد الأم عندما يتم تطوير التكنولوجيا التابعة لها.[2]

---

[1] S. H. Robock and K. Summonds. International Business and Multinational Enterprise IL: Richard Irwin. 1983. P. 33.

[2] هناء عبد الغفار السامرائي، تنامي دور الشركات المتعددة الجنسية التابعة للبلدان النامية وأثرها الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد. المجلد 6، العدد 18،، 1999، ص 121.

إن قرار الشركات في التوطن بالخارج، والشكل الذي يأخذه، يستجيب أساساً لمنطق الاقتصاد الجزئي الخاص بالشركة في المقام الأول، إذ يمكن أن يثبت إقليم ما جاذبيته لبعض الأنشطة وليس غيرها. و هذا ما يفسر في غالب الأحيان سبب وجود تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر ضمن الإقليم المضيف. وعموماً فإن اختيار شكل التوطن ومكانه يكون على أساس مجموعة من المزايا التي تملكها الشركة المستثمرة والمنطقة المستقطبة (الحصول على الموارد الطبيعية والتكلفة والقوى العاملة الماهرة، والحوافز الضريبية للشركة، الوصول التفضيلي إلى بعض الأسواق الخارجية، ....الخ).

وفي إطار هذه المقاربة قام Dunning بتقديم النظرية الانتقائية (The Electic Theory) والتي تعتبر في نظر كثير من المختصين من أبرز النظريات المفسرة لسلوك المستثمر الأجنبي المباشر، وذلك نظرا لشموليتها والقبول الواسع الذي حظيت به وقدرتها المتناهية في تفسير ظاهرة تدويل. كما تعرف أيضا تحت اسم نموذج (*OLI) (الملكية، التوطين، التدويل) ويؤكد هذا النموذج على وجود ثلاث مزايا تفسر دوافع اختيار الشركة متعددة الجنسيات إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

كما أن وجود الشركات متعددة الجنسيات يعكس التفاعل المتبادل بين ثلاث مجموعات من المزايا (الملكية، الموقع، وإضفاء الطابع الداخلي"OLI") للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر وهذه المزايا تكمن في:[2]

- مزايا الملكية الخاصة بالشركة التي تمنحها قوة احتكارية ذات ميزة تنافسية.
- مزايا الموقع الخاصة بالدول المضيفة والتي تجعله موقعاً أكثر جذباً لعمليات الاستثمار الأجنبي المباشر من الدولة الأم.
- مزايا التدويل أو إضفاء الطابع الداخلي والتي تتحقق عندما تصبح المعاملات داخل الشركة أكثر كفاءة لخدمة السوق للحصول على الربح الاحتكاري من المعاملات خارج الشركة.

---

[1] Slim Driss, " L'Attractivité des investissements directs étrangers industriels en Tunisie," Région et Développement, no. 25, 2007, p140 .

[2] جباري، شوقي. تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات بين المكاسب و المخاطر على الدول النامية. مجلة دراسات اقتصادية، مج. 2014، ع. 1، ص ص. 61-87.

وقد بين داننغ أن توجه الشركة إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر هو بمنزلة وظيفة ذات ثلاثة شروط: [1]

- **الشرط الأول** : ضرورة امتلاك الشركة لمزايا تنافسية أكبر من تلك التي تتمتع بها الشركات المنافسة لها، مما يمكنها من توريد أي سوق معين أو مجموعة من الأسواق. وقد تنشأ هذه المزايا سواء من ملكية متميزة، أو من خلال مجموعة من الأصول المدرة للعائد المجزي، أو من قدرتها على تنسيق هذه الأصول مع أصول أخرى بطريقة تحقق له منافع تنافسية مقارنة بمنافسيها، أو المنافسين المحتملين.
- **الشرط الثاني** : يتمثل في مدى إدراك الشركات للمصلحة في تدويل الإنتاج و/أو الاستخدام تلك الأصول، وبالتالي إضافة قيمة لهم.
- **الشرط الثالث** : فيتمثل في كون التدويل نشاط مرتبط بالعوامل التي يجب توافرها في الموقع، حتى تتمكن من المفاضلة بين مجموعة الخيارات المقترحة من خلال استخدام معيار القيمة المضافة لكل خيار.

وتعتبر الشروط في حد ذاتها المحددات الرئيسية التي تدفع بالشركات إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا توافرت الشركة على مختلف الإمكانات الخاصة بها مثل التكنولوجيا، ووفورات الحجم، وسهولة الدخول إلى الأسواق وإمكانات الدولة المضيفة مثل الهياكل القاعدية ونوعية المدخلات، والإمكانات المرتبطة بالتدويل مثل خفض تكاليف الصرف وحماية مهارة التسيير، فإنها تتخذ قرار الاستثمار الأجنبي كخيار أول، وأما الخيار الثاني فيتحقق عندما تستطيع الشركة الجمع بين (ا) و (0) وبالتالي تتجه إلى التصدير كأسلوب لاختراق الأسواق، في حين يقتصر الخيار الثالث على التنازل على الرخص، في حالة توفر المؤسسة على الإمكانيات الخاصة بها فقط (0).[2]

وقد بين داينينغ أن هذه المزايا تختلف من دولة إلى أخرى ومن شركة إلى آخري، بينما يمكن اعتبار هذه المزايا أساسية ومتكاملة، بل إنها تؤثر على طبيعة قرار تدويل الإنتاج لدى الشركات المتعددة الجنسيات والجدول (02) الموالي يبين ذلك.

---

[1] John H. Dunning, "The Eclectic (OLI) Paradigm of International Production: Past, Present and Future" ,International Journal of the Economics of Business , vol. 8, no 2,2001, p176.

[2] Denis Terson et John L. Bricaut, Op-cit, p 69.

الجدول (02): بدائل تدويل نشاط الشركات حسب النظرية الانتقائية

صور الدخول إلى الأسواق الأجنبية	الميزات		
	المزايا الاحتكارية (O)	مزايا التوطين (L)	مزايا إحلال السوق (I)
الاستثمار الأجنبي المباشر	+	+	+
التصدير	+	+	−
منح تراخيص الإنتاج	+	−	−

Source: Jean-Louis Mucchielli, relation économiques internationales, éd Hachette, Paris, 1994, P89.

الجدير بالذكر أن من أهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية، يمكن إيجازها في النقاط الآتية:[1]

- حسب هذه النظرية، كلما زاد النمو الاقتصادي تناقصت المزايا الاحتكارية للمستثمرين الأجانب الأمر الذي ينقص من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل، وهو أمر يتناقض مع الحركة المتزايدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المتقدمة مما يضعف من حجية النظرية وصحة تفسيراتها؛
- إن الظروف غير المواتية كالصراعات السياسية وعدم استقرار نظام الحكم المصحوب بعدم الاستقرار الأمني والحروب وغيرها من الأحداث، تحول دون وقوع تدفقات مناسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو الأمر الذي لا تفسره هذه النظرية وفق فرضيات مراحل النمو التي حدتها؛
- من بين الجوانب التي أغفلتها هذه النظرية، الدوافع الاحتكارية للشركات العملاقة ورغبتها في السيطرة والتحكم في السوق العالمي وكذا التهرب من الأعباء المتعلقة بحماية البيئة المطبقة في الدول المتقدمة عكس الدول المتخلفة والنامية التي لا تهتم كثيرا بالبيئة وحماية الطبيعة.

[1] عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة :1996-2008 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: النقود والمالية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 101.

ثامنا: نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية):

يعتمد مضمون هذه النظرية على أن السوق وحدها غير قادرة على التعامل مع التطورات والابتكارات والتكنولوجيا المتلاحقة، وتوصي بالتدخل الحكومي لخلق حالة التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية.[1]

ويعتبر كل من (Ozawa و Kojima) ممن ساهموا بشكل رئيس في بناء هذه النظرية، حيث طورا نموذجا يجمع بين الأدوات الكلية (السياسات التجارية والصناعية للحكومات...الخ) والأدوات الجزئية (الأصول المعنوية للشركة مثل التميز التكنولوجي).

ويتضح مما سبق أن نظرية (Kojima) تدمج النظريات التجارية مع نظريات الاستثمار على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة (Kojima) الأجنبي المباشر، وقد برهن في حين أن الاستثمارات اليابانية تعمل على خلق التجارة، ويعزي ذلك إلى اختلاف الهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر في اليابان عن الدول الصناعية الأخرى، حيث يتسم الهيكل الياباني بحزمة المهارات المتخصصة، والمواصفات المتعلقة بالموقع للاستثمارات المباشرة اليابانية؛ فالشركات اليابانية طورت من مهاراتها المتخصصة استجابة لبيئة معينة في الدول المضيفة من قوى عمل ومهارات استثنائية ونظام انتاجي قوي.[2]

وقد تعرضت نظرية (Kojima) للنقد من قبل (Dunning) حيث أشار إلى بعض القيود التي تحد من قدرتها في وضع فهم عام لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشرة، فهي تعاني من البساطة في مرجعيتها، إذ يؤكد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع من القدرة التنافسية ويلعب دورا ايجابيا في عمليات الإصلاح الاقتصادي للدول المضيفة، كما أشار إلى انه مع افتراض أن النظرية بنيت على أساس نموذج للاقتصاد الكلي، إلا أن هذا النموذج غير كاف لتحليل ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الرفاهية، حيث يهدف إلى تبرير عملية الإنتاج الدولي الذي يهدف إلى الاستفادة من المزايا الممنوحة للأنشطة العابرة للقارات.

---

[1] Ozawa T. Kiyoshi Kojima's Contributions to FDI Theory: Trade, Structural Transformation, Growth, and Integration in East Asia, Annual Conference of the Japan Society of International Economics (JSIE), at Nagoya University, Japan, October 14-15, 2006.

[2] رضا عبد السلام إبراهيم علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة لتجارب دول شرق وجنوب شرق آسيا مع مصر، دار الإسلام للطباعة والنشر، القاهرة، 2002 . ص 58.

تاسعا: نظرية عدم التوازن للاستثمار الأجنبي المباشر:

من رواد هذه النظرية، حيث قدما نموذجا يحتفظ (Roehl و Moon) يعتبر كل من بالافتراض الأساسي وهو أن الشركات المتعددة الجنسيات لديها ميزات راجعة للملكية مثل رأس المال والتكنولوجيا والمهارات الإدارية، ولكن النظرية الجديدة قد أضافت عوامل سلبية راجعة أيضا للملكية، فعندما لا تستطيع الشركة تعويض الخسائر التي مرجعها صعوبة الوصول للمواد الخامة أو تكاليف العمال الماهرين في الدولة الأم، فان البحث عن توازن يمثل قوة دافعة للشركة للتحرك لتعويض تلك الخسائر من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.

ووفقا لهذا النموذج فان المفهوم التقليدي لمميزات الملكية يمكن إعادة صياغته بكونه عدم توازن بين العوامل المملوكة للشركة، وفي هذا الإطار فقد أوضح رواد هذه النظرية أن نموذج عدم التوازن يساعد على شرح الحالات المعاصرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول النامية نحو الدول المتقدمة، ومثال ذلك الاستثمارات الصينية في أمريكا وبريطانيا.

إلا أن ما يؤخذ على هذه النظرية بأنها نظرية غير شاملة نظرا لعدم تعرضها لشرح أثر العوامل التي لا تتعلق بالميزات الراجعة للشركة مثل عوامل الجذب الراجعة للدولة المضيفة وعوامل الطرد الأخرى الراجعة للدولة الأم، كما أن النظرية لا تتعدى كونها تتحدث عن مرحلة . من مراحل دورة حياة المنتج التي عرضها (Vernon)[1].

المطلب الخامس: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر

إن الآثار التي يحدثها الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة تثير العديد من التساؤلات حول مدى نجاحها في تحقيق التنمية فيها، حيث يتحتم على هذه الدول إختيار نوعيات الإستثمار الأجنبي المباشر القادرة على ترك أفضل الآثار على مستوى كافة القطاعات الإقتصادية، وتتجنب تلك التي لها آثار غير مرغوبة.

سوف نقوم من خلال هذا المطلب بدراسة الآثار المرتبطة بالإستثمارات الأجنبية المباشرة.

---

[1] المرجع السابق، .ص ص 70.

أولا: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الصناعات المحلية:

إن للخصائص التي تتمتع بها الاستثمارات الأجنبية المباشرة من كبر رأس المال والإدارة ذات الكفاءة العالية والقدرات التقنية واللوجستية المتفوقة تأثيرا سلبيا على المشاريع الاستثمارية والإنتاجية الوطنية [1].

1 – إلحاق الضرر بالشركات الوطنية: تتمتع في الغالب الشركات العابرة للقارات، كأحد أهم محركات الاستثمار الأجنبي المباشر، بقدرات مالية، تنظيمية، إنتاجية و تسويقية عالية، عادة ما تفوق القدرات المماثلة لدى الشركات الوطنية؛ الأمر الذي يمنح للأولى إمكانية فرض توجهاتها الإنتاجية و التسويقية على الشركات الأخرى، بما يخدم مصالحها، و يحقّق لها أكبر قدرٍ ممكن من الأرباح، دون مراعاة تحقيق مصالح الشركات الوطنية المنافسة.

كما أنّ تلك القدرات و الإمكانيات التي تتمتع بها شركات الاستثمار الأجنبي المباشر، غالباً ما تتطور و تتسع، إلى أن تصبح ميزات احتكارية، تمكّنها من السيطرة على السوق المحلي؛ الأمر الذي قد يقف عائقاً أمام قدرة الشركات المحلّية على تصريف منتجاتها، و تحقيق قدرٍ معقولٍ من الأرباح يخول لها البقاء في السوق. الأمر الذي قد يطيح تماماً بالشركات الوطنية للبلد المضيف.

كما أنّ شركات الاستثمار الأجنبي المباشر غالباً ما قد تنجح في إغراء الكفاءات المحلّية للعمل معها، بفعل الأجور المرتفعة و المزايا المغرية؛ مما قد يترتب عنه حرمان المشاريع الوطنية للبلد المضيف منها. كما أنّ احتمال نمو أو خلق صناعات محلّية، تتكامل خلفياً أو أمامياً مع مشاريع الاستثمار الأجنبي، قد لا يكون كبيراً، بسبب الميل الكبير لتلك المشاريع لاستيراد معظم مستلزماتها الإنتاجية من الخارج، بحجة الجودة أو انخفاض الأسعار، إضافة إلى ميلها لعدم تركيز كل مراحل الإنتاج في بلد واحد.

2 – تشويه أنماط الاستهلاك و زيادته: إنّ طبيعة السلع و الخدمات التي تجذب مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، هي سلعٍ و خدمات من نوعٍ خاص، فهي تلك التي تمكّن المستثمر الأجنبي من تحقيق و جني الربح السريع، و هي في الغالب تلك السلع التي تخدم حاجات و أذواق فئة المستهلكين ذوي الدخول المرتفعة، و بفعل أثر المحاكاة، إضافة إلى قدراتها التسويقية، فإنها غالباً ما قد تنجح في زيادة انتشار هذا النوع من الأنماط الاستهلاكية لدى فئات جديدة من الناس، الأمر الذي يعني مساهمتها في

---

[1] خرافي خديجة، دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس و المغرب، أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, تلمسان، 2015 ،ص 104-106.

تشويه و زيادة الإنفاق الاستهلاكي، و هو ما قد يؤثّر سلباً على الطاقة الادخارية لمختلف أفراد المجتمع المحلي للبلد المضيف.

3 – ارتفاع معدلات التضخم: و تتمّثل أهم الآثار، التي يمكن أن تنتج عن ظاهرة التضخم فيما يلي:

- انخفاض القوة الشرائية للنقود، و فقدانها لوظيفتها كمخزن للقيمة؛ مما يؤدي إلى انخفاض ثقة أفراد المجتمع بوحدة العملة الوطنية؛ و هو ما يؤدي إلى إضعاف الحافز على الادخار لدى الأفراد، و زيادة ميلهم الاستهلاكي؛ كما قد يدفع ذلك، أيضاً بالأفراد، إلى تحويل أرصدتم النقدية الفائضة عن حاجاتهم الاستهلاكية، إلى معادن نفيسة أو عملات أجنبية، أو حتى ممتلكات عقارية، من أجل الاستفادة بما في حوزتهم من نقود، قبل أن تزيد حدة انخفاض قيمتها بفعل التضخم.
- يؤثّر التضخم سلبًا على ميزان المدفوعات، من خلال مساهمته في ارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً؛ و هو ما يؤدي إلى انخفاض قدراتها التنافسية في الأسواق الأجنبية، و من ثمّ انخفاض حجم الصادرات، كما أنّ ارتفاع أسعار السلع المحلية؛ قد يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة؛ لانخفاض أسعارها مقارنة بمثيلاتها المحلية، و هو ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الواردات، و من ثمّ تفاقم حدة العجز في ميزان المدفوعات.
- قد ينتشر نتيجةً للتضخم، حالة من التشاؤم حول مستقبل النشاط الاقتصادي؛ مما قد يدفع برجال الأعمال إلى تخفيض استثماراتهم بشكلٍ عام؛ وهو ما يؤدي بدوره إلى انكماش العرض في السوق المحلي، و من ثمّ زيادة حدة الضغوط التضخمية. كما قد يدفع التضخم برجال الأعمال إلى توجيه استثماراتهمم اتجاه مشاريع إنتاج السلع الاستهلاكية دون غيرها من السلع الأخرى والتي زاد حجم الطلب عليها، و ارتفعت أسعارها في ظلّ محدودية العرض الحقيقي منها؛ و هو ما قد يؤدي في الأخير إلى إحداث خللٍ في توزيع الاستثمارات في الاقتصاد القومي، بما لا يخدم أهداف مجتمعه.
- كما يؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الاقتصادية القوية، على حساب الفئات الضعيفة، صاحبة الدخول المنخفضة؛ مما يؤدي إلى زيادة احتدام التفاوت ما بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، و هو ما قد يؤدي إلى خلق اضطرابات اجتماعية، و عدم استقرارٍ سياسي في المجتمع. و بذلك، يمثّل التضخم أحد أهم العوائق التي قد تقف في وجه تحقيق هدف التنمية الاقتصادية، كما يعتبر ظاهرة متعددة الأبعاد و الجوانب، لما لها من آثار سلبية وخيمة و متعددة على مختلف الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، و حتى السياسية للمجتمع.

ثانيا: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي:

إن جلب الاستثمار الأجنبي المباشر لوسائل الدفع المقبولة في الأسواق الدولية تمثل أهمية قصوى للدول المستقبلة خاصة منها الدول التي تفتقد لمثل هذه الوسائل ونعني بها الدول النامية التي تعاني عجزا في ميزانها التجاري بحيث أن مستوي صادراتها ضعيف بحيث لا يرقي إلى تغطية وارداتها و عليه فأهمية الاستثمار الأجنبي واضحة لمواجهة هذا العجز في هذا الشأن نجد وجهتي نظر، الأولى نجد أن الكلاسيك يرون وجود الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة يؤدي إلى زيادة معدل تدفق النقد الأجنبي الخارجي مقارنة بتدفقات الداخلة هذا بسبب:[1]

- كبر حجم الارباح المحولة الي الخارج.
- استمرارية تحويل أجزاء كبيرة من رأس المال الي الدولة الام دون اعادة استثمارها.
- دفع المرتبات الخاصة بالعمال و الاطا ا رت الأجانب.
- صغر حجم الاموال المستثمرة في بداية المشروع الاستثماري.

أما وجهة النظر الثانية فيتبناها رواد المدرسة الحديثة الدين يعارضون الرأي السابق فحسب قولهم فإن :

الشركات متعددة الجنسيات تعتبر مصدر لتدفق النقد الأجنبي لما لديها من موارد مالية ضخمة والقدرة على الحصول على موارد نقدية من أسواق النقد الأجنبي بذلك فإنها تستطيع سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدولة النامية من النقد الأجنبي لتمويل المشاريع التنموية وحجم المدخرات المتاحة محليا كما أنها تقوم بتقديم فرص جذابة للاستثمارات المربحة وذلك لتشجيع المواطنين على الادخار.[2]

من خلال وجهتي النظر الكلاسيكية والحديثة تجدر بنا الاشارة إلى أن مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في زيادة حجم التدفق من النقد الأجنبي بالدول المضيفة تتوقف على:[3]

- حجم رأس المال الذي تجلبه الشركات متعددة الجنسيات في بداية الاستثمار.
- حجم القروض التي تحصل عليها هذه الشركات من البنوك المحلية لدولة الأم.
- مدي تأثير هذه الشركات على تحويل المدخلات المحلية من والى مجالات الاستخدام الفعال.

---

[1] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاعمال و الاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص: 440.

[2] المرجع السابق، ص 440.

[3] محمد عبد العزيز عيد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005 ،ص 121.

- مدى كبر أو صغر المشروع الاستثماري وطبيعته.

ثالثا: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على السيادة الوطنية:

قد تؤدي زيادة نفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى وجود نوع من التدخل في النواحي السياسية للدول المضيفة، وبصفة خاصة إذا زادت مبيعات الشركات الأجنبية السنوية عن مبيعات الشركات المحلية، أو تحكمت الشركات الأجنبية في إحدى أو بعض الخدمات الأساسية في الدول المضيفة [1]، كما قد يحدث تدخل في النواحي السياسية من خلال سيطرة تلك الشركات على مصادر الثروات الطبيعية، مما يترتب عليه أن تفقد الدولة المضيفة لرأسمال سيادتها السياسية والاقتصادية على تلك المناطق، وتكون تلك الشركات هي صاحبة السيادة الحقيقية.[2]

وهناك مسألة هامة وهي أن نشاط الشركات الدولية في الدول المضيفة يؤدي إلى خلق طبقة من المنتفعين ترتبط مصالحها بمصالح تلك الشركات، ويشكل هؤلاء مجموعة ضغط للدفاع عن مصالح تلك الشركات ووجودها في بلادهم، بالإضافة إلى ذلك فان سهولة حصول تلك الشركات ألى التمويل اللازم لها من مصادر دولية متعددة قد يسفر عنه إبطال مفعول السياسات الاقتصادية الكلية التي تستخدمها الدول المضيفة فيما يتعلق بكل من التوازن الداخلي والخارجي، كما أن الدول النامية المضيفة لا تمتلك السلطة الكاملة على جزء هام من الطاقة الإنتاجية الموجودة داخل حدودها والمملوكة لشركات المتعددة الجنسيات نظرا إلى ميل فروع تلك الشركات إلى تركيز سلطة اتخاذ القرارات في يد الشركة الأم، بدلا من إتباع أسلوب اللامركزية، وتفويضها اتخاذ القرارات الهامة لفروعها في الدول المضيفة وخاصة الدول النامية[3].

رابعا: أثر الإستثمار الأجنبي المباشرعلى النمو الاقتصادي: [4]

إن طبيعة العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي قد عرفت جدلا واسعا بين الاقتصاديين، فهناك من يعتبر مستوى النمو الإقتصادي هو العنصر المحدد للإستثمار الأجنبي المباشر،

---

[1] خليل محمد خليل عطية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية بحث في النظرية، مجلة مصر المعاصرة، العددان 437-438، القاهرة 1994، ص ص 227-244

[2] حمد حافظ غانم، الاستثمارات الأجنبية ودور الشركات متعددة الجنسيات ومشكلة صيانة الاستقلال الاقتصادي، مداخلة فى المؤتمر العلمي السنوي الأول للاقتصاديين المصريين 20- 27 مارس 1976، القاهرة ص ص 89-90.

[3] بنك مصر، قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية: نظرة تحليلية للمكاسب و المخاطر، مركز البحوث، أوراق بحثية، العدد 2، سنة 1997، ص 16.

[4] عبد الكريم بعداش، الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2008، ص ص 108-109.

بمعنى أن الإقتصاد الذي ينمو بنسب مرتفعة يجذب الإستثمار الأجنبي المباشر والإقتصاد الذي ينمو بنسب منخفضة ينفر أو لا يجذب هذا النوع من الإستثمار.

كما أن التدفق الكبير للإستثمار الأجنبي المباشر الوارد يؤدي إلى إحداث نمو إقتصادي مرتفع والعكس صحيح، أي أن التدفق الضئيل لهذا الإستثمار يؤدي إلى نمو إقتصادي ضعيف. وقد تطرق الإقتصاديون قديما وحديثا إلى كيفية تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر في النمو الإقتصادي للبلد المضيف له، لا يتسع المقام لعرض آرائهم هنا ويضم الأدب الإقتصادي التجريبي العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي.

توصلت دراسة Firebaugh عام 1992 إلى أن كل زيادة في الإستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1 % ترتب عليها حدوث زيادة في النمو الإقتصادي بحوالي 0.08 % على حين آخر فإن زيادة الإستثمار المحلي، بنسبة 1 % ترتب عليها زيادة النمو الإقتصادي بنسبة 0.23 %.

كذلك أوضحت دراسة Richardson عام 1997، أن الإستثمار الأجنبي المباشر كان لو دور كبير في تحفيز النمو الإقتصادي في دول جنوب شرق آسيا من خلال دوره في زيادة الإنتاجية الكمية لعناصر الإنتاج بفعل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة لو ودوره في زيادة صادرات تلك الدول.

كما توصل جمال محمود عطية عبيد في دراسته إلى وجود تأثير إيجابي لمعدل نمو الإستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الإقتصادي في خلال الفترة 1987-2000، وبلغت مرونة الناتج المحلي بالنسبة لرصيد الإستثمار الأجنبي المباشر حوالي 0.83 وذات النتائج توصلت إليها دراسة منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية عام 1998 عمى مجموعة من الدول منها: الصين، وماليزيا، وسنغافورة، وتايلندا، حيث أوضحت الدراسة أن للإستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي على النمو الإقتصادي من خلال استقطاب رأس المال المادي والتكنولوجيا الحديثة المصاحبين له إذ ترتب على التكنولوجيا زيادة تنافسية الشركات المحلية في الأسواق العالمية.

وتشير دراسة أخرى إلى الدور المهم للإستثمارات الأجنبية المباشرة عمى نمو الإقتصاديات المضيفة...، وأن انفتاح هذه الإقتصاديات على الرأسمال الأجنبي في شكل إستثمارات مباشرة يسمح للبلدان الفقيرة(ذات دخل حقيقي فردي ضعيف) بإستدراك البلدان الغنية بسرعة.

خامسا: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل: [1]

يعمل الإستثمار الأجنبي المباشر على توفير فرص العمل للعمالة المحلية، وبالتالي التقليل من مستويات البطالة المنتشرة في البلدان النامية عن طريق التوسع الأفقي في مشاريع الإستثمار الأجنبي ذات الأحجام الكبيرة التي تحتاج إلى أيدي عاملة ماهرة، وغير ماهرة وبالتالي يشجع ذلك الشركات متعددة الجنسية على فتح برامج لتدريب وتطوير مهارات الأيدي العاملة في إقتصاديات البلدان المضيفة، ذلك بتطور رأس المال البشري.

وفي مجال البحث عن أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في مستوى التوظيف في دراسة للأنكتاد عام 1994 (بينت أن مستوى الإستخدام المتحقق من قبل الشركات متعددة الجنسيات بلغ حوالي 77 مليون نسمة وهذه النسبة لا تمثل سوى 3 % من السكان النشطين في مختلف أرجاء العالم، وان 10 % فقط من هذه الأعداد يعمل في قطاعات أخرى غير القطاع الزراعي.

إن إكتساب العمال المحليين للخبرات والمهارات الفنية والإدارية والعلمية يساعدهم في نقلها واستخدامها في الشركات الوطنية عندما يلتحقون بها ومن ناحية أخرى يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر في إعادة توزيع الدخول في البلدان النامية عن طريق إستخدامه لفنون الإنتاج المتقدمة كثيفة رأس المال والعمالة الماهرة، وهذه الإعادة في توزيع الدخل تكون لصالح الفئات المرتفعة الدخل من الموظفين والعمال المهرة المستخدمين وهم في الأغلب محدودي العدد، ويبقى العمال غير المهرة يحصلون على دخول منخفضة، وما يزيد الأمور سوءا هو زيادة أعداد الشركات الأجنبية كثيفة رأس المال وحلولها محل الشركات الوطنية كثيفة العمل.

وهذا يعني تزايد معدلات البطالة وحرمان عدد كبير من الحصول عمى مستوى دخل مستقر. كما يتحدد المؤشر الحقيقي لمساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في الإنتاج والتوظيف في الدول المضيفة بالدخل المتحقق من عناصر الإنتاج الوطنية (أي القيمة المضافة المتحققة) وبذلك فدخل الشركات متعددة الجنسيات المدفوع لعناصر إنتاج غير وطنية لا يمثل أي فائدة حقيقية للبلد المضيف إلا الجزء المنفق منه في داخل البلد، كما أن لجوء الشركات الأجنبية إلى إستيراد جزء كبير من مدخلاتها في العملية الإنتاجية في الشركة الأصلية أو من الخارج، عندئذ تنخفض مساهمتيا في الإقتصاد الوطني، وتصبح أرقام مبيعاتيا مؤشر مضلل لتقييم مساهمتها في الإقتصاد الوطني.

---

[2] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص ص 77-79.

إن نتائج وآثار الشركات متعددة الجنسيات على العمالة تعتمد على ممارسات الشركات الأجنبية المستثمرة والبيئة التنظيمية التي تعمل فيها والمستوى الفني للأيدي العاملة في البلدان المضيفة.

سادسا: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على الطبقات الاجتماعية: [1]

إنّ قيام المستثمر الأجنبي بتأسيس مشاريعه داخل الدول النامية؛ من شأنه أن يؤدي إلى خلق المزيد من التفاوت بين طبقات المجتمع؛ ذلك أنّ المشاريع الأجنبية غالباً ما تعمل بأحدث الأساليب التكنولوجية و الإنتاجية والتسويقية، بما يضمن لها تحقيق أكبر قدرٍ ممكنٍ من الأرباح، و هذا ما يجعلها قادرة على منح مرتبات و أجور عالية للعمال المحليين الذين يعملون لديها؛ الأمر الذي يمكّنهم من التمتع بمستويات معيشية أفضل. كما أنّ هؤلاء العمال، غالباً ما يكونون أصلاً من طبقات غنية، مكّنتهم قدراتهم المالية من الالتحاق بالمدارس العليا و الجامعات لتحصيل أفضل المستويات العلمية. في حين يعاني العاملون في المشاريع الوطنية من انخفاض مستوى أجورهم و مرتباتهم و تدهور أوضاعهم المعيشية؛ و هذا ما يؤدي إلى خلق تفاوت في المجتمع، وزيادة حدة الفجوة ما بين الفقراء و الأغنياء.

سابعا: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات:

يعتبر ميزان المدفوعات سجلا يقوم بتسجيل المعاملات النقدية التي تتم بين البلد المحلي و بقية بلدان العالم خلال فترة زمنية معينة، و هو يعتبر جزء من إطار الحسابات المعقدة. و يتضمن ميزان المدفوعات حسابين رئيسين: الحساب الجاري و الحساب الرأسمالي، و يشير الحساب الجاري إلى تحويلات الاقتصاد الحقيقي من خلال الصادرات والواردات من السلع و الخدمات، الدخل، التحويلات الجارية، أما الحساب الرأسمالي و الحساب المالي فيسجل نمطين من التحويلات تسمى التحويلات الرأسمالية و الأصول غير المالية من جهة و الأصول المالية من جهة أخرى، و يتكون الحساب المالي من صافي الاستثمار المباشر و صافي استثمار المحفظة و صافي استثمارات أخرى.[2]

إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على حساب ميزان المدفوعات للدول المضيفة قضية سياسية مهمة لمعظم الحكومات المضيفة[3]. فقد تكون الآثار الأولية أو المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات الدول المضيفة إيجابية، و ذلك نظرا لزيادة حصيلة تلك الدول من النقد

---

[1] خرافي خديجة، دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس و المغرب، أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, تلمسان, 2015 ,ص 110-111.

[2] Laura Paez, Liberalizing Financial Services Foreign Direct Investment, First Published Palgrave Macmillan, Britain 2011, Cit, p28.

[3] S. Kurtish-Kastrati, The Effects Of Foreign Direct Investment For Host Country' s Economy, American University Of The Middle East, Vol 5, No 1,2013, p26-38.

الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية)، هذا بالإضافة إلى أن الشركات متعددة الجنسيات بحكم اتصالاتها الدولية و خبراتها بشبكة الأسواق الدولية و كذا بفضل سمعة تلك الشركات في الأسواق الدولية و المرتبطة باسمها و علامتها التجارية، فإن تلك الشركات تتيح للدول المضيفة إمكانات أكبر لغزو أسواق التصدير و زيادة حصيلة صادراتها، إلا أن تلك الآثار على ميزان المدفوعات في المدى المتوسط غالبا ما تكون سلبية و ذلك نظرا لعدد من الأسباب أهمهما مايلي:

- أن الآثار الإيجابية على ميزان المدفوعات و المصاحبة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لا تلبث أن تنقلب بعد فترة إلى آثار سلبية حيث أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات سوف يؤدي إلى زيادة واردات الدولة المضيفة من السلع الوسيطة و الخدمات، كما أن تلك الشركات سوف تبدأ في تحويل أرباحها إلى الخارج، هذا بالإضافة إلى دفع الفوائد عن التمويل الوارد لتلك الشركات من البنوك في الخارج و دفع مقابل براءات الاختراع و المعونة الفنية، هذا علاوة على تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في هذه المشروعات للخارج، كما أن هناك تكاليف غير مباشرة يجب أخذها بعين الاعتبار.
- بالرغم من إمكانية زيادة صادرات الدولة المضيفة من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسيات و شبكة اتصالاتها الواسعة بالأسواق الدولية، فإن هناك ممارسات من جانب تلك الشركات تحد من أهمية هذه الإمكانيات و من هذه الممارسات قيام الشركة ذاتها بالحد من صادرات فروعها بالدول المضيفة حيث أن الفرع كثيرا ما يحظر عليه منافسة الشركة الأم في الأسواق العالمية، أو ربما لا يسمح لتلك الفروع بالتصدير إلا لأسواق معينة وفقا لما يسمى الشروط التقييدية، ولقد شكلت تلك الممارسات اتجاها ملحوظا من جانب الشركات متعددة الجنسيات لبعض الاعتبارات مثل رغبة الشركة الأم في حماية أسواقها أو أسواق بعض الفروع الأخرى التابعة لها، كما قد تسعى الشركة الأم لتنظيم العائد على التكنولوجيا و المعونة الفنية التي تمتلكها.
- وهناك مزيد من الضغوط قد تقع على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة، و ذلك نتيجة سياسة تسعير الصادرات والواردات التي تتبعها الشركات متعددة الجنسيات خاصة التكامل الرأسي مع عدد فروعها، حيث أن الشركة الأم قد تغالي في أسعار السلع و الخدمات التي تقدمها لبعض فروعها –Over Invoicing، كما أن الشركة الأم قد تلجأ إلى تسعير الصادرات من السلع و الخدمات من بعض فروعها أقل من قيمتها الحقيقية، و قد تكون الدافع وراء إتباع هذه السياسة في تسعير الصادرات و الواردات هو محاولة الشركة متعددة الجنسية نقل عبء الضرائب من دولة ذات معدلات ضرائب

مرتفعة إلى أخرى ذات معدلات أقل، أو قد تلجأ لذلك كوسيلة مستترة لنقل الأرباح من دولة تفرض قيودا مشددة على تحويل أرباح رأس المال إلى دولة أخرى ذات قيود أقل تشددا في هذا المجال.

إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات يعتمد على نظام سعر الصرف المعمول به في الدول المضيفة، حيث أنه في ظل أسعار الصرف المرنة فإن أي اختلال بين العرض و الطلب على العملات الأجنبية يتم تصحيحه عن طريق تعديل سعر الصرف، في حالة زيادة الطلب على العرض فإنه يتم تخفيض سعر الصرف،أما إذا كانت الدولة تطبق أسعار الصرف الثابتة فإن صافي الزيادة في الطلب على العملات الأجنبية الناتج من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من شأنه أن يؤدي إلى تقليل الفائض أو زيادة العجز في ميزان المدفوعات.[1]

ثامنا: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على التكنولوجيا:

يلعب التطور التكنولوجي دورا مركزيا و حاسما في عملية التنمية الاقتصادية (Nelson & Phelps Segerstram 1991, Jovanovic & Rob 1989) 2(Romer 1994)، و حاولت العديد من الدراسات تناول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة و الإنتاجية و النمو الاقتصادي من ناحية أخرى، وجدت أن نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر قد ساهم بشكل إيجابي في الإنتاجية و النمو الاقتصادي في البلدان المضيفة.[3]

كما تشير العديد من الدراسات على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد من أهم و أحسن الوسائل لنقل التكنولوجيا و المهارات الإدارية من بلد إلى بلد، خاصة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، و سوق التكنولوجيا أو التقنية الحديثة كما هو معروف سوق احتكاري و ليس من السهل شراء التقنية فيه، و الشركات التي تستثمر في الخارج يفترض أنها تستأثر بامتلاك قدرات فنية خاصة غير متاحة للآخرين و لا توجد إلا لديها، و عندما تقدم الشركة الأجنبية إلى بلد فإنها تقوم بتطبيق تقنيتها الإنتاجية من خلال الاستثمارات التي تقوم بها و تستعين في ذلك بمهندسين وفنيين و عمال من داخل الدولة المضيفة، و بذلك تعمل على تدريبهم على العمل بالآلات التي تجلبها و بذلك يستوعبون هذه التقنية الجديدة التي تنعكس بالفائدة على الاقتصاد النامي. ويكون تدفق التكنولوجيا إلى الدول النامية أفقيا أو عموديا، فالأول

---

[1]Hussein Elasrag, Foreign Direct Investment Policies In Arab Countries, MPRA Paper No 2230, March 2007, p8.

[2] لعربي أحمد بلخير، دور الاستثمارات العربية البينية في تحقيق التنمية (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في التجارة الدولية، ، جامعة غرداية، 2011، ص 46.

[3] Imad A. Moosa, op cit, p86.

يحدث في حالة استحواذ الفرع التابع لشركة على تكنولوجيا جديدة و من تم تقوم الشركات المنافسة بنقل تلك التكنولوجيا، أما النوع الثاني فإنه يتحقق عندما يقوم الفرع التابع بنقل التكنولوجيا دون مقابل للشركات التي تمده بالمدخلات و الخدمات اللازمة.[1]

و لكن يلاحظ أن فروع الشركات العالمية لا تقوم بدعم أنشطة البحث و التطوير في البلدان النامية، و إنما ترتكز أنشطتها في المراكز الرئيسية لهذه الشركات و الموجودة بالدول المتقدمة و ذلك بحجة صعوبة التنسيق بين أنشطة البحث والتطوير إذا لم تتم بشكل مركزي، علاوة على ندرة الكفاءات و المهارات المتخصصة في البلدان النامية، و أن قيام الفروع بهذه الأنشطة سيؤدي إلى تشتت المعامل و المختبرات البحثية و بالتالي ارتفاع تكلفة تلك الأنشطة.[2]

تاسعا: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على البيئة:

تعتبر مشكلة تلوث البيئة من المشاكل التي تشغل بال العلماء سواء كان ذلك على مستوى الاقتصاد الوطني أو الاقتصاد العالمي، نظرا لما يترتب على هذه المشكلة من أثار ونتائج تضر بالسكان وتحد من درجة التقدم الاقتصادي المنشود. والبيئة : " هي الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان، بما يضم من ظواهر طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها".[3]

والتلوث البيئي : " هو كل تغير كمي أو كيفي في مكونات البيئة الحية وغير الحية، ولا تقدر الأنظمة البيئية على استيعابه دون أن يختل توازنها ".[4]

وترجع مشكلة التلوث البيئي إلى عدة أسباب من أهمها: التزايد السكاني الرهيب خاصة في البلدان النامية، التقدم الصناعي، زيادة درجة التقدم التكنولوجي. بالإضافة إلى هذه الأسباب، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتركز في مناطق حساسة من الناحية البيئية مثل: التعدين و استخراج البترول، والصناعات البتروكيماوية، و العمليات الكيماوية، ودباغة الجلود، والصناعات المتعلقة بالزراعة ...الخ.[5]

---

[1] لعربي أحمد بلخير، مرجع سابق، ص 4.

[2] Hussine Alasrage, Op, Cit, p6.

[3] نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق ص 501.

[4] نفس المرجع السابق، ص 501.

[5] محمد عبد العزيز عبد الله عبد، محمد عبد العزيز عبد الله عبد، " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي "، ط 1، دار النفائس للنشر والتوزيع ،الأردن، 2005، ص ص 139-140.

المبحث الثاني: الشركات المتعددة الجنسيات

تعد الشركات المتعددة الجنسيات من أكثر الظواهر انتشارا في الحقبة الأخيرة نظرا لما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية هائلة تمتد إلى مختلف دول العالم، وتنوع نشاطاتها لتشمل قطاعات الإنتاج والتجارة والخدمات والمال والمصارف الدولية، بغية توزيع المخاطر وتنويع مصادر الربح، وسعيها منها لتحويل العالم إلى ساحة اقتصادية واحدة لبسط نفوذها وإحكام سيطرتها على قطاعات الأعمال في العالم، مستفيدة من انجازات التقدم العلمي والتقني الأمر الذي أدى إلى تراجع دور الدولة أمام هذه الشركات.

سوف نتناول في هذا المبحث الإطار النظري للشركات المتعددة الجنسيات من خلال مطلبين، حيث يتناول المطلب الأول مفهوم الشركات متعددة الجنسيات ونشأتها وخصائصها وأساليب تكوينها، أما المطلب الثاني فنتطرق فيه إلى مختلف الآثار التي تخلفها هذه الشركات على مختلف الأصعدة.

المطلب الأول: مفهوم الشركات متعدِّدة الجنسيَّات ونشأتها وخصائصها

يطلق على الشركات المتعددة الجنسيات عدة أسماء كالشركات الدولية أو الشركات العالمية أو الشركات عبر القومية أو الشركات العابرة الحدود أو الشركات المتعددة الجنسيات وهذا الأخير هو ما يستعمله الأكاديميون بكثرة، بالرغم من أن بعضهم يصر على التفريق بين الأسماء.[1]

وتعد الشركات متعددة الجنسيات أحد المقومات الأساسية لظاهرة العولمة حيث تلعب الدور المركزي في عولمة النشاط الإنتاجي من خلال دمج الشركات الصغيرة مع الشركات الكبيرة وتمارس هذه الشركات نشاطاتها من خلال آليتين مهمتين:

- الأولى :التجارة الدولية International Trade.
- والثانية :الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment .[2]

هذا وتعتبر الشركات المتعددة الجنسيات سبب مثلما هي نتيجة للنظام الاقتصادي الجديد نظراً لضخامة حجمها وتنوع نشاطها وانتشارها الجغرافي والسوقي وقدرتها على تحويل الإنتاج والاستثمار عالمياً.

---

[1] عرفات إبراهيم فياض:الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية، دار البداية للنشر و التوزيع، عمان، 2013، ص64.

[2] محمد إبراهيم مقداد: أثر العولمة على القطاع الصناعي في فلسطين– دراسة حالة قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، يناير 2011، ص1126.

أولا: تعريف الشركات المتعددة الجنسيات وأنماطها:

استخدم مصطلح الشركة المتعددة الجنسيات في وصف الشركة التي تعمل بصورة متكاملة في عدد من الدول، وخلال 20 سنة تطورت صيغة جديدة في نشاط التجارة الدولية مما سبب هذا في كثرة وتنوع التعاريف التي أعطيت لهذا النوع من الشركات وهذا حسب الأنماط التي تتخذها.

1 – تعريف الشركات المتعددة الجنسيات: بالرغم من أن مصطلح الشركات المتعددة الجنسيات أصبح معروفا وانتشر استخدامه إلا أن التعريف المحكم والدقيق لهذا المصطلح لم يوجد بعد، حيث أن قضية التعريف ليست ببساطة قضية لفظية بل هي في واقع الأمر قضية في غاية الأهمية نظراً لتعدد أنواع الشركات التي تقوم بالأعمال الدولية.

فمن جهة أخرى عرفها العديد من الكتاب المختصين في المجال بتعريفات وبوجهات نظر مختلفة على النحو التالي:

عرفت على أنها: "شركات تمارس نشاطها في عدة دول من خلال فروعها Branches أو الشركات التابعة لها Subsideries وتقوم بإدارتهم ومراقبة نشاطهم بفعالية وتسمى أحيانا بالشركات الدولية أو الشركات العابرة الجنسية Trans National Corporation ".[1]

كما تعرف على أنها:" شركات عملاقة تقوم باستثمار أموالها في النشاط الذي تمارسه في بلاد عديدة وهناك المئات منها والتي يعود غالبيتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهي مؤسسات ضخمة تملك أعمالا ووسائل إنتاج في أكثر من بلد واحد ويدير نشاطها على المستوى الدولي مجلس إدارة يتخذ من الشركة الأم مركزا رئيسا له". [2]

كما تعرف على أنها :" شركات ذات رؤوس أموال ضخمة تتركز من خلال المركز الأم في إحدى الدول وتنتقل نشاطاتها إلى الدول الأخرى من خلال فروعها".[3]

كما تعرف على أنها:"شركات دولية تمتلك بشكل تام سيطرة على مختلف الصناعات ولها تأثير إداري مباشر في توليد الدخل وتوليد قيمة مضافة في بلدين على الأقل".[4]

---

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار:الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2011، ص255.

[2] توفيق عبد الرحيم يوسف:الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 243.

[3] موسى سعيد مطر وآخرون:المالية الدولية، دار صفاء للنشر و التوزيع،عمان، 2008، ص177.

[4] Stephen D. ohen: Multinational Corporations and Foreign Direct Investment ,Oxford University Press Inc , New York ,2007 , p39.

وعليه تعرف الشركات المتعددة الجنسيات وفقا لعدة معايير موضحة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (03) : معايير تعريف الشركات المتعددة الجنسيات

المعيار	التعريف
حسب الاستثمار المباشر في الخارج.	طبقا لهذا المعيار تكون الشركة متعددة الجنسيات إذا كانت تملك بعض الطاقة الإنتاجية في الخارج تقدر بـ 20%.
مدى توزيع ملكية الشركة الأم.	تكون الشركة متعددة الجنسيات إذا كان يملك رأس مالها رعايا دولتين على الأقل.
مقدار المبيعات التي تبيعها في الخارج.	تعتبر الشركة متعددة الجنسيات إذا كانت تبيع جزء من مبيعاتها في الخارج بنسبة تتراوح من 15-35 %.
مقدار الأرباح التي تحققها الشركة من عملياتها في الخارج.	تعتبر الشركة متعددة الجنسيات إذا كانت تحق جزءا من أرباحها السنوية من الخارج بنسبة لا تقل عن 50%.
الهيكل التنظيمي	تعتبر الشركة المتعددة الجنسيات إذا أعدت هيكلها التنظيمي على أساس عالمي والذي يستطيع أن يواجه التنوع البيئي الذي يواجهها.
الإستراتيجية العامة	تعتبرالشركة متعددة الجنسيات إذا كانت تعمل بإستراتيجية عالمية يؤكدها هيكلها التنظيمي.
عدد الفروع	تعتبر الشركة متعددة الجنسيات إذا كانت تملك وتسيطر على فروع في دول أخرى.
تركيز الإدارة العليا	تعتبر الشركة متعددة الجنسيات إذا تكونت إدارتها من أفراد ذو جنسيات مختلفة.
تركيب القوى العاملة	تعتبر الشركة متعددة الجنسيات إذا كانت نسبة العمالة التي لديها من جنسيات مختلفة.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على:عبد العزيز النجار، الإدارة المالية في تمويل الشركات المتعددة الجنسيات، المكتب العربي الحديث الإسكندرية، 2007، ص ص: 47-51.

ومما سبق نخلص إلى **تعريف إجرائي** للشركات المتعددة الجنسية بحيث نعرفها على أنها:

" تلك الشركات الضخمة التي تمتلك رؤوس أموال كبيرة، وتنتشر صناعاتها عبر مختلف أنحاء المعمورة عن طريق فروعها العديدة وتتميز بتعدد الوحدات الإنتاجية وسيطرة المركز الأم كما يدير شؤونها أشخاص من جنسيات مختلفة، وتحقق أرباحا قد تفوق غالبا الناتج الوطني لبعض الدول".

2 – أنماط الشركات المتعددة الجنسيات: تتخذ الشركات المتعددة الجنسيات أنماطا مختلفة حسب مناطق تواجدها وحسب طريقة عملها ولهذا يمكن تصنيفها تبعا للأنواع الموجودة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): أنماط الشركات المتعددة الجنسيات

نمط الشركة	محتواه
نمط +مركزي وحيد الجنسية	تكون الشركة هنا وحيدة الجنسية في مركزها الرئيسي ولها فروع إنتاجية في بعض الدول ويتم اتخاذ جميع القرارات في مركزها الرئيسي بالدولة الأم.
نمط لا مركزي	توجد درجة عالية من اللامركزية في اتخاذ القرارات وحرية التصرف في كل فروع الشركة بالخارج كما تقل درجة رقابة الشركة الأم في فروعها في الأسواق الأجنبية.
نمط جغرافي	تتميز بالانتشار الجغرافي في ممارسة الأنشطة والعمليات على مستوى العالم وتقسم إلى شركات صناعية متعددة الجنسيات– شركات تجارية متعددة الجنسيات–شركات متعددة الملكية.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على: عبد السلام أبو قحف: نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001 ص ص:27-30.

ثانيا: نشأة وتطور الشركات المتعددة الجنسيات:

تعود نشأة الشركات المتعددة الجنسيات إلى حقبة العصور الوسطى كأقصى تقدير، ولكنها لم تكن معروفة بالشكل الذي هي اليوم عليه، ولذا سوف يتم تقسيم تطورها من وجهتين مختلفين هما:

1 – تطور الشركات المتعددة الجنسيات وجهة نظر تاريخية: اختلف الكتاب فيما بينهم بشان تحديد تاريخ بداية ظهور الشركات المتعددة الجنسيات ولكن الأغلبية اتفقت على أنها ظهرت منذ زمن بعيد وعلى أسوأ تقدير فقد ظهرت منذ القرن 17 ويمكن تلخيص مراحل تطور هذه الشركات في الجدول التالي:

الجدول (05): تطور الشركات المتعددة الجنسيات وجهة نظر تاريخية

الرقم	اسم المرحلة	امتداد المرحلة	أهم ما ميز المرحلة
1	البنكية	من العصور الوسطى حتى منتصف القرن 18 مرورا بعصر النهضة	تم تكوين 3 مجموعات ايطالية قويةTHE Medici ، the Grimaldi، the Peruzzul والتي كانت تمتلك وكالات في روما، ليون، براغ، باريس، لندن، أوروبا اعتبرت مثل فروع للبنوك الحالية من حيث أنها تتلقى ودائع وتضمن القروض والعمليات البنكية الأخرى، كان هيكل هذه المجموعات المالية مكون من اتحاد شركاء منفصلين يسيطر عليهم مجموعة من الشركاء الأعلى منزلة وكان معظم عملاءها من الملوك والأمراء .
2	الاستعمارية	عصر الثورة الصناعية 1876	بدأت هذه المرحلة بظهور المشروعات الاستثمارية التي حظيت بتأييد من الحكومة التي تتبعها، وكانت هذه المشروعات لا تقتصر على المتاجرة فقط مع المستعمرات التابعة للدولة المستعمرة بل كانت تمارس دورا سياديا في الدولة أو الإقليم المستعمر مثل شركة الهند الشرقية، وقد لعبت الشركات التجارية العملاقة في هذا الوقت الشطر الأعظم في مراحل التوسع الاستعماري.
3	ما بين الحربين	من 1914- 1945	في هذه المرحلة استغلت بعض الشركات ظروف الحرب وقامت بتوسيع مصالحها الدولية خاصة الشركات التي تعمل في الصناعات التكنولوجية الحديثة مثل شركة فورد.
4	عصر الإنتاج الدولي	بعد الحرب العالمية الثانية	بعد نهاية الحرب العالمية الثانية سجلت ش م ج اكبر انتشار لها منذ نشأتها وهذا لعدة أسباب كتأسيس النظام الاقتصادي الدولي المعاصر الذي وضع قواعده مؤتمر بريتن وودز عام 1946، وإنشاء Gatt التي تنص على تحرير التجارة، وثورة المواصلات واستقرار الأوضاع الاقتصادية للدول الرأسمالية وتوقيع معاهدة روما 1957 التي انشأ بمقتضاها السوق الأوروبية المشتركة التي شجعت التجارة بين أعضاء الدول .

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على:عبد العزيز النجار: الإدارة المالية في تمويل الشركات المتعددة الجنسيات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص ص: 42-48.

2 – التطور من وجهة نظر الأنشطة متعددة الجنسيات: يمكن تتبع تطور الشركات المتعددة الجنسيات من خلال تتبع تطور تحرك رأس المال من الدول الأم إلى الدول المضيفة حتى الوصول إلى مرحلة التعدد في الجنسية، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02): التطور من وجهة نظر الأنشطة متعددة الجنسيات

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على: عبد العزيز النجار: الإدارة المالية في تمويل الشركات المتعددة الجنسيات المكتب العربي الحديث، الإسكندرية2007 ، ص ص: 70-71.

ثالثا : خصائص الشركات المتعددة الجنسيات:

إن حجم النمو الكبير الذي حققته الشركات المتعددة الجنسيات خلال النصف الثاني من القرن الماضي وتعاظم النفوذ الاقتصادي والمالي والسياسي لهذه الشركات وحجم التكتلات التي تجمعها[1] دفع العديد من مراكز البحث إلى الاهتمام بالبحث عن مختلف الخصائص التي تتميز بها خاصة أنها ظهرت كقوة رئيسية على الساحة الاقتصادية العالمية حيث تنتج خمس إنتاج العالم.[2] ونذكر:

1 – كبر حجم الشركات المتعددة الجنسيات: ترجع أهمية هذه الخاصية إلى أن الشركة الأكبر هي الشركة الأقوى حيث أنها تعكس وتؤكد القدرات الهائلة التي تمتلكها من الناحية التمويلية، التكنولوجية، الإدارية، التسويقية، كما تعكس مدى تفوق هذه الشركات على الشركات الأقل حجما ومدى قوتها الاقتصادية المتمثلة في توفير واستخدام الموارد للتأثير على الأسواق العالمية، ويمكن الاستدلال على ضخامة حجم الشركات المتعددة الجنسيات بعدد من المؤشرات هي:

أ - حجم مبيعات الشركات المتعددة الجنسيات مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول: تبلغ المبيعات المحلية للفروع الأجنبية للشركات المتعددة الجنسية ضعفي مجمل الصادرات العالمية، وتتلقى هذه الفروع رعاية واهتماما من الدول والمجالس المحلية فيما تواجه معارضة متزايدة من الحركة الاجتماعية العالمية، ويتمثل الحجم الكبير للشركات المتعددة الجنسيات مقارنة بحجم مبيعاتها السنوية عند النظر إليها من زاوية الناتج المحلي الإجمالي والتي تبين قدرة اكبر من دول عديدة، وهذا ما يبينه الجدول رقم (06) في الصفحة المقابلة الذي يوضح لنا حجم مبيعات الشركات الأم بمليار دولار مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي حيث يتضح لنا أن:

مبيعات بعض الشركات المتعددة الجنسيات فاقت الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول المدرجة في الجدول فمثلا نجد شركة Royal Dutch Shell المصنفة في الترتيب الأولى عالميا من حيث مبيعاتها سنويا فاقت مبيعاتها الناتج المحلي لاستراليا بأكملها بالرغم من عظمتها وتصنيفها في خانة الدول المتقدمة، أما ما يلاحظ كذلك هو الضعف الشديد لدخول الدول العربية بالدرجة الأولى وتصنيفها في ذيل الترتيب بدليل أن مبيعات شركة واحدة متعددة الجنسية فقط قد يساوي مجموع الناتج المحلي لدولتين عربيتين! وهكذا نرى أن أكبر الشركات متعدِّدة الجنسيَّات مَبِيعًا في العالم قد تنافس وتتفوق حتى على بعض الدول المتقدمة، ومما سبق يتضح لنا مدى هيمنة هذه الشركات على الاقتصاد العالمي.

---

[1] علي عباس: إدارة الأعمال الدولية–مدخل عام، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص ص:43– 44.

[2] موردخاي كرياني، تعريب محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية: الاقتصاد الدولي– مدخل للسياسات، دار المريخ للنشر، القاهرة، 2007، ص223.

الجدول رقم (06): مقارنة مبيعات الشركات المتعددة الجنسيات الأولى عالميا بالناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول في سنة 2012.

الرتبة	الشركة	المبيعات(مليار $)	مقارنة بالدولة	الناتج المحلي الإجمالي *
1	Royal Dutch Shell	484,489	استراليا	419.913
2	Exxon Mobil	452,926	إفريقيا الجنوبية	402.493
3	Wal-Mart Stores	446,950	الإمارات العربية المتحدة	384.196
4	BP	386,463	الدنمارك	350.359
5	Sinopec Group	375,214	تايلاند	367.875
6	China National Petroleum	352,338	اليونان	313.514
7	State Grid	259,142	الشيلي	244.272
8	Chevron	245,621	باكستان	213.874
9	ConocoPhillips	237,272	قطر	211.851
10	Toyota Motor	235,364	الجزائر	200.863
11	Total	231,580	رومانيا	190.388
12	Volkswagen	221,551	الكويت	185.496
13	Japan Post Holdings	211,019	البيرو	181.372
14	Glencore International	186,152	اكرانيا	171.371
15	Gazprom	157,831	الفتنام	128.508
16	E.ON	157,057	انغولا	122.542
17	ENI	153,676	العراق	128.094
18	ING Group	150,571	المغرب	107.533
19	General Motors	150,276	السودان	79.497
20	Samsung Electronics	148,944	عمان	69.019

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على: مجلة fortune العالمية لأحسن 500 شركة متعددة الجنسيات من الموقعين الالكترونين الاتيين (تاريخ الاطلاع: 2020/02/24): http://exploredia.com/list-of-countries-by-gdp-2012 ،

http://money.cnn.com/magazines/fortune/global500/2012/full_list/index.html

* القيمة السوقية للسلع و الخدمات التي يتم إنتاجها في ظل الظروف السياسية والاقتصادية الحالية للدولة خلال فترة زمنية عادة ما تقدر بسنة.

ب – حجم العمالة الموجودة بها: إن التوسع الدولي لأنشطة الشركات المتعددة الجنسيات يعني زيادة توظيفها لليد العاملة في مختلف فروع إنتاجها حول العالم بهدف زيادة الإنتاج وحصد المزيد من الأرباح.

الجدول رقم (07): أكبر 10 شركات متعددة الجنسيات في العالم من خلال عدد الموظفين لسنة 2013.

الرتبة	الشركة	عدد العمال (الوحدة:ألف)
1	Wal-Mart Stores	2 200 000
2	China National Petroleum	1 668 072
3	State Grid	1 583 000
4	Sinopec Group	1 021 979
5	Hon Hai Precision Industry	961 000
6	China Post Group	889 307
7	U.S. Postal Service	601 601
8	Volkswagen	501 956
9	China Telecommunications	491 447
10	Aviation Industry Corp. of China	480 147

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات أخذت من صحيفة magazine-economie الموقع الالكتروني:
تاريخ الاطلاع: 2020/01/24 الساعة 18:01
http://www.journaldunet.com/economie/magazine/classemententreprises.shtml

من تحليل الجدول 12 يتضح أن الشركة المتعددة الجنسيات تستحوذ على نسبة العمالة جد مرتفعة فمثلا شركة Wal-Mart Stores لوحدها تشغل أكثر من 2.200.000 شخص حول نقاط تواجدها في مختلف المناطق في العالم، وكذلك شركة China National Petroleum التي توظف حوالي 1.668.072 شخص، وبالنسبة لشركة State Grid فهي توظف ما يساوي 1.583.000 شخص حول العالم، تليها شركة Sinopec Group بتوظيف 1.021.979 شخص، وهو ما يؤكد أهمية ودور هذه الشركات في القضاء ولو بنسبة ضئيلة على مشكلة البطالة في العالم.

ج – نصيب الشركات المتعددة الجنسيات من الإنتاج العالمي: وهو إنتاج الشركات المتعددة الجنسيات في الدول المضيفة عن طريق الاستثمار الأجنبي الذي يقصد به:" الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة

طويلة الأجل ويعكس منفعة وسيطرة دائمة للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي دائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها".[1]

هذا ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة الممول الرئيسي للأنشطة التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات على المستوى الدولي سعيا منها للاستفادة القصوى من رأس المال المحلي للدول المضيفة تجنبا للأخطار ورغبة في الحصول على الأرباح، وهي بذلك تعمل على الاستفادة من المزايا النسبية للاقتصاديات المختلفة سواء تعلق الأمر بانخفاض الأجور وارتفاع الإنتاجية في بعض المناطق أو بمزايا طبيعية من توافر المواد الأولية ومصادر الطاقة أو المزايا التنظيمية مثل الإعفاءات الجمركية والضريبية وحوافز الاستثمار الأجنبي.[2]

2 – اتساع الرقعة الجغرافية لنطاق الشركات المتعددة الجنسيات: تتميز هذه الشركات بكبر مساحة السوق الذي يغطيها وامتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم، بما لها من إمكانيات هائلة في التسويق وفروع وشركات تابعة لها في مختلف أنحاء دول العالم، وتوجد اليوم على الأقل 650 شركة متعددة الجنسيات مملوكة للدول تشكل مصدرا هاما من مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر فالشركات الأجنبية التابعة لها تبلغ أكثر من 8500 شركة تنتشر في أنحاء المعمورة[3]، ومن أصل المائة شركة المتعددة الجنسية الأكبر حجما 53 هي أوروبية و23 أميركية ولهذه الشركات العملاقة في الواقع نفوذ سياسي بسبب العلاقات الوثيقة التي تربطها بدول بلدانها الأصلية وتلك الوافدة إليها.

3 – تنوع نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات: تنتج هذه الشركات وتسوق مختلف منتجاتها ولا تقتصر على إنتاج سلعة واحدة وإنما تنوع من المنتجات، وكثيرا ما تركز على المطلوب في السوق وسبب هذا التنوع هو خفض احتمال الخسارة الذي قد يرتبط بمنتج أو أكثر4، هذا وتتنافس الشركات المتعددة الجنسيات في الصناعات مثل السلع الاستهلاكية السريعة، منتجات الألبان، أجهزة الكترونية، مواد كيماوية بالإضافة إلى مشاريع الاستثمار المختلفة.[5]

---

[1] عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي مدخل حديث، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2012، ص61.

[2] كلثوم كبالي، التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي–دراسة حالة الجزائر المغرب و تونس، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008، ص91.

[3] الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، 2011، ص10.

[4] عبد القادر تومي، العولمة من الاقتصاد إلى الايدولوجيا، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009، ص142.

[5] Bert Meijboom and Bart Vos: International manufacturing, From URL: http://www3.ekf.tuke.sk/re/Location/Eng/location%20decisions.pdf consult 30/12/2019, at 16: 05.

4 – التفوق والتطور التكنولوجي في الشركات المتعددة الجنسيات: يعد التطور العلمي والتكنولوجي المرتكز الأساسي للشركات المتعددة الجنسيات، فالمعلوماتية وثورة الاتصالات هي نتاج للاهتمام بالتكنولوجيا أو البحث والتطوير، فدافع الربح بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات تشكل حافزاً لتوحيد تدويل التكنولوجيا العالمية من ناحية ودفع التطور الصناعي لخلق ثورة بأقل تبعية لزمن العمل ولكمية الجهد المبذول من ناحية أخرى فالصناعات تصبح أكثر تقدما نتيجة استخدام التكنولوجيا المتطورة.[1] ومن هذا المنطلق فان الشركات تسعى للمحافظة على وضعها المتميز عالميا وإنفاقها أموالا هائلة بالبحث والتطوير وبراءات العمل والشهادات.

5 – تعبئة الكفاءات والمدخرات العالمية في الشركات المتعددة الجنسيات: تسعى هذه الشركات لاختيار العاملين ذوي الكفاءات من مواطني الدولة المضيفة بعد اجتياز اختبارات معينة والمشاركة في دورات تدريبية، كما تسعى لتعبئة المدخرات من السوق العالمية بطرح الأسهم الخاصة بها في الأسواق المالية العالمية والأسواق الناهضة واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وإلزام كل شركة تابعة بأن توفر محلياً أقصى ما يمكن لضمان التمويل اللازم لها من خلال وسائل مختلفة مثل المشروعات المشتركة.

6 – إقامة التحالفات الإستراتيجية في الشركات المتعددة الجنسيات: تحاول هذه الشركات المحافظة على علاقات التكامل والتنسيق فيما بينها بهدف تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية واستفادة كل واحدة منها بالمزايا التي تملكها الأخرى كالمزايا التكنولوجية والمعرفة الفنية وأساليب التسويق والمهارات الإدارية، ويأخذ هذا التحالف شكل الاندماج ويقصد به:"اندماج مؤسسة أو شركة صغيرة بمؤسسة أو شركة اكبر منها بحيث يستتبع ذلك زوال أو اختفاء المؤسسة أو الشركة الأولى بواسطة إحدى الطرق أو الوسائل التقليدية المعروفة".[2]

7 – المزايا الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات: تتمتع هذه الشركات بمجموعة من المزايا الاحتكارية كاحتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية وأساليب مراقبة الجودة والتسويق[3]، مما يتيح لها زيادة قدراتها التنافسية عالمياً وتعظيم إراداتها وأرباحها خاصة في ظل ما تتمتع به هذه

---

[1] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية و أثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 368.

[2] أحمد عبد العزيز و آخرون، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85، 2010 ص124 .

[3] عمر الفاروق، مطالعة حول الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد86 ، أكتوبر 2001، ص 187.

الشركات من مزايا تمويلية وقدرتها على الاقتراض من الأسواق المالية العالمية بأفضل الشروط نظرًا لسلامة وقوة مركزها المالي.

هذا وتشكل الشركات متعددة الجنسيات مجموعة من التكتلات الاحتكارية التي تختص في إنتاج أو توزيع منتج ما وتتولى ذلك بشكل مطلق أو بنسبة معتبرة فيما بينها، وتأخذ هذه الإحتكارات أشكالا مختلفة من أهمها الكارتل Cartel والتروست Trusts وهذه الاحتكارات خصوصا تحديا كبيرا أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في البلدان النامية التي تهيمن على أسواقها بفعل نفوذها الاقتصادي والمالي والسياسي.[1]

8 – امتلاكها لاحتياطات هائلة: تتجاوز الأصول السائلة من الذهب والاحتياطات النقدية الدولية المتوافرة لدى الشركات المتعددة الجنسيات حوالي ضعفي الاحتياطي الدولي[2]، ويدل هذا المؤشر على مقدار تحكم هذه الشركات في السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي.

9 – تركيز الإدارة العليا: تمارس الشركات المتعددة الجنسيات سيطرة مركزية كاملة من البلد الأصلي على فروعها الأجنبية المنتشرة في أنحاء العالم بحيث تعمل جميع هذه الفروع تحت نظام انضباطي دقيق وفي إطار إستراتيجية عالمية، فالمركز الرئيسي يقوم برسم الاستراتيجيات وتحديد أسواق التصدير ورسم برامج الأبحاث وتحديد أسعار المنتجات بما يحقق الربح الذي ترغبه الإدارة المركزية.[3]

10 – ظاهرة الإنتاج عن بعد/ لا مركزية الإنتاج: تتسم هذه الظاهرة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسية بإعادة رسم خريطة الإنتاج على المستوى العالمي، حيث تعمد شركة معينة إلى التخصص في إنتاج سلعة معينة مروراً بكل مراحل إنتاجها ولكن دون أن تستقر في بلد واحد وهذا يعني الانتقال من الإستراتيجية الإنتاجية الوطنية إلى إستراتيجية الإنتاج العالمي بعدم تمركز أو حصر الإنتاج محلياً.[4]

---

[1] أحمد بلالي، الأهمية الإستراتيجية للتسويق في ظل تحديات بيئة الأعمال الراهنة، مجلة الباحث، العدد 06، 2008، ص98.

[2] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد: أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص41.

[3] محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان، 2005، ص51.

[4] محمد نبيل الشيمي، الشركات متعددة الجنسيات والدول النامية –منافع و مأخذ، من الموقع الالكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=209702، تاريخ الاطلاع:2020/03/12،الساعة 14:13.

المطلب الثاني: الآثار السلبية للشركات المتعددة الجنسيات

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات عنصرا هاما من عناصر العولمة الاقتصادية وأقوى محرك لحركة الإستثمارات الأجنبية العالمية، وذلك من خلال غزوها للأسواق العالمية وخصوصا لأسواق البلدان النامية، مستخدمة في ذلك استراتيجيات مختلفة التي قد تكون لها أثار لامحالة ومع وجود الكثير من الآثار الإيجابية لهذه الشركات إلا أن ذلك لا يمنع من وجود آثار سلبية لها والتي قد تتمثل في:

أولا: الآثار على الاقتصاد العالمي:

بحكم قوة وسيطرة هذه الشركات على دواليب الإقتصاد العالمي فإن تأثيرها يكون بالغا في الكثير من الأحيان ويمكن ذكر بعض الجوانب السلبية لهذه التأير في الآتي:

- تستحوذ هذه الشركات على مايقارب 40% من حجم التجارة الدولية و80%من مبيعات العالم ولعل تلك المؤشرات وغيرها تلقي الضوء على التأثير الكبير الذي يمكن أن تمارسه هذه الشركات على التجارة العالمية.[1]
- بسبب كونها ولدت من رحم النظام الرأسمالي وارتبطت به فإنها تميل إلى التمركز الشديد واحتكار الإنتاج على المستوى الدولي، الأمر الذي أدى إلى أن يكون نشاطها ممتدا ويشمل جميع القارات متجاوزة كل الحدود السياسية. [2]
- الشركات المتعددة الجنسيات ليست سوى وسائل للحفاظ على ميزات الدول الصناعية الكبرى.[3]
- تعمل الشركات المتعددة الجنسيات الآن استثمارات مباشرة في عمليات متكاملة تماما من استخراج المواد الخام وحتى عمليات التصنيع والتوزيع على المستهلكين في جميع أنحاء العالم وتتحكم في حصة كبيرة ومتزايدة من موارد العالم التقنية، والتسويقية.[4]
- أصبحت الشركات متعددة الجنسية تتحكم بالاقتصاد العالمي، وتتحكم بالإنتاج وتبادله وتوزيعه وتسعيره وتيسير الحصول عليه أو منع وصوله، كذلك تتحكم باستقرار مراكز صناعته في هذا

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص171

[2] عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية و الكلية في العلاقات الدولية، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص362.

[3] عبد الله بلوناس، عولمة الاقتصاد – الفرص والتحديات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد – 24 العدد الأول، 2008، ص 198.

[4] أوجين بريجهام و آخرون، تعريب سرور علي إبراهيم سرور:الإدارة المالية–النظرية و التطبيق العملي، دار المريخ للنشر و التوزيع، الجزء الثاني، السعودية، 2009، ص1248.

المجال الجغرافي أو ذلك، وتتحكم بانتقال رأس المال وبخلق الأزمات أو حلها إنها تتحكم بعصب السياسة والاقتصاد.[1]

- تسعى الشركات المتعددة الجنسيات للسيطرة على الموارد الاقتصادية والمالية والبشرية على المستوى العالمي وتسخيرها لخدمة مصالح القوى السياسية والاقتصادية الكبرى.[2]
- دور ومسؤولية الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة في المساعدة على تنامي ظاهرة الفقر والإفقار في العالم نتيجة التطبيقات الصارمة لتحرير التجارة الدولية.[3]
- بفضل السمة الربوية البارزة في هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على الحياة العالمية فهي تسيطر على مجمل العلاقات النقدية والمالية الدولية من خلال المصارف العابرة للقارات أيضاً، فالشركات المرابية لا تقوم بوظائف مالية نظيفة وإنما هي تتلاعب بالاحتياطيات النقدية العالمية، وتتحكم باتجاهات توظيفها بأساليب احتيالية ولفترات قصيرة، مما تسبّب في تأزم الأوضاع المالية والنقدية للبلدان الفقيرة تأزما خطيراً، جعلها أكثر طواعية في قبضة المؤسسات العالمية الحاكمة.
- لقد تبيّن خلال عشر سنوات مضت أن الشركات المرابية استردت 2.5 دولار مقابل دولار واحد وظفته في البلدان الفقيرة، ولقد أبيدت مجتمعات لصالح نهوض مجتمعات، بسبب تراكم أموال كثيرة لدى كيانات هشة وضعيفة وقيام اقتصاد هش يسهل انهياره في أي وقت، متناسين البعد الاجتماعي للعملية الاقتصادية، والمشكلة أن الأثرياء يزدادون ثراء، والفقراء يزدادون فقراً مع ازدياد الهوة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وكل هذا أدى إلى حدوث الأزمة الرأسمالية.[4]
- ولعل أهم اثر سلبي أحدثه هذا النوع من الشركات ما تعلق بالأزمة المالية العالمية، بحيث أصبحت تمثل إرهاب اقتصاديا لانهيار النظام الرأسمالي بسبب أنها تمارس سيطرة مركزية كاملة

---

[1] محسن حسن علوان، أثر الشركات متعددة الجنسية على اقتصاد البلد المضيف، مجلة الفتح، العدد السادس والثلاثون، تشرين الأول، 2008، ص234.

[2] مختار بن هنية، استراتيجيات و سياسات التنمية الصناعية –حالة البلدان المغاربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة منتوري قسنطينة ،2008، ص205.

[3] صالح السحيباني، المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية تقييم واستشراف، 23–25 مارس 2009، بيروت،ص5.

[4] إيمان احمد احمد رمضان، سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات عالميا ودورها في أزمة الاقتصاد الرأسمالي، من الموقع الالكتروني: http://docs.com/IU3C ،تاريخ الاطلاع 2020/3/4،الساعة 16:44.

من البلد الأصلي على فروعها المنتشرة في أنحاء العالم وجميع الفروع تعمل تحت نظام دقيق وفي إطار إستراتيجية وسيطرة عالمية مشتركة.

ثانيا: الآثار على الاقتصاد الوطني:

بحكم الامكانيات الضخمة التي تحوزها هذه الشركات مقارنة بالشركات الوطنية فإن تأثيرها على الإقتصاد الوطني بصفة عامة والشركات الوطنية بصفة خاصة يكون شديدا في أغلب الأحيان ولا يمكن تجاوزه إلا في حالات نادرة وبنسب جد ضئيلة، ويمكن ذكر بعض الجوانب السلبية لهذه التأثير كالآتي:

- تهيمن الشركات المتعددة الجنسيات على أكبر الحصص السوقية الوطنية في الدول المضيفة وهو ما يؤدي إلى تراجع مبيعات الشركات الوطنية. [1]
- خلق مصادر جديدة للمواد الأولية لسد احتياجات سكان الدول الصناعية وصناعاتها واقتصادها بوجه عام، وفتح أسواق لتصريف منتجاتها في الخارج خاصة في الدول النامية التي لا تقوى شركاتها على منافسة هذه الشركات.
- سياسة الشركات المتعددة تتفق وحرية التبادل التجاري وانفتاح الاقتصاد الوطني على اقتصاد السوق حيث تتحدد أسعار المنتجات بما يتلاءم مع قانون العرض والطلب مما يؤدي إلى زيادة أسعار بعض المنتجات الزراعية، نتيجة لزيادة الطلب العالمي إثر إلغاء القيود على الاستيراد وتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات الزراعية وانخفاض إنتاجيّة القطاع الزراعي، بسبب تحرير التجارة وفتح الأسواق وارتفاع تكاليف الإنتاج[2] وهو ما يقضي على نشاط الكثير من الشركات الوطنية ذات الامكانيات المحدودة.
- لا توفر الفرصة الكافية لتطوير مهارات وخبرات العاملين وتطوير القدرات الإدارية والتنظيمية فالشركات المتعددة الجنسيات تعتمد على عنصر العمل الأجنبي نتيجة لقلة عنصر العمل المحلي المؤهل في هذه المجالات، وعدم سماح مشروعات الاستثمار الأجنبي بالإطلاع على الأسرار الصناعية من طرف الشركات المحلية، وفي حالة تقديم مثل تلك الأسرار المتمثلة في

---

[1] ليسترو ثورو، تعريب فايزة حكيم و احمد منيب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2006، ص362.

[2] حسن زعرور: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات، مقال منشور في مجلة الدفاع الوطني اللبناني، من الموقع الالكتروني: http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=4364، تاريخ الاطلاع:2020/02/16،الساعة 11:27.

الخبرة الفنية والصناعية للجهات المحلية، فإنها تكون بمقابل وبكلفة عالية، وتعمل على تحديثها باستمرار.[1]

- نقصان الاستثمار المحلي حيث غالبا ما تقوم الشركات الأجنبية بتمويل جزء من مشاريعها عن طريق البنوك المحلية وإن هذه الطريقة سوف تؤدي إلى ارتفع نسبة الفائدة، مما يستلزم تقليص الاستثمارات المحلية وهذا بالإضافة إلى أن الممولين المحلين يفضلون تقديم قروضهم للشركات الأجنبية على الشركات المحلية وهذا لعامل المخاطرة في استرداد هذه القروض حيث يكون هذا العامل المخاطرة أقل في الشركات الأجنبية مقارنة مع الشركات المحلية. [2]

ثالثا: الآثار على البلدان المضيفة:

بحكم قوة وسيطرة هذه الشركات وهيمنتها على الاقتصاد الدولي فإن القوة التفاوضية تكون في غالب الأحيان لصالحها وهذا ما ينجر عنه الكثير من الجوانب السلبية والتي يمكن ذكرها كالآتي:

- إن الأعمال الدولية للشركات متعددة الجنسيات في البلدان المضيفة تدخل ضمن إستراتيجية توسيع الأسواق بالنسبة لها واستغلال الثروات الطبيعية الموجودة فيها وهذا ما يمكن أن يضع موارد البلدان المضيفة تحت سيطرة هذه الشركات.
- قيام هذه الشركات بنقل بعض الصناعات إلى خارج الدولة الأم للتخلص منها كما هو الحال في الصناعات الملوثة للبيئة والتمتع بمزايا كمصادر الطاقة والعمالة الرخيصة وإن كانت بعض الشركات تعتمد على التكنولوجيا الموفرة للجهد الإنساني مما يعمق من مشكلة البطالة.
- الشركات المتعددة الجنسيات تعتبر العالم كله سوقا لها ومن تم فهي تزيد للاستيلاء على أي وحدة إنتاجية هامة في بلدان العالم الثالث، ولو تحت شعار الشركات المختلطة مع القطاع

---

[1] رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي حالة تونس –الجزائر–المغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008، ص64.

[2] فاروق سحنون، قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر ،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،تخصص : التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010، ص27.

العام، ولكنها تهتم أكثر من ذلك بتقليص دور وساطة الدولة في تنظيم الاقتصاد، حتى لا يتدخل أحد في نشاطها سواء في الداخل أو الخارج.[1]

- إن هدف الشركات هو إبقاء الدول النامية فاقدة سيطرتها على أنماط تخصيص الاستثمارات، ووضع الإستراتجيات لتصحيح الإختلالات التي تنهك هياكلها الاقتصادية.[2]
- أن الشركات متعددة الجنسيات تخلق نوع من الطبقية الإجتماعية في الدول النامية نتيجة للفرق الشاسع بين مستوى الأجور في الدولة المضيفة وتلك التي تدفعها هذه الشركات. [3]
- إن هذه الشركات تفرض شروطاً باهظة ومجحفة على دول العالم الثالث النامية مقابل تقديم رؤوس الأموال الأجنبية إلى هذه الدول بما تقيمه من مشروعات في البلدان النامية تفرض عادة مشروعات ليست ذات أولوية عالية في التنمية.
- كذلك قد تحد من حرية البلدان في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية المستقلة، كما تؤثر النشاطات الدولية لهذه للشركات على هيكل المنافسة للشركات الوطنية، كما تلجا هذه الشركات إلى إتباع وسائل غير شريفة كتقديم الرشاوى للزعماء والمساهمة في الانقلابات التي تحدث في الدول المختلفة واستخدام الإشهار الاغرائي لمنتجاتها وأفكارها. [4]
- تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بتحويل الأرباح المحصل عليها إلى بلدها الأم وبالتالي فهي تقف في وجه التنمية الاقتصادية للدولة التي استضافتها.[5]

---

[1] محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر – دراسة حالة ولاية غرداية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2010، ص29.

[2] محمد غربي، تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد السادس،2009، ص26.

[3] محمد العيد بيوض: تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة : تونس، الجزائر، المغرب،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص : الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011، ص18.

[4] شعيب شنوف: الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي حالة BP EXPLORATION LIMITED، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص120.

[5] Bonaventure I.Ozoigbo, Comfort O Chukuezi: The Impact of Multinational Corporations on the Nigerian Economy, Article published in the European Journal of Social Sciences – Volume 19, Number 3 (2011), p 383.

المبحث الثالث: الفقر، مؤشراته وآثاره

يعرف الفقر عموما بأنه حالة تفتقر فيها الأفراد والأسر إلى الموارد المادية والاجتماعية الأساسية التي تساعدهم على العيش بكرامة. وتشمل هذه الموارد الأساسية الغذاء والمأوى والرعاية الصحية والتعليم والعمل والفرص الاقتصادية والاجتماعية. حيث تتميز حالات الفقر بعدة خصائص تتفاوت بين الدول والمجتمعات، كما أن هناك عدة نظريات تفسر طبيعة الفقر وأسبابه، تختلف باختلاف الخلفيات الاقتصادية لروادها، ولقياس الفقر وفهم مدى انتشاره وتأثيره، يتم استخدام أساليب ومؤشرات متعددة.

في هذه المبحث سوف نتطرق إلى مفهوم الفقر، خصائصه وأبعاده من خلال المطلب الأول، النظريات المفسرة للفقر من خلال المطلب الثاني، أساليب ومؤشرات قياس الفقر من خلال المطلب الثالث، ثم نختم بآثار الفقر من خلال المطلب الرابع.

المطلب الأول: مفهوم الفقر، خصائصه وأبعاده:

يعد الفقر أحد التحديات الأساسية التي تواجه المجتمعات في العالم، وهو قضية تتطلب فهمًا شاملاً للتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية. يُعرف الفقر على أنه حالة تفتقر فيها الأفراد والأسر إلى الموارد المادية والاجتماعية الأساسية التي تمكنهم من العيش بكرامة والاستفادة من فرص الحياة المتاحة للجميع. تمتد صور الفقر من الحرمان الاقتصادي إلى الحرمان الاجتماعي والتعليمي والصحي والثقافي.

أولا: مفهوم الفقر:

قد لا يكون من السهل الحصول على تعريف عالمي دقيق للفقر حيث يتم التطرق إليه من زوايا مختلفة من قبل الباحثين، ومع ذلك يمكن تقديم بعض التعريفات فيما يلي:

لعل من أقدم التعريفات للفقر ما نلمسه بطريقة غير مباشرة لـ ADAM SMITH سنة 1776 أين قال:" حاليا وفي معظم دول أوربا، عامل يومي يخجل من الظهور في المجتمع لعدم امتلاكه لقميص من النسيج" اين لمح آدم سميث من خلال هذه المقولة أن الفقر يمنع الناس من الإندماج في المجتمع بسبب افتقادهم لحاجات أساسية تضمن لهم كرامتهم.[1]

[1] عياد هشام، أثر النمو الاقتصادي على الفقر في وجود اللامساواة الاقتصادية في الجزائر والدول النامية خلال الفترة 1970-2013، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة تلمسان 2017/2016، ص03.

وفقا لعبد الرزاق الفارس فالفقر "هو عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية ويمثل الحد الأدنى في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محددة".[1]

وفقا لـ EKPE الفقر هو ندرة عامة أو حالة شخص يفتقر إلى قدر معين من الممتلكات المادية أو المال[2].

أما LIPTON فعرفه على أنه "يعد الشخص فقيرا في اي وقت إذا وفقط كانت موارده الاقتصادية غير كافية[3] "

في حين عرف البنك الدولي في تقريره الثالث عشر لعام 1990 الفقر بأنه: عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستويات المعيشة.[4]

ومن خلال ما سبق نستخلص الفقر بأنه حالة من الحرمان أو الحرمان الشديد في العديد من الإحتياجات الضرورية للحياة كما هو الحال للعديد من المجالات أهمها الغذاء والصحة والسكن والتعليم.

ثانيا: خصائص الفقر:

من خلال التعاريف السابقة يظهر لنا أن لظاهرة الفقر مجموعة من الخصائص منها ما يأتي:[5]

الحالة الغذائية: يقوم واقع الأسرة في إشباع إحتياجاتهم للطعام على أساس أن كل ما هو رخيص يزداد الطلب عليه لدى الأسرة، بمعنى أن نوع وكمية الطعام الذي تتناوله الأسرة يرتبط بأسعار السوق، فهي لا تختار أنواع الطعام حسب رغبتها وإنما يفرض السوق على الأسرة نوع الطعام الذي تتناوله؛

الحالة الصحية: إن السمة الرئيسية للحالة الصحية للأسرة الفقيرة هو التدهور المستمر مقارنة مع غيرها من الفئات، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم قدرة الفقراء على التمتع بالرعايا الصحية نظرا لإرتفاع تكاليفها، ونسبة إصابة الأسر الفقيرة بالأمراض المزمنة والمتكررة مرتفعة؛

---

[1] عبدالرازق الفارس،الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، الطبعة الأولى، بيروت: مركز ديوان الوحدة العربية، 2001، ص21.

[2] D Adekoya, Olatunji, Impact of Human Capital Development on Poverty Alleviation in Nigeria, International Journal of Economics & Management Sciences, volume 07, Issue 4, 2018, p.02.

[3] الوالي فاطمة، بن شلاط مصطفى، طبيعة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، 2017، ص 23.

[4] صادق علي طعان، الفقر الاقتصادي والفقر المعرفي، مقاربة اقتصادية، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 2010، ص33.

[5] علي وهب، "خصائص الفقر والأزمات الإقتصادية في العالم الثالث "، الطبعة الأولى، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1996، ص 133.

الحالة السكنية: تعاني الأحياء التي يقطنها الفقراء من الإكتظاظ والعمران العشوائي، ويقدر البنك الدولي أن ربع سكان المناطق الحضرية في معظم الدول الإفريقية لا يستطيعون تأمين الإحتياجات السكنية؛

الحالة الديموغرافية: تمتاز الأسرة الفقيرة عن غيرها بالإرتفاع النسبي لعدد أفرادها، وبالتالي يرتفع معدل الإعالة ويرتبط حجم الأسرة إرتباطا وثيقا بحالة الفقراء، فالأسر الكبيرة أكثر فقرا من الأسر الصغيرة؛

الحالة التعليمية: تعاني المجتمعات الفقيرة من إرتفاع نسبة الأمية عند البالغين وإنخفاض معدل الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي، فأغلبية الفقراء لم ينهوا سوى التعليم الإبتدائي أو لم يحصلوا على أي قسط من التعليم؛

الحرمان: يوجد حرمان مادي وآخر معنوي، فالأول يمكن قياسه عبر البطالة والإزدحام السكاني وغياب الأمان والإفتقار إلى مواد معينة، أما الثاني إجتماعي يتمثل خصوصا في تدني المشاركة في العلاقات والأعراف الاجتماعية.

ثالثا: أبعاد الفقر:

من خلال التطرق إلى الأدبيات المختلفة التي تبنت مفهوم الفقر نجد أنها قد تختلف في بعض الجزئيات المحددة لتعريفه، وذلك حسب اختلاف وجهات النظر ، إلى أننا نجد إجماعا على أن الاطار العام للفقر لا يخرج من الأبعاد الثلاث الآتية:[1]

-البعد الأول: ويخص الجانب المادي الذي يمثل الأشياء التي نعتبر نقصها فقرا، وهذا النقص أو الحرمان أو الفقدان يتمثل في التفرقة، وعدم المساواة التحيز، والجهل وتعذر الحصول على الحد الأدنى من الضروريات المطلوبة للحياة كما تحددها ثقافة الفرد والجوع وسوء التغذية والتشرد، وضعف الصحة...

-البعد الثاني: هو إدراك الإنسان لحالته فالمرء يعد فقيرا عندما يحس بوجود النقص في إحدى تلك الماديات أو كلها، إن تلك الماديات لا تكتسب قيمها إلا مع إدراك الطابع النسبي والذاتي لمفهوم الفقر، عادة يدفع هذا البعد الذاتي الفقير إلى تخطي فقره وتغيير موازين القوى لصالحه .

-البعد الثالث: قد يختلف إدراك الفقير لحاله مع رؤية الآخرين، ويترتب على هذا الإدراك رد فعل الآخر تجاه الفقير، وثمة نوعان من أنواع رد الفعل تجاه الفقير هو التدخل المباشر أو غير المباشر من خلال الصدقة، أو المساعدة أو التربية أو القهر، وتتأثر تلك الأبعاد الثلاثة بالمكان والزمان والبيئة الاجتماعية، والثقافة السائدة.

---

[1] مجموعة من الخبراء "التنمية الريفية والمحلية : وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008، ص 76-77.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للفقر:

يتأثر الفقر بالعوامل الاجتماعية والثقافية إلى جانب العوامل الاقتصادية والسياسية، حيث يمكن أن تؤثر التمييز الاجتماعي والتفاوت في فرص الوصول إلى التعليم والصحة والفرص الاقتصادية على انتشار الفقر. وفي محاولة للتعامل مع هذه المشكلة المعقدة، قاوم الباحثون بدراسة الفقر من منظورات متعددة حسب تخصصاتهم. تختلف الدراسات في تفسيرها وتحديد أسبابها، فبعضها يركز على المسؤولية الفردية والعوامل الداخلية للأفراد كأسباب للفقر، في حين يعزو آخرون الأسباب إلى النظم الاقتصادية والسياسية التي تفرق بين الأفراد وتعزز العدالة الاجتماعية وسنذكر بعضا من هذه المحاولات كالآتي:

أولا: النظريات القديمة:

سوف نخص بالذكر نظرية الحلقة المفرغة للفقر ، النظرية المالتوسيه في تفسير الفقر، و النظرية الماركسية مع ذكر فحواها، أهم روادها وأهم الانتقادات التي وجهت لكل منها.

1 – نظرية الحلقة المفرغة للفقر : تشير النظرية إلى أن الفقر يستند في الأساس إلى مستوى الدخل الفردي. وفي الدول النامية، يُعتقد أن الفقر يشكل دائرة مفرغة يبدأ فيها الفرد بمواجهة تحديات تتسبب في انخفاض مستوى التغذية، ثم يتبعه انخفاض مستوى الصحة، وبعدها يحدث انخفاض في مستوى الإنتاجية، وينتهي الأمر بانخفاض مستوى الدخل مرة أخرى[1]. إذا، تستند فكرة الحلقة المفرغة للفقر على اعتقاد أن الأفراد ذوي الدخل العالي يمكنهم الادخار والاستثمار، بينما يجد الأفراد ذوو الدخل المنخفض صعوبة في القيام بذلك لكسر حلقة الفقر. ومع ذلك، يشير الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية إلى وجود عدة حلقات مفرغة. فهناك حلقة مفرغة تتعلق بانخفاض مستوى التعليم، حيث يبدأ بانخفاض مستوى التعليم ثم انخفاض مستوى المهارات التقنية، ويتبعه انخفاض في مستوى الدخل، وينتهي بانخفاض في مستوى التعليم مرة أخرى. وهناك أيضًا حلقة مفرغة تتعلق بانخفاض المستوى الحقيقي للدخل، ثم انخفاض في مستوى التغذية، وتنتهي بانخفاض في المستوى الصحي. هذه العلاقة بين الفقر ومستوى الاستثمار واضحة في هذه النظرية المعروفة بنظرية الحلقة المفرغة، والتي انتشرت وشهدت شهرة خلال العقود الماضية. والشكل الآتي يوضح هذه الحلقة .

[1] Nafzinger Wayne, The economies of developing countries (2nd edition) prentice Hall, London, 1990, P20.

الشكل رقم (03): الحلقة المفرغة للفقر

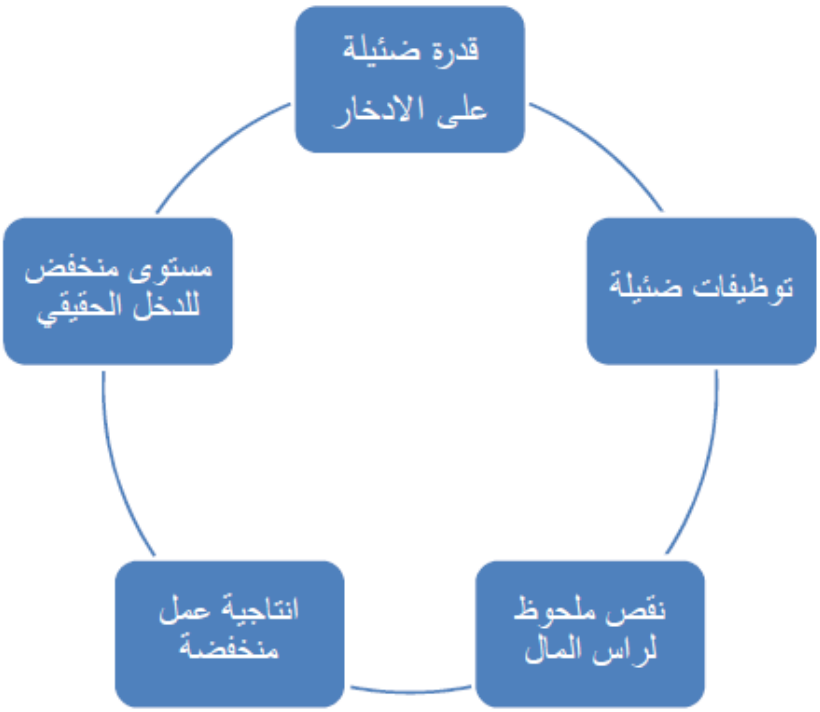

المصدر: طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، الطبعة الثالثة، دار الطليعة، بيروت، 1986، ص36.

ولقد وجهت لهذه النظرية العديد الانتقادات على النحو الآتي:[1]

- يصعب تحديد نقطة بداية الحلقة المفرغة للفقر، وبالتالي فإن التفسيرات الحالية تكون سطحية وتبسط الأمور، حيث إن مشكلة التخلف هي مشكلة معقدة. على سبيل المثال، لا يمكن ربط انخفاض التوفير بانخفاض الدخل في جميع الحالات، بل يتأثر بعوامل متعددة.
- لم يتم تحديد الأصول التاريخية لظاهرة الفقر ولم تؤخذ في الاعتبار تأثير العوامل التاريخية في تفسير مراحل النمو.
- منطق النظرية يغفل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي إلى حدوث دائرة الفقر.
- المتغيرات التي تشير إليها النظرية تعتبر مجرد تجليات عامة للفقر، وليست الظاهرة نفسها في حد ذاتها.

[1] رضا العدل وآخرون. التنمية الاقتصادية، جامعة عين شمس، مصر، دون سنة النشر، ص ص 155-156.

2 – النظرية المالتوسيه في تفسير الفقر : تقترح هذه النظرية أن عدد السكان يتزايد بمتتالية هندسية 2، 4، 8، 16، 32... إلخ بينما كمية الإنتاج تتزايد بمتتالية حسابية 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7... الخ. وبعد 25 سنة، من المفترض أن يتجاوز عدد السكان إنتاجية الموارد الغذائية، مما يؤدي إلى حدوث مجاعات وأوبئة. يفترض أيضًا أن كل زوج وزوجة سينجبون أربعة أطفال يبقون على قيد الحياة. ووفقا لهذه النسبة، بعد مرور قرنين، سيصبح عدد السكان إلى كمية الإنتاج 52 الى 9 وفي غضون ثلاثة قرون 6094 إلى 31 في مرحلة متقدمة، تنضب الموارد وفقا لقانون تناقص الغلة، مما يزيد من انتشار الفقر والبؤس في العالم. ولحل هذه المشكلة، يجب عدم زيادة أجور العمال، حيث إن زيادة الأجور تؤدي إلى زواج مبكر وزيادة عدد الأطفال، وبالتالي زيادة عدد السكان بشكل أكبر من زيادة إنتاجية الموارد، مما يؤدي إلى حدوث مجاعات وأوبئة. يجب أيضا وقف المساعدات للفقراء وعدم التدخل في المشروعات الخاصة. يقترح أيضا وضع عوائق أمام الزواج المبكر لتقليل معدل الولادات. يعتبر الفقر والبؤس رحمة بالبشر، حيث تساعد المجاعات والحروب والأمراض في تقليل عدد السكان[1].

إلا أن هذه النظرية قد انتهت مع نهاية القرن التاسع عشر بسبب التقدم العلمي الذي نتج عن انتشار الثورة الصناعية مما ضاعف من قدرة الانسان على استغلال موارد الطبيعة بما يكفيه ويزيد عن احتياجاته.

3 – التفسير الماركسي: فسر ماركس الفقر على أنه الأساس للصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي. يعتبر ماركس أن الطبقة الرأسمالية المهيمنة تمتلك وسائل الإنتاج وتسيطر عليها، وتستغل الطبقة العاملة التابعة لها. وبالتالي، يعتمد الأمن المادي للأفراد بشكل رئيسي على وضعهم الطبقي وعلاقتهم بوسائل الإنتاج. سواء في مجال العمل أو خارجه، يتشكل شكل حياة الأشخاص نتيجة لتلك العلاقة، وينشأ تفاوت كبير في المجتمع نتيجة لهذا التفاوت في العلاقات الاجتماعية. ولا يمكن تغيير هذا الوضع إلا بإزالة الهيكل الطبقي نفسه، حيث يكمن تشخيص وتغيير ظروفهم الواقعية في إطار الصراع الطبقي وتعديل النظام الاجتماعي الحالي.[2]

---

[1] فطيمة حاجي ، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية في الجزائر للفترة (2005_2014)، مذكرة دكتوراه منشورة، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2013_2014، ص 15.

[2] عدنان داود محمد العذاري، هدى زوير مخلف الدعمي. قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص 42.

ثانيا: النظريات الحديثة:

سوف نخص بالذكر نظرية الرفاهية، نظرية ثقافة الفقر، نظرية الفقر المؤسسي، و نظرية القدرات البشرية مع ذكر فحواها، أهم روادها وأهم الانتقادات التي وجهت لكل منها.

1 – نظرية الرفاهية : تعتمد هذه النظرية على مفهوم المنفعة، ونظراً لصعوبة قياس المنفعة بدقة، اتجه مؤيدو هذا النهج إلى استخدام المنهج النقدي التقليدي الذي يعتمد على قياس المستوى المادي للرفاهية. وبالتالي، تم استخدام مفهوم الفقر النقدي بناءً على الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي كمؤشر أفضل لمستوى الرفاهية. وبهذا المنهج، يتم تعريف الفقر بأنه عدم كفاية الرفاهية الاقتصادية. وقام مارتن رافاليون "Martin Ravaillion" بمحاولة إيجاد أساس نظري ضمن إطار نظرية الرفاهية التي تعتمد على نظرية المستهلك. إذ حاول رافاليون قياس مستوى الرفاهية باستخدام دالة المنفعة على غرار نظرية المستهلك، حيث تأخذ هذه الدالة بعين الاعتبار أبعاد متعددة للرفاهية. وبالتالي، يُعتبر الأشخاص الذين يعيشون تحت مستوى معين من الرفاهية العامة هم الفقراء.[1]

2 – نظرية ثقافة الفقر: (The culture of poverty) [2]هي نظرية اجتماعية تم تطويرها في الستينيات من قبل عدد من العلماء الاجتماعيين والأنثروبولوجيين. تقترح هذه النظرية أن هناك ثقافة مميزة تتسم بالسلبية والعجز والانعزالية تتشكل لدى الأفراد المعيشين في حالة الفقر المستمرة. وتشير نظرية ثقافة الفقر إلى أن هذه الثقافة المميزة تنشأ نتيجة للعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها الأفراد في حالة الفقر. وتعتبر هذه الثقافة عاملاً مهماً في تعزيز دائرة الفقر وتفاقمها على المستوى الفردي والجماعي.

ومن أهم المنظرين لهذه النظرية العالم الاجتماعي الأمريكي أوسكار لويس في كتابه المشهور "The Culture of Poverty: An Ideological Analysis". حيث صدر الكتاب في عام 1966 وقد أثار جدلاً واسعًا حول العوامل التي تؤثر في دائرة الفقر وأثرها على الثقافة والسلوك الاجتماعي للأفراد في حالة الفقر. ومن الجدير بالذكر أن نظرية ثقافة الفقر تواجه العديد من التحفظات والانتقادات. ومن أبرز الانتقادات الموجهة لها هو تعميمها على جميع الأفراد المعيشين في حالة الفقر دون مراعاة

---

[1] Martin Ravaillion. "Comparaison de la pauvreté: concepts et méthode " étude sur la mesure des niveaux de vie, document de travail, N°22, Banque Mondiale, Washington 1996, P3.

[2] Lewis, Oscar. The Culture of Poverty: An Ideological Analysis. The Journal of Political Economy, 74(3), 1996, p 317.

التنوع الثقافي والاجتماعي الذي قد يؤدي إلى تفسيرات متعددة للفقر. كما يشير البعض إلى أن هذه النظرية قد تنعكس على المفاهيم النمطية والتمييز الاجتماعي بين الطبقات.

3 – نظرية الفقر المؤسسي (Institutional Theory of Poverty): هي نظرية تشدد على دور المؤسسات والهياكل المجتمعية في تشكيل وتفسير الفقر. وفقًا لهذه النظرية، يعتبر النظام المؤسسي والقوانين والسياسات والهياكل الاقتصادية والاجتماعية عاملًا رئيسيًا في إنتاج وتعزيز الفقر وتجاوزه. تقوم نظرية الفقر المؤسسي على افتراض أن الهياكل المجتمعية والمؤسسات الاجتماعية تصنع وتنظم التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية وتؤثر على فرص الفرد في تحقيق النجاح والتقدم الاقتصادي. وتشير النظرية إلى أن القوانين والسياسات الاقتصادية التي تفتقر إلى المساواة والعدالة، ونظام التعليم غير المنصف، والفساد المؤسسي، وقلة فرص التوظيف، والتحيزات المجتمعية تسهم في استمرار وتعميق حالة الفقر.[1]

من بين الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية:

- تجاهل العوامل الفردية: تُنتقد النظرية لتجاهلها العوامل الفردية والمسؤولية الشخصية في تكوين الفقر. فهي تعزز فكرة أن الفقر هو نتيجة للمؤسسات والهياكل الاجتماعية دون إيلاء الاهتمام الكافي للقرارات الفردية والاختيارات الشخصية.
- تبسيط الدور الإنساني: تُعتبر النظرية مُبسطة في فهم الدور الإنساني والتفاعل بين الأفراد والمؤسسات. فهي لا تأخذ بما فيه الكفاية في الاعتبار تفاعلات الأفراد مع المؤسسات والقدرة على التأثير فيها وتغييرها.
- تجاهل التنوع والتعقيد: تنتقد النظرية لتجاهلها التنوع والتعقيد في العوامل التي تؤثر في تكوين الفقر. فالفقر قد يكون نتيجة لتفاعل متعدد الأبعاد بين المؤسسات والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.
- تهميش العوامل الاقتصادية: تُنتقد النظرية لتهميشها العوامل الاقتصادية في تفسير الفقر. فالبعض يرون أن النظرية تعتبر الفقر نتيجة فقط للهياكل المؤسسية دون التركيز على العوامل الاقتصادية مثل فرص العمل والتوزيع غير العادل للثروة.

[1] Wilson, William J. When Work Disappears: The World of the New Urban Poor. Vintage Books. New York, NY, 1996. P35.

- قصور التفسير التاريخي: يُعتبر قصور التفسير التاريخي أحد الانتقادات للنظرية، حيث قد تتجاهل النظرية التأثيرات التاريخية والتطورات الاجتماعية التي قد تكون لها دور في تطور الفقر وتشكله.

4 – نظرية القدرات البشرية (Human Capability Theory): هي نظرية تطورت بواسطة الفيلسوفة الهندية أمارتيا سين (Amartya Sen) والاقتصادي الباكستاني محمد يونس (Muhammad Yunus). تركز هذه النظرية على مفهوم القدرات البشرية ودورها في تعزيز حياة الأفراد وتقديم فرص لتحقيق حياة كريمة ومستدامة. وفقًا لنظرية القدرات البشرية، يعتبر الفقر عبارة عن نقص في القدرات والإمكانيات التي يتمتع بها الأفراد لتحقيق حياة جيدة. وتتأثر قدرات الأفراد بالعوامل المادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وبالتالي فإن التهميش يتجلى في عدم توفر فرص متكافئة للأفراد لتنمية قدراتهم وتحقيق إمكاناتهم البشرية.[1]

وقد تعرضت هذه النظرية للانتقادات التالية من قبل بعض الباحثين:

- صعوبة قياس القدرات البشرية بطريقة دقيقة وعلمية.
- الاعتماد الزائد على الحرية الفردية والتحرر دون مراعاة العوامل الهيكلية والقيود الاجتماعية.
- إغفال العوامل الاقتصادية والهيكلية التي تؤثر على قدرة الأفراد على تحقيق قدراتهم.
- عدم تحديد بشكل دقيق وشامل للقدرات الأساسية التي يجب أن يمتلكها الأفراد.
- الاعتماد المفرط على النهج الفردي وتجاهل البيئة والظروف الاجتماعية والهيكلية التي تؤثر على تحقيق القدرات.

المطلب الثالث: أساليب ومؤشرات قياس الفقر:

إن تحقيق الحد الأدنى لمستوى المعيشة يعتبر العنصر المشترك في جميع تعريفات الفقر التي تم التطرق إليها، مما يستدعي تعاون الجهود لقياس مستوى المعيشة وتحديد ما إذا كانت الفرد أو الأسرة فقيرة أم لا. وقد أثمرت هذه الجهود في تطوير مؤشرات محايدة وموضوعية لتقييم مستوى الفقر.

[1] Clapp, Jennifer and Amartya Sen. “Development as freedom.” International Journal 55, 1999, p160.

أولا : مؤشرات الفقر:

مؤشرات الفقر هي أدوات قياس تستخدم لتقييم مستوى الفقر وقدرة الأفراد والأسر على تلبية الاحتياجات الأساسية. تعتبر هذه المؤشرات أدوات هامة لفهم حجم ونطاق الفقر وتحديد الفئات السكانية المتأثرة به، وتتنوع مؤشرات الفقر في الاستخدام والتطبيق وتشمل عدة جوانب من الحياة المادية والاجتماعية.، ويمكن تقسيمها إلى:

1 – مؤشر إنتشار الفقر (مؤشر عدد الفقراء): وهو يقيس نسبة الأفراد الذين لا يستطيعون تأمين حاجاتهم الأساسية الغذائية وغير الغذائية وهو من أكثر مؤشرات الفقر شيوعا ويسمى هذا بالمؤشر العددي وهو واسع الإنتشار نظرا لسهولة حسابه وسهولة فهمه . ويحسب كالآتي حيث:[1]

H : مؤشر عدد الفقراء.

n : مجموع السكان. $H=q/n.\ 100$

q : عدد الفقراء.

ويمكن قياسه على مستوى الأسر حيث:

n : مجموع عدد الأسر في المجتمع. $H=q/n.\ 100$

q : عدد الأسر.

2 – مؤشر فجوة الفقر : يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين دخول الفقراء وخط الفقر أو قدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد، ويتم حساب هذه الفجوة كنسبة مئوية من القيمة الإجمالية لإستهلاك إجمالي السكان عندما يكون مستوى إستهلاكهم مسا و لخط الفقر، فقد تم تقديم مؤشر فجوة الفقر والذي يحاول قياس حجم الفجوة بين دخل الفقير وخط الفقر، وهذا المقياس يحدد كالتالي: لو قمنا بترتيب الإستهلاك في المجتمع بشكل تصاعدي، أي أن الأفقر لديهم، (Y1) ثم الأقل فقرا لديهم (Y2) وهكذا حتى نصل للفئة الأقل فقرا والتي لديها، (Yq) والتي بالتعريف ليس أكبر من خط الفقر Z ، فأن مؤشر فجوة الفقر يمكن التعبير عنها كالتالي: PG = I . H حيث أن (I) هو مؤشر فجوة الدخل ويعبر عنه بالصيغة الآتية:

$$I = \frac{(Z - Y_q)}{Z}$$

[1] مصطفي طويطي ونسيمة لعرج مجاهد، مداخلة بعنوان: " إشكالية قياس وتقييم ظاهرة الفقر في الدول العربية "، مقدمة بالملتقى الدولي حول: تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 03 ، المنعقد يومي 08 و09 ديسمبر، 2014 ، ص 21.

ويعبر عن مؤشر فجوة الفقر بالصيغة:

$$PG = \left(\frac{1}{q}\right)\sum_{i=1}^{q}\left(\frac{Z-Y_i}{z}\right)$$

حيث أن:

PG : فجوة الفقر.

n : حجم السكان.

Z : خط الفقر.

Yi: مستوى الدخل.

وحيث أن (Yq) هو متوسط الإستهلاك للفقير، وهذا المؤشر على الرغم من فائدته، إلا أنه ترد عليه بعض الملاحظات، من أهمها، أن هذا المؤشر لا يعكس مقدار التفاوت في الدخل بين الفقراء وعلى سبيل المثال فإن فجوة الفقر ستكون متساوية، عندما يكون لدى فردين مستوى من الأنفاق يساوي % 50 من خط الفقر، أو عندما يكون لدى أحداهما 75 % من خط الفقر بينما لدى الثاني 25% ، ففي كلتا الحالتين تكون فجوة الفقر 00.5 وللتغلب على هذه المشكلة، فقد تم إقتراح المؤشر الثالث وهو مؤشر شدة الفقر.[1]

3 – مؤشر شدة الفقر: هو يقيس توزيع الرعاية الإجتماعية على أولئك الواقعين دون خط الفقر، وعليه يمكننا من التفرقة بين الفقراء والأشد فقرا، من خلال توفير معلومات حول مدى تفاوت الدخل، ويمكن حسابه باعتباره يساوي الوسط الحساي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية للفقراء كافة وكلما كان مؤشر الفقر عاليا كانت الظاهرة أشد قوة، وإزداد حجم التفاوت بين الفقراء ويمكن التعبير عنها كالتالي:[2]

$$PS = \left(\frac{1}{n}\right)\sum_{i=1}^{q}\left(\frac{Z-Y_i}{z}\right)^2$$

حيث أن:

PS : شدة الفقر.

n : حجم السكان.

Z : خط الفقر.

Yi: دخل الفقراء الذين يكون دخلهم أقل من خط الفقر (مستويات الدخل للفئات الفقيرة).

---

[1] شيماء أسامة ومحمد صالح، مداخلة بعنوان: "الفقر ومستوى التنمية البشرية في الدول العربية " ، مقدمة بالملتقى الدولي حول: تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 03 ، المنعقد يومي 08 و 09 ديسمبر 2014 ، ص 10.

[2] عبد الله حمد الدباش وفارس عبد الله كاظم، "دور السياسات الإقتصادية والإدارية في مكافحة الفقر (دراسة تقويمية تحليلية في عينة في الدول العربية لعام 2012) "، مجلة دنانير العدد: 07 ، جامعة دهوك، العراق، 2019، ص 44.

4 - مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل: مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل هي مقاييس تستخدم لقياس التفاوت في توزيع الدخل بين الأفراد أو الأسر في مجتمع معين. تهدف هذه المؤشرات إلى تقدير مستوى التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الأفراد في المجتمع، وتوفر صورة عن التوزيع العادل أو غير العادل للثروة والفرص في المجتمع وفيما يلي عرض لبعض المؤشرات الشائعة لتقييم التفاوت في توزيع الدخل:[1]

أ – **منحنى لورنزLorenz** : استخدم هذا المنحنى لأول مرة من قبل الاحصائي الأمريكي M.O.Lorenzعام 1950، وهويعد حاليا من أكثر الأشكال البيانية استخداما للتعبير عن حجم التفاوت في توزيع الدخل أو توزيع الثروة أو غيرها، وهو واحد من أهم الاستخدامات في تحليل بينات الدخل العائلي للوقوف على مدى عدالة توزيع الدخول ، حيص يوضح هذا المنحنة العلاقة الكمية الحقيقية بين النسبة المئوية لمتسلمي الدخل والنسبة المئوية للدخل الكلي والذي يتسلمه السكان سنويا ، وذلك من خلال رسم منحنى بياني، محوره الأفقي يمثل المجموع التراكمي لنسب الأفراد والأسر، والمحور العمودي يمثل المجموع التراكمي للدخل، وتأخذ هذه النسب بعد ترتيب بيانات السكان ترتيبا تصاعديا من الأفقر إلى الأغنى في فئات عشرية أو خماسية (10% أو 20%) نسبة إلى دخل الفرد أو الأسرة وتحول الأنسبة النسبية من الدخول والأسر لأنصبة مئوية تراكمية وذلك وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (04): منحنة لورنز للتفاوت

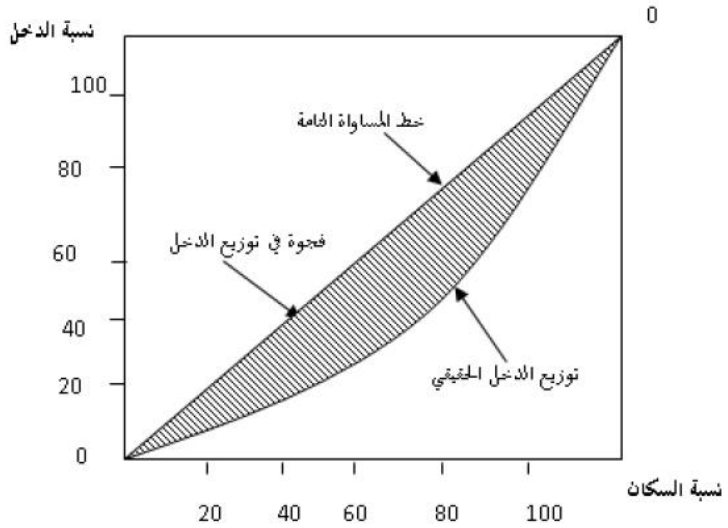

المصدر: كزيمة كريم، جودت عبد الخالق، " أساسيات التنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، مصر، 2012، ص 207.

[1] ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسين، محمود حامد محمد، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006 ،ص 58.

حيث كلما ابتعد منحنى لورنز عن خط التعادل المطلق زادت حدة اللامساواة وعدم عدالة توزيع الدخل في المجتمع، ومن الناحية النظرية لا يمكن لمنحنة لورنز أن ينطبق على خط التعادل المطلق حيث أنه لا توجد أية دولة عبر العالم تتميز بالعدالة التامة والمطلقة، اي أن كل منحنيات لورنز لكل دول العالم تقع تحت خط التعادل المطلق، ولا يمكن أن يرتفع فوقه.

ب – معامل جيني Gini Coefficient : هو مؤشر يستخدم لقياس التفاوت في توزيع الدخل أو الثروة في مجتمع معين. يحمل اسم الإحصائي الإيطالي كورادو جيني الذي وضع هذا المؤشر في عام 1912. وتتراوح قيمة معامل جيني بين 0 و 1، حيث يعتبر الصفر يشير إلى توزيع متساو تمامًا للدخل أو الثروة بين الأفراد، في حين يُعتبر القيمة الواحدة تشير إلى تركيز كامل للدخل أو الثروة في فرد واحد. وبالتالي، كلما ارتفعت قيمة معامل جيني، زادت مستويات التفاوت في توزيع الدخل أو الثروة.

لحساب معامل جيني، يجب أولا ترتيب الأفراد أو الأسر من الأقل إلى الأكثر دخلا أو ثروة. ثم يُحسب المؤشر باستخدام منحنى لورانز، الذي يمثل التراكم المئوي للدخل أو الثروة على محور السينات (نسبة الأفراد أو الأسر) مقابل التراكم المئوي للدخل أو الثروة على محور الصادات (نسبة الدخل أو الثروة). يتم حساب المؤشر بناء على مساحة المنطقة بين خط التكافؤ العادل (خط الـ 45 درجة) ومنحنى لورانز كما يظهر في الشكل.

الشكل رقم (05): معامل جيني للتفاوت

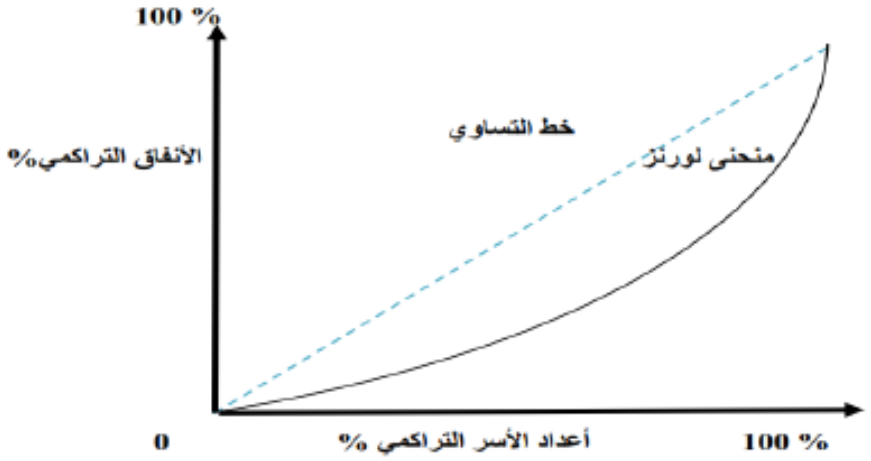

المصدر: محمود جواد أبو شعير ومروة عبد الباسط "دراسة وتشخيص على ظاهرة الفقر في المناطق الريفية للعراق بإستخدام الطريقة التقليدية"، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، مجلد 24 ، العدد: 103 ، قسم العلوم الإقتصادية والإدارية، كلية الرافدين، جامعة بغداد، 2018 ، ص 507.

يعد معامل جيني من المؤشرات الأكثر استخدامًا لتقدير التفاوت في توزيع الدخل أو الثروة. ويتم استخدامه على نطاق واسع في الاقتصاد والعلوم الاجتماعية لمقارنة التفاوت بين البلدان وتتبع التغيرات في التوزيع على مر الزمن.

يحسب معامل جيني بالصيغة الرياضية الآتية:[1]

$$G = 1 - \frac{1}{1000}\sum_{i=1}^{n}\frac{(Yi - Y_{i-1})Fi}{n}$$

حيث أن:

G : معامل جيني.

n : عدد الفئات.

Fi : النسبة المئوية للأسر في الفئة مع 1>G>0.

Yi : التجمع التراكمي للنسبة المئوية للدخل مقابل الفئة i.

Yi−1 : التجمع التراكمي للنسبة المئوية للدخل المقابل للفئة السابقة.

ثانيا: أسلوب خط الفقر:

إن خط الفقر هو أسلوب رئيسي لقياس الفقر المستخدم من قبل البنك الدولي، ويرتبط بتحديد المستوى الأدنى للرفاهية وإجراء المقارنات بين الأقاليم عبر الزمن. ومع ذلك، ينطوي اعتماد خط الفقر على تحديات مثل اختلاف الأسعار بين الأقاليم والدول المتقدمة والمتخلفة، واختلاف نماذج الاستهلاك. تغيرات الرفاهية الناتجة عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن تؤدي إلى مقارنات غير دقيقة إذا استخدم خط الفقر القديم. لذلك، هناك أنواع مختلفة من خطوط الفقر تتطلب رؤية واضحة منها:[2]

1 – خط الفقر المدقع: يعرف خط الفقر المدقع على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية التي تؤمن له السعرات الحرارية اللازمة لممارسة نشاطاته الاعتيادية اليومية ويتم حسابه وفق المعادلة الآتية: [3]

$$Pe = Cf * Kn * m$$

---

[1] رياض بن جليلي. "مؤشرات قياس الفقر وتوزيع الإنفاق"، برامج التدريب الذاتي المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010 ، ص 30.

[2] سالم توفيق النجفي، احمد فتحي عبد المجيد السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص46.

[3] عبد الرازق الفارس، مرجع سابق، ص27.

حيث إن :

Pe: خط الفقر المدقع.

Cf: كلفة السعرة الحرارية الواحدة.

Kn: السعرات الحرارية للفرد ضمن الأسرة في اليوم.

m: عدد الأيام في الشهر.

2 – خط الفقر المطلق: يعرف خط الفقر المطلق على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية، والحاجات غير الغذائية الأساسية هي التي تتعلق بالمسكن والملبس والتعليم والصحة والمواصلات، وهناك العديد من الأساليب لقياس خط الفقر المطلق:

أ- أسلوب النمط الغذائي المقترح: يقوم هذا الأسلوب على تحديد سلة المواد الغذائية التي تحدد حاجة الفرد من السعرات الحرارية وبأقل تكلفة، أما محتويات السلة فتتحدد عادة من مختصين بالتغذية وتحسب تكلفة السلة على أساس أدنى الأسعار، ويمكن تقدير خط الفقر المطلق حسب الصيغة الرياضية الآتية :

$$Pa = \frac{K}{R}$$

حيث إن :

Pa: تمثل خط الفقر المطلق .

K: هي التكلفة المحسوبة لسلة المواد.

R: نسبة الإنفاق الغذائي إلى إجمالي الإنفاق الاستهلاكي

ب – أسلوب النمط الغذائي الفعلي: يقوم هذا الأسلوب على حساب متوسط حصة الفرد الإجمالية من السعرات الحرارية للفئات الدخلية المختلفة، ويتم اختيار الفئة الدخلية التي يكون متوسطها الأقرب إلى متوسط احتياجات الفرد من ،السعرات وباستخدام الاستكمال الخطي يحدد خط الإنفاق الإجمالي للمتوسط المذكور، والصيغة الرياضية الآتية تمثل طريقة احتساب خط الفقر المطلق على مستوى الأسرة .

$$Pa = n \times Ca$$

حيث إن :

Pa: تمثل خط الفقر المطلق.

n: عدد الأفراد في الأسرة.

Ca: متوسط إنفاق الفرد الواحد لإشباع حاجاته الضرورية (الغذائية وغير الغذائية) .

3 – خط الفقر النسبي: إن الفقر بمعناه النسبي يشير إلى موقع الأسرة أو الفرد ، بالمقارنة مع متوسط الدخل في المجتمع المعني، فهو معيار نسبي يحدد عادة بجزء من متوسط الدخل القومي ، وطبقا لهذا يتحدد خط الفقر النسبي بنسبة معينة من الدخل المتوسط، كأن يحدد بنصف الدخل المتوسط، أو بالحد الأعلى لدخل 10% من السكان الأدنى دخلا، وهذا يعني أن خط الفقر النسبي يتغير بتغير الدخل من بلد لآخر أو من وقت لآخر ، ويختلف خط الفقر النسبي عن خط الفقر المطلق بأن الأول يتغير مع التغيرات في مستوى المعيشة بينما الثاني هو قيمة حقيقية ثابتة في زمان ومكان معين[1]، ويقترح Ravillon أنه لأغراض السياسات ينبغي استخدام المفهوم المطلق لخط الفقر ، المعرف على دالة الرفاه، إلا أن ذلك لا يعني بقاء خط الفقر ثابتا بالنسبة للإنفاق الاستهلاكي، فتحديد مستوى مرجعي مع الزمان والمكان، لايعني ثباته بالنسبة للقوة الشرائية، إذ أن ذلك يعتمد على محددات الرفاه"، ويتم احتساب هذا المؤشر بالصيغة الرياضية التالية :

$$Z\sim = 2/3\ S$$

حيث إن : $Z\sim$: تمثل خط الفقر النسبي.

S: متوسط الانفاق الشهري للأسرة.

4 – **خط الفقر الاجتهادي:** ويسمى بخط فقر ليدين Line Pauver Leyden ويعتمد تقدير هذا الخط على إجابات المستجوبين أنفسهم، حيث يطلب منهم تصنيف مستوى دخلهم أو استهلاكهم إن كان أعلى أو أقل أو مطابقا المستوى الدخل أو الإنفاق الذي يرونه مناسبا ومقبولا ،اجتماعيا، وبذلك فإن خط الفقر الاجتهادي لا يتغير بتغير المكان والزمان فحسب، ولكن يختلف أيضا باختلاف الأفراد ضمن المجتمع نفسه وفي الزمان نفسه، فيلاحظ أن تقدير الأفراد لمقدار الحد الأدنى المقبول للمعيشة يميل إلى الارتفاع عادة بارتفاع دخولهم.

وهناك طرق أخرى لتحديد خط الفقر الاجتهادي كالاعتماد على الحد الأدنى للرواتب والأجور أو على الحد الأعلى لمستوى الدخل المعفي من الضريبة.

ثالثا: قياس الفقر من زاوية التنمية البشرية:

ان قياس الفقر من زاوية التنمية البشرية هو عملية تهدف إلى فهم وقياس الفقر بناء على معايير ومؤشرات تركز على الأبعاد الإنسانية والاجتماعية. بدلا من تقييم الفقر فقط من خلال المعايير الاقتصادية المعتمدة بشكل أساسي على الدخل المادي ، يركز هذا النهج على تحديد وفهم الاحتياجات

[1] علي عبد القادر علي، الفقر: مؤشرات القياس والسياسات، جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص 4.

الأساسية والقدرات الإنسانية التي تساهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز التنمية المستدامة للفرد والمجتمع. ويعتبر أكثر شمولا وتفصيلا من النماذج التقليدية لقياس الفقر.

1 – مؤشر الفقر البشري للدول النامية (HPI-1) : هو مؤشر يستخدم لقياس مستوى الفقر في الدول النامية. تم تطوير هذا المؤشر من قبل برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) وتم استخدامه لأول مرة في تقرير التنمية البشرية لعام 1997.

يهدف مؤشر HPI-1 إلى تقييم مستوى الفقر والحاجة الملحة في الدول النامية بناءً على عدة متغيرات. يتم احتسابه بناءً على ثلاثة عوامل رئيسية: [1]

- متوسط معدل العمر المتوقع: يعكس هذا المتغير متوسط عمر السكان ويستخدم كمقياس لجودة الحياة والرفاهية.
- معدل الأمية للبالغين: يعكس هذا المتغير مستوى التعليم وقدرة الأفراد على الوصول إلى فرص التعليم والتنمية.
- معدل البطالة: يعكس هذا المتغير نسبة البطالة في البلد ويعتبر مؤشرًا على فرص العمل والدخل.

يتم حساب المؤشر بتقديم نقاط لكل بلد بناءً على أدائه في هذه العوامل الثلاثة. كلما كانت النقاط أقل، كان المستوى العام للفقر أعلى.

تحتوي الدول النامية التي تحقق نتائج جيدة في المؤشر على مستوى أفضل من التنمية البشرية وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين. ومع ذلك، يجب ملاحظة أن HPI-1 ليس المؤشر الوحيد المستخدم لقياس الفقر، وهناك العديد من المؤشرات الأخرى المستخدمة لتقييم الفقر والتنمية في الدول.

2 – مؤشر الفقر الإنساني لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): هو مؤشر يستخدم لقياس مستوى الفقر والتحديات الاجتماعية في دول الأعضاء في OECD. يتم استخدام هذا المؤشر لتقييم جوانب متعددة للفقر والتحسين في جودة الحياة.

مؤشر الفقر الإنساني لدول OECD يعتمد على عدة متغيرات رئيسية، وتشمل:[2]

---

[1] Asselin (auth.), Louis-Marie. Analysis of Multidimensional Poverty: Theory and Case Studies. Springer New York, 2009. P 8.

[2] Le Rapport Mondial sur le développement Humain. 2001.

- نسبة الفقر المرتبط بالدخل: يتم قياسها بناءً على النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المحدد.
- نسبة البطالة: تعكس هذه المتغيرات مستوى البطالة في الدولة، وتوفر مؤشرًا على الفرص الاقتصادية والتوظيف.
- معدل التعليم: يعكس مستوى التعليم في الدولة ونسبة السكان الذين لديهم تعليم جيد.
- انعدام الأمان الغذائي: يقيس مدى توفر الأمن الغذائي والوصول إلى الغذاء الكافي للسكان.

تستخدم هذه المتغيرات ومؤشرات أخرى في حساب مؤشر الفقر الإنساني لدول OECD. يتم تقديم تصنيفات للدول بناءً على أدائها في هذه المؤشرات، حيث تحصل الدول على ترتيب يعكس مدى تقدمها في التغلب على الفقر وتحسين جودة الحياة لمواطنيها.

3 – مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد (Multidimensional Poverty Index):[1] تتجلى ظاهرة الفقر في أبعاد وجوانب متعددة، وليست مقتصرة على الجانب المادي فحسب. فالفقر يمتد إلى الحرمان من العديد من الجوانب الأساسية للحياة. يُظهر هذا الانتقال من النموذج الفسيولوجي للحرمان، الذي يشمل النقص في الدخل والغذاء والملبس والمأوى، إلى النموذج الاجتماعي للحرمان. في هذا النموذج، يظهر الفقراء عدم قدرتهم على الاستفادة الكاملة من الموارد المتاحة والتي يحق لهم الوصول إليها.

تم استخدام مقياس الفقر البشري من قبل الأمم المتحدة لقياس الفقر غير المادي، ويأخذ في الاعتبار النقص في القدرات مثل التعليم والصحة، وعدم الوصول إلى مقومات الحياة الجيدة مثل البنية التحتية والعمل وغيرها. وتم تطويره في وقتٍ متأخر، عام 2010، إلى مقياس الفقر المتعدد الأبعاد. يهدف هذا المقياس إلى وصف الحالات المتعددة للحرمان الشديد التي يعاني منها الأفراد في نفس الوقت، ويحدد مجموعة متنوعة من الجوانب التي يعاني منها الأفراد والأسر في مجالات الصحة والتعليم ومستويات المعيشة بشكل مفصل أكثر من مقياس الفقر البشري التقليدي.

ويمتاز هذا المقياس بالبناء على بيانات المسوح المختلفة، ويتم حساب المؤشر من خلال تعريف الأسركأسر فقيرة إذا حرمت من 3 من بين 10 أبعاد والتي قسمت إلى :

- الصحة : وفيات الأطفال وتغذيتهم، ولكل منها 6/1 من الوزن.

[1] حاجي فطيمة، مرجع سابق، ص 39.

- التعليم : سنوات الدراسة والتحاق الأطفال بالمدارس، ولكل منها 6/1 من الوزن .
- مستوى المعيشة : كهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي، والأرضيات، ووقود الطهي، وحيازة الأصول، ولكل منها 18/1 من الوزن .

ومن ثم يتم حساب مؤشر الفقر متعدد الأبعاد كناتج رقمين : نسبة عدد الأفراد أو الأفراد من الفقراء متعددي الأبعاد ومتوسط شدة الفقر، مما يعكس نسبة الأبعاد التي تتعرض فيها الأسر للحرمان ويمكن عرض هذه الأبعاد بالشكل الآتي:[1]

الجدول رقم (08): بنية مؤشر الفقر متعدد الأبعاد.

البعد	المؤشر	الحرمان على مستوى الأسرة	الأوزان الترجيحية
الصحة	التغذية	شخص بالغ أو طفل في العائلة يعاني من سوء التغذية	1/6
	معدل الوفيات	وفاة طفل في العائلة	1/6
التعليم	التمدرس	لا يوجد أي طفل في الأسرة لم يكمل 5 سنوات من التعليم المدرسي	1/6
	الإلتحاق بالمدارس	طفل في الأسرة لم يذهب إلى المدرسة	1/6
مستوى المعيشة	الكهرباء	لا تتوفر الأسرة على كهرباء	1/18
	الماء	لا تحصل الاسرة على المياه الصالة للشرب أو توفر المياه الصالحة للشرب لأكثرمن 30 دقيقة سيرا على الأقدام	1/18
	الصرف الصحي	لا تتوفر الاسرة على مرافق صحية أو تتقاسمها مع اسر أخرى	1/18
	وقود الطهي	تستعمل الاسرة في الطهي الروث أو الخشب أو الفحم	1/18
	مواد الأرضيات	الأسرة لديها أرضيات من تراب أو رمل وا روث	1/18
	الممتلكات	لا تمتلك الأسرة أكثر من واحد من أجهزة الراديو ، الهاتف، التلفزيون، أو ثلاجة، دراجة، دراجة نارية، ولا تمتلك سيارة أو شاحنة	1/18

Source : Pascal Rigaud, l'indice de pauvreté multidimensionnel: indicateur au service des politiques;
Site web: https://www.melchior.fr/synthese/l-indice-de-pauvrete-multidimensionnel-un-nouvel-indicateur-au-service-des-politiques-de. (date de consultation 20/02/2022 à 15:30 pm).

[1] Pascal Rigaud, l'indice de pauvreté multidimensionnel: indicateur au service des politiques;
Site web: https://www.melchior.fr/synthese/l-indice-de-pauvrete-multidimensionnel-un-nouvel-indicateur-au-service-des-politiques-de. (date de consultation 20/02/2022 à 15:30 pm).

ويمكن حسابه من خلال نسبة الأشخاص الفقراء إلى إجمالي عدد السكان (H) وتحتسب شدة الفقر (A) أيضا من خلال اتباع طريقة ألكير فوستر (AF) وهي تكافئ متوسط الحرمان المرجح الذي يعانيه الفقراء وبضرب (H) في (A) نحصل على دليل الفقر المتعدد الأبعاد وفق المعادلة الآتية"

$$[1].(MPI = H \times A)$$

ويعرف الفرد بأنه فقير إذا كان محروما من ثلث نقاط وزن المؤشرات على الأقل، كما يعرف بأنه عرضة للفقر إذا كان محروما من نسبة 20% إلى 33% من نقاط المؤشرات. ويعرف الفرد بأنه في فقر مدقع إذا كان محروما من 50% فأكثر، ويحدد الأشخاص الفقراء من خلال قيمة أوجه الحرمان التي يعاني منها الفقراء كما يحدد لكل فرد عدد من النقاط محددا وفق أوجه حرمان أسرته، والمجموع الأقصى من النقاط 100%، تجمع النقاط المسجلة في كل وجه من أوجه الحرمان للحصول على قياس الحرمان في الأسرة. ؛

$$H = \frac{Q}{N}$$

$$A = \frac{C}{Q}$$

حيث [2] :

Q : عدد السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد.

N : إجمالي عدد السكان .

A : شدة الفقر.

C : تمثل أوجه الحرمان التي يعاني منها الفقراء.

[1] التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا 2017، ص12.

[2] Selly Amal Kerim, Mesure de la pauvreté multidimensionnelle selon l'approche par Counting: application à la Mauritanie, laboratoire Montpelliérain d'économie théorique et appliquée, LAMETA, Université de Montpellier. juin 2016. P8.

المطلب الرابع: آثار الفقر:

الفقر هو حالة تفتقر فيها الأفراد والأسر إلى الموارد المالية والمادية والاجتماعية الأساسية التي تساعدهم على تحقيق حياة كريمة ومستقرة. وتتراوح تأثيرات الفقر على الأفراد والمجتمعات بشكل واسع ومتنوع. يمكن تقسيم هذه التأثيرات إلى عدة جوانب تشمل الجوانب السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية كما يلي:[1]

أولا: الآثار السياسية:

هناك عدة آثار سياسية للفقر نذكر منها ما يلي:

1 – الدكتاتورية والتبعية السياسية: يعتبر الفقر من بين الظواهر التي تسهم بشكل كبير في نشوء الأنظمة الدكتاتورية. يعتمد الدكتاتور أو المستبد في هذه الأنظمة على استغلال الفقراء والأشخاص غير المتعلمين، من خلال توجيه الدعم لهم واستغلالهم من أجل الحفاظ على سلطتهم. بالمقابل، يتم تقييد حرية الأشخاص المثقفين والسياسيين وإبعادهم عن صنع القرار. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي الفقر إلى نوعين من التبعية. الأولى هي التبعية الداخلية التي تنشأ بين أصحاب النفوذ والأموال، والثانية هي التبعية الخارجية التي تتعلق بالدول المانحة للقروض والمساعدات.

2 – الاضطراب السياسي وعدم الاستقرار: يعد الفقر أحد أسباب الاضطراب والفوضى في المجتمعات، بينما يعد الثراء أحد العوامل المهمة في تحقيق الأمن والاستقرار. فالأشخاص الأثرياء يجدون في المحافظة على الأمن والاستقرار مصلحة لهم ولثرواتهم. بالمقابل، يمكن أن يقوم الفقراء الذين يجدون أنفسهم بلا مال أو موارد بتولي دور في إحداث الفوضى وعدم الاستقرار، حيث يمكن أن يتطلعوا لتحقيق المساواة عبر العمل على إيجاد التوازن والعدالة في المجتمع.

ثانيا: الآثار الاقتصادية:

هناك عدة آثار اقتصادية للفقر نذكر منها ما يلي:

1 – التضخم: تتسبب الظروف التي تواجه الدول الفقيرة في تضخم الأسعار وتدهور القوة الشرائية للعملة. فنظرا لعجز تلك الدول عن تلبية احتياجات مواطنيها بموارد كافية، يحدث تضخم يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية. يتأثر التضخم بالأسعار العالمية والتجارة الخارجية، حيث تزيد تكاليف الإنتاج

[1] قطوش عبد الحميد، دور البرامج التنموية في معالجة ظاهرة الفقر في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية للفترة ما بين 2001–2014. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 2016–2017، ص ص 12–14.

المحلي بسبب الديون الخارجية والفوائد المرتبطة بها. وهذا ينتج عنه زيادة في تكاليف المعيشة وتدهور قوة الشراء للعملة المحلية.

2 – التبعية الاقتصادية: تعرف التبعية الاقتصادية بتكييف الهياكل الاقتصادية في البلدان النامية وفقًا لمصالح واحتياجات الدول المتقدمة. وبذلك، يتم تحويل صنع القرارات الاقتصادية والسياسية إلى يد هذه الدول سواءا عبر سيطرة شركات احتكارية أو من خلال المساعدات والقروض أو الاستثمارات وحتى التجارة. هناك أيضا أشكال مختلفة للتبعية الاقتصادية، ومنها تحويل صادرات الدول الفقيرة من المنتجات الأولية لصالح أسواق الدول المتقدمة نتيجة لتلاعب بعض الزعماء والنخب الحاكمة. تؤدي التبعية الاقتصادية إلى تفاقم الفقر والجوع، وخاصة عندما يتعلق الأمر بتأمين احتياجات السوق الداخلية من السوق الخارجية في قطاع الغذاء الذي يعتمد عليه السكان واستهلاكهم. من أخطار هذه التبعية هو أن الأسواق العالمية تتعرض لتقلبات اقتصادية وسياسية مستمرة.

3 – الركود الاقتصادي: الركود الاقتصادي يشير إلى فترة تراجع في النمو الاقتصادي وانخفاض في الأنشطة الاقتصادية بشكل عام. يتميز الركود بتدهور مستويات الإنتاج والاستثمار والتوظيف، وزيادة في معدلات البطالة وانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي والإنتاجية. يمكن أن يكون للركود تأثيرات سلبية على الشركات والأفراد، حيث يقل الإنتاج والمبيعات وتنخفض الإيرادات، مما يؤدي إلى تسريح العمال وتدهور الظروف المالية للأفراد والأسر. قد يرتبط الركود بعوامل مثل تراجع الطلب الاستهلاكي، التدهور في السوق المالية، تقلبات في أسعار السلع والموارد الطبيعية، وعوامل سياسية واقتصادية عامة.

4 – عجز الموازنة العامة: عجز الموازنة العامة هو الفارق السلبي بين إيرادات الحكومة ومصروفاتها خلال فترة زمنية محددة، ويتم قياسه عادة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة. يحدث عجز الموازنة العامة عندما تكون المصروفات الحكومية أكبر من الإيرادات المتاحة. ويؤدي عجز الموازنة العامة إلى زيادة الديون العامة للحكومة، حيث تحتاج الحكومة إلى استدانة لتغطية الفارق بين الإيرادات والمصروفات. يعتبر عجز الموازنة العامة تحديا اقتصاديا للدولة، حيث يمكن أن يؤثر على استقرار الاقتصاد ويزيد من عبء الديون الحكومية. وهو يؤثر على زيادة الفقر بعدة طرق من خلال رفع تكاليف الاقتراض على المواطنين والمؤسسات، وتقليص الإنفاق الاجتماعي على الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، وهذا التقليص في الإنفاق يؤثر بشكل سلبي على فرص الفرد للحصول على خدمات ضرورية ويمكن أن يزيد من حدة الفقر والتهميش الاجتماعي. وبالتالي تقل فرص العمل مما يزيد من مستوى البطالة ويؤثر سلبًا على دخل الأفراد وفرصهم الاقتصادية.

ثالثا: الآثار الاجتماعية والثقافية:

هناك عدة آثار اجتماعية وثقافية للفقر نذكر منها ما يلي:

1 – انتشار الأمراض والأوبئة : عندما ننظر إلى خدمات الرعاية الصحية المتاحة في أي دولة، نجد أن الأفراد الذين يعيشون في حالة الفقر لا يحصلون على نفس مستوى الرعاية الصحية والعلاج والوقاية كما يحصل عليه غيرهم من الأشخاص. ويعود ذلك إلى عدة أسباب، ومنها انخفاض قدرة الفقراء على الوصول إلى رعاية صحية كافية بشكل متزايد، بسبب ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية.

تتسبب تكاليف الرعاية الصحية المرتفعة في تقليل الوصول لدى الأشخاص ذوي الدخل المنخفض، فعندما تكون الخدمات الصحية مكلفة جدًا، يجد الفقراء صعوبة في تأمين العناية اللازمة لأنفسهم وعائلاتهم. قد يفتقرون إلى التأمين الصحي الكافي أو القدرة على دفع تكاليف الزيارات الطبية أو العلاجات اللازمة. كما يعاني الفقراء من قلة المرافق الصحية المتاحة في مناطقهم، مما يجعلهم يسافرون لمسافات طويلة أو يواجهون صعوبة في الوصول إلى المراكز الطبية.

بسبب هذه العوامل، يتعرض الأفراد المحرومون لخطر أكبر من الإصابة بالأمراض والأوبئة. وذلك يرجع إلى أن الفقراء غالبًا ما يعيشون في ظروف صحية غير صحية، مثل السكن في مناطق مكتظة أو العيش في ظروف نظافة غير مناسبة. بالإضافة إلى ذلك، قد يفتقرون إلى الوعي الصحي والتعليم حول الوقاية من الأمراض والنظافة الشخصية، مما يزيد من احتمالية انتشار الأمراض.

2 – انتشار الجريمة: إن الارتباط بين الفقر وانتشار الجريمة هو أمر يستحق التوضيح بمزيد من التفصيلات. يلاحظ المتابع للعلاقة بين الفقر والجريمة أنها طردية، أي أنه كلما ازدادت نسبة الفقر في مجتمع ما، زادت نسبة الجريمة فيه. قد أظهرت الدراسات أن نسبة 25% من أطفال الدول الفقيرة يتجهون نحو الجريمة بسبب ظروفهم المعيشية المتدنية، بينما لا تتجاوز هذه النسبة 1% فقط في الدول المتقدمة. يعجز الأهل في العائلات الفقيرة عن توفير احتياجات أبنائهم الأساسية، مما يدفعهم إلى اللجوء إلى الجريمة كسبيل لتأمين احتياجاتهم الأساسية. يؤدي الفقر إلى تشوهات في النمو العقلي والسلوكي للأفراد، مما يترتب عليه ارتكاب الأفعال الجرمية. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي الفقر إلى انحرافات اجتماعية تنجم عنها الفساد الأخلاقي وانتشار الظواهر السلبية مثل المخدرات والسرقة والاغتصاب، وغيرها من السلوكيات الغير قانونية والمدمرة للمجتمع.

3 – انتشار الأمية والجهل والتخلف: ينظر الأفراد الفقراء إلى تلبية احتياجاتهم الأساسية مثل الغذاء والمأوى والرعاية الصحية على أنها الأولوية القصوى في حياتهم. كما يرون التعليم والتعلم كشيء ثانوي وغير ضروري بسبب عدم قدرتهم على تحمل تكاليفه وتوفير الفرص المناسبة ويجبرون على المشاركة

في كسب لقمة العيش ومساعدة الأسرة في سد احتياجاتها الأساسية. هذا الواقع يؤدي بشكل تدريجي إلى انتشار الأمية والجهل والتخلف في المجتمع.لهم. يتسبب وضعهم المادي في تأثير سلبي يمتد أيضا إلى أطفالهم ومن يعولونهم، حيث يحرمون من فرص التعلم، وبدون الوعي والمعرفة يكونون أكثر عرضة للاستغلال والتلاعب وتكوين سلوكيات غير صحية ومدمرة. إلى جانب الأمية، يعاني الفقراء أيضًا من الجهل والتخلف في مختلف جوانب الحياة. قد يكونون غير ملمين بحقوقهم الأساسية والخدمات التي يستحقونها، وبالتالي يكونون ضعفاء في التعامل مع الجهات المسؤولة والمؤسسات الحكومية والمجتمع.

4 – التسول والنزوح الريفي وهجرة البحث عن العمل: تتبع آثار الفقر في ظاهرة التسول والنزوح الريفي وهجرة البحث عن العمل. يعدّ التسول ظاهرة اجتماعية تنجم عن الحاجة والحرمان. وتؤثر هذه الظاهرة على الاقتصاد لأن المتسولين يمثلون قوى عاملة لم تعمل وتسهم في النمو الاقتصادي. إنهم أفراد بشرية لديهم القدرة على المساهمة في التنمية ولكنهم عاجزون عن ذلك بسبب ظروفهم الاقتصادية الصعبة. بالإضافة إلى التسول، يواجه الأفراد الفقراء ظروفًا قاسية في الأرياف مما يدفعهم إلى النزوح نحو المدن. يعاني الريف من حالات دائمة من البطالة والحرمان، وذلك بسبب الإهمال الذي يتعرض له قطاع الزراعة وعدم توفر فرص العمل المناسبة. يقررون الانتقال إلى المدن بحثا عن فرص عمل وحياة أفضل. قد يصل هذا النزوح إلى حدود الهجرة الخارجية، حيث يسعون للعمل والاستقرار خارج بلدهم، ويكون ذلك خاصة بالنسبة للأفراد ذوي التعليم والكفاءات العالية الذين يعجزون عن الحصول على فرص عمل مناسبة في بلدهم.

خاتمة الفصل

في ضوء أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر المتزايدة وتطور المشهد الاقتصادي العالمي، فقد أصبح من الضروري فهم العوامل التي تشكل قرارات الاستثمار، والآليات التي يؤثر بها الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصادات، والتدابير السياسية التي يمكن أن تعزز فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر مع التخفيف من العوائق المحتملة.

وبعد تبيين الدور الحيوي الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات في تعزيز العولمة الاقتصادية، وتيسير تدفقات رأس المال والتكنولوجيا والمعرفة عبر الحدود، من خلال مساهمتها في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والابتكار في البلدان المضيفة، بينما تولد أيضا إيرادات وفرص عمل كبيرة في بلدانها الأم، وحملة رؤوس الأموال لديها.

لا يمكننا إغفال الآثار التي نتجت عن تراكم السلطة الاقتصادية في أيدي هذه الشركات، خاصة استغلالها للبلدان المضيفة من خلال العديد من الممارسات، أغلبها غير قانونية مما زاد من التفاوت والبطالة والاستبعاد الاجتماعي وتدهور البيئة وعدم الاستقرار السياسي، هذه الأخيرة أصبحت تشكل شبكة معقدة من التحديات المترابطة التي تواجهها البلدان الضعيفة.

سوف نقوم من خلال الفصل الثاني بعرض الدراسات التجريبية التي تناولت تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على الفقر في مختلف البلدان.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

تمهيد الفصل

على مر العقود الأخيرة، قام العديد من الباحثين والمؤسسات البحثية بدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر في كل من البلدان المتقدمة والبلدان المتحولة، والبلدان النامية، بما في ذلك بلدان شمال إفريقيا. تلك الدراسات والبحوث حاولت تسليط الضوء على التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتقييم قدرته على تعزيز التنمية وتحسين معيشة الفقراء.

في هذا الفصل، سنقوم بإجراء استعراض للأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة، وتحديد الدراسات الحالية بدقة التي تتناول التأثيرات المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر. يجدر بنا أن نشير إلى أن هذه الدراسات قد شملت جملة من البلدان منها ما كان بصف منفردة ومنها ما كان بشكل جماعي ارتبط أساسا بالمجموعات أو التكتلات الاقليمية المختلفة، مما يعكس تنوعها الزماني والجغرافي، كما أنه قد تم ترتيبها من الدراسات الأحدث إلى الأقدم.

وبناء على ذلك يتم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث أساسية يعرض المبحث الأول الدراسات الخاصة بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر في البلدان المتقدمة والاقتصاديات المتحولة، أما المبحث الثاني فيعرض الدراسات الخاصة بتأثير تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر في البلدان النامية، فيما سنخصص المبحث الثالث للدراسات التي عالجت تأثير تاثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر في بلدان شمال افريقياوالجزائر.

فيما سنخصص المبحث الرابع لتحليل الدراسات السابقة وتسليط الضوء على نقاط التوافق والاختلاف بينها وبين دراستنا والدراسات السابقة، مع تحديد المساهمات الجديدة التي تقدمها هذه الدراسة بالمقارنة مع البحوث السابقة بهدف توضيح الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة التي بين أيدينا.

المبحث الأول: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر في البلدان المتقدمة والاقتصاديات المتحولة.

إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر في البلدان المتقدمة والاقتصاديات المتحولة هو موضوع أثار اهتمام العديد من الباحثين في مجال الاقتصاد والتنمية. تعتبر البلدان المتقدمة والاقتصاديات المتحولة مستقطًا رئيسيا للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تتمتع ببنية تحتية قوية ومؤسسات قانونية واقتصادية متطورة. وفيما يأتي عرض لبعض من هذه الدراسات.

المطلب الأول: الدراسات الأجنبية

الدراسة الأولى:

دراسة Topalli, Margerita وآخرون سنة 2021، تحت عنوان: تأثير الاستثمارات المباشرة الأجنبية على تقليل الفقر غرب البلقان[1].

.The Impact of Foreign Direct Investments on Poverty Reduction in the Western Balkans

هدفت هذه الدراسة إلى تقصي تأثير تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي (FDI) على الفقر في ست دول في دول غرب البلقان هي ألبانيا، جمهورية شمال مقدونيا، الجبل الأسود، صربيا، كوسوفو والبوسنة والهرسك. ، مع النظر أيضًا إلى خصائص البلدان الأخرى مثل مؤشر التنمية البشرية وحرية الاستثمار وحرية الاقتصاد وانفتاح التجارة ومعدل الخصوبة وتحويلات المغتربين وسيادة القانون ومشاركة القوى العاملة والائتمان الخاص وحقوق الملكية والفساد، خلال الفترة من 2002 إلى 2021 هذه الفترة التي شهدت دول البلقان الست أعلى تدفقات واردات للاستثمار الأجنبي المباشر المسجلة وحققت تقدما كبيرا في التخفيف من الفقر.

تتمتع البيانات بتردد سنوي نظرا لأن معظم المؤشرات المختارة تنشر سنويا فقط. بعد استخراجها من مصادر المعلومات المختلفة مثل مؤشرات التنمية العالمية WDIs و مؤشرات الحرية الاقتصادية HF و بيانات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD و تقارير لشفافية الدولية TI، حيث تم توجيه

[1] Topalli, Margerita, et al. “The Impact of Foreign Direct Investments on Poverty Reduction in the Western Balkans.” Economics, vol. 15, no. 1, Dec. 2021, pp. 129–49.

اختيار المتغيرات التي أدرجت في النموذج وتجميعها في مواصفات مختلفة بواسطة الأدبيات النظرية والتجريبية، وكذلك بواسطة المتطلبات التقنية لمنهجية التقدير.

أظهرت نتائج التقدير أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) قد ساهم بشكل كبير في تخفيض معدلات الفقر في دول البلقان الغربية. كما أن توغل المؤسسات متعددة الجنسيات في الاقتصادات الانتقالية هو عنصراً أساسياً في خفض الفقر. تم اختبار حساسية هذه النتيجة عن طريق تجريب عدة تخصيصات للنموذج من خلال إدراج متغيرات متنوعة قد تؤثر على الفقر، بالإضافة إلى استخدام متغيرا تابعا مختلفًا للفقر وتوزيع الدخل مثل فجوة الفقر ومؤشر جيني.

كما أشارت الدراسة إلى أنه وعلى الرغم من استمرار ارتفاع معدلات الفقر في هذه المنطقة، إلا أن عددا قليلا جدا من الدراسات التجريبية تم إجراؤها لفهم كيفية تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي على الفقر حيث أن فهم العوامل وراء هذه المعدلات العالية من الفقر يمكن أن يساعد في توجيه الجهود لتشجيع بيئة ملائمة للحد من الفقر.

مع ذلك، يعتبر التحليل الذي أجري في هذه الدراسة خطوة أولى نحو دراسة تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على تخفيض الفقر في دول البلقان الغربية، ويجب أخذ متغيرات تفسيرية إضافية في الاعتبار لتقديم صورة أوسع عن هذه المسألة، مثل: البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، جودة المؤسسات، تطوير السوق المالية والاندماج المالي، المخاطر السياسية، الأداء الاقتصادي والآفاق المستقبلية، استقرار المالية، إلخ. علاوة على ذلك، يتعرض الدراسة لبعض القيود في البيانات، خاصة بالنسبة لدولة كوسوفو.

وبما أن إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في تخفيف الفقر وتعزيز الرفاهية أمر حاسم لدول البلقان الغربية، التي تعتبر أقل اقتصاديًا من بقية الدول الأوروبية. فإن الباحثين اقترحوا:

- أن تقوم حكومات هذه الدول بتشجيع واقتراح سياسات "الباب المفتوح" للاستثمار الأجنبي المباشر، وتحسين المناخ الاستثماري من خلال إصلاحات تنظيمية فعالة، وزيادة الاستثمار في تحسين جوانب التنمية البشرية، وضمان الاستقرار السياسي، وخلق بيئة ماكرواقتصادية صحيحة ومستقرة.
- قيام التعاون الإقليمي المنسق بين دول البلقان الغربية والدول الأوروبية المتقدمة الأخرى لتوجيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات الصغيرة والفقيرة سيعزز اقتصاد هذه الدول ذات الدخل المنخفض ويقلل من الاختلافات في الدخل بينها.

- فيجب أن تولي الحكومات الوطنية اهتمامًا أيضًا لمكان وكيفية حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير قوة التفاوض الخاصة بها بمساعدة سياسات فعالة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات الأكثر إنتاجية في الاقتصاد، والتي تتسبب في تأثير أكبر على تخفيف الفقر والتقليل من التفاوت في الدخل.
- في الوقت نفسه، يجب على الحكومات تنفيذ سياسات وتشريعات تهدف إلى تعظيم فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر للفقراء، أو على الأقل حمايتهم من التأثيرات السلبية المحتملة لوجود الشركات الأجنبية ويمكن أن تشمل هذه السياسات فرض قيود على الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الصناعات أو القطاعات بهدف حماية المشاريع المحلية الصغيرة والمتوسطة من المنافسة الخارجية؛ سياسات للحد من الاعتمادية في الصناعات المحلية على الواردات وتطوير روابط الإنتاج بين الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المحلية؛ أقلية أجر موحدة على المستوى الإقليمي تهدف إلى ضمان دخل معقول للعمال، إلخ.
- أخيرًا، من المفيد جدا إجراء تحليل قطاعي مفصل باستخدام بيانات منفصلة لكل بلد، وذلك لغرض تحديد القطاعات التي يكون فيها الاستثمار الأجنبي المباشر مفيدًا جدًا للرفاهية الاقتصادية لدول البلقان الغربية. بالإضافة إلى ذلك، فإن دراسة تأثير الأزمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ستسهم في المعرفة الحالية المتاحة حول هذه الاقتصادات.

الدراسة الثانية:

دراسة الجامعة الوطنية للعلوم الحياتية والبيئية في أوكرانيا [1] سنة 2021 تحت عنوان: الاستثمار الأجنبي كعامل محتمل للتغلب على فخ الفقر في أوكرانيا.

Foreign Investment as a Potential Factor of Overcoming the Poverty Trap for Ukraine

[1] National University of Life and Environmental Sciences of Ukraine, et al. “Foreign Investment as a Potential Factor of Overcoming the Poverty Trap for Ukraine.” Business Inform, vol. 8, no. 523, 2021, pp. 19–28.

قامت هذه لدراسة بإجراء تحليل لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على معدل النمو الاقتصادي بعمل مقارنة بين الصين وأوكرانيا. ويتبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي، ولكن هذا ليس العامل الوحيد الذي يحدد النمو الاقتصادي.

بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي الوارد، يجب أن تكون البلاد تتمتع بمؤسسات متطورة تحمي رأس المال الأجنبي من المخاطر السياسية الداخلية والخارجية. ستسهم هذه البيئة المؤسسية في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وفاعلية تنفيذه. ويتبين أنه عندما تكون هناك نفس مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر للفرد، حيث يميل الاستثمار في الصين إلى النمو بشكل مستقر وبأقل تقلب.

في الوقت نفسه، يعتبر الاستثمار الأجنبي في أوكرانيا غير مستقر ومرتبط بشكل كبير بالعوامل الماكرواقتصادية مثل الأزمات الاقتصادية العالمية والعدوان المسلح من البلد المجاور. ولتحديد تأثير الاستثمارات الأجنبية على وتيرة النمو الاقتصادي،

تم استخدام أداة التحليل الاستدلالي والترابط. تم استخدام وظيفة الترابط المتقاطع لتقييم التأثير المتأخر للاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي. والجديد في هذا النشر هو أنه باستخدام تحليل الترابط، تم إثبات وجود فرق مهم في فترات تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاديات أوكرانيا والصين.

تبين كذلك من خلال الدراسة أن أوكرانيا تتميز برد سريع قصير الأجل على الاستثمار الأجنبي المباشر بتأخير صفر أو واحد، في حين تتلاشى هذا الاستجابة بمرور الوقت في الاقتصاد الصيني.

وتشمل أهم عوامل الركود في أوكرانيا ما يلي:

- عدم وجود إمكانية استثمار المواطنين مباشرة في اقتصاد البلاد (سوق الأوراق المالية غير المتطورة)،
- المخاطر السياسية الكبيرة (مخاطر فقدان الممتلكات)،
- المخاطر الماكرواقتصادية والفساد.

الدراسة الثالثة:

دراسة Sukhadolets, Tatyana [1] وآخرون سنة 2021 تحت عنوان: الاستثمار المباشر الأجنبي (FDI)، الاستثمار في قطاع البناء والفقر في الأزمات الاقتصادية (الدنمارك، إيطاليا، ألمانيا، رومانيا، الصين، الهند وروسيا).

Foreign Direct Investment (FDI), Investment in Construction and Poverty in Economic Crises (Denmark, Italy, Germany, Romania, China, India and Russia).

هدفت هذه الدراسة إلى فحص تأثير الاستثمار المباشر الأجنبي (FDI) والاستثمار في قطاع البناء والفق عن طريق مقارنة الاتحاد الروسي مع أربعة من البلدان المتقدمة ودولتين أخريين من البلدان النامية أعضاء دول مجموعة البريكس BRICS.

كان السؤال الرئيسي للدراسة: "لماذا يستمر مستوى الفقر العالي في روسيا إذا كان المسؤولون الروس يؤكدون مرارًا التزامهم بتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) من خلال الاستثمار الكبير في البناء وجذب الاستثمار المباشر الأجنبي؟".

للتقدير استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة (ARDL). مع الأخذ في الاعتبار التكامل المشترك وعدم التجانس، حيث تعتمد القيم الحالية للسلاسل الزمنية على القيم السابقة لهذه السلاسل وعلى القيم الحالية والسابقة لسلاسل زمنية أخرى. بعد الحصول على البيانات الإحصائية، تمكن الباحثون من مقارنة التنمية الاقتصادية للبلدان مع بعض نظريات النمو الاقتصادي. حصة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 4–5٪ من الناتج المحلي الإجمالي يساعد في احتواء التأثير السلبي للأزمات المالية. حيث يدعم الاستثمار في قطاع البناء اقتصادات البلدان على المدى الطويل ويحافظ على مستوى الفقر أو يقلله عن طريق زيادة أصول السكان. كما ساعدت البيانات التجريبية الباحثين في تقييم أنماط النمو الاقتصادي والفقر في هذه البلدان السبعة.

[1] Sukhadolets, Tatyana, et al. “Foreign Direct Investment (FDI), Investment in Construction and Poverty in Economic Crises (Denmark, Italy, Germany, Romania, China, India and Russia).” Economies, vol. 9, no. 4, Oct. 2021, p. 152.

أظهرت هذه الدراسة أن الصين والاتحاد الروسي توجدان في "قطبين" مختلفين. حيث تستخدم الصين عدة نظريات ونماذج متزامنة للتنمية الاقتصادية والحد من الفقر، بينما لا يلتزم الاتحاد الروسي بنظرية أو نموذج محدد للنمو الاقتصادي.

الغرض الرئيسي من هذه الدراسة هو التحقيق تجريبيًا في التأثير المباشر للناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في البناء على الفقر ومقارنة الاتحاد الروسي مع بعض البلدان المتقدمة والنامية.

تم إجراء البحث عن طريق:

- تقييم ديناميات المتغيرات (التي تم جمعها من مصادر متعددة كقاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي، بنك الشعب الصيني، البنك المركزي الهندي، قاعدة بيانات اليوروستات Eurostat ، بنك روسيا) على مدى الفترة من عام 2005 إلى عام 2020 ومقارنتها مع البلدان التي شملتها الدراسة (الدانمارك وإيطاليا وألمانيا ورومانيا والصين والهند والاتحاد الروسي).
- اختبار المتغيرات: معامل جيني GINI، معدل الفقر الوطني عند خطوط الفقر الوطنية؛ الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في قطاع البناء.

استنادا إلى المناقشات النظرية والخبرات التجريبية واستخدام الإحصاءات من سبع دول خلال الفترة من عام 2005 إلى عام 2020 ، أظهرت الدراسة الاستنتاجات التالية:

- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين زيادة الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض معدلات الفقر. كما خلصت إلى أنه للحد من الفقر، يجب أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى بنسبة 5-7٪ أو أكثر. إذا تم الحفاظ على هذا النمو الاقتصادي لمدة 5 سنوات، فإن حتى الأزمات المالية مثل الأزمة العالمية مشابهة لـ COVID-19 لن تؤثر بشكل كبير في معدلات الفقر، حتى مع تراجع الناتج المحلي الإجمالي بشكل سلبي.
- دعمت الإحصاءات الاختبارية الاقتراح أنه عندما تكون لدى البلد ناتج محلي إجمالي عالي، فإن الاستثمارات الأجنبية لها تأثير إيجابي على تخفيض معدلات الفقر. من خلال الاستثمارات الأجنبية، يمكن للبلدان تقليص معدلات الفقر حتى في حالات الأزمات المالية.
- باستخدام العديد من نظريات التنمية الاقتصادية في التحليل، توصل الباحثون إلى استنتاج أن "معجزة الاقتصاد الصيني" التي ظهرت جلية في شكل تقليل معدلات الفقر من 30.2٪ في عام 2005 إلى 0.04٪ في عام 2020؛ انخفاض مؤشر جيني من 45٪ إلى 38٪

(2005–2020)، لا تعتمد فقط على التكنولوجيا أو الاستثمار. تستخدم الصين بفعالية نظريات النمو الاقتصادي الباطني، وتضع المعرفة العلمية في التطبيق العملي.

- لقد قامت حكومة الاتحاد الروسي بإجراء إجراءات معزولة فقط لتثبيت الاقتصاد في السنوات الـ 15 الماضية، والتي لا يمكن أن تدعم بشكل كبير التنمية الاقتصادية. في الاتحاد الروسي، لا يوجد نظرية شاملة للنمو الاقتصادي. وبالتالي، سيتزايد الفقر خلال الأزمات.

أوصى الباحثون بتوسيع عدد المتغيرات المستقلة وزيادة عدد البلدان، حيث يكشف مقارنة البلدان المختلفة اقتصاديا عن مزيد من العوامل في التغيرات في مستويات الفقر.

الدراسة الرابعة:

دراسة Teixeira, Aurora و Ana Sofia Loureiro[1] سنة 2019 تحت عنوان: الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وعدم المساواة في الدخل والفقر: تحليل لسلسلة زمنية للبرتغال، 1973–2016.

FDI, income inequality and poverty: a time series analysis of Portugal.

استهدفت الباحثتان من خلال هذا البحث دراسة إلى أي مدى يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تفاوت الدخل والفقر على المدى الطويل، باستخدام بيانات سلسلة زمنية للبرتغال بين عامي 1973 و 2016.

تبين من خلال الدراسة أن:

- زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة ترتبط بتوزيع دخل أقل غير متساو ومعدلات فقر أقل. كما أشارت النتائج إلى أنه في الحالة البرتغالية يوجد تبادل السببية المتبادل بين الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والفقر على المدى الطويل، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقلل الفقر بشكل كبير، كما أن مستويات أقل من الفقر تؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة.

[1] Teixeira, Aurora A. C., and Ana Sofia Loureiro. "FDI, Income Inequality and Poverty: A Time Series Analysis of Portugal, 1973–2016." Portuguese Economic Journal, vol. 18, no. 3, Oct. 2019, pp. 203–49.

- في حالة التفاوت، أظهرت الأدلة أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسهم في زيادة (أو تقليل) التفاوت في الدخل. بدلاً من ذلك، تؤثر توزيعات الدخل غير المتساوية بشكل كبير وبشكل سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر المستلم على المدى الطويل.
- أخيرا، يظهر أن رأس المال البشري يعد عاملاً رئيسيًا للتخفيف من تفاوت الدخل والتغلب على الفقر، مما يسهم بشكل غير مباشر في جذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

تستدعي هذه النتائج تدخلات سياسات عامة متكاملة تؤكد على الأبعاد الاجتماعية والمؤسسية.

هذه النتائج لها تداعيات سياسية هامة:

أولا، نظرا للتأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على تخفيف الفقر، يجب تنفيذ سياسات نشطة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع التركيز بشكل خاص على الأبعاد الاجتماعية والمؤسسية لأنها تؤثر بشكل كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل.

ثانيا، لا يمكن تنفيذ سياسات تستهدف الاستثمار الأجنبي المباشر على انفراد. بدلاً من ذلك، يواجه صناع السياسات تحدي تطوير تدخلات فعالة ومتكاملة لاستثمار الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل.

يجب أن تجمع هذه التدخلات بين السياسات الهيكلية التي تشجع على استثمار رأس المال البشري وتخفف التفاوت في فرص التعليم، وعلى الجانب الآخر، السياسات المناسبة للتوزيع العادل تهدف، على سبيل المثال، إلى ضمان شبكات الأمان الاجتماعية المناسبة للأفراد الذين يتم استبعادهم مؤقتا أو بشكل دائم عن سوق العمل. ستسهم التدابير الهيكلية والسياسات التوزيعية المناسبة في هذا الصدد في تجنب بيئة من عدم الاستقرار الاجتماعي، والتي تؤثر سلبًا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى النمو الاقتصادي المستدام بشكل عام.

على الرغم من الجديد والمساهمات التي قدمتها هذه الدراسة، إلا أنها تعاني من قيود واضحة. أولاً، من حيث البيانات. للتفاوت في الدخل والفقر حيث لا تتوفر سلاسل زمنية مستمرة. وبالتالي، تم جمع الملاحظات من مصادر مختلفة وتم ملؤها باستخدام التداخل الخطي. وقد أشار غايسيلز وميلر (2014) إلى أن التداخل لا يؤثر على الخصائص على المدى الطويل التي يتم اختبارها، ولكن اختبار التداخل باستخدام إحصاءات الاختبار التتبعية على البيانات المتداخلة خطيًا يمكن أن يؤدي إلى انحرافات في الحجم.

ثانيًا، من خلال تقدير العلاقات على المدى الطويل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتفاوت في الدخل والفقر بشكل مستقل، تجاهلت الدراسة التأثير المتبادل المحتمل بين التفاوت والفقر؛ وهو مجال تحدي للبحث المستقبلي على الرغم من ذلك. ثالثًا، كما يعترف Rodrigues وآخرون (2016) و Perez و Matsaganis (2018)، فإن المقاييس القياسية للفقر والتفاوت في الدخل، مثل معدلات الفقر النسبي ومؤشر جيني، لا يلتقطان بشكل صحيح التغيرات في معايير المعيشة أو توزيع الدخل. وبالتالي، على الرغم من أن استخدامها يبدو مقيدًا في سياق بلد واحد بسبب عدم توفر سلاسل زمنية طويلة بما يكفي، فإنه من المهم أن نقوم بتنفيذ تحاليل ذات صلة باستخدام مؤشرات أخرى.

المبحث الثاني: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر في البلدان النامية.

أما بالنسبة للدراسات التي تاثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر في البلدان النامية حجم العينة كبيرا بعض الشيء، حيث تهدف الدول النامية والناشئة إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن الباحث اختار فقط الدراسات السابقة التي تخدم غرض الدراسة بشكل مباشر، وقد تم الاعتماد على الدراسات الآتية:

المطلب الأول: الدراسات الأجنبية

الدراسة الأولى:

دراسة Chindengwike, James [1] سنة 2022 تحت عنوان : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التخفيف من حدة الفقر في دول شرق إفريقيا.

The Effect of Foreign Direct Investment on Poverty Alleviation in East Africa Countries.

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة كان دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التخفيف من حدة الفقر في دول شرق إفريقيا. اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات سلسلة زمنية تضمنت السكان المدرجون في السجلات المالية للسنوات المالية 88/1987 - 18/2017 (البيانات السنوية). بلغ حجم عينة الدراسة 31 ملاحظة سنوية. تم أخذ عينات تنزانيا عن قصد لاستخدامها كموقع بحث لهذه الدراسة. البيانات التي تم جمعها من مصادر مختلفة موثوقة منها المكتب الوطني للإحصاء (NBS)، بنك تنزانيا (BOT)، مركز الاستثمار التنزاني (TIC)، البنك الدولي (WB)، صندوق النقد الدولي (IMF) ومؤتمر الأمم المتحدة لتطوير التجارة (الأونكتاد).

أظهرت نتائج الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثيرات إحصائية ذات دلالة إحصائية على التخفيف من حدة الفقر في دول شرق إفريقيا بقيمة P 0.008. مما يعني من ناحية أخرى أن هناك علاقة وترابط إيجابي بين الاستثمار الأجنبي المباشر وأفكار التخفيف من حدة الفقر.

من خلال الدراسة كذلك تم الكشف عن وجود فجوة واسعة بين مستوى حجم الاستثمار والمهارات والمدخرات المحلية وإجمالي الإيرادات العامة ومعدل الصرف الأجنبي ومقدار الموارد الحالية المخطط

[1] Chindengwike, James. "The Effect of Foreign Direct Investment on Poverty Alleviation in East Africa Countries." Journal of Global Economy, vol. 18, no. 1, 1, Mar. 2022, pp. 3–17.

لها والمعرفة في تنزانيا على غرار غالبية البلدان النامية، هذه الأخيرة التي تم عرضها تعطي مجالا لتسليط الضوء بشكل كبير على الحاجة إلى مصادر خارجية للتمويل لاستكمال ندرة الموارد الداخلية في تنزانيا، وأحد المصادر الرئيسية لتدفق الموارد الدولية هو الاستثمار الأجنبي المباشر.

أوصت الدراسة بضرورة قيام صانعي السياسات في بلدان الدراسة بالتعاون مع الحكومة بتحديد استراتيجيات مواتية ومشجعة للاستثمار وكذلك البدء في تحويل التوجهات الاستراتيجية الأساسية من أجل حل المشكلات المرتبطة بقطاع الاستثمار في دول شرق إفريقيا والتي عادة ما تعيق تنمية ونمو الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما اقترح الباحث أنه يمكن للباحثين المستقبليين توسيع حجم العينة عن طريق إضافة عدد أكبر من المشاهدات (المختلف عن 31 مشاهدة المستخدمة في هذه الدراسة).

الدراسة الثانية:

دراسة Azaria, Shania و Estro Dariatno Sihaloho [1] سنة 2021 تحت عنوان: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على القضاء على الفقر في بلدان الآسيان.

Impacts of Foreign Direct Investment on Poverty Eradication in ASEAN Countries.

الهدف الرئيسي من الدراسة كان التحقيق في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والفقر باستخدام بيانات نمادج panel لخمسة بلدان من بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا ذات الدخل المتوسط الأعلى والأدنى لمدة 28 عامًا. تمتد فترة بيانات السلاسل الزمنية المحددة في هذه الدراسة من عام 1990 حتى عام 2018. وهي بلدان يفترض أن تصبح هي الأخرى من النمور الآسوية وهي إندونيسيا وماليزيا وتايلاند وفيتنام والفلبين. على على غرار النمور الآسيوية الأربعة الآسيوية الأربعة وهي هونغ كونغ وسنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية.

استخدمت هذه الدراسة طريقة المربعات الصغرى المعممة المجدية (FGLS) لتحليل بيانات السلاسل الزمنية. وقد استخدمت للتحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون في فقر بأقل من 3.20 دولارًا في اليوم جنبًا إلى جنب مع متغيرات تنبؤية أخرى مثل الناتج المحلي الإجمالي للفرد، والائتمان المحلي المقدم من القطاع المالي، و معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية.

[1] Azaria, Shania, and Estro Dariatno Sihaloho. “IMPACTS OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT ON POVERTY ERADICATION IN ASEAN-5 COUNTRIES.” TRIKONOMIKA, vol. 20, Dec. 2021, pp. 62–70.

تم تصنيف ماليزيا على أنها دولة ذات دخل متوسط أعلى ؛ تم تصنيف إندونيسيا والفلبين وتايلاند ضمن البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى ؛ وفيتنام مصنفة ضمن البلدان ذات الدخل المنخفض. يتم حساب التصنيف باستخدام أطلس البنك الدولي الذي سيشير إلى كل بلد على أنه:

- اقتصادات منخفضة الدخل مع 1045 دولارًا أمريكيًا أو أقل من الدخل القومي الإجمالي للفرد.
- اقتصاديات الدخل المتوسط المنخفض مع 1045 دولارًا أمريكيًا – 4125 دولارًا أمريكيًا لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.
- الاقتصادات ذات الدخل القومي الأعلى – المتوسط – 4125 دولارًا أمريكيًا – 12.736 دولارًا أمريكيًا للناتج القومي الإجمالي للفرد.
- الاقتصادات ذات الدخل المرتفع مع 12.736 دولارًا أمريكيًا أو أكثر من إجمالي الدخل القومي للفرد.

أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير سلبي وهام على الفقر في دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا الخمسة. وأظهرت نتائج مهمة أخرى من هذه الدراسة أن الناتج المحلي الإجمالي، والائتمان الذي يقدمه القطاع المالي كوكيل للتنمية المالية، ومتغيرات التعليم تساهم بشكل كبير في الحد من انتشار الفقر. فالسياسات التي تركز على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحسين التنمية المالية، ودعم مستوى أعلى من التعليم لديها القدرة على الحد من الفقر في دول الآسيان الخمس المختارة.

بناءً على نتائج هذا البحث، اقترح الباحثان على الحكومات بعضا من السياسات التي يمكن تبنيها لتشجيع الحد من الفقر:

- يجب أن تخلق السياسات التي تنفذها الحكومة ظروفاً اقتصادية وسياسية جذابة من خلال استمرار سياسات الإصلاح الاقتصادي الهيكلي، لا سيما من حيث الكفاءة البيروقراطية وترخيص الأعمال لتعزيز وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. بالإضافة إلى ذلك، تجذب القناة الحكومية المستثمرين من خلال تقديم الحوافز الضريبية. ثانياً، نظراً لخصائص البلدان النامية ذات المعروض من العمالة المرتفعة، ينبغي تنفيذ السياسات التي تعزز الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات كثيفة العمالة. هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر يخلق المزيد من فرص العمل وتوليد الدخل الذي سيؤثر بشكل مباشر على الحد من الفقر الناجم عن

البطالة. يجب أن تتضمن السياسات أيضًا دورات تدريبية أو زيادة التحصيل التعليمي للأشخاص وتحديد مستوى الحد الأدنى المناسب للأجور الذي سيساعد الناس على التعافي من الفقر.

- هناك حاجة إلى سياسة لدعم مستوى أعلى من التعليم لأنها ستخفض عدد الفقراء من خلال نقل المعرفة والمهارات التي ستزيد من فرصة الحصول على عمل رسمي وأجور أعلى. لذلك، مع زيادة التعليم للأجور، سيتمكن الناس من تلبية احتياجاتهم الأساسية، ورفع مستوياتهم المعيشية، ثم التسبب في انخفاض عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت وطأة الفقر. ومع ذلك، لنفترض أن الأجور التي يدفعها المستثمرون هي تحت خط الفقر. في هذه الحالة، لن يساهم تأثير الاستثمار في الحد من الفقر وسيؤدي فقط إلى دفع الناس إلى خط الفقر. وبالتالي، يقوم المستثمرون بوضع موظفيهم فوق خط الفقر لزيادة تأثير الاستثمار في الحد من الفقر.
- يجب أن تسهل الإيرادات المتلقاة من عائدات ضرائب الاستثمار الأجنبي المباشر ورسوم الإيجار وعمليات التصدير والاستيراد المزيد من الأنشطة الاقتصادية وشبكات الأمان للفقراء والاستثمار في البنية التحتية. يمكن أن تساعد مساهمات الشركات الأجنبية في الضمان الاجتماعي الحكومة على تقليل تكلفة إنشاء شبكات الأمان وتطوير برامج الرعاية الاجتماعية الأخرى. وأخيراً، ينبغي تنفيذ السياسات المتعلقة بالتنمية المالية التي تعمل على تحسين تعبئة المدخرات من أجل الحد من الفقر. وباتباع هذه السياسات، تنوي الحكومة أيضًا الحفاظ على الاستقرار المالي من خلال التحكم في المعروض النقدي، والتضخم، وحماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية، وتنفيذ نظام قانوني مناسب، والرقابة المصرفية الصارمة.

الدراسة الثالثة:

دراسة Ato-Mensah و Wei Long [1] سنة 2021 تحت عنوان: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والعمالة والحد من الفقر في غانا.

Impact of FDI on Economic Growth,Employment, and Poverty Reduction in Ghana.

[1] Ato-Mensah, Shadrach, and Wei Long. "Impact of FDI on Economic Growth, Employment, and Poverty Reduction in Ghana." Open Journal of Business and Management, vol. 09, Jan. 2021, pp. 1291-96.

تعد جمهورية غانا هي واحدة من أكثر البلدان نموا اقتصاديا في غرب أفريقيا، حيث حافظ الاقتصاد الغاني على زخمه ونموه الاقتصادي القوي في السنوات العشر الماضية. وتعتبر جمهورية غانا الاستثمار الأجنبي المباشر عاملاً رئيسياً في تعزيز نموها الاقتصادي. من بين دول غرب إفريقيا، وهي تتمتع جمهورية غانا باقتصاد متطور نسبيًا. حيث تعد منتجات التصدير التقليدية الثلاثة للذهب والكاكاو والخشب الركائز الاقتصادية لإقتصاد هذا البلد. ولطالما اعتبرت غانا دائما الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)عاملا رئيسيا في تعزيز نموها الاقتصادي. (موسى وآخرون (2018)) أشار إلى أن حوالي 80٪ من الوظائف التي تم استحداثها حديثا في غانا من 2008 إلى 2018 جاءت من الاستثمار الخارجي في غانا. وتتركز معظم هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات التصنيع والبناء والتجارة العامة، مما يوفر العديد من فرص العمل لغانا ويعزز نمو الاقتصاد الغاني.

الهدف الرئيسي من الدراسة كان التحقيق في العلاقة بين النمو الاقتصادي والتوظيف والحد من الفقر، حيث ركزت على التأثير الأحادي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والعمالة والفقر في غانا.

تستند مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في القضاء على الفقر في غانا بشكل أساسي إلى النقطتين المذكورتين أعلاه. بعد أن يعزز الاستثمار الأجنبي المباشر النمو الاقتصادي ويخلق عددًا كبيرًا من الوظائف الجديدة، فإنه يقلل بشكل طبيعي من الفقر، فمن ناحية، يؤثر النمو الاقتصادي على القضاء على الفقر. ومن ناحية أخرى، يساهم القضاء على الفقر في النمو الاقتصادي ويمكن أن يجلب منافع اقتصادية ضخمة لغانا.

أوضحت هذه الدراسة أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر أمر حيوي للنمو الاقتصادي في غانا وزيادة فرص العمل والحد من الفقر، لأن هناك ارتباطًا أحادي الاتجاه من الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي، وتعد المستويات الأعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر مهمة جدًا لتحقيق النمو الاقتصادي. ولهذا فقد بدأت الحكومة الغانية العديد من السياسات التحفيزية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

بناءً على النتائج التي خرج بها الباحثان من خلال هذه الدراسة فقد اقترحا بعضا من التوصيات التي يتوجب على حكومة غانا النظر إليها بجدية وهي:

- ينبغي أن تركز سياسات النمو الاقتصادي والتنمية على حل العوامل التي تعوق غانا عن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. فيما يتعلق بالحفاظ على النمو الاقتصادي المستدام .
- ينبغي وضع سياسات مواتية لتشجيع ودعم غانا لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر لتحفيز النمو الاقتصادي.

الدراسة الرابعة:

دراسة Feny MARISSA [1] وآخرون سنة 2021 تحت عنوان: تخفيض الفقر في إندونيسيا: الدفع بنمو اقتصادي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.

Indonesia's Poverty Reduction: Driving Economic Growth through Foreign Direct Investment.

هدفت هذا الدراسة إلى دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر من المستثمرين كبديل لتخفيض معدل الفقر في 34 مقاطعة في إندونيسيا خلال الفترة من 2007 إلى 2018، حيث يعتبر الفقر هو مشكلة أساسية لكل بلد تنموي بما في ذلك إندونيسيا، وينشأ بسبب عدم قدرة بعض الأشخاص على تنظيم حياتهم إلى مستوى يعتبر إنسانيا. ويمكن أن تعوق هذه المشكلة النمو الاقتصادي بسبب ضعف جودة وكمية الموارد وظروف المعيشة للأفراد، وتشير إلى نقص الأداء الاقتصادي للبلد. لذا فإنها بحاجة للتعامل معها بجدية. ووفقا للنظرية، سيزيد هذا الاستثمار الأجنبي المباشر من إنتاج السلع والخدمات، بحيث ستزيد عمليات رأس المال وموارد عوامل الإنتاج وستزيد دخل الفرد ومستوى معيشته.

أظهرت النتائج أن هناك علاقة ايجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والفقر، وهذا يعني أن زيادة عدد المستثمرين الذين يستثمرون في الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ستقلل نسبة الفقراء. ستؤدي زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1 بالمئة إلى تقليل نسبة الفقراء بنسبة 0.037 بالمئة، عند افتراض ثبات العوامل الأخرى .وهذا يتماشى مع فرضية البحث التي تشير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يسهم في تخفيض الفقر. ومع ذلك، فإن كل مقاطعة تشعر بتأثيرات مختلفة نتيجة لتنفيذ سياسات الحكم الذاتي المحلي حيث يتم منح الحكومات المحلية السلطة ويطلب منها أن تكون مبدعة ومبتكرة في التعرف على إمكانيات مناطقها لتحسين جودة مناطقها المعنية.

لذا فحسب الباحثين، يمكن أن يكون هذا الاكتشاف إشارة ومرجع للحكومة لإيلاء اهتمام أكبر بتدفق الاستثمار الأجنبي إلى إندونيسيا عمومًا وإلى المقاطعة بشكل خاص، بحيث يكون هذا التمويل مستهدفًا أكثر في التخفيف من الفقر في إندونيسيا. بالإضافة إلى ذلك، كعامل مراعاة في وضع سياسات لجهود التخفيف من الفقر في إندونيسيا، وخاصة في كل مقاطعة، يجب أن يولي اهتمامًا لاختلافات إمكانات كل مقاطعة. يهدف ذلك إلى ضمان أن تتمكن السياسات المتخذة من التطبيق في كل منطقة وفقًا

[1] Feny MARISSA et al., "Indonesia's Poverty Reduction: Driving Economic Growth through Foreign Direct Investment." MANAGEMENT AND ECONOMICS REVIEW, vol. 6, no. 2, Dec. 2021, pp. 277–90.

لخصائصها الخاصة. يجب على الحكومة أن تضمن أن مناخ الاستثمار يسير على ما يرام، وأن تزيد من دخول الأفراد بشكل متساوٍ وتخصص الإنفاق الحكومي، وتقلل من الدين الأجنبي، وتطوير التكنولوجيا.

الدراسة الخامسة:

دراسة Kallon, Emmanuel Brima [1] سنة 2020 تحت عنوان: الاستثمار الأجنبي المباشر والفقر في منطقة الإيكواس.

Foreign Direct Investment and Poverty in the ECOWAS Region

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر في منطقة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الاكواس وهي كتلة اقتصادية إقليمية في غرب إفريقيا تأسست في 28 مايو 1975 (ECOWAS، 2016). وقعت خمس عشرة دولة عضو على معاهدة معدلة في كوتونو بجمهورية بنين في يوليو 1993 مع تفويض لتعزيز التكامل الاقتصادي في جميع مجالات النشاط التي تشارك فيها البلدان. من الناحية الديموغرافية، تقع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على الساحل الغربي لإفريقيا ويبلغ عدد سكانها 353,22 مليون نسمة موزعين على مساحة شاسعة من الأرض تبلغ حوالي 5,1 مليون هكتار، وهي ثاني أكبر منطقة فرعية في إفريقيا وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2015. قدر عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي (1.90 دولارًا أمريكيًا في اليوم) بحوالي 43 ٪ من إجمالي سكان المنطقة.

وقد غطت الدراسة الفترة الممتدة بين 1990 و 2018. وقد صممت وفق نهج كمي متعدد الأساليب يستخدم مرحلتين من جمع البيانات وتحليلها. المرحلة الأولى هي الدراسة الكمية للبيانات الثانوية، وتليها المرحلة الثانية، وهي دراسة كمية البيانات الأولية، والأخيرة تكمل نتائج الأولى.

كانت مصادر البيانات ثانوية وأولية، تم جمعها من مواقع الويب الشهيرة والاستبيانات و قد تقديم الاستبيانات لمسؤولي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمسؤولين الحكوميين من البلدان المعنية، ومسؤولي منظمات التنمية رفيعة المستوى (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، والملحقين بالغرف التجارية في السفارات والمديرين التنفيذيين من بعض أكبر الشركات متعددة الجنسيات في المنطقة، أما بالنسبة

[1] Kallon, Emmanuel Brima. Foreign Direct Investment and Poverty in the ECOWAS Region. PhD Thesis, Manchester Metropolitan University, 2020.

للبيانات الثانوية فقد تم الاعتماد على البيانات المنشورة والبيانات الثانوية المستندة إلى المسح والبيانات الثانوية الوثائقية والإنترنت والمواقع الإلكترونية. وتم الحصول عليها مباشرة من قواعد بيانات المؤسسات المعنية، مثل قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) وقاعدة بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤشر بيانات البنك الدولي. كما تم استخدام مصادر الإنترنت والكتب والمجلات والمقالات الأخرى.

واستخدمت الدراسة تقنيات التقدير المستخدمة في الدراسة للتحليل هي طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) وانحدار الآثار الثابتة والعشوائية لمجموعة المربعات المعممة (GMM). وكانت الأداة الإحصائية المستخدمة في التحليل هي STATA16. كما تم استخدام أربعة مقاييس للفقر كمتغيرات تابعة (معدل وفيات الأطفال، ومؤشر التنمية البشرية، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي واستهلاك الأسرة)، إلى جانب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالأسعار الجارية للدولار الامريكي كمتغير رئيسي مستقل.

أشارت نتائج الدراسة إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر في منطقة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مختلط، حيث يكون له تأثير إيجابي عند استخدام مؤشر التنمية البشرية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمقاييس للفقر. ومع ذلك، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير سلبي على الفقر عند استخدام معدل استهلاك الأسرة كمقياس، وعند استخدام معدل وفيات الأطفال كمقياس للفقر، تكون النتيجة غير حاسمة. لذلك، استنتجت الدراسة أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر في منطقة الإيكواس حساس لمقياس الفقر المستخدم في الدراسة، كما أنه يعتمد على تقنيات الاقتصاد القياسي.

كما أوصت الدراسة أعضاء المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الاكواس وأصحاب المصلحة الآخرين، عند دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقات الفقر، بأن ينتقدوا مقياس الفقر المعتمد، من أجل ضمان أقصى تأثير للنتيجة. علاوة على ذلك، يجب على الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا استكشاف سبل جديدة لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتنويعه ليشمل جميع قطاعات الاقتصاد لإحداث تأثير أكبر على الحد من الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الدراسة السادسة:

دراسةAbd Rashid, Intan Maizura و Nor'aznin Abu Bakar [1] سنة 2020 تحت عنوان: دور نمو القطاع الزراعي والفقر في تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة في الاقتصادات ذات الدخل المنخفض بين دول منظمة التعاون الإسلامي (OIC).

The Role Of Agriculture Growth And Poverty To Aiding Fdi In Agriculture Inflows Amongst Low Income Economies Organization Of Islamic Cooperation (OIC) Countries.

على عكس الدراسات السابقة، هذه الدراسة لم تقتصر فقط على تقييم درجة الروابط بين الاستثمار المباشر الأجنبي (FDI) والنمو الاقتصادي والفقر، بل قامت أيضًا بفحص العلاقة بين الاستثمار المباشر الأجنبي في الزراعة الشاملة (FDIA) ونمو الزراعة (AG) والفقر (POV) على وجه الخصوص.

تميزت هذه الدراسة بتوظيف طريقة تقدير مرحلتين باستخدام تقدير مجموعة المربعات المعممة (GMM) لاستكشاف دور نمو الزراعة والفقر في تعزيز الاستثمار المباشر الأجنبي في الزراعة الشاملة، بدلاً من استخدام تقديرات بيانات نمادج بانال فقط. وقد اشارت النتائج إلى أن فعالية الاستثمار المباشر الأجنبي في الزراعة الشاملة في تعزيز نمو الزراعة وتقليل الفقر قابلة للنقاش. إن النتائج تظهر ببساطة أنه يجب تعديل الاستثمار المباشر الأجنبي في الزراعة الشاملة في الاقتصادات ذات الدخل العالي بدول منظمة التعاون الإسلامي من أجل تقليل الفقر من خلال وضع نظام فعال للاستثمار المباشر الأجنبي في الزراعة الشاملة من خلال صنع السياسات وجذب المستثمرين الأجانب بشكل أكبر. كان نمو الزراعة وحجم السوق الزراعية (MSA) هما العوامل التي كان لهما أكبر تأثير على الاستثمار المباشر الأجنبي في الزراعة الشاملة ، خاصة في اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي ذات الدخل المنخفض. بالمقابل، كانت العوامل السلبية والمعاملات الأكثر أهمية هي الفقر ومعدل البطالة (UR). أخيرًا، كانت المتغيرات الزراعية المستقلة الأخرى، مثل حجم السوق الزراعية وانفتاح التجارة (TOA) ورأس المال البشري في الزراعة (HCA)، جميعها ذات أهمية وتم تأكيدها كمحددات لـ الاستثمار المباشر الأجنبي في الزراعة الشاملة في جميع الدول ذات الدخل المنخفض بمنظمة التعاون الإسلامي.

حسب الباحثين فإن هذه الدراسة قد أسهمت بثلاثة إسهامات رئيسية في المعرفة الأكاديمية الحالية:

[1] Abd Rashid, Intan Maizura, and Nor'aznin Abu Bakar. The Role Of Agriculture Growth And Poverty To Aiding Fdi In Agriculture Inflows Amongst Low Income Economies Organization Of Islamic Cooperation (OIC) Countries. 2020. Pp 1891-1894.

- أولا، كان تحديد أهمية تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي في الزراعة الشاملة أمرا حاسما، حيث أن القيود المالية أبطأت هذه التدفقات في الزراعة في معظم دول منظمة التعاون الإسلامي. وفهم الدور الذي تلعبه هذه التدفقات أمرا حيويا للمستثمرين المحتملين ودول منظمة التعاون الإسلامي لاتخاذ قرارات فعالة.
- ثانيًا، استخدام مؤشر نمو الزراعة ومؤشر الفقر كمتغيرات مستقلة جعلت هذه الدراسة فريدة من نوعها. فهم الأدوار التي تلعبها نمو الزراعة وتقليل الفقر في تعزيز الاستثمار المباشر الأجنبي في الزراعة الشاملة. فيمكن أن تسهم نتائج هذه الدراسة أيضًا في إطار سياسي جديد لدول منظمة التعاون الإسلامي وللمستثمرين لاتخاذ قرارات بشأن الاستثمارات البديلة في قطاعات الزراعة.
- وأخيرًا، تطرح العوامل الزراعية المدروسة أسئلة متعلقة بالسياسات المتعلقة بالقطاع الزراعي. في تحديد سياسات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للاستثمار الأجنبي المباشر، يعد الدور الذي تلعبه العوامل الزراعية مثل حجم السوق الزراعية وانفتاح التجارة و رأس المال البشري في الزراعة أمرًا حاسمًا. يتم تقديم اقتراحات سياسية في الأقسام التالية من خلال إشارة إلى عدة مشكلات لم تحل بعد.

الدراسة السابعة:

دراسة Musakwa, Mercy و Nicholas M. Odhiambo [1] سنة 2020 تحت عنوان: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بتخفيض الفقر في تنزانيا.

Foreign Direct Investment and the Poverty Reduction Nexus in Tanzania.

في هذه الدراسة قام الباحثان بتحليل العلاقة السببية بين تخفيض الفقر والاستثمار الأجنبي المباشر في إطار ثلاثي باستخدام بيانات السلاسل الزمنية لتنزانيا من عام 1980 إلى 2014. تم تضمين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير متقطع ثالث. تم استخدام المتغير المتقطع للتغلب على قيود اختبار السببية

[1] Musakwa, Mercy T., and Nicholas M. Odhiambo. "Foreign Direct Investment and the Poverty Reduction Nexus in Tanzania." Journal of Applied Social Science, vol. 14, no. 2, Sept. 2020, pp. 223–36.

ثنائية المتغيرات. تم استخدام اختبار السببية لغرانجر على أساس نموذج الخلل المشترك لتحليل العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتخفيض الفقر. من أجل استيعاب جوانب متعددة لتخفيض الفقر، استخدمت الدراسة ثلاثة مقاييس لتخفيض الفقر، وهي نفقات استهلاك الأسرة(pov1) ، ومعدل وفيات الأطفال الرضع(pov2) ، ومتوسط العمر .(pov3)

أشارت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة انحدارية من تخفيض الفقر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر عند استخدام نفقات استهلاك الأسرة ومتوسط العمر كمؤشرين لتخفيض الفقر. وينطبق ذلك بغض النظر عما إذا تم إجراء اختبار السببية على المدى القصير أم الطويل. ومع ذلك، عند استخدام معدل وفيات الأطفال الرضع لقياس مستوى تخفيض الفقر، تم تأكيد وجود علاقة انحدارية من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تخفيض الفقر، ولكن فقط في المدى القصير. في المدى الطويل، لم تكن هناك علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ووفيات الأطفال الرضع.

استنادًا إلى النتائج المستخلصة من هذه الدراسة، يمكن الاستنتاج بأن العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتخفيض الفقر تعتمد على مؤشر تخفيض الفقر المستخدم والفترة الزمنية المعتبرة – على الرغم من أن تدفق السببية من تخفيض الفقر إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يميل إلى السيطرة. وهذا يعني أنه في حالة تنزانيا، فإن تخفيض الفقر هو الذي يتسبب في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الدراسة الثامنة:

دراسة Ahmad, Fayyaz [1] وآخرون سنة 2019 تحت عنوان: تأثير تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي على تخفيض الفقر في اقتصادات جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا (منطقة الرابطة الاقتصادية لمنطقة جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا).

Impact of FDI Inflows on Poverty Reduction in the ASEAN and SAARC Economies.

[1] Ahmad, Fayyaz, et al. “Impact of FDI Inflows on Poverty Reduction in the ASEAN and SAARC Economies.” Sustainability, vol. 11, no. 9, May 2019, p. 2565.

الهدف من هذه الدراسة هو إعادة التحقيق في تأثير تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي (FDI) على الرفاهية أو تخفيض الفقر في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان ASEAN) وجمعية التعاون الإقليمي في جنوب آسيا (SAARC).

تشتمل قائمة دول مجموعة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) على عشرة دول هي إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، فيتنام، بروناي، كمبوديا، لاوس وميانمار.

تشتمل قائمة دول جمعية دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC) على ثمانية دول هي أفغانستان بنغلاديش بوتان الهند جزر المالديف نيبال باكستان وسريلانكا.

استخدم الباحثون صافي تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الواردة ومؤشر التنمية البشرية (HDI) لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية كمتغيرات رئيسية تمتد من عام 1990 إلى 2014. إضافة إلى المتغيرات الآتية :

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (GDPPOP)، الاستثمار الأجنبي المباشر للفرد (FDIPOP)، نسبة الاستثمار الاجنبي المباشرإلى الناتج المحلي الإجمالي (FDIGDP)، نسبة الاستثمار الاجنبي المباشرإلى تكوين الرأسمال الإجمالي (FDIGCF)، نسبة الدين على المدى الطويل إلى الناتج المحلي الإجمالي (DEBTGDP)، نسبة استهلاك الحكومة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GOVSG)، نسبة الواردات + الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (OP)، معدل القبول الإجمالي للتعليم الابتدائي (EDUCATION)، عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 نسمة (INTERNET)، عدد مستخدمي الهواتف الثابتة والمحمولة لكل 100 نسمة (PHONE)، الائتمان الممنوح من الوسطاء الماليين للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (CREDIT)، قيمة السوق لرأس المال في البورصة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (MKTCAP)، تصنيف الحقوق السياسية (PR)، تصنيف الحريات المدنية (CL).

تم جمع البيانات من تقاريرالتنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، ومؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي وقاعدة بيانات اليونسكو UNESCO database ، وتقارير منظمة Freedom House [1]

أكدت نتائج الدراسة العلاقة الإيجابية القوية والمعنوية بين تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي وتخفيض الفقر في آسيا. ومع ذلك، فإنها أشارت إلى اختلافات معنوية بين جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا. بشكل عام، نجد أن للمستثمرين الأجانب تأثيرًا أكبر على الرفاهية في دول سارك مقارنة بدول آسيان. بعبارة أخرى، فإن تأثير الاستثمار المباشر الأجنبي في تقليل الفقر أكثر أهمية في الدول الأقل تطوراً والفقيرة في آسيا. تتفق النتائج في جميع النماذج بما في ذلك كل من مؤشر التنمية البشرية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وعلاوة على ذلك، أكدت نتائج تقديرات الفحص المشترك العرضية أن النتائج قوية وموثوق بها.

اقترحت الدراسة جملة من التوصيات:

حتمية أن تتركز سياسات الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان الأقل تطورًا على إعادة توجيه هذه التدفقات نحو الاقتصادات الصغيرة والفقيرة، بحيث ستعزز هذه الإعادة التوجيه اقتصاد الدول ذات الدخل المنخفض في مناطق آسيان وسارك. وعلى الرغم من ذلك، يعزز الاستثمار المباشر الأجنبي من خلال فرص العمل الجديدة الرفاهية في جميع أنحاء آسيا. للحد من الفروق الإقليمية خاصة وأن الصين والهند تعتبران من بين الوجهات الرئيسية للاستثمار المباشر الأجنبي في آسيا.

ضرورة مواصلة آسيا وبلدان النمو الأخرى للاستثمار المزيد في تحسين عناصر التنمية البشرية لديها.

ضرورة تطوير الحكومات الوطنية لقوتها التفاوضية بمساعدة سياسات فعالة لجذب الاستثمار المباشر الأجنبي في القطاعات المرغوبة خارج القطاع الزراعي خاصة وأن العديد من الدول الآسيوية اقتصادات زراعية.

حتمية أن تركز بلدان جنوب آسيا على الأمن الداخلي والاستقرار السياسي والقضايا الاجتماعية بشكل خاص لتعظيم تأثير الاستثمار المباشر الأجنبي في التخفيف من الفقر، خاصة وأن آسيا هي منطقة

[1] Freedom House هي منظمة غير ربحية مستقلة تأسست في عام 1941، وتعمل على تقييم ورصد حرية الشعوب وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. تقدم Freedom House تصنيفًا سنويًا لحرية البلدان في تقرير يعرف بتقرير حرية العالم،.ويستخدم التصنيف مقياسًا من ثلاث فئات: حرية البلدان الحرة وغير الحرة والأنظمة النصف حرة.

متعددة ومتقلبة فيما يتعلق بالقيم الدينية والسياسية والاجتماعية ففي الواقع، يؤثر السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلدان المضيفة على اختيار الاستثمار.

وأخيرًا، أشارات الدراسة إلى ضرورة إجراء بحوث إضافية لاستكشاف هذا العلاقة في أمريكا اللاتينية ومناطق تنموية أخرى.

الدراسة التاسعة:

دراسة Quiñonez, Pablo [1] وآخرون سنة 2018 تحت عنوان: هل يقلل الاستثمار الأجنبي المباشر من الفقر؟ حالة أمريكا اللاتينية في القرن الحادي والعشرين.

Does foreign direct investment reduce poverty? The case of Latin America in the twenty-first century.

منذ فترة التكيف الهيكلي، أظهرت أمريكا اللاتينية انفتاحا كبيرا على الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن بنتائج تنموية ضعيفة إذا ما قورنت بمناطق أخرى مثل شرق آسيا. وتتزامن هذه النتيجة مع الأدلة التجريبية المتاحة التي أثارت تساؤلا حول فكرة أن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر بلا تمييز يمكن أن يكون دائمًا مفيدا للبلد المضيف. في إطار هذا النقاش، قام فريق البحث بدراسة آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على حدوث الفقر في أمريكا اللاتينية في الألفية الجديدة.

وقد قامت الدراسة باستخدام المؤشرات الآتية في التحليل وهي: نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من 3.20 دولار في اليوم وفقًا لأسعار عام 2011 المعتمدة دوليًا، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم السنوي، الاشتراكات الثابتة والمحمولة للهواتف النقالة لكل 100 نسمة، مؤشر تصورات الفساد (CPI)، متوسط العمر المتوقع عند الولادة، الائتمان المحلي المقدم من قطا ع الخدمات المالية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي). وقد تم جمع هذه البيانات اعتمادا على مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، وبيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)،

كشفت الدراسة أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والفقر غامضة، وأن التعميمات في هذه المسائل غير مناسبة. فمن خلال دراسة بيانات لوحة لـ 13 اقتصادًا في أمريكا اللاتينية خلال الفترة من

[1] Quiñonez, Pablo, et al. "Does Foreign Direct Investment Reduce Poverty? The Case of Latin America in the Twenty-First Century." Business and Economic Horizons, vol. 14, no. 3, 2018, pp. 488-500.

2000 إلى 2014، وجد الباحثون أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مرتبطا بشكل ملحوظ بتقليل الفقر في المنطقة. بالعكس، أظهرت النتائج أن الاستقرار الماكرواقتصادي والبنية التحتية وتنمية رأس المال البشري وتطوير النظام المالي مرتبطة بشكل ملحوظ بتقليل الفقر في أمريكا اللاتينية.

على الرغم من التحمس المعتاد –والمبالغة– بشأن فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، إلا أن النتائج التي وجدها الباحثون ليست مفاجئة. كما كشفت الدراسات الأدبية، فهناك أدلة على أن الشركات الأجنبية تستبدل الشركات الأصلية، وتعمل عمليات عالمية ضعيفة، كما تفتقر المنطقة إلى القدرة الاستيعابية الكافية، مما يضعف التأثيرات الإيجابية التي يمكن أن يكون لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتزايدة تأثيرها على توسيع رأس المال، وخلق روابط مع الشركات المحلية، ونقل المعرفة.

أظهرت الدراسة كذلك حقيقة عدم استفادة الفقراء مباشرة من الكم الهائل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي وصلت إلى المنطقة في العقود الأخيرة يجب أن تضع في الاعتبار الدور السلبي الذي لعبته معظم حكومات أمريكا اللاتينية تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر منذ بدء انتشار النيوليبرالية في المنطقة.

الدراسة العاشرة:

دراسة Wakyereza, Ronald [1] سنة 2017 تحت عنوان: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للعمالة والحد من الفقر في أوغندا.

The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth Employment and Poverty Reduction in Uganda .

الهدف الشامل لهذه الدراسة كان قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والعمالة والحد من الفقر في أوغندا. خلال فترة العينة ما بين 1985–2014 باستخدام بيانات السلاسل الزمنية. وهذا باستخدام نموذج تحليل التكامل المشترك لالتقاط العلاقات طويلة المدى و قصيرة المدى بين المتغيرات، وتم اعتماد طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية Ordinary Least Square (OLS)

[1] Wakyereza, Ronald. The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth, Employment and Poverty Reduction in Uganda. PHD Thesis, Victoria University, 2017.

لتقدير المعادلة المتزامنة لقياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات التفسيرية الأخرى على النمو الاقتصادي في أوغندا والعمالة والحد من الفقر.

استهل الباحث دراسته انطلاقا من طرح التساؤلات الرئيسية التالية:

- ما هو تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في أوغندا؟
- إلى أي درجة ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في التوظيف في أوغندا؟
- إلى أي مدى أدى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الحد من الفقر في أوغندا؟

وبناء على التساؤلات الفرعية السابقة اقترح الباحث الفرضيات التالية :

- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة تؤثر بشكل إيجابي وكبير على النمو الاقتصادي في أوغندا.
- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة تساهم بشكل إيجابي وكبير في خلق فرص العمل في أوغندا.
- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة تساهم بشكل إيجابي وكبير في الحد من الفقر في أوغندا.
- وقد أشارت الدراسة أولاً إلى أن النمو الاقتصادي والعمالة والفقر متعددة الأبعاد. ثانيًا، تم تحديد السياحة على أنها أكبر مصدر للعملة الأجنبية لأوغندا. بالإضافة إلى تحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والحد من الفقر، وتشير النتائج التجريبية إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في النمو الاقتصادي لأوغندا، والعمالة، والحد من الفقر. ومع ذلك، على الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في النمو الاقتصادي، فإن المعامل سلبي. يُعزى ذلك جزئيًا إلى إنتاجية العامل الكلي (TFP)، كما هو موضح في نموذج Solow–Swan والقدرة الاستيعابية لأوغندا باعتبارها من أقل البلدان نمواً.
- وجدت الدراسة كذلك السياحة كأداة مهمة للنمو الاقتصادي والحد من الفقر والتوظيف من خلال الآثار غير المباشرة ورأس المال البشري بالإضافة إلى تسريع الاستثمارات الأجنبية التي تحفزها السياحة في البلاد. ولهذه الغاية، تلعب السياحة دورًا محوريًا في اقتصاد أوغندا ولكن مثل الاستثمار الأجنبي المباشر كان المعامل سلبيا. ومع ذلك، على عكس الاستثمار الأجنبي المباشر، على الرغم من أن الاستجابة الاندفاعية في المدى القصير تشير إلى أن السياحة

ستساهم سلبًا في النمو الاقتصادي على المدى الطويل، يصبح التأثير إيجابيًا ولكنه يبقى ضئيلا. على هذا النحو، من المهم وضع آليات لجعل أوغندا وجهة سياحية أفضل مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة.

- ويشير استعراض آخر للنتائج إلى أن الموارد المحلية في أوغندا، مثل توظيف القوى العاملة ورأس المال البشري، تلعب دورًا مهمًا في المساهمة في النمو والحد من الفقر.

أوصت الدراسة أولاً، بمراجعة السياسات النقدية والمالية والتجارية للدولة بالإضافة إلى مزيد من تنمية رأس المال البشري. ويرجع ذلك إلى أن نظام السياسة الحالي يبدو أكثر توجهاً نحو تعزيز النمو الذي تقوده الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر دون النظر في الآثار الداخلية السلبية على الدولة. ثانيًا، أوصت الدراسة بتحسين القدرة الاستيعابية للأمة من أجل تحفيز استهلاك السلع والخدمات وتعزيز التجارة الدولية والاستثمار المستقبلي.

الدراسة الحادية عشر:

دراسة Uttama, Nathapornpan [1] سنة 2015 تحت عنوان: الاستثمار المباشر الأجنبي وعلاقته بتخفيض الفقر في جنوب شرق آسيا.

Foreign Direct Investment and the Poverty Reduction Nexus in Southeast Asia.

حاولت هذه الدراسة التحقيق تجريبيًا في تأثيرات الاستثمار المباشر الأجنبي والعوامل المرتبطة به والتأثيرات المكانية على تخفيض الفقر في منطقة جنوب شرق آسيا (ASEAN). تم استخدام تقنيات نموذج بيانات البانال لاستقصاء هذه التأثيرات. حيث تم استخدام البيانات على مستوى البلدان لستة اقتصادات في منطقة ASEAN خلال الفترة من عام 1995 إلى عام 2011. هذه البلدان هي إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام.

تم جمع البيانات من البنك الدولي للبيانات العالمية ودليل المخاطر الدولية للبلدان (ICRG) وقد اشتمل النموذج على المتغيرات الآتية:

[1] Uttama, Nathapornpan Piyaareekul. Foreign Direct Investment and the Poverty Reduction Nexus in Southeast Asia. Edited by Almas Heshmati et al., Springer Singapore, 2015, pp. 281–98.

المتغير التابع HDI يعبر عن تخفيض الفقر في البلد المستضيف وقد تم تقسيم المتغيرات المستقلة إلى ست فئات: العوامل الاقتصادية (ECON)، وعوامل العولمة (GLOBAL)، والعوامل المالية (FIN)، والعوامل السياسية (POL)، والعوامل البنية التحتية (INFRA)، والتأثيرات المكانية.

حيث تم التعبير عن ECON عن طريق الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد المشتغل (GDPEMP)، ومعدل التضخم (INF)، وسعر الصرف الحقيقي (RER)، ومؤشر الحرية الاقتصادية (IEF)،

بينما يتم التعبير عن GLOBAL عن طريق النسبة المئوية لتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي في الناتج المحلي الإجمالي (FDI)، وشروط التجارة (TOT)، والتكامل الاقتصادي الإقليمي الممثل بمؤشر الانفتاح (OPEN).

تم التعبير عن FIN عن طريق النسبة المئوية للائتمان المحلي في القطاع الخاص (المؤسسة المالية الصينية)، والنسبة المئوية لقيمة السوق المالية في الناتج المحلي الإجمالي (CAP)، ورصيد الحساب الجاري (CA)، وخدمة الدين على الدين الخارجي (FDEBT). تم التعبير عن POL عن طريق استقرار الحكومة (GE)، وجودة البيروقراطية (RQ)، والقانون والنظام (RL).

تم التعبير عن INFRA عن طريق كمية البضائع المنقولة عبر الطرق (ROAD)، وكمية البضائع المنقولة عبر السكك الحديدية (RAIL)، وعدد حركة الحاويات في الموانئ (PORT)، ومغادرة الناقلات الجوية المسجلة عالميًا (AIR). جميع المتغيرات معبرة باللوغارتم الطبيعي.

أما نموذج الدراسة فكان على الشكل الآتي:

$$\begin{aligned}\mathrm{HDI}_{it} = {} & \beta_0 + \beta_1 \mathrm{ECON}_{it} + \beta_2 \mathrm{GLOBAL}_{it} + \beta_3 \mathrm{FIN}_{it} + \beta_4 \mathrm{POL}_{it} + \beta_5 \mathrm{INFRA}_{it} \\ & + \alpha_1 \mathrm{WHDI}_{it} + \alpha_2 \mathrm{WFDI}_{it} + u_{it}\end{aligned}$$

أظهرت النتائج التقديرية الأساسية أن الاستثمار المباشر الأجنبي الثنائي، والتكامل الاقتصادي، والناتج المحلي الإجمالي، والدين الأجنبي لها روابط إيجابية وملحوظة مع تخفيض الفقر. بالإضافة إلى ذلك، تتمتع التأثيرات المكانية للاستثمار المباشر الأجنبي بعلاقة إيجابية مع تخفيض الفقر. تتوافق هذه النتائج التقديرية مع التوقعات النظرية.

بناءً على نتائج هذه الدراسة، يعتبر تخفيض الفقر في جنوب شرق آسيا مدفوعا بالاستثمار المباشر الأجنبي والتكامل الاقتصادي. وهذا يشير إلى أن تحرير الاستثمار المباشر الأجنبي وتوسع التكامل الاقتصادي له تأثير كبير على تخفيض الفقر في منطقة جنوب شرق آسيا، كما هو الحال في مناطق أخرى. لتحقيق أهداف الرابطة الاقتصادية لمنطقة جنوب شرق آسيا بحلول عام 2015 وتحويل اقتصادات

جنوب شرق آسيا إلى منطقة عادلة، ستكون تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية هي العامل الفارق في خلق اقتصاد مدفوع بالاستثمار المباشر الأجنبي. تلعب الشراكات بين القطاعين العام والخاص في جنوب شرق آسيا دورا أساسيا في التفاعل مع الابتكار لبناء القدرات الإنتاجية لسلاسل القيمة الإقليمية وتسهيل الأنشطة المشتركة عبر اقتصادات جنوب شرق آسيا لتحسين رأس المال البشري وجعل الفارق في الأساس الاقتصادي وتخفيض الفقر في جنوب شرق آسيا.

اقترحت الدراسة جملة من الاجراءات من أجل تحقيق هذه الأهداف، كتسريع تنفيذ اتفاقات الرابطة الاقتصادية لمنطقة جنوب شرق آسيا (AEC). علاوة على ذلك، ووضع وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية الوطنية بشكل جيد. وهذا ما يُسمى بالارتباط بين الاستثمار المباشر الأجنبي وتخفيض الفقر. حتى يصبح مفهوم الرابطة الاقتصادية لمنطقة جنوب شرق آسيا – منطقة اقتصادية واحدة – حقيقة إذا تم دمج وتوحيد السياسات الدولية في مجال تحرير وتيسير التجارة والاستثمار، والأمن النقدي والمالي، والاستقرار في المواصلات والاتصالات في السياسات المحلية والخطط الاقتصادية الوطنية.

الدراسة الثانية عشر:

دراسة Das, Ram Upendra [1] سنة 2011 تحت عنوان: الروابط الإقليمية بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وتخفيف حدة الفقر بعض الاستكشافات التحليلية والتجريبية.

Regional Trade-FDI-Poverty Alleviation Linkages Some Analytical and Empirical Explorations.

الهدف الرئيسي من الدراسة كان استكشاف كل من الروابط التحليلية والتجريبية بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والتخفيف من حدة الفقر في سياق إقليمي. في حين أن معظم مبادرات التعاون الإقليمي تستلزم اتفاقيات تحرير التجارة والتعاون في مجال الاستثمار، فقد حُرمت إلى حد كبير من وضعها في سياقها. من حيث الأهداف التنموية مثل الحد من الفقر.

من خلال نتائج هذه الدراسة تم إثبات الحجج المفاهيمية بمساعدة بعض الأمثلة التوضيحية من منطقة جنوب آسيا من حيث الروابط التجارية بين جنوب آسيا والاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانياتها. حيث

[1] Das, Ram Upendra. Regional Trade-FDI-Poverty Alleviation Linkages, Some Analytical and Empirical Explorations, Discussion Paper / Deutsches Institut für Entwicklungspolitik DIE Research Project, Bonn, Germany, 2011, pp. 149-71.

أن سيكون من السذاجة الاستنتاج بأن زيادة تكامل التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة لن يكون لها أي آثار لتوليد فرص العمل والحد من الفقر بسبب التكامل الإقليمي. على العكس من ذلك، هناك حاجة إلى تكامل أعمق للتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة جنوب آسيا لتوفير حافز جديد لجني الفوائد الكاملة للاندماج من حيث العمالة وتوليد الدخل وتخفيف حدة الفقر. وهذا مهم بشكل خاص للاقتصاديات الأقل تطوراً في المنطقة لأنها تواجه قيودًا على جهودها الفردية لمكافحة الفقر.

على الرغم من أن معظم مبادرات التعاون الإقليمي تستلزم اتفاقيات تحرير التجارة والتعاون في مجال الاستثمار، ألا أنها قد حرمت من وضعها في سياقها إلى حد كبير حيث تفسر العديد من العوامل هذا الإهمال للمخاوف الإنمائية في التجمعات الاقتصادية الإقليمية على المستويين التحليلي والسياسي كالآتي: حيث بقيت معظم التجمعات الاقتصادية الإقليمية الناجحة في العالم المتقدم. كما أن هناك عددا قليلا فقط من مبادرات التكامل الإقليمي في العالم النامي التي تم الاعتراف بأنها ناجحة نسبيًا، مثل رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، ولكنها لم تدمج بشكل متماسك الأهداف الإنمائية باعتبارها مساعيها الرئيسية لسياساتها.

كما لم يتم الاعتراف بنجاح تجمعات البلدان النامية التي قامت بذلك، مثل رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي . (SAARC) أخيرًا، لم يتم بعد فهم الأساس التحليلي للقنوات التي يمكن أن تساهم التجارة من خلالها في الحد من الفقر بشكل كامل. على سبيل المثال، لم يتم النظر بشكل مباشر إلى العلاقة بين التجارة والعمالة وتأثيرها على توليد الدخل والحد من الفقر اللاحق في الأدبيات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الإقليمي. كما أن الروابط بين التجارة والاستثمار، وهي قناة أخرى يمكن من خلالها الربط بين التجارة والفقر، لم تحظ بالاهتمام الكافي والمعالجة الرسمية في الكتابات المتعلقة بهذا الموضوع.

أخيرًا، قدمت هذه الورقة البحثية بعض الأدلة على تأثيرات النمو المتقاربة في جنوب آسيا وفي مناطق أخرى، لا سيما تلك الناشئة عن تكامل التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز قواعد صياغة المنشأ.

الدراسة الثالثة عشر:

دراسة Tambunan, Tulus [1] سنة 2005 عنوان: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الحد من الفقر، دراسة مسحية و إحصاء مؤقت من اندونسيا.

[1] Tambunan, Tulus. “The Impact of Foreign Direct Investment on Poverty Reduction: A Survey of Literature and a Temporary Finding from Indonesia.” Consultative Meeting on “Foreign Direct Investment and Policy

The Impact of Foreign Direct Investment on Poverty Reduction, a survey of literature and a temporary finding from Indonesia.

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة كان التأكد مما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر قد لعب دورًا حاسمًا منذ إنشاء حكومة النظام الجديد بقيادة سوهارتو في عام 1966 وحتى الآن في تحديد النمو الاقتصادي وبالتالي الحد من الفقر في إندونيسيا. استنادًا إلى مسح أدبي حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التخفيف من حدة الفقر، بعدما أصبحت إندونيسيا أكثر ليبرالية في سياساتها الاقتصادية لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر لزيادة نموها الاقتصادي خاصة بعد الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997 وبالتالي التخفيف من حدة الفقر في البلاد.

وكان ذلك من خلال تقييم تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية مقيسًا بنمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد وعلى الحد من الفقر المدقع في البلاد.

كما سعت الدراسة إلى إلقاء الضوء على السياسات المناسبة التي يجب اتباعها من أجل تشجيع أحجام أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق أقصى استفادة منه.

وقد استهل الباحث دراسته بالتطرق إلى الأدبيات المتعلقة بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الحد من الفقر في البلدان النامية. ثم تناول النتائج السلبية المحتملة لوجود الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية. كما قدم تحليلاً وصفيًا لاتجاهات التنمية طويلة المدى للنمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والفقر في إندونيسيا منذ السبعينيات وتبيان بعض الأدلة على تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الحد من الفقر في إندونيسيا على المستوى الكلي بينما على المستوى الجزئي، ناقش الباحث بإيجاز برامج "تنمية المجتمع المحلي" التي أجرتها بعض شركات التعدين الأجنبية في إندونيسيا. كما تم إعطاء بعض الملاحظات الختامية.

أثبتت التجربة الطويلة في إندونيسيا خلال حكومة النظام الجديد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يقدم مساهمات كبيرة في التنمية الاقتصادية.

أعطت هذه التجربة الإندونيسية أيضًا مثالًا جيدًا على أن ما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر مفيدًا أو ضارا للفقراء في البلد المضيف – والطرق التي يكون بها – يعتمد على السياق الذي يتم فيه الاستثمار والذي يعمل فيه النشاط الاقتصادي الناتج. وينطبق هذا بشكل خاص على بيئة السياسات في البلد

Changes: Areas for New Research", United Nations Conference Centre, Bangkok, Thailand, Citeseer, 2005, pp. 12–13.

المضيف، ولا سيما السياسات التي توجه فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الفقراء، بشكل مباشر وغير مباشر.

أظهرت الدراسة كذلك كيف وضعت الحكومة أيضًا بعض السياسات واللوائح التي تهدف إلى تعظيم فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر للفقراء، أو على الأقل حماية الفقراء من الآثار السلبية المحتملة لوجود الشركات الأجنبية، في سياق تنفيذ سياسة "الباب المفتوح" تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عرض عددًا من الحوافز. ولكن في الوقت نفسه، إغلاق بعض القطاعات أو الصناعات أو الأنشطة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر والقيود المفروضة على طرق الدخول، والتي تهدف إلى منع الآثار السلبية المحتملة لوجود الشركات الأجنبية على الأنشطة المحلية الصغيرة والمتوسطة وعبء الإنفاق الاستهلاكي على الفقراء.

أظهرت الدراسة الحاجة إلى مزيد من البحث خاصة للإجابة على بعض الأسئلة وأهمها:

- ماهي طبيعة العلاقة بين الشركات الأجنبية والاقتصاد المحلي / المحلي وخاصة من حيث روابط الإنتاج من خلال ترتيبات التعاقد من الباطن مع الشركات المحلية و ما هي العوامل الرئيسية في تحديد تطور التعاقد من الباطن؟.
- هل هناك "تأثيرات مزاحمة" لوجود الاستثمار الأجنبي المباشر على الأنشطة الاقتصادية المحلية / المحلية ؛ ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة في نفس القطاع / الصناعة؟.
- كيف تؤثر برامج "تنمية المجتمع المحلي" التي تنفذها الشركات متعددة الجنسيات على الحد من الفقر وتحسين توزيع الدخل في الاقتصاد المحلي؟ كيف هي الاستدامة، وما هي الشروط الحاسمة التي تحدد استدامة مثل هذه البرامج؟.
- ما هو الحافز المحلي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي غالباً ما يؤدي إلى تشوهات السوق ويؤثر سلباً على الأنشطة الاقتصادية للفقراء؟.

الدراسة الرابعة عشر:

دراسة Andersen, Lykke [1] سنة 2004 تحت عنوان: التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو والفقر في بوليفيا، Trade, FDI, Growth and Poverty in Bolivia

بحثت هذه الورقة ما إذا كان انفتاح الاقتصاد البوليفي اتجاه جذب الاستثمار الأجنبي المباشر قد أدى إلى ما كان يتوقع منه في تحديث الصناعة البوليفية، وتحسين الإنتاجية، وزيادة الصادرات، وتحفيز النمو، وتقليل الفقر. خاصة في أعقاب الأفكار الليبرالية الجديدة عن التجارة الحرة والخصخصة وتحرير تدفقات رأس المال في ايطار السياسة الاقتصادية الجديدة التي تبنتها بوليفيا ابتداءا من 1985.

أظهرت نتائج هذه الدراسة أن الخطة التي تبنتها بوليفيا ضمن ايطار السياسة الاقتصادية الجديدة المذكورة آنفا قد فشلت في تحقيق العديد من أهدافها. فالتجارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لم تزد، على الرغم من زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب سياسة الخصخصة. كذلك لم يزد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عند أخذها على مدار العقود الأربعة الماضية (على الرغم من أنه يجب ملاحظة أن الاقتصادات الأخرى غير المستقرة سياسياً شهدت انخفاضًا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، ولكن ذلك لم يمنع من الكشف عن وجود تحسن في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الأخير من الفترة.

كما أظهرت الدراسة أن معدلات الفقر قد انخفضت في التسعينيات، لا سيما في المناطق التي كانت بالفعل أقل فقرًا، ولكن يبدو أنه حدث بعض الانعكاس في السنوات الأخيرة. حيث ازدادت عدم المساواة في المدن الكبرى بشكل كبير. وهكذا أثبتت الدراسة أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر واستمرار الصادرات الحالية لم تكن قادرة على الحد من الفقر وعدم المساواة بشكل كبير. ولهذا، لم تركز التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كافٍ على الفقر. فعلى سبيل المثال، لم تستفد قطاعات مثل الملابس والزراعة الحديثة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة وأن هذه القطاعات من شأنها أن تساعد على تحقيق الدخل للفقراء.

---

[1] Andersen, Lykke, et al. Trade, FDI, Growth and Poverty in Bolivia. Institute for Advanced Development Studies, Development Research Working Paper Series, No. 03, Aug. 2004. p1-21.

المبحث الثالث: تاثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر في بلدان شمال افريقيا والجزائر.

المطلب الأول: الدراسات الأجنبية

تعد بلدان شمال إفريقيا بصفة عامة من بين الدول النامية التي تواجه تحديات كبيرة في مجال الفقر والتنمية. حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد العوامل المهمة التي يمكن أن تلعب دورا حاسما في تعزيز التنمية الاقتصادية وتخفيض معدلات الفقر في هذه البلدان. ونظرا لعدم توفر الكثير من الدراسات الأجنبية التي تناولت تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على الفقر في هذه البلدان فقد وجد الباحث الدراسات الآتية:

الدراسة الأولى:

دراسة Elakkad, Rasha M و Asmaa M. Hussein [1] سنة 2022 تحت عنوان: تأثير تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي على تخفيض الفقر: أدلة تجريبية من مصر.

The Impact of FDI Inflows on Poverty Reduction: Empirical Evidence from Egypt.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير الاستثمار المباشر الأجنبي (FDI) على الفقر في مصر خلال الفترة من عام 1961 إلى 2018 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة (ARDL). وقد تم استخدام ثلاثة متغيرات لتمثيل الفقر وهي استهلاك الأسرة (POV1) ومعدل وفيات الرضع (POV2) ومتوسط العمر عند الولادة (POV3). بعد دمج النتائج، يتم اقتراح بعض التوصيات السياسية لتعزيز تأثير الـ FDI في تقليل الفقر في مصر، والذي يؤثر بدوره على النمو الاقتصادي.

نتائج العلاقة في المدى الطويل:

أظهرت نتائج التحليل الاستدلالي للنموذج الأول أن جميع المتغيرات التابعة ذات أهمية إحصائية ما عدد المسجلين بالمدارس (SEN) الذي كان غير معنوي إحصائيا. يشير الاستثمار المباشر الأجنبي إلى تأثير إيجابي مهم على تقليل الفقر الممثل بنفقات استهلاك الأسرة. تظهِر النتائج أيضا وجود علاقة

[1] Elakkad, Rasha M., and Asmaa M. Hussein. "The Impact of FDI Inflows on Poverty Reduction: Empirical Evidence from Egypt." International Journal of Economics and Finance, vol. 14, no. 11, Oct. 2022, p. 32.

مهمة بين مؤشر أسعار المستهلك (CPI) وتخفيض الفقر. بالإضافة إلى ذلك، تظهِر البنية التحتية الممثلة بعدد اشتراكات الهواتف الثابتة (FTS) علاقة موجبة ومهمة على تخفيض الفقر.

أظهرت نتائج التحليل الاستدلالي للنموذج الثاني أن عدد المسجلين بالمدارس ومعدل الانفتاح التجاري لهما تأثير مهم على تقليل الفقر الممثل بمعدل الوفيات. يشير الاستثمار المباشر الأجنبي إلى تأثير غير معنوي إحصائيا على تقليل الفقر الممثَّل بمعدل الوفيات. بالإضافة إلى ذلك، أظهِرت النتائج أيضا وجود علاقة سلبية مهمة بين عدد المسجلين بالمدارس وتقليل الفقر الممثَّل بمعدل وفيات الرضع، مما يشير إلى أن زيادة تسجيل المدارس الابتدائية تقلل من معدل وفيات الرضع.

نتائج التحليل الاستدلالي للنموذج الثالث أظهرت أن الاستثمار المباشر الأجنبي وعدد المسجلين بالمدارس هما العاملان الوحيدان اللذان تؤثران بشكل مهم على تقليل الفقر الممثل بمتوسط العمر عند الولادة. كما أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية مهمة بين تقليل الفقر الممثل بمتوسط العمر عند الولادة وعدد المسجلين بالمدارس.

نتائج العلاقة في المدى القصير:

أظهرت نتائج النموذج الأول أن تخفيض الفقر الممثل بنفقات استهلاك الأسرة في الفترة السابقة له تأثير إيجابي مهم إحصائيا. حيث أن مؤشر أسعار المستهلك (CPI) ذو أهمية إحصائية موجبة في الفترة السابقة، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين معدل التضخم الذي يتم قياسه بواسطة مؤشر أسعار المستهلك وتقليل الفقر الممثل بنفقات استهلاك الأسرة في كل من المدى الطويل والمدى القصير. أظهرت النتائج كذلك أن مؤشر أسعار المستهلك في الفترة السابقة غير ذو أهمية إحصائية في الفترة القصيرة. أيضا، كما أظهرت النتائج كذلك أن مؤشر أسعار المستهلك لا يؤثر على تقليل الفقر الممثل بمعدل وفيات الرضع في الفترتين القصيرة والطويلة. كما يشير النتائج إلى أنه يستغرق أقل من سنة للتكيف مع التوازن في مصر.

نتائج النموذج الثاني أيضا أظهرت أن عدد اشتراكات الهواتف الثابتة في الفترة السابقة غير ذو أهمية إحصائية في كل من الفترتين القصيرة والطويلة. ومع ذلك، كما هو متوقع، وعدد المسجلين بالمدارس و وعدد المسجلين بالمدارس للفترة السابقة ذات أهمية إحصائية في الفترة القصيرة كما هي في الفترة الطويلة. وأخيرا، الانفتاح التجاري ذو أهمية إحصائية في كل من الفترتين القصيرة والطويلة. كما يشير النتائج إلى أنه يستغرق ما يقرب من عامين للتكيف مع التوازن في مصر.

نتائج النموذج الثالث أظهرت أن مؤشر أسعار المستهلكين في الفترة السابقة غير ذو أهمية إحصائية في الفترة القصيرة، حيث لا يؤثر مؤشر أسعار المستهلكين على تقليل الفقر الممثل بمتوسط العمر عند

الولادة في الفترتين القصيرة والطويلة. كما أظهرت النتائج أن عدد اشتراكات الهواتف الثابتة في الفترة السابقة غير ذو أهمية إحصائية في كل من الفترتين القصيرة والطويلة. وعلاوة على ذلك، عدد المسجلين بالمدارس وعدد المسجلين بالمدارس للفترة السابقة ذات أهمية إحصائية في الفترة القصيرة كما هي في الفترة الطويلة. وأخيرا، الانفتاح التجاري غير ذو أهمية إحصائية في كل من الفترتين القصيرة والطويلة. كما أشارت النتائج إلى أنه يستغرق ما يقرب من 10 سنوات للتكيف مع التوازن في مصر.

بالنسبة لتوصيات، اقترحت الدراسة على واضعي السياسات بذل جهود أكبر لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر. حيث تتمتع مصر بمزايا تنافسية في تكلفة العمالة المنخفضة وتوافر الأراضي وسهولة الوصول إلى الموارد الأولية. ومع ذلك، عند مقارنة مصر ببلدان الاستثمار المحتملة الأخرى، فإن المشكلة الرئيسية ليست تكاليف ذات صلة نسبية بقدر ما هو الاعتمادية لبيئة الأعمال من منظور شامل، أي بما في ذلك عوامل مثل الجودة المضمونة للموارد والتزام وجودة القوة العاملة والأطر التنظيمية والمالية المتوقعة.

بالإضافة إلى ذلك، ارتأت الدراسة أنه من خلال تخفيض القيود على الواردات ستتشجع الشركات على إعادة الاستثمار مما يحفز نمو الاقتصاد. كما يمكن أن تكون اتفاقيات التكامل الإقليمي الدولي أداة سياسية قوية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يمكن أن تكون السياسات التي تعزز رأس المال البشري والبنية التحتية الحديثة والسياحة وسيلة فعالة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الدراسة الثانية:

دراسة Lazreg, Marwa و Ezzeddine Zouari [1] سنة 2018 تحت عنوان: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تخفيض الفقر في شمال أفريقيا.

The Impact of FDI on Poverty Reduction in North Africa.

اهتم الباحثان من خلال عملهم بتقديم دراسة تجريبية لتوضيح تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر في حالة 6 دول من بلدان الشمال الافريقي، وهي الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مصر والسودان خلال الفترة من عام 1985 إلى عام 2005.

[1] Lazreg, Marwa, and Ezzeddine Zouari. "The Impact of FDI on Poverty Reduction in North Africa." Journal of Economics and Management Sciences, vol. 1, no. 1, 2018, p. p37.

في دراستهما اعتمد الباحثان على جملة من المتغيرات هي: مؤشر الفقر "POV" لكل بلد، ومؤشر الاستثمار المباشر الأجنبي "FDI" ، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، معدل معرفة الشباب (TAJ)، التطور المالي المقاس بالائتمان المحلي للقطاع الخاص (DF)، السكان الحضريين (PU)، الإنفاق الحكومي (DEP)، رأس المال السوقي للشركات المدرجة (CBEC)، استهلاك الطاقة (EU)، معدل التضخم (INF)، استخدام الطاقة المتجددة (CER)، تكوين رأس المال الإجمالي (BCF)، ومعدل البطالة (CH).

وقد قام الباحثان بإجراء تحليل وصفي استنادًا إلى تفسير الإحصاءات الوصفية، واختبار الارتباط واختبار جذر الوحدة. وقد توصلنا إلى أنه بناءً على إحصاءات اختبار Im–Pesaran–Shin (IPS) واختبار ADF–Fisher واختبار PP–Fisher، يمكن الاستنتاج أن ثلاثة متغيرات فقط هي الاستثمار المباشر الأجنبي، الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم ثابتة في المستوى. ولكن عندما يتعلق الأمر بالفروق الأولى، فإن جميع المتغيرات ثابتة وفقًا لهذه الاختبارات الثلاثة. بعد ذلك، جميع المتغيرات متكاملة من المستوى 1. بالتالي، اصبح بالامكان استخدام اختبار التكامل المشترك. قام الباحثان بتفسير نتائج اختبار التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ، ونموذج طريقة المربعات الصغرى العادية المعدلة المقدر، واختبار سببية جرانجر.

بالنسبة لاختبار التكامل المشترك، قام الباحثان بالتأكيد على وجود علاقة تكامل مشترك بين السلاسل المختلفة المدروسة في بحثهما. في الواقع، تم رفض فرضية الاختبار الصفري لعدم وجود تكامل مشترك عند مستوى الثقة 5%، مما يفسر وجود علاقة تكامل مشتركة. يمكن أن تساعد نتائج هذه الاختبارات في تحديد استخدام نموذج تصحيح الخطأ. كما قاما بإجراء تقدير طريقة المربعات الصغرى العادية المعدلة لاختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر في بلدان شمال أفريقيا.

لذلك، بالنسبة للديناميات القصيرة الأجل، لاحظنا أفريقيا أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي وملحوظ عند عتبة بنسبة 1% على مؤشر جيني لحالة بلدان شمال ، وتأثير سلبي ملحوظ عند عتبة بنسبة 1% على المؤشرين الآخرين للفقر عند عتبة 1.91 دولار في اليوم وعتبة 3.1 دولار في اليوم. كما وجد الباحثان أن المتغير LIDE الذي يقيس الاستثمار المباشر الأجنبي له تأثير سلبي على مؤشر جيني حتى حدود 5٪. وهذا يعني أنه إذا زاد مستوى الاستثمار المباشر الأجنبي بمقدار 5 وحدات، فإن مؤشر جيني ينخفض بمقدار 0.007476 وحدة.

الدراسة الثالثة:

دراسة Lazreg, Marwa و Ezzeddine Zouari [1] سنة 2018 تحت عنوان: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتقليل الفقر والاستدامة البيئية في تونس.

The Relationship Between FDI, Poverty Reduction and Environmental Sustainability in Tunisia.

هدف الباحثان من خلال هذا العمل إلى دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر والتنمية المستدامة في حالة تونس خلال الفترة من 1985 إلى 2015. وقد استخدموا في ذلك اختبار جذور الوحدة لاختبار التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الأخطاء لطريقة المربعات الصغرى العادية المعدلة. واختبار غرانجر للسببية، وقد وجد الباحثان أن جميع المتغيرات في تونس متكاملة من االدرجة الأولى، وبالتالي أمكنهم استخدام اختبار التكامل المشترك.

تم رفض فرضية الاختبار العدمي لعدم وجود تكامل مشترك بنسبة 5%، مما يشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة والفقر.

وجد الباحثان أن أن المتغير LIDE الذي يقيس الاستثمار المباشر الأجنبي له تأثير سلبي ومعنوي على مؤشر جيني عند حدود بنسبة 1%. كما وجدا أن المتغير LCO2 الذي يقيس انبعاثات ثاني أكسيد الكربون له تأثير سلبي ومعنوي على الفقر كما يتم قياسه بفجوة الفقر بقيمة 1.91 دولار عند حدود بنسبة 1.%

كما أظهرت نتائج الدراسة أن المتغير LGINI الذي يقيس الفقر له تأثير إيجابي على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عند حدود بنسبة 1%. كما أن الفقر المقاس بفجوة الفقر بقيمة 3.1 دولار له تأثير سلبي على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عند حدود بنسبة 10%. كما اثبتتث الدراسة أن المتغير LIDE الذي يقيس الاستثمار المباشر الأجنبي له تأثير سلبي ومعنوي على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عند حدود بنسبة 10%. كما أن المتغير LIDE الذي يقيس الاستثمار المباشر الأجنبي له تأثير سلبي ومعنوي على الفقر إذا ما تم قياسه بفجوة الفقر بقيمة 3.1 دولار عند حدود بنسبة 5.%.

[1] Lazreg, Marwa, and Ezzeddine Zouari. “The Relationship Between FDI, Poverty Reduction and Environmental Sustainability in Tunisia.” Journal of Economics and Management Sciences, vol. 1, no.1, June 2018, p. p114.

المطلب الثاني: الدراسات العربية:

لقد تعددت الدراسات العربية التي تناولت الاستثمار الاجنبي في دول شمال افريقيا والجزائر من خلال عرض أهميته، مناخه، التحفيزات المقدمه له... وكذا تأثيره على بعض المؤشرات الاقتصادية خاصة تأثيره على النمو الاقتصادي إلا أن هناك القليل جدا من تلك الدراسات التي تناولت تأثيره على الفقر، وهو ما جعل حجم العينة صغيرا خاصة وأن الباحث اختار فقط الدراسات السابقة التي تخدم غرض الدراسة بشكل مباشر، وقد تم الاعتماد على الدراسات الخمسة الآتية:

الدراسة الأولى:

دراسة محمد شويكات و صارة زعيتري [1] سنة 2019 تحت عنوان: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر. باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1990-2017.

استهدف الباحثان من خلال هذا المجهود العلمي دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر وذلك على المدى الطويل باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1991 إلى غاية 2017، وقد أظهرت لهما النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، لكن هذه الأخيرة ذات تأثير سلبي وغير معنوي.

استهل الباحثان دراستهما انطلاقا من طرح التساؤل الرئيسي التالي: ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى البعيد؟ وللإجابة على هذا التساؤل الرئيسي قام الباحثان بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية التي تخدم غرض البحث:

هل توجد علاقة طويلة المدى للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
ما هو نوع الأثر المطبق للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

وبناء على التساؤلات الفرعية السابقة اقترح الباحثان الفرضيات التالية :

- توجد علاقة طويلة المدى للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

---

[1] محمد شويكات، صارة زعيتري، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1990- 2017، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 12، العدد 2، 2019، ص ص 279-289.

- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر تأثيرا سلبيا وذلك خلال فترة الدراسة.

ومن خلال الدراسة التطبيقية توصل الباحثان إلى النتائج الآتية من خلال استخدامها لنموذج الأنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL إلى ما يلي:

- أثبتت نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وباستخدام الاختبارين ADF و PP أنها مستقرة عند الفرق الأول .

- بين اختبار الحدود أنه توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة

- كما بين نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل أن معامل تصحيح حد الخطأ سالب ومعنوي عند 1% ومنه يمكننا تقدير العلاقة طويلة الأجل.

- ومن خلال قيامنا بعدة اختبارات تشخيصية لتأكدنا من جودة النموذج المستخدم في التحليل وخلوه من المشاكل القياسية، وذلك باستخدام كل من اختبارات الارتباط الذاتي للأخطاء LM، واختبار اختبار اختلاف التباين للأخطاء، واختبار التوزيع الطبيعي.

- بعد تطبيق اختباري المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares)، على النموذج المقدر المدروس أظهرت النتائج أن منحنيي الشكلين تقع داخل الحدود عند مستوى معنوية 1 %، ما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المديين القصير والطويل.

من خلال اختبار التطابق يظهر أن منحنى القيم الحقيقية Actual للبيانات متطابق تقريبا مع منحنى القيم المقدرة Fitted مما يعني جودة النموذج.

وكخلاصة لنتائج هذه الدراسة أظهر الباحثان أن للاستثمار الأجنبي المباشر علاقة سلبية على النمو الاقتصادي في الجزائر ولكنها غير معنوية إحصائيا وذلك في المدى الطويل، هذا يدل على أن معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لم ترقى للمستوى المطلوب الذي يمكنها من المساهمة الفعالة في تحسين معدلات النمو الاقتصادي.

الدراسة الثانية:

دراسة قحام وهيبة، وآخرون [1] سنة 2019 تحت عنوان: الاستثمار الاجنبي المباشر والبطالة في الجزائر للفترة الممتدة بين 2000 -2018 .

استهدف الباحثون من ما قاموا به من مجهودات دراسة العلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والبطالة في الجزائر خلال الدة 2000 - 2018، وقد توصلوا الى أن هناك علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر النفط ومعدل التشغيل، وأن التخفيف من البطالة مرتبط بشكل كبير بارتفاع أسعار النفط وارتفاع الناتج المحلي الاجمالي، و مع ذلك تبقى مساهمة الاستثمار الاجنبي بسيطة.

بدأ الباحثون دراستهم انطلاقا من طرح التساؤل الرئيسي التالي: ما علاقة تدفقات الاستثمار الأجنبي والبطالة في الجزائر وماهي اتجاهاتها؟.وللإجابة على هذا التساؤل الرئيسي قام الباحثون بوضع فرضيتين للإجابة على مشكلة الدراسة:

- توجد علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و بين البطالة في الجزائر.
- تدفقات الاستثمار الأجنبي لها تأثير ايجابي في تقليص البطالة في الجزائر.

ومن خلال الدراسة التطبيقية توصل الباحثون إلى النتائج الآتية من خلال استخدامها لنموذج الأنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL إلى ما يلي:

- إن عجز القطاع العام وعدم قدرته على امتصاص الحجم الهائل من البطالة أرغم الجزائر على تبنى الاستثمار الأجنبي المباشر كألية للتخفيف من البطالة.
- إهتمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بقطاع المحروقات وتجاهلها للقطاعات الأخرى أثر بشكل كبير على امتصاص البطالة.
- رغم الأولوية التي أعطت للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلا أن مساهمته في خلق فرص العمل جد ضئيلة.
- هناك علاقة ضعيفة بين الاستثمار الاجنبي المباشر وتخفيض البطالة في الجزائر نظرا لهيكل تلك الاستثمارات وكذلك القطاعات الجاذبة لها.

---

[1] قحام وهيبة، وآخرون. الاستثمار الاجنبي المباشر والبطالة في الجزائر للفترة 2000-2018. الملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 02 -03 ديسمبر 2019، ص ص 520-529.

- تخفيض البطالة مرتبط بعلاقة قوية مع الناتج المحلي الاجمالي وكذا ارتفاع سعر النفط، بفعل البرامج المسطرة في ظل الوفرة في رأس المال.

على ضوء النتائج المتوصل إليها اقترح الباحثون جملة من التوصيات:

- ضرورة رفع القيود والعراقيل على الاستثمارات الاجنبية الموجهة للقطاعات التي تمتص كما هائلا من البطالة كالفلاحة، والخدمات، والسياحة.
- ضرورة جلب الاستثمارات الاجنبية الكثيفة العمل على حساب الاستثمارات الكثيفة التكنولوجيا.

ضرورة إعطاء أولوية أكبر لقطاعي الفلاحة والسياحة، ومحاولة التخفيف من الاعتماد على القطاع النفطي في مجال الاستثمار الاجنبي المباشر.

الدراسة الثالثة:

دراسة علاوي محمد لحسن وآخرون [1] سنة 2019 تحت عنوان: أهمية تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000 -2017).

حاول الباحثون من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على دور مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2017)، وذلك من خلال تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ومن ثم دراسة دوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد تناولت هذه الدراسة بالتحليل التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى مساهمة المناخ الاستثماري الجزائري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي لدراسة الموضوع في الجانب النظري بهدف تقديم مدخل نظري للدراسة، والمنهج الوصفي التحليلي في الجانب التطبيقي من أجل دراسة التأثيرات المختلفة لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر على أهداف التنمية المستدامة.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر الحوافز المختلفة المقدمة إلى المستثمرين الأجانب على جذب وتوجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية عموما والجزائر خصوصا خلال الفترة 2000 -

[1] علاوي محمد لحسن، وآخرون، أهمية تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2017، الملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 02 -03 ديسمبر 2019، ص ص 474-488.

2010. وقد توصل الباحثون إلى ضعف ومحدودية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر رغم الامكانيات الكبيرة المتاحة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي:

- يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يلعب دورا في تحقيق التنمية المستدامة إذا تبنت الدولة استراتيجية ترمي إلى ذلك.
- أظهرت المؤشرات المتعلقة بتقييم المناخ الاستثماري، بأنه غير مشجع على الاستثمار، وهو ما أدى إلى ضعف تدفق هذه الاستثمارات
- على الرغم من أن الجزائر قامت بالعديد من الإصلاحات والاجراءات الهادفة في بمجملها إلى تحسنٌ مناخ الاستثمار، إلا أن تلك الاصلاحات لم تؤتي أكلها وذلك راجع لعدم توفر بيئة المشروع الاستثماري المناسبة، أي عدم توفر الظرف أو البيئة المحفزة على الاستثمار، وهو ما يتجلى في مختلف المجالات:
- فمن الناحية السياسية والأمنية، نجد أن الجزائر لا تزال تعاني من عدم الاستقرار السياسي، أما في الجانب الأمني فالحدود الجزائرية تشهد صراعات، بالإضافة إلى التهديدات الارهابية. وهي عوائق غير محفزة على الاستثمار.
- أما من الناحية الاقتصادية، فنجد عدم الاستقرار على المستوى الكلي، بالإضافة إلى تفشي الفساد. أما المنظومة المصرفية فهي لا تقدم الخدمات البنكية المطلوبة منها ولم تطورها، وذلك نتيجة سيطرة القطاع العام بالإضافة إلى لسياسات بنك الجزائر المتشددة خاصة فيما يتعلق بعمليات تحويل النقد الأجنبي.
- أما الظروف القانونية، فنجد عدم استقرار في القوانين في مختلف المجالات، في حين أن الاشكال يتمثل في الذهنيات التي تتعامل مع تلك القوانين (عدم احترامها). وهو ما يعني نفور المستثمرين.
- وبالعودة للجانب الاجتماعي، فنجد أن المواطن الجزائر معروف بالاتكالية على الدولة وهو ما أدى إلى غياب ثقافة العمل والابتكار لديه، بالإضافة لعدم وجود عدالة اجتماعية في الجزائر وهو ما أثر سلبا على مردودية العامل. وبالتالي تخوف المستثمر الأجنبي من عدم توفر العمالة ذات الكفاءة العلية لإنجاح استثماره.

- أما فيما يتعلق بالجانب الإداري والمؤسساتي، فنجد أن البيروقراطية والمحسوبية والفساد تنخر الادارة الجزائرية، كما أن المؤسسات الاستثمارية المنشأة هي مؤسسات معطلة للاستثمار الأجنبي أكثر من تحفيزه، وذلك راجع إلى تعقيدات الاجراءات التي تفرضها على المستثمر الأجنبي.
- لم تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك نتيجة ضعف تدفقها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى سيطرة قطاع المحروقات، بل على العكس يمكن أن تؤدى إلى تدمير بعض أهداف التنمية المستدامة.

على ضوء النتائج المتوصل إليها، اقترح الباحثون جملة من التوصيات:

- قبل استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يتعين على الجزائر بناء اقتصاد حقيقي وقوي ينطلق من تكوين وتطوير العنصر البشري الذي هو عماد أي بناء اقتصادي، ويرتكز على توجيه القرار السياسي نحو خدمة القرار الاقتصادي وليس العكس.
- بناء استراتيجية استثمارية واضحة الدعائم وطويلة المدى، بهدف خلق مناخ استثماري جذاب واستقطاب أكبر حجم من الاستثمارات، وذلك من خلال تأهيل العنصر البشري الجزائري وبناء إدارة فعالة وتوفير البنية التحتية اللازمة، مع تفعيل القوانين ومنح صلاحيات أكثر للمؤسسات المتعلقة بالاستثمار في الجزائر، وتقديم ضمانات أكبر للمستثمرين الأجانب. بالإضافة إلى القضاء على الفساد الذي يعد أكبر عقبة تواجد المستثمر الأجنبي.
- تنويع استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتوجيها نحو خدمة مختلف القطاعات، من أجل تحقيق تنمية مستدامة متكاملة وشاملة، وذلك من خلال توجيه الاستثمار الأجنبي نحو قطاع الزراعة بهدف تحقيق الأمن الغذائي، بالإضافة إلى قطاع الصناعة وذلك بغية تفعيل الجهاز الانتاجي. دون أن ننسي القطاع السياحي الذي يمكن أن يوفر سوقا تشغيليا واسعا.
- ضرورة تطوير أو الرفع من كفاءة المنظومة المصرفية في الجزائر من خلال تحديث وتحرير نشاطات البنوك، ومواكبتها للمعايير الدولية الحديثة، وفتح القطاع البنكي أمام الخواص سواء المحلي أو الأجنبي بهدف خلق تنافسية أكبر بين القطاعين العام والخاص.
- انضمام الجزائر إلى تكتلات اقتصادية، مما يساعدها أو يسهل انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها خاصة من خلال الامتيازات التي توفرها هذه التكتلات للأعضاء المنضوية تحتها والحماية التي توفرها ي مواجهة تكتلات أخرى منافسة.

الدراسة الرابعة:

دراسة جباري شوقي ومحمد محجوب الحداد [1] سنة 2013 تحت عنوان: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا– من خلال تحليل تجربة كل من (ليبيا تونس مصر) في مجال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد هدفت هذه الدراسة إلى قياس آثر تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي المتعلق بكل دولة.

أظهرت هذه الدراسة النتائج الآتية :

– أظهرت نتائج التحليل القياسي أن التكوين الرأسمالي الثابت المحلي الإجمالي له آثار ايجابية على الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للدول الثلاث، بمعنى أن الزيادة في التكوين الرأسمالي الثابت المحلي الإجمالي الحقيقي (بدولار واحد) تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأثر مضاعف تتباين قيمته بين الدول الثلاث؛

– الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لكل دولة من الدول الثلاث لا يتعد كونه مكمل للاستثمارات المحلية وليس بديلا عنها فالتحليل القياسي أظهر عدم أهمية ومعنوية معامل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لكل من الدول الثلاث، لصغر حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة مقارنة بحجم الاستثمارات الوطنية؛

– أظهر التحليل القياسي لبيانات كل من ليبيا وتونس إشارة موجبة لمعامل الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك يتوافق مع النظرية الاقتصادية ويشير إلى التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي للدولتين كل بقدر قيمة المضاعف؛

– أظهر التحليل القياسي لبيانات جمهورية مصر العربية إشارة سالبة لمعامل الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك ينافي النظرية الاقتصادية ويشير إلى التأثير السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي لمصر.

– إن نمو الناتج لا يعود فقط إلى الزيادة في كم المدخلات من عناصر الإنتاج بل أيضا إلى نوع تلك المدخلات، وعليه يتعين على الدول أن تولي اهتماما أكبر بالعوامل المؤدية إلى زيادة الإنتاجية ومن ثم زيادة كفاءة الاستثمارات(تحسين النوع الاستثماري) وخير دليل على ذلك تجربة مصر، فبالرغم من أن

---

[1] جباري شوقي ومحمد محجوب الحداد، "مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال افريقيا – دراسة حالة (تونس، ليبيا، مصر)، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد 1، العدد 31، فبراير 2013، ص 150–173.

مصر استقطبت أكبر رصيد تراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول الثلاث عبر الفترة (1976-2005) إلا أن كفاءة ذلك الاستثمار كانت أقل مما هو عليه الحال في باقي دول – الدراسة، ومن أهم تلك العوامل : المناخ الاستثماري الملائم ؛ سياسات وتدابير الاستثمار بشكل عام ؛ التعليم والتدريب ؛ إعادة تخصيص الموارد ؛ الإدارة الفعالة ؛ تحسين الفن الإنتاجي ؛ اقتصاديات الحجم وما يترتب عليها من وفورات.

– من المرجح أن اختلاف وتباين كفاءة الاستثمارات الأجنبية وأيضا الوطنية باقتصاديات الدول الثلاث يعود لعوامل تتعلق بالنوع الاستثماري السابقة الذكر وليس إلى حجم تلك الاستثمارات؛

– الاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن رافدا مهما من روافد عملية التنمية بكل دول الدراسة، والدليل على ذلك تجربة مصر، إذ لم يسهم في نمو الناتج ومن ثم لم يساهم أيضا في نمو الصادرات، بما يوحي إلى كبر حجم الأعباء والآثار السلبية التي يجرها الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد المصري مقارنة بآثاره الإيجابية.

وعلى ضوء النتائج السابقة أوصت الدراسة بما يأتي :

– من المناسب للدول النامية بشكل عام والدول الخاضعة للدراسة بشكل خاص وهي في خضم مسيرتها التنموية أن تعمل على تفعيل ورفع كفاءة الاستثمارات الوطنية قبل أن تحكم بفشلها في تحقيق متطلبات التنمية و تفكر في الاستعانة بالتمويل الخارجي تحت أي مسمى (منح وإعانات – قروض استثمار أجنبي)؛

– عند تحليل آثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية علينا أن ندرك أن ذلك الأثر هو المحصلة النهائية للتغيرات التي تطرأ على حجم الاستثمار و نوع وكفاءة الاستثمار، إضافة إلى الآثار السلبية التي قد تصاحب سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر؛

– الاستثمار الأجنبي إن لم تكن له آثار ملموسة في تنمية الاقتصاد المضيف فإننا نتوقع أن تكون له آثار جسيمة على ميزان مدفوعات ذلك الاقتصاد لأنه سوف يتسبب في الانتقال العكسي للموارد، فإذا تصورنا دخول رأس المال إلى الاقتصاد المضيف ثم تحويل الأرباح للخارج لأجل مسمى ثم في نهاية المطاف سحب رأس المال ربما في وقت غير مناسب، وكل ذلك لا تصاحبه مكاسب للاقتصاد المضيف فلا أحد يُنكر خطورة ذلك على ميزان المدفوعات المضيف .

الدراسة الخامسة:

دراسة زغبة طلال [1] سنة 2012 تحت عنوان: واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار.

وقد تناولت هذه الدراسة بالتحليل التساؤل الرئيسي التالي: ما هو واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟، وما هي معوقاته، وكيف يمكن تحسين المناخ الملائم لجذبه؟ وهذا عبر الإجابة عن تساؤلات فرعية تخدم غرض الدراسة وهي على التوالي:

- ما هي مقومات مناخ الاستثمار في الجزائر؟؛
- ما هو واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر؟؛
- ما هي العقبات والعراقيل التي تقف أمام المستثمر الأجنبي في الجزائر؟؛
- ما هي السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر؟.

أما الأسباب التي جعلت الباحثة تولي أهمية خاصة لهذا الموضوع هو الانفتاح الاقتصادي الدولي في ظل العولمة خاصة في ايطار الاستثمارات الاجنبية وسعي الجزائر لسد فجوة التمويل(فجوة الاستثمار)، وهذا من خلال تبني الجزائر عددًا من الإجراءات والبرامج التنفيذية التي استهدفت تحسين مناخ الاستثمار وتبسيط إجراءاته بشكل يضمن زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير بيئة أداء الأعمال عبر محاور متعددة منها، متابعة الإصلاح الإداري والهيكلي لمواكبة التطورات المتلاحقة في الاقتصاد العالمي، إضافة إلى الجهود المبذولة في مجال الإصلاح المؤسسي والتشريعي بإصدار تشريعات وقوانين جديدة وتنويع حوافز وضمانات الاستثمار، إلى جانب عرض المزيد من فرص الاستثمار للقطاع الخاص المحلي والأجنبي وتشجيعه على الاضطلاع بدوره في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة.

من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية السابقة استطاعت الباحثة التوصل إلى طرح جملة من الفرضيات أهمها:

- تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل أساسي في قطاع المحروقات؛

[1] زغبة، طلال. واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار 2003-2010. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 07، 2012، ص ص 196-215.

- تؤدي حالة عم الاستقرار السياسي والأمني التي سادت الجزائر خلال الفترة(1990 –2000) إلى التأثير السلبي على تدفق الاستثمار الأجنبي – المباشر؛
- زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة للقطاعات غير النفطية تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.

أماطت نتائج الدراسة اللثام عن جملة من العوامل الطاردة للاستثمار الاجنبي في الجزائر والتي كانت السمة البارزة لمناخ الاستثمار المباشر بالجزائر والذي لا يقف عند حدود العوامل الاقتصادية فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى الظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية كالظروف السياسية، الاجتماعية والتشريعية، وهي عناصر متداخلة وتتفاعل فيما بينها لتخلق عوامل جذاب أو عوامل طرد لرأس المال، ولعل أهم هذه العوامل:

- عدم استقرار الاقتصاد الكلي حيث يعتمد جذب المزيد من الاستثمارات على مدى استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، ومن بين أهمها سعر الفائدة، سعر الصرف، واستقرار السياسات النقدية والمالية، وتراجع مستوى البطالة والتضخم؛
- تقييد حرية انتقالات رؤوس الأموال إذ يؤدي تقييد انتقالات رؤوس الأموال وأرباح الشركات للخارج، إلى إحجام المستثمرين وخاصة الأجانب عن الاستثمار؛
- صعوبة الحصول على الائتمان حيث تهدد مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان المتاح، ومنه التأثير على قرارات الاستثمار الخاص والذي قد يتطلب سواء في مراحل التأسيس أو التشغيل الحصول على الائتمان الملائم؛
- انخفاض كفاءة البنية الأساسية والتي تؤثر بصفة مباشرة على تكاليف الاستثمار مثل أسعار خدمات النقل والتوزيع، ومن ثم على العائد المتوقع من الاستثمار؛
- عدم وضوح الهيكل الضريبي وهو ما يؤدي إلى إضعاف قدرة المستثمر على تحديد الوعاء الضريبي الذي يخضع له، بالإضافة إلى ارتفاع الضريبة على أرباح الشركات؛
- انخفاض كفاءة العمالة حيث يمثل انخفاض هذه الكفاءة –حتى ولو كانت متواضعة من حيث التكلفة– أحد أهم معوقات الاستثمار، وهو ما يفسر أسباب عدم قدرة الدول التي تفتقر إلى مستويات التعلم والتدريب الملائمة على جذب الاستثمار الأجنبي، وذلك على الرغم من انخفاض مستويات الأجور بتلك الدول؛

- تعدد التشريعات المنظمة للاستثمار وهو ما يؤدي إلى خلق بيئة تتسم بنقص الشفافية والوضوح أمام المستثمرين، بالإضافة إلى غياب تطبيق القوانين المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية، وتلك التي تنظم المنافسة وتمنع الاحتكار؛
- عدم الانفتاح الاقتصادي مما يؤدي إلى تضاؤل فرص الوصول إلى مصادر مدخلات الإنتاج المستخدمة في الاستثمار، وكذلك انخفاض القدرة التصديرية التي تنشأ نتيجة عدم انفتاح الأسواق الخارجية أمام منتجات الدول المستثمرة فيها.

وبناءا على النتائج التي خلصت إليها الباحثة وكحلول لتدارك الوضع اقترحت الباحثة حزمة من السياسات ولعل أهمها:

1 – السياسات المتعلقة بالحوافز الضريبية والمالية

- خفض التعريفة الجمركية: بحيث تتدرج تلك الحوافز من الإعفاء التام للأصول الثابتة المستوردة من الرسوم والضرائب الجمركية، وصولا إلى الإعفاء بنسب مختلفة تبعا للتوجهات الاستثمارية؛
- إعطاء الأولوية للتوظيف: وتعني تقديم منح وحسومات وتحفيزات إضافية للشركات التي تقوم بخلق وظائف جديدة، وهو ما يشجع على إنشاء استثمارات جديدة والتوسع في الاستثمارات القائمة؛
- توفير الأراضي بأسعار مخفضة أو مبالغ رمزية ويتم ذلك بدعم المستثمرين في بداية النشاط عن طريق منحهم أرضي في المناطق المستهدف الاستثمار فيها تبعا لخريطة التنمية الاقتصادية والسياسة العامة؛
- وضوح النظام الضريبي حيث يعد وضوح النظام الضريبي وكذلك ترشيد استخدام الإعفاءات الضريبية وربطها بالأولويات الاقتصادية في خطط التنمية الاقتصادية للدولة، من العوامل الحيوية والفعالة لجذب مزيد من الاستثمارات؛

2 – سياسات المتعلقة بالنظم الإدارية والأطر المؤسسية

- تقديم خدمة الشباك الواحد للمستثمرين one stop shop من أجل تسهيل عملية استخراج تراخيص مزاولة الأنشطة الاستثمارية، وهو ما يساهم في توفير الوقت وكنتيجة لذلك يؤدي إلى انخفاض تكلفة الاستثمار؛

- إنشاء وكالات لترويج الاستثمار المحلي والأجنبي، وإقامة مكاتب خارجية تنتشر في مختلف دول العالم خاصة العواصم التي تحتوي على الكثير من المقرات الرئيسية للشركات الكبرى الاستثمارية لترويج فرص الاستثمار؛
- إنشاء موقع الكتروني يتيح جميع المعلومات المتعلقة بالإجراءات الإدارية اللازمة لتأسيس المشروعات، وكذلك الجهات التي يجب التعامل معها.
- تفعيل قوانين منع الاحتكار ودعم المنافسة؛ وتخفيف بعض الإجراءات المتعلقة بتسجيل حقوق الملكية الفكرية، التجارية والصناعة للمستثمرين.
- مراجعة قوانين حماية الاستثمار وتقديم الضمانات للمستثمرين المحتملين. بهدف طمأنتهم على خوض غمار هذا التحدي.

3 – سياسات متعلقة بالاقتصاد الخارجي:

- تبني سياسة التوجه نحو التصدير، مما يساهم في خلق أسواق جديدة للاستثمارات الناشئة، وخلق فرص تسويقية تساعد على تصريف المنتجات كل حسب دورة حياتها وطبيعة الاسواق المستقبلة؛
- عقد اتفاقيات لضمان الاستثمار مع الدول ذات الفوائض الرأسمالية، وعقد اتفاقات منع الازدواج الضريبي مع الدول المستهدف تدفق الاستثمار منها؛ والذي يثقل في الكثير من الأحيان كاهل المستثمرين مما يجعلهم يفضلون الأشكال الاخرى لغزو الأسواق.
- الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية التي تشترك فيها الدول المتقدمة والتي تعتبر كمضلة حماية من التقلبات العنيفة للأسواق وكذا كأسواق لإستقبال فوائض الإنتاج، وتوقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية والتي بدورها تكفل حرية تدفق الاستثمارات الإقليمية؛
- التعاون مع المؤسسات الدولية التي لها دور في عمليات ترويج الاستثمار وتقديم الخدمات الاستثمارية؛ خاصة وأن العديد منها عبارة عن صناديق للتنمية أو بنوك استثمار.

المبحث الرابع: العلاقة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

المطلب الأول: حوصلة وملخص الدراسات السابقة

أولا: حوصلة الدراسات السابقة:

أظهرت نتائج الدراسات السابقة أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدلات الفقر حيث كانت العلاقة ايجابية قوية كما كان الحال بالنسبة لأغلبية الدراسات التي شملت البلدان المتقدمة أو البلدان المتحولة اقتصاديا خاصة عندما عندما تكون لدى البلد ناتج محلي إجمالي عالي كما في حالة ألمانيا وإيطاليا والدانمارك كما أن توغل المؤسسات متعددة الجنسيات في الاقتصادات الانتقالية قد مثل عنصراً أساسياً في خفض الفقر كما ظهر ذلك جليا في حالة دول البلقان الغربية، كما أن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة ترتبط بتوزيع دخل أقل غير متساو ومعدلات فقر أقل كما أشارت النتائج في الحالة البرتغالية حيث يوجد تبادل السببية المتبادل بين الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والفقر على المدى الطويل، ولكن ومع هذا التأثير الإيجابي هذا ليس العامل الوحيد الذي يحدد النمو الاقتصادي كما في الحالة الأوكرانية.

في البلدان النامية كان الحال مغايرا بعضا الشيء بالنظر إلى حجم العينة الكبير بعض الشيء، حيث كان التأثير مختلفا باختلاف المناطق الجغرافية أو التكتلات الاقليمية في بعض الأحيان واختلاف المؤشرات المعبرة عن الفقر في أحيان أخرى ففي حين كان التأثير ايجابيا قويا في كل من اندونسيا، غانا، أوغندا ودول شرق افريقيا أين كان باستطاعة الاستثمار الأجنبي المباشر أن يقدم مساهمات كبيرة في التنمية الاقتصادية ، والعمالة، والحد من الفقر، كما أظهرت النتائج التقديرية الأساسية أن الاستثمار المباشر الأجنبي الثنائي، والتكامل الاقتصادي، والناتج المحلي الإجمالي، والدين الأجنبي لها روابط إيجابية وملحوظة مع تخفيض الفقر في دول جنوب شرق آسيا ودول شرق آسيا. كما أن نمو الزراعة وحجم السوق الزراعية هما العوامل التي كان لهما أكبر تأثير على الاستثمار المباشر الأجنبي في الزراعة الشاملة الاقتصادات ذات الدخل المنخفض بين دول منظمة التعاون الإسلامي (OIC). بينما كان للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير سلبي وهام على الفقر في دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا الخمسة، وفي بوليفيا حيث أظهرت الدراسة الخاصة بها أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر واستمرار الصادرات الحالية لم تكن قادرة على الحد من الفقر وعدم المساواة بشكل كاف. في منطقة الإيكواس كان التأثير غير حاسم عند استخدام معدل وفيات الأطفال كمقياس للفقر. كذلك كانت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والفقر غامضة، حيث وجد الباحثون أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مرتبطا بشكل ملحوظ بتقليل الفقر في دول أمريكا اللاتينية كما لم تكن هناك علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والفقر في تنزانيا عند استخدام وفيات الأطفال الرضع كمؤشر للفقر.

بالنسبة للدراسات التي تناولت تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على الفقر في دول شمال افريقيا كان التأثير السلبي جليا في أغلب الأحيان حيث أظهر عدم أهمية ومعنوية معامل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لكل من ليبيا تونس مصر نظرا لصغر حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها مقارنة بحجم الاستثمارات الوطنية. أما في الدراسة الخاصة بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر وتقليل الفقر والاستدامة البيئية في تونس كان للاستثمار المباشر الأجنبي تأثير سلبي ومعنوي على مؤشر جيني كذلك الحال حينما تم قياس الفقر بفجوة 1.91 و 3.1 دولار. في حين كان للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي وملحوظ عند عتبة 1.91 على مؤشر جيني لحالة بلدان شمال افريقيا الستة الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مصر والسودان. أما في الحالة المصرية فقد كان التأثير مختلفا اعتمادا على المؤشر المستخدم للتعبير عن الفقر.

بالنسبة للدراسات التي تناولت الجزائر كان التأثير مغايرا تماما وفي صالح العلاقة السلبية الضعيفة حيث كان للاستثمار الأجنبي المباشر علاقة سلبية على النمو الاقتصادي في الجزائر ولكنها غير معنوية إحصائيا وذلك في المدى الطويل، مما يدل على أن معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لم ترقى للمستوى المطلوب الذي يمكنها من المساهمة الفعالة في تحسين معدلات النمو الاقتصادي بالتالي التاثيرر على الفقر. كما كانت مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة جد محدودة وضئيلة، إن لم تكن منعدمة كما أماطت هذه الدراسات اللثام عن جملة العوامل الطاردة للاستثمار الاجنبي في الجزائر والتي كانت السمة البارزة لمناخ الاستثمار المباشر بالجزائر والذي لا يقف عند حدود العوامل الاقتصادية فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى الظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية كالظروف السياسية، الاجتماعية والتشريعية.

ثانيا: ملخص الدراسات السابقة

من خلال ما تم عرضه من دراسات في هذا الفصل يمكننا تلخيصها بالجدول الآتي:

الجدول رقم (09): ملخص الدراسات السابقة

الكاتب وسنة النشر	عنوان الدراسة	عينة الدراسة وفترة الدراسة	طريقة معالجة الموضوع	النتائج المتوصل إليها
دراسات تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر في البلدان المتقدمة والاقتصاديات المتحولة				
Topalli, Margerita وآخرون (2021)	تأثير الاستثمارات المباشرة الأجنبية على تقليل الفقر.	(2002-2021) غرب البلقان	مقدر مجموعة المربعات المعممة GMM estimator لنماذج البانل	الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) قد ساهم بشكل كبير في تخفيض معدلات الفقر في دول البلقان الغربية. توغل المؤسسات متعددة الجنسيات في الاقتصادات الانتقالية هو عنصر أساسيا في خفض الفقر.
الجامعة الوطنية للعلوم الحياتية والبيئية في أوكرانيا (2021)	الاستثمار الأجنبي كعامل محتمل للتغلب على فخ الفقر في أوكرانيا	(1992-2019) أكرانيا	دالة الانحدار والرتباط	أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي، ولكن هذا ليس العامل الوحيد الذي يحدد النمو الاقتصادي الاستثمار الأجنبي في أوكرانيا غير مستقر ومرتبط بشكل كبير بالعوامل الماكرواقتصادية مثل الأزمات العالمية. أوكرانيا تتميز برد سريع قصير الأجل على الاستثمار الأجنبي المباشر بتأخير صفر أو واحد.
Sukhadolets, Tatyana وأخرون (2021)	الاستثمار المباشر الأجنبي (FDI)، الاستثمار في قطاع البناء والفقر في الأزمات الاقتصادية	(2005-2020) (الدنمارك، إيطاليا، ألمانيا، رومانيا، الصين، الهند وروسيا).	نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة (ARDL)	دعمت الإحصاءات الاختبارية الاقتراح أنه عندما تكون لدى البلد ناتج محلي إجمالي عالي، فإن الاستثمارات الأجنبية لها تأثير إيجابي على تخفيض معدلات الفقر. من خلال الاستثمارات الأجنبية، يمكن للبلدان تقليص معدلات الفقر حتى في حالات الأزمات المالية. في الاتحاد الروسي، لا يوجد نظرية شاملة للنمو الاقتصادي. وبالتالي، سيتزايد الفقر خلال الأزمات.

Teixeira, Aurora Ana Sofia Loureiro (2019)	الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وعدم المساواة في الدخل والفقر	(1973-2016) البرتغال	اختبار Granger Causality	يوجد تبادل السببية المتبادل بين الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والفقر على المدى الطويل. الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسهم في زيادة (أو تقليل) التفاوت في الدخل.
دراسات تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر في البلدان النامية.				
Chindengwike, James (2022)	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التخفيف من حدة الفقر	(1987-2017) دول شرق إفريقيا	نموذج الانحدار الخطي المتعدد	الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثيرات إحصائية ذات دلالة إحصائية على التخفيف من حدة الفقر في دول شرق إفريقيا.
Azaria, Shania Estro Dariatno Sihaloho (2021)	آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على القضاء على الفقر	(1990-2018) بلدان الآسيان	طريقة المربعات الصغرى المعممة (FGLS)	الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير سلبي وهام على الفقر في دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا الخمسة. الناتج المحلي الإجمالي، والائتمان الذي يقدمه القطاع المالي كوكيل للتنمية المالية، ومتغيرات التعليم تساهم بشكل كبير في الحد من انتشار الفقر.
Ato-Mensah و Wei Long (2021)	تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والعمالة والحد من الفقر	(2008-2018) غانا	-	زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر أمر حيوي للنمو الاقتصادي في غانا وزيادة فرص العمل والحد من الفقر.
Feny MARISSA واخرون (2021)	تخفيض الفقر في إندونيسيا: الدفع بنمو اقتصادي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر	(2007-2018) إندونيسيا	تقنية تقدير التأثير الثابت	علاقة ايجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والفقر، وهذا يعني أن زيادة عدد المستثمرين الذين يستثمرون في الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ستقلل نسبة الفقراء.

Kallon, Emmanuel (2020) Brima	الاستثمار الأجنبي المباشر والفقر في منطقة الإيكواس	(1990-2018) منطقة الإيكواس	طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) و مجموعة المربعات المعممة (GMM)	تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر في منطقة الإيكواس حساس لمقياس الفقر المستخدم في الدراسة حيث: تأثير إيجابي عند استخدام مؤشر التنمية البشرية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمقاييس للفقر. الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير سلبي على الفقر عند استخدام معدل استهلاك الأسرة كمقياس. وعند استخدام معدل وفيات الأطفال كمقياس للفقر، تكون النتيجة غير حاسمة.
Abd Rashid, Intan Maizura Nor'aznin Abu Bakar (2020)	الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بتخفيض الفقر.	(1980-2014) تنزانيا	نموذج الانحدار الخطي المتعدد	العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتخفيض الفقر تعتمد على مؤشر تخفيض الفقر المستخدم والفترة الزمنية المعتبرة. وجود علاقة انحدارية من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تخفيض الفقر، ولكن فقط في المدى القصير. في المدى الطويل، لم تكن هناك علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ووفيات الأطفال الرضع.
Ahmad, Fayyaz واخرون (2019)	تأثير تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي على تخفيض الفقر	(1990-2014) اقتصادات جنوب شرق	نموذج انحدار البيانات المجمعة وبينات البانال	العلاقة الإيجابية القوية والمعنوية بين تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي وتخفيض الفقر في آسيا. فإن تأثير الاستثمار المباشر الأجنبي في تقليل الفقر أكثر أهمية في الدول الأقل تطوراً والفقيرة في آسيا. تتفق النتائج في جميع النماذج بما في ذلك كل من مؤشر التنمية البشرية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

Quiñonez, Pablo واخرون (2018)	هل يقلل الاستثمار الأجنبي المباشر من الفقر؟ حالة أمريكا اللاتينية في القرن الحادي والعشرين.	(2000–2014) 13 اقتصادا من أمريكا اللاتينية	نموذج انحدار معتمد على نموذج Fowowe & Shuaibu (2014)	العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والفقر غامضة، وأن التعميمات في هذه المسائل غير مناسبة وجد الباحثون أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مرتبطا بشكل ملحوظ بتقليل الفقر في المنطقة. أظهرت النتائج أن الاستقرار الماكرواقتصادي والبنية التحتية وتنمية رأس المال البشري وتطوير النظام المالي مرتبطة بشكل ملحوظ بتقليل الفقر في أمريكا اللاتينية.
Wakyereza, Ronald (2017)	تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للعمالة والحد من الفقر	(1985–2014) أوغندا	طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)	الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في النمو الاقتصادي لأوغندا، والعمالة، والحد من الفقر. السياحة أداة مهمة للنمو الاقتصادي والحد من الفقر والتوظيف. الموارد المحلية في أوغندا، مثل توظيف القوى العاملة ورأس المال البشري، تلعب دورا مهما في المساهمة في النمو الاقتصادي والحد من الفقر.
Uttama, Nathapornpan (2015)	الاستثمار المباشر الأجنبي وعلاقته بتخفيض الفقر في جنوب شرق آسيا	(1995–2011) ستة اقتصادات منطقة جنوب	نموذج البيانات المكانية ذات اللوحة (PANEL)	أظهرت النتائج التقديرية الأساسية أن الاستثمار المباشر الأجنبي الثنائي، والتكامل الاقتصادي، والناتج المحلي الإجمالي، والدين الأجنبي لها روابط إيجابية وملحوظة مع تخفيض الفقر. تحرير الاستثمار المباشر الأجنبي وتوسع التكامل الاقتصادي له تأثير كبير على تخفيض الفقر في منطقة جنوب شرق آسيا.

Das, Ram Upendra (2011)	الروابط الإقليمية بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وتخفيف حدة الفقر بعض الاستكشافات التحليلية والتجريبية	اقتصادات منطقة جنوب شرق آسيا (ASEAN)	/	تم إثبات الحجج المفاهيمية بمساعدة بعض الأمثلة التوضيحية من منطقة جنوب آسيا من حيث الروابط التجارية بين جنوب آسيا والاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانياتها
Tambunan, Tulus (2005)	تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الحد من الفقر، دراسة مسحية و إحصاء مؤقت من اندونسيا	(1976–2001) اندونسيا	تقنية تقدير التأثير الثابت	الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يقدم مساهمات كبيرة في التنمية الاقتصادية الاستثمار الأجنبي المباشر مفيدًا أو ضارا للفقراء في البلد المضيف – والطرق التي يكون بها – يعتمد على السياق الذي يتم فيه الاستثمار والذي يعمل فيه النشاط الاقتصادي الناتج.
Andersen, Lykke (2004)	التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو والفقر	(1970–2001) بوليفيا	/	الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر واستمرار الصادرات الحالية لم تكن قادرة على الحد من الفقر وعدم المساواة بشكل كبير. ولهذا، لم تركز التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كافٍ على الفقر.
دراسات تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر في بلدان شمال افريقيا والجزائر				
محمد شويكات و صارة زعيتري (2019)	العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر	(1990–2017) الجزائر	نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة (ARDL)	للاستثمار الأجنبي المباشر علاقة سلبية على النمو الاقتصادي في الجزائر ولكنها غير معنوية إحصائيا وذلك في المدى الطويل، هذا يدل على أن معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لم ترقى للمستوى المطلوب الذي يمكنها من المساهمة الفعالة في تحسين معدلات النمو الاقتصادي.

قحام وهيبة (2019)	الاستثمار الاجنبي المباشر والبطالة في الجزائر	(2000-2018) الجزائر	نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة (ARDL)	هناك علاقة ضعيفة بين الاستثمار الاجنبي المباشر وتخفيض البطالة في الجزائر نظرا لهيكل تلك الاستثمارات وكذلك القطاعات الجاذبة لها تخفيض البطالة مرتبط بعلاقة قوية مع الناتج المحلي الاجمالي وكذا ارتفاع سعر النفط، بفعل البرامج المسطرة في ظل الوفرة في رأس المال
علاوي محمد لحسن وآخرون (2019)	أهمية تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	(2000 - 2017) الجزائر	المنهج الوصفي التحليلي	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة جد محدودة وضئيلة، إن لم تكن منعدمة، وذلك نتيجة ضعف تدفقها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى سيطرة قطاع المحروقات، بل على العكس يمكن أن تؤدى إلى تدمير بعض أهداف التنمية المستدامة.
جباري شوقي ومحمد محجوب الحداد (2013)	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا	(1976-2005) ليبيا تونس مصر	طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)	أظهر عدم أهمية ومعنوية معامل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لكل من الدول الثلاث، لصغر حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة مقارنة بحجم الاستثمارات الوطنية. أظهر التحليل القياسي لبيانات كل من ليبيا وتونس إشارة موجبة لمعامل الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك يتوافق مع النظرية الاقتصادية. أظهر التحليل القياسي لبيانات جمهورية مصر العربية إشارة سالبة لمعامل الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك ينافي النظرية الاقتصادية.

زغبة طلال (2012)	واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار	(2003-2010) الجزائر	المنهج الاستقرائي والاستنباطي	أماطت نتائج الدراسة اللثام عن جملة من العوامل الطاردة للاستثمار الاجنبي في الجزائر والتي كانت السمة البارزة لمناخ الاستثمار المباشر بالجزائر والذي لا يقف عند حدود العوامل الاقتصادية فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى الظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية كالظروف السياسية، الاجتماعية والتشريعية.

المطلب الثاني: المقارنة مع الدراسات السابقة والفجوة البحثية

أولا: أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

من خلال ما تم عرضه من دراسات سابقة يمكننا عرض بعض أوجه التشابه مع دراستنا كالآتي:

إتفقت أطروحتنا مع جميع الدراسات السابقة هدف مشترك وهو البحث عن تأثير الإستثمارات الأجنبية المباشرة على الفقر وسبل الاستفادة من هذه التدفقات.

تشابهت دراستنا أيضا مع الدراسات السابقة الخاصة بمنطقة شمال افريقيا بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، حيث أظهرت وجود علاقة موجبة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والفقر في الجزائر نظرا للإشارة الموجبة لمعامل الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك يتوافق مع النظرية الاقتصادية، لكنها كانت ضعيفة ولم تساهم في التأثير على الفقر وذلك نتيجة ضعف تدفقاتها،

تتشابه دراستنا مع الكثير من الدراسات التي درست العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والفقر وكانت عينة الدراسة فيها تشتمل على دولة واحدة ومنها دراسة الجامعة الوطنية للعلوم الحياتية والبيئية في أوكرانيا (2021)، دراسة Teixeira, Auroraو Ana Sofia Loureiro (2019)، دراسة Ato-Mensah و Wei Long (2021)، دراسة Feny MARISSA واخرون (2021)، دراسة Musakwa, Mercy Nicholas M. Odhiambo (2020)، دراسة Wakyereza, Ronald (2017)، دراسةTambunan, Tulus (2005)، دراسة Andersen, Lykke (2004)، دراسة Elakkad, Rasha M و Asmaa M. Hussein (2022)، ودراسة Lazreg, Marwa Ezzeddine Zouari (2018).

كذلك تشابهت دراستنا مع دراسة كل من محمد شويكات و صارة زعيتري (2019)، دراسة قحام وهيبة (2019)، دراسة Elakkad, Rasha M و Asmaa M. Hussein (2022)، دراسة Sukhadolets, Tatyana وأخرون (2021)، من حيث استخدام نفس النموذج القياسي المعتمد على نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة (ARDL).

كذلك تشابهت دراستنا مع دراسة كل من Elakkad, Rasha M و Asmaa M. Hussein (2022)، دراسة Kallon, Emmanuel Brima (2020)، دراسة Musakwa, Mercy Nicholas M. Odhiambo (2020) حيث كان التأثير مختلفا اعتمادا على المؤشر المستخدم للتعبير عن الفقر.

ثانيا: أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

رغم تشابه دراستنا مع الدراسات السابقة في بعض النقاط إلا أنها تختلف عنها في العديد منها، والتي يمكننا عرضها كالآتي:

تختلف دراستنا مع الكثير من الدراسات التي أظهرت وجود العلاقة القوية بين الإستثمار الأجنبي المباشر وتخفيض الفقر، ومنها الدراسة الخاصة بدول غرب البلقان (2021)، دولة أوكرانيا (2021)، دول شرق افريقيا (2022)، غانا (2021)، أندونسيا(20211)، دول منطقة الإكواس (2020)، الاقتصادات ذات الدخل المنخفض بين دول منظمة التعاون الإسلامي (OIC) (2020)، اقتصادات جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا (منطقة الرابطة الاقتصادية لمنطقة جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا) (2019)، أوغندا (2017)، و اقتصادات منطقة جنوب شرق آسيا (ASEAN).

تختلف دراستنا مع الكثير من الدراسات التي درست العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والفقر وكانت عينة الدراسة فيها تشتمل على عدة دول سواء متفرقة أو مجتمعة ضمن تجمعات اقليمية ومنها دراسة Topalli, Margerita وآخرون (2021)، دراسة Sukhadolets, Tatyana وأخرون (2021)، دراسة Chindengwike, James (2022)، دراسة Azaria, Shania و Estro Dariatno Sihaloho (2021)، دراسة Kallon, Emmanuel Brima (2020)، دراسة Abd Rashid, Intan Maizura و Nor'aznin Abu Bakar (2020)، دراسة Ahmad, Fayyaz واخرون (2019)، دراسة Quiñonez, Pablo واخرون (2018)، دراسة Uttama, Nathapornpan (2015)، دراسة Das, Ram Upendra (2011)، Lazreg, Marwa و Ezzeddine Zouari (2018)، دراسة جباري شوقي ومحمد محجوب الحداد (2013).

اختلفت دراستنا مع الكثير من الدراسات التي اعتمدت في طريقة التحليل نماذج قياسية مغايرة لنموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة (ARDL) المعتمد، ومن بين هذه النماذج نذكر: اختبار Granger Causality، نموذج الانحدار الخطي المتعدد، طريقة المربعات الصغرى المعممة (FGLS)، تقنية تقدير التأثير الثابت، دالة الانحدار والرتباط، مجموعة المربعات المعممة (GMM)، نموذج البيانات المكانية ذات اللوحة (PANEL)، نموذج انحدار معتمد على نموذج Im and McLaren (2015)، وكذلك تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة في اختيار المؤشرات التي استخدمتها للتعبير عن الفقر.

اختلفت دراستنا عن الدراسات التي لم تعتمد التحليل القياسي لمعالجة الموضوع ومنها المنهج الوصفي التحليلي في دراسة علاوي محمد لحسن وآخرون (2019)، والمنهج الاستقرائي والاستنباطي في دراسة زغبة طلال (2012).

تختلف دراستنا كذلك عن الدراسات السابقة في كون الغالبية العظمى من الدراسات السابقة عبارة عن مقالات أكاديمية نشرت بمختلف المجلات العلمية بينما دراستنا عبارة عن أطروحة دكتوراه.إلا في حالة دراسة Wakyereza, Ronald (2017) الخاصة بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للعمالة والحد من الفقر في أوغندا التي تعتبر هي كذلك عبارة عن أطروحة دكتوراه.

ثالثا: الفجوة البحثية

أظهر التحليل أيضا وجود عدة عوامل ومتغيرات محددة تشكل العلاقة بين الاستثمار المباشر الأجنبي والفقر، حيث تلعب عوامل مثل جودة الحوكمة، والمؤسسات، وفتح التجارة، وتركيب القطاعات، والقدرة الاستيعابية، والسياسات الاجتماعية أدوارا حاسمة في تحديد تأثير الاستثمار المباشر الأجنبي على تخفيض الفقر، لكن يبقى فهم هذه العوامل السياقية أمرا جد ضروري لتصميم تدخلات سياسية مستهدفة وفعالة تعزز الإمكانات المترتبة على الاستثمار المباشر الأجنبي لتخفيض الفقر.

علاوة على ذلك، أظهرت المراجعة الحاجة إلى إجراء بحوث أكثر تفصيلا ومتعلقة بالسياق حول آثار الاستثمار المباشر الأجنبي على الفقر، خاصة في البلدان الأقل حظا اقتصاديا. فعلى الرغم من أن الأدب الحالي الذي يوفر رؤى قيمة، إلا أن هناك لا يزال هناك ثغرات وتناقضات في فهمنا للعلاقة بيهما. ما يفتح المجال أمام الأبحاث المستقبلية لإجراء المزيد من الدراسات على المستويين الكلي والجزئي، خاصة وأن الدراسات التي تناولت العلاقة بين هذين الظاهرتين في الجزائر جد قليلة.

خاتمة الفصل.

توصلت مراجعة الأدبيات إلى أن تأثير الاستثمار المباشر الأجنبي على تخفيض الفقر هو أمر معقد ومعتمد على السياق. ففي حين تشير العديد من الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار المباشر الأجنبي وتخفيض الفقر، حيث تبرز الفوائد المحتملة للمباشر الأجنبي فيما يتعلق بخلق فرص العمل وتوليد الدخل ونقل التكنولوجيا خاصة بالنسبة للدول النامية والدول الأقل نموا، تعكس الدراسات الأخرى وجهة نظر أكثر تعقيدا. تؤكد هذه الدراسات على ضرورة وجود استراتيجيات نمو شاملة وسياسات مناسبة ومؤسسات فعالة لضمان توزيع الفوائد المترتبة عن الاستثمار المباشر الأجنبي بشكل عادل وأن يساهم في تخفيض الفقر.

حسبما رأينا في هذا الفصل كانت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والفقر في الجزائر تسير في صالح العلاقة السلبية، مما يدل على أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لا تزال لم ترقى للمستوى المطلوب الذي يمكنها من التأثير على الفقر في الجزائر.

في الختام، قدمت هذه الدراسة مساهمة في فهم تأثير الاستثمار المباشر الأجنبي على تخفيف الفقر من خلال تجميع الأدبيات المتاحة وتحليلها بشكل نقدي. من خلال تحديد الموضوعات المشتركة والعوامل المحددة الرئيسية وثغرات البحث، وهي تشكل أساسا للدراسات المستقبلية في هذه الإطار، كما ساعدتنا مراجعة الأدبيات كذلك في تحديد الفجوة العلمية التي أغفلتها معظم الدراسات السابقة خاصة الخاصة بالجزائر والتي سوف نأخذها في الاعتبار أثناء دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر في الجزائر.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لتأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على الفقر في الجزائر

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لتأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على الفقر في الجزائر

مقدمة الفصل

نظرا للدور الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تمويل الاقتصاد في الدول، يتطلب الأمر تحسين مناخ الاستثمار ووضع تشريعات مناسبة وإنشاء هيئات متخصصة ومهتمة بتنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل هذه خاصة البلدان النامية التي تعتبر أشد حاجة إليه، مع تسهيل الإجراءات وتبسيطها ورفع مستوى الخدمات. وقد بذلت الجزائر كغيرها من البلدان خاصة البلدان النامية جهودًا كبيرة لتحسين مناخ الاستثمار، بهدف تعزيز الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال إجراءات تتعلق بالتشريعات واللوائح والهيئات المعنية بالاستثمار. كما عملت على تحسين الأوضاع السياسية والاجتماعية وتقديم مجموعة متنوعة من الحوافز والضمانات لجذب المستثمرين الأجانب على الحد الذي تسمح به الأوضاع العامة للبلاد بشكل عام والاوضاع الاقتصادية بشكل خاص.

ولتوضيح الصورة بشكل أكبر حول بيئة الاستثمار في الجزائر وتقدير حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها، تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث. في المبحث الأول، سنلقي نظرة على حجم وتدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العالم، والدول النامية، سنخصص المبحث الثاني لعرض تدفقات وحجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة وبعض الاحصاءات حول الفقر في الجزائر وتقييم أداء الجزائر وفقا للمؤشرات الدولية، وأخيرًا، سنختتم الفصل بالمبحث الثالث بالدراسة التطبيقية لتأثير الإستثمارات الأجنبية المباشرة على الفقر في الجزائر.

المبحث الأول: الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العالم.

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أبرز العوامل التي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحفيز التنمية الشاملة في العديد من الدول. في الفترة من 2010 إلى 2019 شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تقلبات في حجم وتدفقاتها على المستوى العالمي متأثرة بالظروف الاقتصادية والسياسية والتجارية العالمية. حيث شهد العالم تطورًا ملحوظًا في حجم وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بداية الفترة، مما أدى إلى تحقيق نتائج هامة وملموسة في الاقتصادات المعنية. خلال هذه الفترة، مع أن حجم وتدفقات هذه الاستثمارات يختلف من دولة لأخرى ويتأثر بعوامل متعددة. تتضمن هذه العوامل استقرار السياسة الاقتصادية والقوانين الاستثمارية والبنية التحتية والتوجهات الاقتصادية العالمية، إلا أنه وفي نهاية الفترة حيث تأثر حجم وتدفقات الاستثمار العالمي بشكل كبير بتداعيات جائحة كوفيد-19. وشهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تراجعًا حادًا في معظم أنحاء العالم، مع انخفاض عدد المشروعات الجديدة وتقلص رؤوس الأموال المستثمرة. كما تم تسجيل تراجع كبير في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية والأقل نموًا.

في هذا المبحث سوف نعرج في قسمه الأول على حجم وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية الواردة إلى العالم،

المطلب الأول: تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العالم.

على المستوى العالمي، يعتبر التنافس على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أمرا حيويا للدول والمناطق الاقتصادية. إذا يجب على الدول العمل على توفير بيئة استثمارية ملائمة وتسهيل الإجراءات الإدارية وتعزيز التكنولوجيا والابتكار لتعزيز جاذبية الاستثمار، والحصول على أفضل حصة من كعكة الاستثمارات الاجنبية المباشرة العالمية.

في هذا القسم سوف نعرج على حجم وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية الواردة حسب الاقتصاديات والمنطقة ما بين سنتي 2017 و 2019، بالإضافة إلى أكبر 20 اقتصادا مضيفا وأكبر 20 اقتصادا من بلدان المنشأ سنتي 2018 و2019.

أولا: الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية الواردة حسب الاقتصاديات والمنطقة

بعدما عرفت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة مستوى قياسي في سنة 2015 متجاوزة سقف 2 تريليون دولار أمريكي، عرفت الفترة التي تلتها تراجعا ملحوظا لتصل إلى ما دون 1.5 تيليون سنة 2018 متأثرة بعديد العوامل لعل أهمها تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، والجدول الآتي يظهر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة حسب الاقتصاديات والمنطقة مع معدلات النمو 2017-2019.

الجدول رقم (10): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة حسب الاقتصاديات والمنطقة مع معدلات النمو 2017–2019 (مليار دولار أمريكي)

تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة (مليار دولار).						
%	2019	%	2018	%	2017	السنوات
3	**1.540**	**12–**	**1.495**	**14–**	**1.700**	**العالم**
5	**800**	**20–**	**761**	**25–**	**950**	**البلدان المتقدمة**
18	429	36–	364	16–	570	البلدان المتقدمة: أوربا
0	297	2–	297	40–	304	البلدان المتقدمة: أمريكا الشمالية
2–	**685**	**0**	**699**	**7**	**701**	**البلدان النامية**
10–	45	22	51	10–	42	البلدان النامية: افريقيا
5–	474	1–	499	7	502	البلدان النامية :آسيا
10	164	5–	149	14	156	البلدان النامية : أمريكا اللاتينية والكاريبي

Source : World Investment Report 2020, pp 13.

في 2019 ، زادت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر العالمية زيادة طفيفة بنسبة 3 في المائة لتصل إلى 1,54 تريليون دولار. وارتفع حجم تدفقاتها إلى الاقتصادات المتقدمة بنسبة 5 في المائة ليصل إلى 800 مليار دولار. وتركزت في أوروبا (بزيادة نسبتها 18 في المائة لتبلغ 429 مليار دولار)، كما انخفضت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الاقتصادات النامية انخفاضاً طفيفاً، بنسبة 2 في المائة، لتصل إلى 685 مليار دولار. ومنذ 2014 ، ظلت التدفقات إلى الاقتصادات النامية مستقرة نسبياً، حيث بقيت في نطاق أضيق بكثير مقارنة بالتدفقات إلى البلدان المتقدمة، وبلغت في المتوسط 675 مليار دولار كما رأينا في الجدول (14). ويخفي الارتفاع المسجل في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر العالمية في 2019 أيضاً اختلافات بين مجموعات الاقتصادات المصنفة بحسب مستوى الدخل. وظل متوسط التدفقات إلى جميع البلدان من الفئتين المرتفعة الدخل والمتوسطة الدخل مستقراً أو زاد زيادة طفيفة. وانخفضت التدفقات في البلدان النامية من افريقيا بشكل حاد بلغ 10 في المائة وفي البلدان النامية من قارة آسيا بنسبة 5 في المائة.

ثانيا: أكبر 20 اقتصادا مضيفا

تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي في العالم، حيث تلعب دورًا هامًا في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق الازدهار. وتعتبر الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية العالمية بمثابة وجهة مغرية للمستثمرين من جميع أنحاء العالم. في هذه القسم، سنسلط الضوء على أكبر 20 اقتصادًا مضيفًا كما يظهر في الجدول الآتي:

الجدول رقم (11): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى أكبر 20 اقتصادا مضيفا – 2018–2019. (الوحدة: مليار دولار أمريكي)

الاقتصاد	سنة 2018		سنة 2019		الاقتصاد	سنة 2018		سنة 2019	
	المرتبة	حجم التدفقات	المرتبة	حجم التدفقات		المرتبة	حجم التدفقات	المرتبة	حجم التدفقات
الولايات المتحدة الأمريكية	01	254	01	246	ألمانيا	06	74	11	36
الصين	02	138	02	141	أستراليا	07	68	12	36
سنغافورة	05	80	03	92	فرنسا	13	38	13	34
هولندا	03	114	04	84	المكسيك	14	35	14	33
إيرلندا	189	28-	05	78	روسيا	21	13	15	32
البرازيل	09	60	06	72	إيطاليا	15	33	16	27
هونغ كونغ – الصين	04	104	07	68	قبرص	38	6	17	24
المملكة المتحدة	08	65	08	59	اندونسيا	17	21	18	23
الهند	12	42	09	51	السويد	49	4	19	21
كندا	11	43	10	50	إسرائيل	16	21	20	18

Source: World Investment Report 2020, p 12.

بالنسبة لقائمة أكبر 20 اقتصادا مضيفا فقد استحوذت هذه الاقتصاديات مجتمعة على ما تجاوزت قيمته 1,2 تريليون دولار أمريكي من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة سنة 2019، أما بالنسبة للبلدان المتقدمة في هذ القائمة فقد شملت 12 اقتصادا مضيفا أغلبها دولا أوروبية تجاوزت قيمتها مجتمعة عتبة 713 مليار دولار سنة 2019 أي ما نسبته 58,2 % من اجمالي هذه التدفقات، فيما شملت القائمة 8 دولا واقتصادا ناميا مستحوذة هي الأخرى على ما نسبته 41,8 % بقيمة تجاوزت 512 مليار دولار سنة 2019، أما بالنسبة للبلدان فقد حافظت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين على صدارتهما للقائمة مستحوذتين معا على أكثر من 496 مليار دولار و455 مليار دولار أي ما نسبته 41,85 % و 37,12 % على التوالي. أما بالنسبة للبلدان التي عرفت أكبر تحول فقد حصلت إيرلندا في سنة 2019 على أكبر من 78 مليار دولار سنة 2019 والتي أصبحت واحدة من أكبر الملاذات الضريبية التي تفضلها الشركات المتعددة الجنسيات.

ثالثا: أكبر 20 اقتصادا من بلدان المنشأ

تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورًا حيويًا في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق الازدهار في العديد من البلدان حول العالم. في هذه القسم، سنسلط الضوء على أكبر 20 اقتصادًا من بلدان المنشأ الرئيسية للاستثمارات الأجنبية العالمية كما يظهر في الجدول أدناه:

بالنسبة لقائمة أكبر 20 اقتصادا من بلدان المنشأ فقد استحوذت مجتمعة على ما تجاوزت قيمته 1,14 تريليون دولار أمريكي من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة منها سنة 2019، أما بالنسبة للبلدان المتقدمة فقد شملت القائمة 13 اقتصادا من بلدان المنشأ أغلبها دولا أوروبية تجاوزت قيمتها مجتمعة عتبة 849 مليار دولار سنة 2019 أي ما نسبته 73,89 % من اجمالي هذه التدفقات الصادرة، فيما شملت القائمة 7 دولا واقتصادات نامية مستحوذة هي الأخرى على ما نسبته 26,10 % بقيمة تجاوزت 300 مليار دولار سنة 2019، أما بالنسبة للبلدان فقد حافظت كل من اليابان صدارتهما للقائمة، أما إذا أضيفت المقاطعة الإدارية لهونغ كونغ للصين تصبح هذه الأخيرة أكبر بلد من بلدان المنشأ بمقدار 225 مليار دولار و176 مليار دولار على التوالي سنتي 2018 و2019 مشكلة وحدها ما نسبته 30,36 % 15,31 % على التوالي. أما إذا ما تم ضم الصين إلى اليابان والولايات المتحدة الأمريكية تصبح هذه الثلاثية مستحوذة معا على أكثر من 530 مليار دولار و 528 مليار دولار أي ما نسبته 71,52 % و 45,95 % على التوالي في سنتي 2018 و2019.

الجدول رقم (12): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من أكبر 20 اقتصادا من بلدان المنشأ 2018-2019 (الوحدة: مليار دولار أمريكي)

سنة 2018		سنة 2019		الاقتصاد	سنة 2018		سنة 2019	
الاقتصاد	المرتبة	حجم التدفقات	المرتبة	حجم التدفقات	الاقتصاد	المرتبة	حجم التدفقات	المرتبة	حجم التدفقات
اليابان	1	143	1	227	المملكة المتحدة	08	41	11	31
الولايات المتحدة الأمريكية	162	91-	2	125	إيطاليا	08	33	12	25
هولندا	161	19-	3	125	إسبانيا	11	27	13	24
الصين	2	143	4	117	السويد	10	17	14	23
ألمانيا	05	79	05	99	فيدرالية روسيا	10	36	15	23
كندا	07	50	06	77	بلجيكا	14	27	16	20
هونغ كونغ – الصين	04	82	07	59	إيرلندا	42	01	17	18
فرنسا	03	106	08	39	الدنمارك	157	1-	18	16
كوريا الجنوبية	09	38	09	36	الإمارات العربية المتحدة	19	15	19	16
سنغافورة	09	30	10	33	البرازيل	160	16-	20	16

Source: World Investment Report 2020, p 15.

من خلال ما تم عرضه في هذا المطلب يظهر لنا جليا سيطرة الاقتصادات الاوربية على حركة الاستثمارات الاجنبية العالمية سوار كاقتصادات مضيفة أو كبلدان منشأ وهذا اذا ما أخدنا معيار الكتل الاقليمية أما إذا أخدنا معيار الدول فبتقى الصدارة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين كالقبلة المفضلة لهذه الاستثمارات، فيما تأتي اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية في رأس أكبر مصدري هذه الاستثمارات.

المطلب الثاني: تدفقات ورصيد الاستثمارات الاجنبية في الدول النامية.

في السنوات الأخيرة، شهدت الدول النامية تدفقات ورصيدا متزايدين للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تعتبر هذه الاستثمارات جزءا أساسيا من عملية التنمية الاقتصادية وتساهم في تعزيز النمو وخلق فرص العمل في هذه الدول. تأتي هذه التدفقات من مصادر متعددة أهمها الشركات المتعددة الجنسيات الدولية وأغلبها من الاقتصادات المتقدمة، إلى جانب بعض المؤسسات المالية الدولية، ويعزى هذا الاهتمام المتزايد بالاستثمار في الدول النامية إلى عوامل مثل التوسع الاقتصادي، وتحسين المناخ الاستثماري، والإصلاحات الهيكلية، والفرص الجديدة التي أصبحت توفرها الكثير من هذه الدول.

في هذا المطلب سنعرض قائمة الدول النامية مقسمة حسب المجموعات الاقليمية التابعة لها، ثم سنعرض تدفقات للإستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة إلى الدول النامية والصادرة منها، ثم في الأخير سنعرض رصيد الإستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة إلى الدول النامية والصادرة منها.

أولا: قائمة الدول النامية:

تتفاوت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة في الدول النامية بناء كثير من العوامل ولعل أهمها الاستقرار السياسي والاقتصادي، السياسات الاستثمارية المشجعة على الاستثمار، البنية التحتية والموارد الطبيعية، السوق الاستهلاكية والنمو الاقتصادي إلى جانب القوانين والتشريعات الفعالة، وبشكل عام، تعتبر التدفقات في هذه الدول ظاهرة هامة لتعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو المستدام، خاصة وأن هذه الدول تعاني من مجموعة كبيرة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية.

تحتوي قائمة الدول النامية على 146 اقتصادا وتضم 54 دولة إفريقية مقسمة إلى خمسة مجموعات إقليمية هي دول شمال افريقيا، دول غرب إفريقيا، دول وسط إفريقيا، دول شرق إفريقيا ودول جنوب إفريقيا ، 39 دولة واقتصاد آسيوي وتضم أربع مجموعات إقليمية هي دول شرق آسيا، دول جنوب شرق آسيا، دول جنوب آسيا ودول غرب آسيا ، و 39 دولة من أمريكا اللاتينية والكاريبي وتنقسم بدورها إلى ثلاثة مجموعات إقليمية هي دول أمريكا الجنوبية، دول أمريكا الوسطى ودول الكاريبي و 14 دولة من أستراليا. والجدول الآتي يبين هذه المجموعات الإقليمية وعدد الدول أو الاقتصادات التابعة لها.

الجدول رقم (13): قائمة وعدد البلدان النامية حسب المجموعات الاقليمية

الدول النامية	المجموعة الاقليمية	البلدان	عدد البلدان
دول إفريقيا (54 دولة)	دول شمال افريقيا	الجزائر، مصر، ليبيا، المغرب، جنوب السودان، السودان، وتونس	07
	دول غرب إفريقيا	البينين، بوركينافاسو، جزر الرأس الأخضر، كوديفوار، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، موريطانيا، النيجر، بيجيريا، السينغال، سيراليون والطوغو	16
	دول وسط إفريقيا	بورندي، الكاميرون، جمهورية وسط افريقيا، تشاد، الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غينيا الإستوائية، الغابون، رواندا، وجمهورية ساوتومي وبرانسيب.	10
	دول شرق إفريقيا	جزر القمر، جيبوتي، إيريتيريا، إثيوبيا، كينيا، مدغشقر، جزر موريشيوس، جزر السيشل، الصومال، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة.	11
	دول جنوب إفريقيا	أنغولا، بوتسوانا، سوازيلند، جمهورية الليزوطو، مالاوي، موزمبيق، ناميبيا، جنوب افريقيا، زامبيا وزيمبابوي.	10
دول آسيا (39 دولة)	دول شرق آسيا	جمهورية الصين الشعبية، مقاطعة هونغ كونغ الصينية، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، مقاطعة ماكاو الصينية، منغوليا، مقاطعة تايوان.	07
	دول جنوب شرق آسيا	بروناي دار السلام، كمبودجيا، إندونيسيا، جمهورية اللاووس، ماليزيا، ميانمار، الفيليبين، سنغافورة، تايلند، تيمور الشرقية، وفيتنام.	11
	دول جنوب آسيا	أفغانستان، بنغلاديش، بهوتان، الهند، ايران، جزر المالديف، النيبال، باكستان، وسيري لانكا.	09
	دول غرب آسيا	البحرين، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، سلطنة عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، دولة فلسطين، تركيا، الإمارات العربية المتحدة واليمن.	12
دول أمريكا اللاتينية والكاريبي (39 دولة)	دول أمريكا الجنوبية	الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، الشيلي، كولومبيا، الإكوادور، غويانا، الباراغواي، البيرو، سورينام، أورغواي، فنزويلا.	12
	دول أمريكا الوسطى	بيليز، كوستاريكا، السلفادور، غواتيمالا، الهندوراس، المكسيك، نيكاراغوا، بنما.	08
	دول الكاريبي	أنجيلا، أنتيقا وباربودا، أروبا، الباهاماس، باربادوس، جزر العذراء البريطانية، جزر كايمان، كوراكاو، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، غرينادا، هاييتي، جامايكا، مونتسيرات، سان كيتس ونيفيس، سان لوسيا، سان فينسنت وغرينادين، سان مارتان، ترينيداد وتوباغو.	19
دول أستراليا (14 دولة)	دول أستراليا	جزر كوك، فيجي، بولينيزيا الفرنسية، كيريباتي، جزر مارشال، ميكرونيزيا، كاليدونيا الجديدة، بالوه، بابوا غينيا الجديدة، جزر ساموا، جزر السلمون، تونغا، توفالو، فانيوتي.	14

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2020. ص 238.

ثانيا: تدفقات ورصيد الإستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة إلى الدول النامية:

في السنوات الأخيرة، شهدت الدول النامية تدفقات ورصيدًا متزايدين للاستثمارات الأجنبية المباشرة. تعتبر هذه الاستثمارات جزءا أساسيا من عملية التنمية الاقتصادية وتساهم في تعزيز النمو وخلق فرص العمل في هذه الدول. تأتي هذه التدفقات من مصادر متعددة أهمها الشركات المتعدة الجنسيات الدولية، والمؤسسات المالية الدولية، ويعزى هذا الاهتمام المتزايد بالاستثمار في الدول النامية إلى عوامل مثل التوسع الاقتصادي، وتحسين المناخ الاستثماري، والإصلاحات الهيكلية، والفرص الجديدة التي أصبحت توفرها الكثير من هذه الدول والجدول الآتي نصيب هذه الدول في السنوات الأخيرة:

الجدول رقم (14): نصيب البلدان النامية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة 2014–2019

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

الاستثمارات الأجنبية الواردة (مليون دولار)						
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
البلدان النامية	677.340	729.889	651.979	700.636	699.306	684.723
البلدان النامية: افريقيا	53.908	57.564	46.023	41.535	50.577	45.368
البلدان النامية :آسيا	460.182	514.308	468.403	502.002	498.560	473.898
البلدان النامية : أمريكا اللاتينية والكاريبي	160.943	156.412	136.610	156.193	148.920	164.236
البلدان النامية: أستراليا	2.307	1.604	943	907	1.249	1.221

Source: World Investment Report 2020, pp 238-240.

من خلال معطيات الجدول يظهر لنا كيف أن البلدان النامية من منطقة آسيا تستحوذ على أكثر من الثلثين من إجمالي الإستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للبلدان النامية، حيث بلغت أكبر نسبة استحواذ عتبة 72 % سنة 2016 أين بلغت قيمة هذه الاستثمارات 468.403 مليون دولار أمريكي، تلتها سنة 2017 بنفس النسبة أين بلغت قيمة الاستثمارات 502.002 مليون دولار أمريكي، ثم تأتي البلدان النامية من قارة أمريكا اللاتينية والكاريبي اين بلغت أكبر نسبة استحواذ لها عتبة 24 % سنة 2019 بما مقداره 164.236 مليون دولار أمريكي، لتأتي بعد ذلك البلدان النامية من قارة إفريقيا في المرتبة الثالثة بنسبة استحواذ لم تتجاوز في أحسن الحالات عتبة 8 % وهذا في كل من سنتي 2014 و 2015، ثم تأتي في الأخير البلدان النامية من قارة استراليا بنسبة استحواذ لم تبلغ في كل الحالات عتبة 1 %، إلا أنها تعتبر نسبة معقولة مقارنة بعدد هذه الدول التي لم تتجاوز 14 دولة ومعظمها عبارة عن جزر صغيرة في المحيط الهادي، إلا أن نصيب البلدان النامية الافريقية جد قليل إذا ما قارناه بعددها

الذي بلغ 54 دولة، في حين استحوذت البلدان النامية الآسوية بالنصيب الاكبر مع أن عددها لم يتجاوز 39 دولة مناصفة مع هدد بلدان الدول النامية من أمريكا والكاريبي. كما يمكن ملاحظة أن نسب الاستحواذ الخاصة بكل منطقة تعتبر مستقرة نسبيا ولم تعرف إلا تغييرات طفيفة خلال السنوات المذكورة.

ويمكن عرض محتويات الجدول لسنة 2019 عبر الشكل البياني الآتي:

الشكل رقم (06): نصيب البلدان النامية من الاستثمارات الاجنبية الواردة سنة 2019

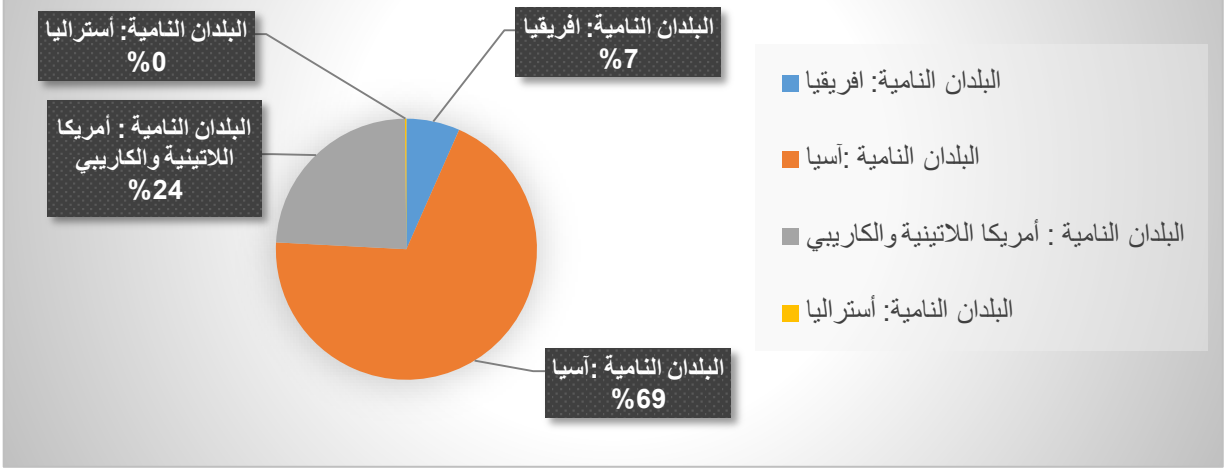

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

والجدول الآتي يعرض رصيد هذه الاستثمارات الواردة إلى هذه الدول.

الجدول رقم (15): رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للبلدان النامية للسنوات 2000-2010-2019

رصيد الاستثمارات الأجنبية الواردة			
السنوات	2000	2010	2019
البلدان النامية	1.546.156	6.086.960	11.311.557
البلدان النامية: افريقيا	153.484	603.657	953.996
البلدان النامية :آسيا	1.052.044	3.882.614	8.065.952
البلدان النامية : أمريكا اللاتينية والكاريبي	338.774	1.585.995	2.262.920
البلدان النامية: أستراليا	1.854	14.694	28.688

Source: World Investment Report 2020, p 200.

بالنظر إلى أن البلدان النامية الآسوية قد احتلت الصدارة من حيث نصيبها من الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة فسوف يكون رصيد الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة تبعا لذلك، حيث

استحوذت على نسبة 71 % سنة 2019 برصيد بلغ 8.056.952 مليون دولار أمريكي، ثم تأتي بعدها الدول النامية من أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي حيث بلغت أعلى نسبة لها سنة 2010 بما نسبته 26 %، أما الدول النامية الافريقية فكعادتها أتت في المرتبة الثالثة أين لم تتجاوز في أحسن حالاتها نسبة 10 %، أما الرصيد الواردة للدول النامية من قارة أستراليا فكان جد ضئيلا ولم يرتقي حتى ليصل إلى نسبة الواحد بالمئة في حين وصل رصيدها من هذه الاستثمارات سنة 2019 ما مقداره 28 مليار دولار.

ثالثا: تدفقات ورصيد الإستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة من الدول النامية:

تشهد الدول النامية تزايدا ملحوظا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عنها في السنوات الأخيرة بالرغم من أنها قد عرفت تراجعا محسوسا ابتداءا من سنة 2018، بعدما كانت هذه الدول تسعى لتلقي المزيد من هذه التدفقات، أصبحت الان أحد الفاعلين في هذه التدفقات، والجدول الآتي يوضح نصيب البلدان النامية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من حركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة:

الجدول رقم (16): نصيب البلدان النامية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة 2014-2019

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

الاستثمارات الأجنبية الصادرة (مليون دولار)						
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
البلدان النامية	446.188	400.401	414.234	467.357	414.747	373.102
البلدان النامية: افريقيا	8.188	6.444	3.953	12.025	8.157	5.337
البلدان النامية :آسيا	412.228	372.364	399.357	416.980	406.741	327.588
البلدان النامية : أمريكا اللاتينية والكاريبي	25.628	21.703	10.818	38.249	127	41.598
البلدان النامية: أستراليا	144	110-	107	102	279-	1.421-

Source: World Investment Report 2020, pp 238-240.

من خلال ملاحظة معطيات الجدول السابق يظهر لنا مدى استحواذ البلدان النامية الاسوية على حركة الاستثمارات الأجنبية الصادرة حيث تجاوزت نسبتها تسعة أعشار في أغلب الحالات أين بلغت أعلى نسبة لها في سنة 2018 حينما تجازت نسبتها 98 %، أين تجاوزت عتية 406 مليار دولار أمريكي، في حين تبقى مساهمة البلدان النامية من أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي ضعيفة تتراوح بين 3 % و 11 % في أحسن حالاتها سنة 2019 أين تجاوزت عتبة 45 مليار دولار أمريكي، أما بالنسبة لمساهمة الدول الافرقية النامية فهي جد ضئيلة ولم تتجاوز نسبة 3 % في أفضل الحالات سنة 2017،

أين تجاوزت عتبة 12 مليار دولار أمريكي، أما بالنسبة لمساهمة البلدان النامية من قارة أستراليا فهي شبه منعدمة ولم ترتقي حتى لعتبة ثمن المليار دولار أمريكي في أفضل الحالات.

ويمكن عرض محتويات الجدول لسنة 2017 عبر الشكل البياني الآتي:

الشكل رقم (07): نصيب البلدان النامية من الاستثمارات الاجنبية الصادرة سنة 2017

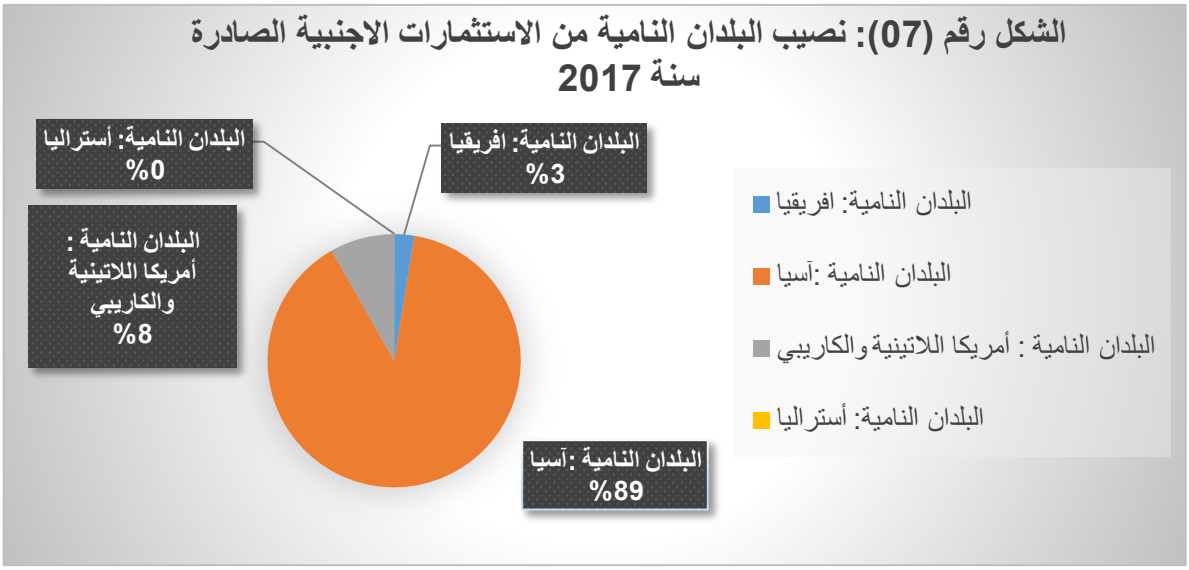

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

والجدول الآتي يعرض رصيد هذه الاستثمارات الصادرة من هذه البلدان

الجدول رقم (17): رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من البلدان النامية للسنوات 2000-2010-2019

رصيد الاستثمارات الأجنبية الصادرة			
السنوات	2000	2010	2019
البلدان النامية	689.810	3.018.107	7.899.906
البلدان النامية: افريقيا	39.815	137.761	285.498
البلدان النامية :آسيا	596.576	2.466.052	6.849.484
البلدان النامية : أمريكا اللاتينية والكاريبي	53.170	413.467	762.929
البلدان النامية: أستراليا	249	827	1.995

Source: World Investment Report 2020, p 200.

بالنسبة لرصيد الاستثمارات الأجنبية الصادرة من الدول النامية فقد احتلت كعادتها البلدان النامية الآسوية بنسبة تتراوح ما بين 82 % إلى 87 % أين تجاوزت في سنة 2019 عتبة 6849 مليار دولار

أمريكي، ثم تأتي بعدها البلدان النامية من قارة أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي بنسبة تتراوح ما بين 08 % إلى 14 % حيث تجاوز الرصيد في سنة 2019 ما قيمته 762 مليار دولار ثم تأتي البلدان النامية الافريقية في المرتبة الثالثة برصيد تجاوز 285 مليار دولار في سنة 2019، ثم تأتي في الأخير البلدان النامية من قارة أستراليا برصيد هامشي لم يصل إلى عتبة 2 مليار دولار أمريكي.

بعدما تم التطرق لحجم التدفقات العالمية الخاصة بكل منطقة وعرض اتجاهاتها وأفضل المستفيدين منها، سوف نخصص الفصل الثاني للتحدث عن هذه الحركة فيما يخص الجزائر بالإضافة إلى تقييم أداء الجزائر وفقا للمؤشرات الدولية.

المبحث الثاني: الاستثمارات الاجنبية المباشرة والفقر في الجزائر:

يتوقف حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المختلفة على طبيعة المناخ الاستثماري المتاح في هذه الدول، والذي يحدد إمكانية الاستفادة المحلية من هذه التدفقات وتحسين الأوضاع الداخلية. وبالتالي، يمكن أن يعتبر هذا المناخ عاملا جاذبا للتدفقات الاستثمارية، حيث تتزايد هذه التدفقات في حال تحسن المناخ الاستثماري، وتنخفض في حال تدهوره.

المطلب الأول: التوزيع القطاعي والجغرافي للإستثمارات الاجنبية في الجزائر:

تعتبر الاستثمارات الأجنبية مهمة جدا للاقتصاد الجزائري وتلعب دورا حيويا في تطوير الصناعات والخدمات، وتوفير فرص العمل، وتعزيز التحويل الصناعي والتنمية الاقتصادية العامة. لذلك، فإن فهم توزيع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر من الناحية القطاعية والجغرافية يعتبر أمرا حيويًا لفهم الاقتصاد الجزائري بشكل عام وتحديد المجالات التي يمكن تعزيزها وتطويرها. في هذا المطلب، سنتعرف على توزيع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر من خلال التعرف على التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر، أهم الدول المستثمرة في الجزائر، أكبر الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر.

أولا: التوزيع القطاعي للإستثمارات الاجنبية في الجزائر:

وفقا للوكالة الوطنية لترقية الإستثمارات ANDI تتوزع الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر ما بين سنتي 2012 و 2017 على مجموعة من القطاعات الاقتصادية و التي لا يزال القطاع النفطي مهيمنا عليها نظرا لارتباط الاقتصاد الجزائري بشكل كبير بقطاع المحروقات، وذلك رغم الفرص والمؤهلات التي تتمتع بها العديد من القطاعات كالزراعة والسياحة وغيرها، التي يمكن توضيحها من خلال الجدول رقم (30) (في الصفحة المقابلة).

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (30) أن معظم المشاريع الاستثمارية تركزت في قطاع الصناعة الذي يحوز على نصيب الاسد حيث استحوذ على ما يقارب 60.22 %من قيمتها المالية، ومن المنتظر أن يوفر نسبة 59.23 % منصب شغل من إجمالي مناصب الشغل التي ستوفرها مجمل هذه المشاريع الصناعية، وتركزت معظم هذه المشاريع في قطاع المحروقات نظرا لارتباط الاقتصاد الجزائري بشكل كبير بقطاع المحروقات كما أسلفنا، يليه قطاع البناء الذي أخذ ما يقارب 16.67 %من مجموع المشاريع، ثم قطاع الخدمات بالنسبة 15.82 % في حين باقي القطاعات الأخرى كانت نسبة المشاريع الاستثمارية فيها منخفضة مقارنة بالقطاعات الثلاثة المذكورة وبالتالي ما يمكن ملاحظته أيضا أن الجزائر إلى الان لا تزال غير قادرة على توجيه الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات المهمة والحساسة مثل:

قطاع الفلاحة والصحة وبالدرجة أقل في السياحة وهذا دليل على أن المستثمرين الأجانب يرون في قطاع المحروقات أفضل مردودية وأقل مخاطرة

الجدول رقم (18): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2012-2017.

القطاع	عدد المشاريع	%	القيمة (مليون دج)	%	مناصب الشغل	%
الصناعة	495	60,22	1 783 922	80,48	70 793	59,23
البناء	137	16,67	77 661	3,50	23 040	19,28
الخدمات	130	15,82	119 139	5,37	13 342	11,16
السياحة	25	3,04	113 772	5,13	6 309	5,28
النقل	14	1,70	14 820	0,67	1 727	1,44
الفلاحة	14	1,70	4 373	0,20	618	0,52
الصحة	6	0,73	13 572	0,61	2 196	1,84
الاتصالات	1	0,12	89 441	4,03	1 500	1,25
المجموع	822	100	2 216 700	100	119 525	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار (2012-2017).

ويمكن عرض محتوى الجدول السابق من خلال الأشكال البيانية الآتية.

الشكل رقم (08) التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2012-2017 ممثلا بعدد المشاريع

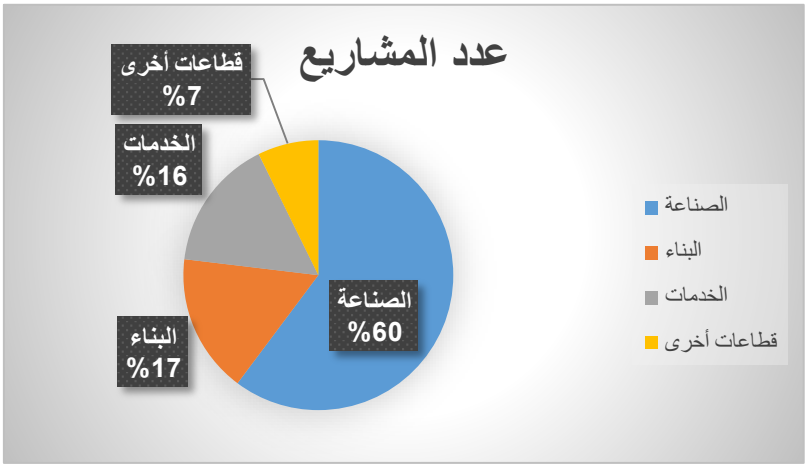

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

الشكل رقم (09) التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2012-2017 ممثلا بعدد مناصب الشغل.

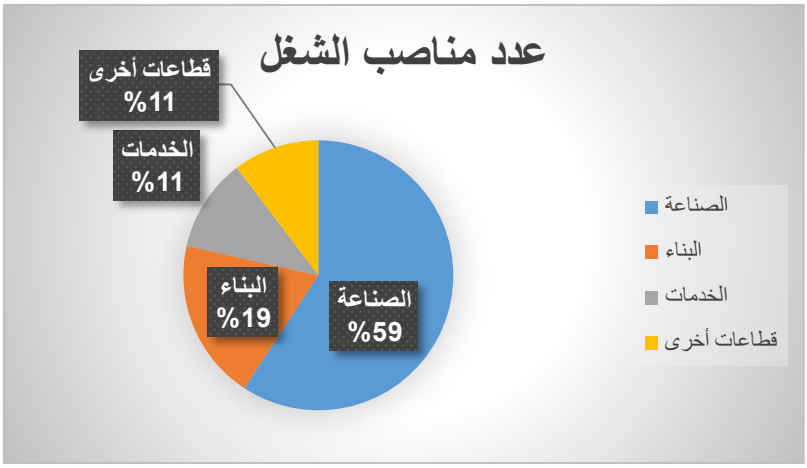

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للإستثمارات الاجنبية في الجزائر:

نظرا لاتجاه الجزائر مع بداية الالفية الجديدة نحو الانفتاح أكثر على العالم الخارجي اقتصاديا خاصة بعد عقد عدد من الاتفاقات الثنائية ومتعددة الأطراف في سبيل التبادن التجاري فقد تنوعت الأقاليم المستثمرة في الجزائر تبعا لذلك ويمكن إبراز توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة من خلال الجدول والشكل البياني التاليين:

الجدول رقم (19): التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر (2012-2017)

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بالمليون د ج	مناصب الشغل
الدول العربية	236	997 528	30 199
أوروبا خارج الاتحاد الاوربي	437	955 161	71 010
الاتحاد الأوروبي	313	677 209	42 649
آسيا	98	163 102	10 567
أمريكا	19	68 163	3 755
دول أخرى	26	24 085	3 521
إفريقيا	5	5 686	209
أستراليا	1	2 974	264
المجموع	1 135	2 893 908	162 174

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

الشييء الملاحظ من خلال الجدول أن الجزائر خلال الفترة المذكورة قد نجحت في استقطاب نحو 1135 مشروع يتم تنفيذها من قبل شركات أجنبية وأخرى عربية، كما كانت تكلفة هذه المشاريع في حدود 908 893 2 مليون دينار جزائري، كما من المتوقع أن توظف حوالي 11 ألف عامل، وجاء توزيع هذه المشاريع جغرافيا من كل أنحاء دول العالم، حيث كانت الدول العربية في الطليعة من حيث قيمة هذه الاستثمارات تليها الدول الأوروبية خارج الاتحاد الاوربي ثم دول الاتحاد الوروبي لتأتي بعدها دول آسيا متبوعة بدول قارة أمريكا.

وتعتبر دول القارة العجوز الأكثر استثمار في الجزائر، حيث قدر عدد المشاريع المستثمرة فيها ب 815 ، التي تستحود بحصة الأسد في هذه الاستثمارات كما أن الاستثمارات ثم يليها الدول العربية بـ 236 مشروع لكن القيمة المالية لها مرتفعة نسبيا وهو ما يظهر الوزن الكبير لهذه الاستثمارات، ثم تليها الدول العربية ب 236 مشروع استثماري. والشيء الملاحظ كذلك هو صغر حجم الاستثمارات الافريقية في الجزائر رغم العديد من الاتفاقيات الموقعة مع عدد من الدول الافريقية في ايطار الاتحاد الافريقي.

أما من حيث أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 - ديسمبر 2017 فهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (20): أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 ديسمبر 2017.

الدولة	القيمة (بالمليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات
الصين	3 539	10	05
سنغافورة	3 251	03	01
إسبانيا	2 565	10	06
تركيا	2 313	04	04
ألمانيا	380	07	07
جنوب إفريقيا	350	01	01
فرنسا	330	12	10
سويسرا	330	04	04
إيطاليا	232	01	01
المملكة المتحدة	212	02	02
دول أخرى	892	28	24
المجموع	14 293	82	69

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات الكويت، ص 6.

ويمكن عرض محتوى الجدول السابق من خلال الشكل البياني الآتي.

الشكل رقم (10): أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 ديسمبر 2017.

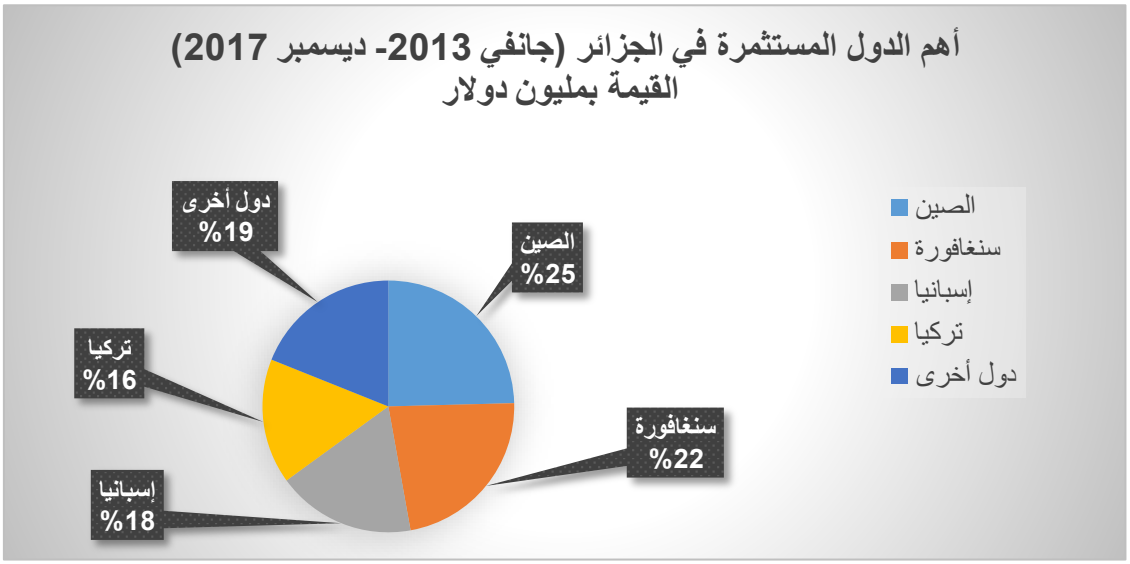

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل الآنفين يمكن استخلاص الملاحظات الآتية:

تصدرت الصين المرتبة الأولى من حيث حجم استثماراتها المجسدة في الجزائر خلال الفترة 2013-2017 والمقدرة بـ 3539 مليون دولار أمريكي بعدد مشاريع بلغ العشرة (10) مشاريع نفدتها خمس (05) شركات، ثم تليها سنغافورة في المرتبة الثانية ب 3251 مليون دولار وعدد المشاريع (03) وشركة واحدة مستثمرة. خلال نفس الفترة ثم تليها كل من إسبانيا وتركيا، ألمانيا، جنوب إفريقيا وفرنسا ب 2565 و 2313 و 380 و 350 و 330 على التوالي وخلال نفس الفترة ثم تليها كل من سويسرا وإيطاليا والمملكة المتحدة ب 330 و 232 و 212 على التوالي ، فيما كان عدد المشاريع 28 المتبقية من نصيب دول أخرى لم تدرج بالجدول نظرا لضآلة قيمة هذه المشاريع مقارنة بالدول الأخرى المذكورة وهذا بما بلغ قيمة 892 مليون دولار نفدتها 24 شركة مستثمرة.

ثالثا: أكبر الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر:

تعدّ الاستثمارات الأجنبية أحد العوامل الأساسية التي تساعد في تطوير الاقتصاد الوطني لأي دولة، والجزائر ليست استثناءً من ذلك. فمن خلال جذب الاستثمارات الأجنبية، يمكن للجزائر توفير فرص عمل جديدة وزيادة مستوى الإنتاجية والنمو الاقتصادي، ولقد شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا من الشركات الأجنبية التي ترغب في الاستثمار في السوق الجزائري، وفيما يأتي قائمة أكبرخمسة (05) شركات أجنبية مستثمرة في الجزائر.

الجدول رقم (21): أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 - ديسمبر 2017 م.

الشركة	البلد الأصلي	القيمة (بالمليون دولار)
China state construction engineering corporation	الصين	3 330
Indarsma	سنغافورة	3 151
Crupoartiz construccion Seruicios de Mediterraner	اسبانيا	2 209
Tosyali Holding	تركيا	1 397
Taypertekstil	تركيا	900

المصدر: مناخ الاستثمار للدول العربية 2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. الكويت، ص 61.

بالنسبة لترتيب أكبر الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر فالطليعة من نصيب الشركات الآسيوية حيث تتقدم الشركة الصينية (China state construction engineering corporation) والمختصة في الإنشاء والتعمير في المرتبة الأولى بتكلفة 3300 مليون دولار أمريكي ثم تليها في المرتبة الثانية الشركة السنغافورية (Indarsma) بتكلفة تقدر بـ 3151 مليون دولار والثالثة الشركة ، والمرتبة الثالثة تأتي الشركة الإسبانية (Crupoartiz construccion Seruicios de Mediterraner) ثم تأتي في المرتبة الرابعة والخامسة شركتان من تركيا.

من خلال ما تم عرضه يظهر لنا أن التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمارات الأجنبية في الجزائر يتميز بتركيزها في بعض القطاعات الرئيسية مثل الصناعة، البناء، والخدمات والتي استحوذت مجتمعة على أكثر من 92,71 % في حين لم تستقطب قطاعات أخرى ذات أهمية مثل السياحة والفلاحة سوى 04,77 % وهي نسبة ضيلة جدا، كما كانت الدول العربية في الطليعة من حيث قيمة الاستثمارات تليها الدول الأوروبية خارج الاتحاد الاوربي ثم دول الاتحاد الوروبي لتأتي بعدها دول آسيا متبوعة بدول قارة أمريكا في حين تتصدر الصين قائمة الدول المستثمرة في الجزائر.

المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر وفقا لبعض المؤشرات الدولية:

من أجل تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، يتعين أن تصبح العوامل المؤثرة فيه أكثر تحفيزا، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين موقع الدولة في المؤشرات التي تصدر عن طريق العديد من الهيئات والمنظمات الدولية، وتعتبر مرجعا لكثير من المستثمرين في تقييم البلدان التي يخططون للاستثمار فيها، سواء كانت كمية أو نوعية، التي تعبر عن نظرة المحللين الاقتصاديين ورجال الأعمال. إذ تحتل هذه المؤشرات مكانة أساسية ضمن مناخ الاستثمار، مما يوحي بأهميتها عند اتخاذ أي قرار استثماري. سوف نقوم من خلال هذا المطلب بالتعرف على مكانة الجزائر من خلال أهم هذه المؤشرات.

أولا: مؤشر الحرية الاقتصادية:

يصدر هذا المؤشر عن معهد هيرتاج مع صحيفة الوال ستريت منذ عام 1995م لغرض قياس درجة تدخل الحكومة في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، وقد تصاعد مؤخرا اهتمام الدول بموقعها في هذا المؤشر وقياس درجة تحسنها بمرور السنوات في مجال الحرية الاقتصادية، ويستند هذا المؤشر الى عشرة مؤشرات فرعية تشمل كل من: السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية، حرية التجارة)؛ السياسة الضريبية (معدل الضريبة على الافراد والشركات، الصحة الضريبية، العبء الضريبي)؛ حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد ؛ السياسة النقدية (معدل التضخم، الحرية النقدية)؛ حرية الاستثمار؛ وضع القطاع المصرفي والتمويل؛ مستوى الاجور حرية العمل، حرية الأعمال ؛ حماية حقوق الملكية الفردية؛ الحرية المالية، التشريعات والاجراءات الادارية ومستوى البيروقراطية؛ الإنفاق الحكومي، نزاهة الحكومة، الفعالية القضائية. نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي، الدين العام (٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

ويعطي مؤشر الحرية الاقتصادية صورة عامة عن مناخ الاستثمار في الدول المضيفة، لأنه يأخذ بعين الاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الادارية والبيروقراطية، ووجود عوائق للتجارة ومستوى سيادة القانون. والجدول التالي يظهر أرقاما تخص مختلف المؤشرات الفرعية التي تنضوي تحت هذا المؤشر العام.

الجدول رقم (22): مؤشرات التنمية الاقتصادية بالجزائر 2015-2020.

السنوات	الترتيب العالمي	الترتيب حسب المنطقة *	حقوق الملكية	الفعالية القضائية	نزاهة الحكومة	العبء الضريبي	الإنفاق الحكومي
2015	157	14	30	36	/	/	38,7
2016	154	13	25	36	/	/	59,4
2017	172	14	38,2	29,63	31,7	81,09	50,96
2018	172	14	27,8	35,2	29	74	45,9
2019	171	14	31,6	36,2	28,9	76,4	48,7
2020	169	14	37,9	35	28,3	75,4	52,6
مؤشر أول دولة	1 سنغافورة	1 سنغافورة	96,8 سنغافورة	92,9 سنغافورة	96.1 فنلندا	99.8 قطر	96.5 اليمن
مؤشر أول دولة في منطقة افريقيا سنة 2020	21 موريشيوس	1 موريشيوس	76.5 رواندا	78.3 رواندا	57.6 رواندا	91,5 موريشيوس	96.2 نيجيريا
مؤشر أول دولة في المنطقة الفرعية سنة 2020	78 المغرب	7 المغرب	66.3 المغرب	51.2 مصر	39,7 تونس	86.1 مصر	73,1 تونس

السنوات	الصحة الضريبية	حرية الأعمال	حرية العمل	الحرية النقدية	حرية التجارة	حرية الاستثمار	الحرية المالية
2015	/	66,6	50,5	71,2	60,8	25	30
2016	/	62,1	48,2	68,1	60,8	30	30
2017	19,85	62,1	49,47	67,04	63,3	35	30
2018	19,2	68,1	48,7	69,9	63,5	25	30
2019	18,7	61,6	49,9	74,9	67,4	30	30
2020	17,3	63	50,5	76,2	66,2	30	30
مؤشر أول دولة	99.9 هونغ كونغ	96.2 هونغ كونغ	90,9 سنغافورة	87.0 نيوزيلندا	95.0 هونغ كونغ	95 ليكسمبورغ	90 سويسرا
مؤشر أول دولة في منطقة افريقيا سنة 2020	98.0 الكونغو	82,5 موريشيوس	84.9 ناميبيا	84.3 البنين	88.6 اسواتيني	80 موريشيوس	70 موريشيوس
مؤشر أول دولة في المنطقة الفرعية سنة 2020	67.2 المغرب	78,1 تونس	53.9 ليبيا	77.0 المغرب	78.6 المغرب	65 المغرب	70 المغرب

السنوات	معدل التعريفة (٪)	معدل ضريبة الدخل (٪)	معدل ضريبة الشركات (٪)	نسبة العبء الضريبي من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي	الدين العام (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)
2015	12,1	35	25	12,2	45,2	9,21
2016	12,1	35	23	12,2	38	8,76
2017	8,4	35	23	11.7	44,44	8,7
2018	8,27	35	23	29,1	42,47	20,35
2019	8,8	35	23	24,5	41,4	25,8
2020	9,4	35	23	26,6	39,76	36,87
مؤشر أول دولة	28.1 جزر كيريباتي	60 التشاد	50 جزر القمر	46.2 فرنسا	125.7 جزر كيريباتي	237.1 اليابان
مؤشر أول دولة في منطقة افريقيا سنة 2020	17.8 البنين	60 التشاد	50 جزر القمر	31.7 جزر السيشل	105.8 ليبيا	163.2 السودان
مؤشر أول دولة في المنطقة الفرعية سنة 2020	9.4 الجزائر	38 المغرب	30 المغرب	26.6 الجزائر	105.8 ليبيا	92.6 مصر

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على عدة تقارير من تقارير مؤسسة Heritage.

https://www.heritage.org/index/pdf/2020/book/2020_IndexofEconomicFreedom_Highlights.pdf (date de consultation 20/02/2022 à 15:30 pm).

من خلال الجدول السابق واعتمادا عل التقارير المذكورة لمؤسسة Heritage يمكننا استخلاص الآتي:

- بالنسبة للترتيب العام (على المستوى العالمي) للجزائر فس سنة 2020 فهو تقريبا في ذيل الترتيب، حيث احتلت الجزائر المرتبة 169 من مجموع 186 دولة شملها التصنيف، وهي مرتبة جد متأخرة بالنظر إلى ترتيب أفضل دولة في المنطقة (افريقيا) جزر موريشيوس التي تأتي في المرتبة 21 عالميا، وكذلك البعد الكبير عن ترتيب أفضل دولة في المنطقة الفرعية لشمال افريقيا دولة المغرب التي تحتل المرتبة 78 عالميا. وبخصوص مرتبة الجزائر في المنطقة الفرعية لشمال افريقيا والشرق الأوسط فتأتي في المرتبة الأخيرة في المرتبة 14 (مع الاشارة إلى أن هناك أربعة دول أخرى من هذه المنطقة الفرعية لم يشملها الترتيب لعدم توفر البيانات بسبب الحروب التي تعاني منها هذه الدول). أما بالنسبة لترتيب الجزائر بين البلدان الافريقية فتأتي في المرتبة 44 من بين 48 دولة شملها التصنيف متقدمة على أربع دول فقط وهذه مرتبة لا تليق بحجم الجزائر وإمكاناتها.
- بالنسبة لمؤشر حقوق الملكية فقد عرف هذا المؤشر تذبذبا فتارة يعرف تحسنا وتارة أخرى يعرف تراجعا، وقد بلغ أفضل قيمة له سنة 2017 ثم تليها سنة 2020، إلا أنه يبقى بعيدا جدا عن مؤشر أفضل دولة في افريقيا دولة رواندا ومؤشر افضل دولة في المنطقة الفرعية دولة المغرب.
- بالنسبة لمؤشر الفعالية القضائية فقد عرف هذا المؤشر ثباتا نسبيا خلال الفترة المذكورة، وقد بلغ أفضل قيمة له سنة 2019، إلا أنه يبقى بعيدا جدا عن مؤشر أفضل دولة في افريقيا رواندا ومؤشر افضل دولة في المنطقة الفرعية جمهورية مصر العربية.
- بالنسبة لمؤشر نزاهة الحكومة فقد عرف هذا المؤشر تراجعا خلال الفترة المذكورة، وقد بلغ أفضل قيمة له سنة 2017، إلا أنه يبقى بعيدا جدا عن مؤشر أفضل دولة في افريقيا دولة رواندا ومؤشر افضل دولة في المنطقة الفرعية دولة تونس.
- بالنسبة لمؤشر العبئ الضريبي فقد عرف هذا المؤشر تذبذبا فتارة يعرف تحسنا وتارة أخرى يعرف تراجعا، وقد بلغ أفضل قيمة له سنة 2017، إلا أنه يبقى بعيدا جدا عن مؤشر أفضل دولة في العالم دولة قطر ومؤشر أفضل دولة في افريقيا جزر موريشيوس ومؤشر افضل دولة في المنطقة الفرعية جمهورية مصر العربية، وهذا ما يفسر استقطاب هذه الدول للحجم

الكبير من الإستثمارات الأجنبية الواردة خاصة وأن العبئ الضريبي واحد من بين أهم مطبتات الاستثمار الاجنبي المباشر وكلما كان العبئ الضريبي أقل كان ذلك محفزا أكثر للمستثمرين.

- بالنسبة لمؤشر الانفاق الحكومي فقد عرف هذا المؤشر تذبذبا فتارة يعرف تحسنا وتارة أخرى يعرف تراجعا، وقد بلغ أقصى قيمة له سنة 2020، وهو مؤشر جيد مقارنة بمؤشر أول دولة في افريقيا من حيث الانفاق الحكومي نيجيريا ومؤشر أول دولة في المنطقة الفرعية تونس. وعادة ما يفضل المستثمرون الدول التي يكون فيها الانفاق الحكومي معتدلا حتى يفسح المجال أمامهم لفتح المشاريع المختلفة.
- بالنسبة لمؤشر الصحة الضريبية فقد عرف هذا المؤشر تراجعا خلال الفترة المذكورة، وقد بلغ أفضل قيمة له سنة 2017، فيما لا تتوافر المعطيات الخاصة بسنتي 2015 و 2016. إلا أنه يبقى بعيدا جدا عن مؤشر أفضل دولة في افريقيا جمهورية الكونغو الديمقراطية ومؤشر افضل دولة في المنطقة الفرعية دولة المغرب. فما بالك بالمؤشر الخاص بأفضل دولة عالميا مقاطعة هونغ كونغ الصينية. ويعتبر هذا المؤشر ذا تأثير كبير على جذب الاستثمارات الأجنبية خاصة وأن الشؤون الضريبية تعتبر واحدة من بين أكثر المسائل تأثيرا على القرار الاستثماري فكلما كان مؤشر الصحة الضريبية مرتفعا كلما كان ذلك محفزا أكثر للمستثمرين الأجانب.
- بالنسبة لمؤشر حرية الأعمال فقد عرف هذا المؤشر تذبذبا فتارة يعرف تحسنا وتارة أخرى يعرف تراجعا، وقد بلغ أفضل قيمة له سنة 2018، إلا أنه يبقى بعيدا جدا عن مؤشر أفضل دولة في العالم مقاطعة هونغ كونغ الصينية ومؤشر أفضل دولة في افريقيا جزر موريشيوس وكذلك مؤشر افضل دولة في المنطقة الفرعية جمهورية تونس، وهو كذلك واحد من المؤشرات التي تؤثر في عملية استقطاب الإستثمارات الأجنبية فكلما كانت بيئة الأعمال صحية وتتمتع بدرجات حرية أكبر وبعيدة عن التدخل الحكومي كان ذلك محفزا أكثر للمستثمرين المحلين أو الأجانب على حد سواء.
- بالنسبة لمؤشر حرية العمل فقد عرف هذا المؤشر ثباتا نسبيا خلال الفترة المذكورة، وقد بلغ أفضل قيمة له سنة 2015 و 2020، وهو مؤشر غير بعيد نسبيا عن مؤشر أفضل دولة في المنطقة الفرعية دولة ليبيا الشقيقة الا أنه بعيد نسبيا عن مؤشر أفضل أفضل دولة في افريقيا ناميبيا ومؤشر افضل دولة في العالم سنغافورة وكلما كانت حرية العمل كبيرة في دولة ما دل

ذلك على سهولة العثور على الموارد البشرية اللازمة للمستثمرين وهو جانب مهم ولا يغفله المستثمرون الأجانب في دراساتهم للسوق الذي الدين يريدون دخوله.

- بالنسبة لمؤشر الحرية النقدية فقد عرف هذا المؤشر تذبذبا إلا أنه يعرف تحسنا ابتداءا من سنة 2017 أين بلغ أفضل قيمة له سنة 2020، وهو مؤشر يقترب كثيرا من مؤشر افضل دولة في المنطقة الفرعية مملكة المغرب الشقيقة، وكذلك مؤشر أفضل دولة في افريقيا جمهورية البينين وهو غير بعيد كثيرا عن مؤشر أفضل دولة في العالم نيوزيلندا، وهو كذلك واحد من المؤشرات التي تؤثر بشكل كبير في عملية استقطاب الإستثمارات الأجنبية فكلما سمحت الدولة بدرجات حرية أكبر لإنتقال رؤوس الأموال كان ذلك محفزا أكثر للمستثمرين الأجانب خاصة وأن حركة رؤوس الأموال واحدة من أشد اهتماماتهم.
- بالنسبة لمؤشر حرية التجارة فقد عرف هذا المؤشر تحسنا خلال الفترة المذكورة إلا أنه عرف تراجعا طفيفا سنة 2020، وهو مؤشر يبقى بعيدا نسبيا عن مؤشر افضل دولة في المنطقة الفرعية مملكة المغرب الشقيقة، وكذلك مؤشر أفضل دولة في افريقيا جمهورية اسواتيني، لكنه بعيد جدا عن المؤشر العالمي الذي تنفرد به المقاطعة الصينية هونغ كونغ. لكن هذا المؤشر يمكن أن يتحسن كثيرا إذا ما تم قبول الجزائر للإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- بالنسبة لمؤشر حرية الاستثمار فقد عرف هذا المؤشر تذبذبا فتارة يعرف تحسنا وتارة أخرى يعرف تراجعا، إلا أنه يبقى بعيدا جدا عن مؤشر افضل دولة في المنطقة الفرعية مملكة تونس، ومؤشر أفضل دولة في افريقيا جزر موريشيوس وكذلك مؤشر أفضل دولة في العالم مملكة لوكسنبورغ. والشيء الملاحظ أن جزر موريشيوس ومملكة لوكسنبورغ واحدتان من أكثر الملاذات الضريبية تفضيلا من قبل الشركات المتعددة الجنسيات في العالم.
- بالنسبة لمؤشر الحرية المالية فقد عرف هذا المؤشر ثباتا طيلة الفترة المذكورة، إلا أنه يبقى بعيدا جدا عن مؤشر أفضل دولة في افريقيا جزر موريشيوس ومؤشر افضل دولة في المنطقة الفرعية مملكة المغرب الشقيقة. وهو مؤشر ذا أهمية كبيرة للمستثمرين الأجانب خاصة حركة التحويلات المالية من داخل وخارج البلاد. وتبقى سويسرا متربعة على عرش الحرية المالية في العالم.
- بالنسبة لمؤشر معدل التعريفة الجمركية فقد عرف هذا المؤشر تذبذبا فتارة يعرف انخفاضا وتارة أخرى يعرف ارتفاعا نسبيا، وهو واحد من المؤشرات التي تكون فيه الجزائر في الصدارة

في المنطقة الفرعية، وقد عرف أضعف قيمة له في سنة 2018، وهو مؤشر متقدم نسبيا من مؤشر أفضل دولة في افريقيا جمهورية البنين وكذلك مؤشر أفضل دولة في العالم جزر كيريباتي. وتحتل الجزائر الرتبة 123 عالميا وهو مؤشر جيد نسبيا. خاصة وأن المستثمرين الأجانب يفضلون البلدان التي تفرض معدلات منخفضة للتعريفة الجمركية أو تلك التي لا تفرض قيودا جمركية على حركة الواردات.

- بالنسبة لمؤشر ضريبة الدخل فقد عرف هذا المؤشر ثباتا طيلة الفترة المذكورة، وهو مؤشر مرتفع وغير بعيد نسبيا عن مؤشر أول دولة في المنطقة الفرعية المملكة المغربية الشقيقة الا أنه بعيد نسبيا عن مؤشر أول دولة في افريقيا دولة التشاد وهي نفسها من يحوز على أعلى مؤشر على المستوى العالمي لكن ومع ذلك يعتبر معدلا مرتفعا، فكلما كانت ضريبة الذخل كبيرة في دولة كان ذلك واحدا من الأسباب التي تنفر المستثمرين خاصة الأجانب بالنظر إلى الأعباء الأخرى المرتفعة نسبيا، وهكذا فالدول التي تستهدف استقطاب أحجام كبيرة من الاستثمارات الأجنبية تسارع دائما إلى خفض الضرائب وجعلها في الحدود الدنيا وخاصة ضريبة الذخل لأنها تهدف في النهاية بسبة أكبر إلى توفير الحد الأقصى من التشغيل وامتصاص البطالة.
- بالنسبة لمؤشر ضريبة الشركات فقد عرف هذا المؤشر تراجعا من سنة 2015 إلى السنة التي تليها ليعرف بعد ذلك ثباتا طيلة الفترة المتبقية، وهو مؤشر غير مرتفع نسبيا وهو بعيد نسبيا عن مؤشر أول دولة في المنطقة الفرعية المملكة المغربية الشقيقة الا أنه بعيد نسبيا عن مؤشر أول دولة في افريقيا دولة جزر القمر وهي نفسها من يحوز على أعلى مؤشر على المستوى العالمي لكن ومع ذلك يعتبر معدلا مرتفعا، فكلما كانت ضريبة الشركات كبيرة في دولة كان ذلك واحدا من الأسباب التي تنفر المستثمرين خاصة أن كل الاستثمارات الاجنبية تقوم بها الشركات لا الأفراد الطبيعيون، لكن الكثير من الدول التي تستهدف جذيب أكبر عدد من الاستثمارات الاجنبية تقوم بمنح العديد من التحفيزات الضريبية والجبائية والجمركية لصالح هذه الشركات.
- بالنسبة لمؤشر نسبة العبء الضريبي من الناتج المحلي الاجمالي فقد عرف هذا المؤشر ثباتا خلال السنوات الثلاثة الأولى ليعرف بعدها ارتفاعا هائلا تجاوز الضعف ليجعل الجزائر تتربع على رأس أعلى معدل في المنطقة الفرعية لشمال افريقيا في حين تحوز جزر السيشل على

أعلى معدل لقارة افريقيا أما على المستوى العالمي فتأتي فرنسا في أعلى القائمة، وقد تزامن هذا الارتفاع ليغطي التراجع الحاد في الجباية البترولية الذي أعقب انخفاض أسعار النفط ابتداءا من سنة 2017 وكذلك الانخفاض في الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

- بالنسبة لمؤشر نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحليالاجمالي فقد عرف هذا المؤشر تراجعا من سنة 2015 إلى السنة التي تليها ليعرف بعد ذلك ارتفاعا سنة 2017 ثم عرف بعذ ذلك تراجعا طيلة الفترة المتبقية، وهو مؤشر غير مرتفع نسبيا مقارنة بمؤشر أول دولة في المنطقة الفرعية ومنطقة افريقيا الجارة ليبيا وهو كذلك بعيد نسبيا عن مؤشر أول دولة على المستوى العالمي جزر كيراباتي، والعديد من الشركات المتعددة الجنسيات تفضل الدول التي تنفق بسخاء من ناتجا المحلي الاجمالي على المشاريع الكبيرة التي دائما ما تكون من نصيب هذه الشركات نظرا للامكانات الكبيرة التي تحوزها.
- بالنسبة لمؤشر نسبة الدين العام من الناتج المحلي الاجمالي فقد عرف هذا المؤشر ثباتا مع تراجعا طفيف خلال السنوات الثلاثة الأولى وكان آنذاك من بين أخفض المعلادت عالميا ليعرف بعدها ارتفاعا هائلا اقترب من الضعفين إلى أن بلغ أعلى مستوى له في سنة 2020، ومع ذلك يبقى بعيدا كثيرا من مؤشر أعلى نسبة في المنطقة الفرعية لشمال افريقيا جمهورية مصر العربية، في حين تنفرد السودان بأعلى معدل لقارة افريقيا أما على المستوى العالمي فتأتي اليابان في أعلى القائمة، ويعتبر الدين العام من المؤشرات التي تحمل فوائد كبيرة خاصة في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية الكبيرة، إلا أنه في نفس الوقت شديد الخطورة على السيادة الوطنية ولهذا تجد الكثير من الدول تتعامل بحذر شذيذ مع مثل هذا النوع من مصادر التمويل ومنها الجزائر.

ثانيا: مؤشرات مسح الحكومة الالكترونية:

مؤشرات مسح الحكومة الالكترونية (EGDI) هي مؤشرات تم اعتمادها من قبل الأمم المتحدة وتستخدم لقياس تطور الحكومة الالكترونية في الدول. وتقوم هذه المؤشرات بتقييم أداء الدول في ثلاثة مجالات رئيسية هي البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والقدرة الاستيعابية للحكومة الالكترونية، وجودة الخدمات الالكترونية المقدمة للمواطنين. يهدف هذا المؤشر إلى توفير رؤية عامة لتطور الحكومة الالكترونية في العالم، وتشجيع الحكومات على تبني وتعزيز الحكومة الالكترونية في بلدانهم.

تعد مؤشرات مسح الحكومة الالكترونية من أهم المؤشرات التي تستخدم لتقييم تطور الحكومة الالكترونية على المستوى العالمي، ويستخدم كمعيار لقياس مدى التقدم الذي تحقق في هذا المجال في الدول المختلفة. ويمكن أن يساعد هذا المؤشر على تحديد المجالات التي تحتاج إلى تطوير وتحسين في الحكومة الالكترونية، وتعزيز الشفافية والفعالية في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين.

والجدول الآتي يبين مؤشرات مسح الحكومة الالكترونية الخاصة بالجزائر مقارنة مع مؤشر أفضل دولة في العالم ومؤشر أفضل دولة في منطقة افريقيا ومؤشر أفضل دولة في المنطقة الفرعية للشرق الأوسط وشمال افريقيا لسنة 2020.

الجدول رقم (23) مؤشرات مسح الحكومة الالكترونية بالجزائر 2008-2020.

السنوات	مؤشر الخدمة عبر الانترنيت	مؤشر البنية التحتية للإتصالات	مؤشر الرأسمال البشري	مؤشر الحكومة الالكترونية		مؤشر المشاركة الإلكترونية	
				القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
2008	0,224	0,122	0,711	0,351	121	0,022	152
2010	0,098	0,124	0,737	0,318	131	0,014	157
2012	0,254	0,181	0,646	0,360	132	0,052	124
2014	0,078	0,198	0,654	0,310	136	0,078	172
2016	0,065	0,193	0,641	0,299	150	0,118	167
2018	0,215	0,388	0,664	0,422	130	0,202	165
2020	0,276	0,578	0,696	0,517	120	0,154	183
مؤشر أفضل دولة 2020	كوريا الجنوبية 1,000	لينشتنشتاين 1,000	أستراليا 1,000	الدانمارك 1,000		استونيا 1,000	
أفضل دولة في المنطقة 2020	جنوب افريقيا 0,747	السيشل 0,692	موريشيوس 0,719	موريشيوس 0,719		جنوب افريقيا 0,750	
أفضل دولة في المنطقة الفرعية 2020	تونس 0,623	تونس 0,636	ليبيا 0,735	تونس 0,652		تونس 0,690	

Source: https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Data/Country-Information/id/3-Algeria (Date de consultation 04/03/2021).

من خلال الجدول يمكن لنا استنتاج الآتي:

- بالنسبة لمؤشر الخدمة عبر الانترنيت فقد عرف هذا المؤشر تحسنا طفيفا ابتداءا من سنة 2018 إلا أنه لا يزال بعيدا جدا عن مؤشر أفضل دولة في المنطقة جمهورية جنوب افريقيا وكذا مؤشر أفضل دولة في المنطقة الفرعية دولة تونس.
- بالنسبة لمؤشر البنية التحتية للإتصالات فقد عرف هذا المؤشر تحسنا معتبرا ابتداءا من سنة 2018 وهو يقترب كثيرا من مؤشر أفضل دولة في المنطقة جمهورية السيشل وكذا مؤشر أفضل دولة في المنطقة الفرعية الجارة تونس، وهذا بفضل الاستثمارات الكبيرة التي وجهت لهذا القطاع في الفترة الأخيرة.
- على عكس كل المؤشرات الأخرى فقد عرف مؤشر الرأسمال البشري تقهقرا متواصلا ابتداءا من سنة 2008 إلة غاية سنة 2018 غير أنه قد عرفا تحسنا طفيفا سنة 2020، وهو لا يبتعد كثيرا عن مؤشر أفضل دولة في المنطقة جزر موريشيوس وكذلك مؤشر أفضل دولة في المنطقة الفرعية دولة ليبيا.
- بالنسبة لمؤشر الحكومة الالكترونية فقد عرف هذا المؤشر ثباتا نسبيا إلى غاية سنة 2018 أين عرف تحسنا في سنة 2020، وهو يقترب كثيرا من مؤشر أفضل دولة في المنطقة جزر موريشيوس وكذا مؤشر أفضل دولة في المنطقة الفرعية الجارة تونس، غير أنه من خلال ملاحظة الترتيب العام يظهر لنا أن هذا التحسن غير ذي شأن كبير.
- بالنسبة لمؤشر المشاركة الإلكترونية فقد عرف هذا المؤشر تذبذبا خلا كل السنوات المذكورة لا يزال بعيدا جدا عن مؤشر أفضل دولة في المنطقة جمهورية جنوب افريقيا وكذا مؤشر أفضل دولة في المنطقة الفرعية الجارة تونس، غير أنه من خلال ملاحظة الترتيب العام يظهر لنا التقهقر الكبير لهذا المؤشر أين أن الدول الأخرى قد قدمت أفضل آداء مقارنة بآداء الجزائر.
- وكحوصلة عامة لمسح الحكومة الإلكترونية يظهر لنا أن الجزائر لا تزال بعيدة ومتخلفة بشكل واضع عن الركب العالمي وحتى اقليميا وهو ما يتطلب منها بذل المزيد من الجهود للحاق بالركب، كما تظهر لنا صدارة الشقيقة تونس بالنسبة للمنطقة الفرعية للشرق الأوسط وشمال افريقيا، وكيف أن جميع مؤشراتها لا تبتعد كثيرا عن المؤشر الاقليمي افريقيا أومؤشر أفضل دولة عالميا.

ثالثا: مؤشر المخاطر السياسية والقطرية:

مؤشر المخاطر السياسية والقطرية هو مؤشر مركب يستخدم لتقييم مدى المخاطر الاقتصادية والسياسية المرتبطة بالاستثمار في دولة معينة. يتم حسابه عادة من خلال تحليل العوامل الاقتصادية والسياسية التي قد تؤثر على الأعمال التجارية في الدولة المستهدفة، ويتناول هذا المؤشر المركب المؤشرات الفرعية الآتية:

- حرية الرأي والمساءلة ويتم قياسه عبر مؤشرين اثنين الأول هو مؤشر المسؤولية الديمقراطية والثاني هو مؤشر تدخل الجيش في السياسة.
- الاستقرار السياسي وغياب العنف: ويتكون من أربعة مؤشرات فرعية وهي: الإستقرار الحكومي، النزاعات الداخلية، لنزاعات الخارجية، التَوَتّرات العرقية.
- فعالية الحكومة ويتم قياسه عبر مؤشر انتشار البيروقراطية وقدرة الحكومة على السيطرة عليها.
- الجودة التنظيمية، ويتم قياسه عبر مؤشر وحيد هو الجو العام للإستثمارِ.
- سيادة القانون ويتم قياسه عبر مؤشر وحيد هو مؤشر سيادة القانون والنظام.
- السيطرة على الفساد ويتم قياسه عبر مؤشر وحيد هو مؤشر الفساد.

الجدول رقم (24): مؤشرات المخاطر السياسية والقطرية 2008-2020.

السنوات	حرية الرأي والمساءلة	الاستقرار السياسي وغياب العنف	فعالية الحكومة	الجودة التنظيمية	سيادة القانون	السيطرة على الفساد
2010	0,54	0,70	0,50	0,59	0,50	0,33
2012	0,54	0,61	0,50	0,59	0,50	0,33
2014	0,50	0,61	0,50	0,68	0,50	0,33
2015	0,50	0,63	0,50	0,68	0,50	0,33
2016	0,54	0,60	0,50	0,55	0,50	0,33
2017	0,50	0,63	0,50	0,50	0,50	0,33
2018	0,50	0,61	0,50	0,50	0,50	0,33
2019	0,42	0,58	0,50	0,50	0,50	0,33
مؤشر أفضل دولة في المنطقة الفرعية 2019	0,71 تونس	0,74 مصر	0,63 تونس	0,68 مصر	0,83 تونس	0,50 تونس

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على Political Risk Services International Country Risk Guide (PRS) , www.prsgroup.com (date de consultation 20/02/2022 à 15:30 pm).

من خلال الجدول يمكن لنا استنتاج الآتي:

- بالنسبة لمؤشر حرية الرأي والمساءلة فقد عرف تراجعا غالبية الفترة المذكورة وبلغ أقصى تراجع له سنة 2019، وهو بعيد نسبيا عن مؤشر أفضل دولة في المنطقة الفرعية دولة تونس.
- بالنسبة لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف فقد عرف كذلك تراجعا خاصة في الفترة الأخيرة بينما بلغ أفضل قيمة له سنة 2010، وهو كذلك بعيد نسبيا عن مؤشر أفضل دولة في المنطقة الفرعية جمهورية مصر العربية.
- بالنسبة لمؤشر فعالية الحكومة فقد عرف ثباتا طيلة الفترة المذكورة وهو كذلك بعيد نسبيا عن مؤشر أفضل دولة في المنطقة الفرعية دولة تونس.
- بالنسبة لمؤشر الجودة التنظيمية فقد عرف تذبذبا خلال الفترة المذكورة وهو في حالة تراجع في الآونة الأخيرة، وهو بعيد نسبيا عن مؤشر أفضل دولة في المنطقة الفرعية مصر.
- بالنسبة لمؤشر سيادة القانون فقد عرف كذلك ثباتا طيلة السنوات المذكورة وهو جد بعيد عن مؤشر أفضل دولة في المنطقة الفرعية دولة تونس. كذلك بالنسبة لمؤشر السيطرة على الفساد فقد عرف كذلك ثباتا طيلة السنوات المذكورة وهو جد بعيد عن مؤشر أفضل دولة في المنطقة الفرعية دولة تونس، كما أنه أضعف مؤشر تم تسجيله بين المؤشرات الستة.
- كحوصلة عامة لمجموع المؤشرات الستة المذكورة يظهر لنا مدى بعد هذه المؤشرات عن المؤشرات الخاصة بأفضل دولة في المنطقة الفرعية والمنطقة بشكل عام (افريقيا) و. وكذلك التراجع الغالب على مجملها، وهو ما يفسر جزءا من التراجع الذي لحق بحركة الإستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر في الآونة الأخيرة.

رابعا: مؤشرات العولمة في الجزائر:

مؤشر KOF للعولمة (KOF Globalisation Index) هو مؤشر يتم استخدامه لقياس مدى العولمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم. يتم إصداره سنويًا من قبل مركز KOF للدراسات الاقتصادية الدولية في جامعة زيورخ في سويسرا، يستند المؤشر إلى عدة متغيرات مختلفة مثل التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر وحرية التنقل وتدفقات المهاجرين وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والثقافة والأبعاد السياسية والقانونية والبيئية. ويتم حسابه على أساس النتائج المتوسطة للمتغيرات المختلفة في فترة زمنية معينة والجدول الآتي يوضح مؤشرات العولمة في الجزائر سنة 2019.

الجدول رقم (25): مؤشرات العولمة في الجزائر سنة 2019.

المؤشرات لسنة 2019		مؤشر العولمة بشكل عام	مؤشر العولمة الاقتصادية	مؤشر العولمة الاجتماعية	مؤشر العولمة السياسية
مؤشر الجزائر 2017	الرتبة	113	170	148	53
	قيمة المؤشر	56,38	37,29	51,48	80,36
مؤشر الجزائر 2018	الرتبة	113	168	152	55
	قيمة المؤشر	56,15	38,30	50,27	79,88
مؤشر الجزائر 2019	الرتبة	120	188	159	55
	قيمة المؤشر	55,57	36	50,56	79,99
مؤشر أفضل دولة	البلد	هولندا	سنغافورة	لكسمبورغ	فرنسا
	الرتبة	1	1	1	1
	قيمة المؤشر	90,91	94	90,97	97,99
مؤشر أفضل دولة في المنطقة	البلد	موريشيوس	موريشيوس	موريشيوس	مصر
	الرتبة	50	18	55	20
	قيمة المؤشر	72,11	82	78,35	91,48
مؤشر أفضل دولة في المنطقة الفرعية	البلد	المغرب	المغرب	المغرب	المغرب
	الرتبة	59	95	111	36
	قيمة المؤشر	70,47	59	65,30	87,09

المصدر إعداد الباحث بالإعتماد على تقارير The KOF Globalisation Index للسنوات 2017-2019.
https://kof.ethz.ch/en/forecasts-and-indicators/indicators/kof-globalisation-index.html.

من خلال الجدول يمكن لنا استنتاج الآتي:

- بالنسبة لمؤشر العولمة بشكل عام فقد عرف تراجعا سنة 2019 بعدما كان ثابتا في السنتين السابقتين، وهو بعيد جدا عن مؤشر أفضل دولة في المنطقة الفرعية اللمملكة المغربية وكذا مؤشر أفضل دولة افريقية جزر موريشيوس. فبالنسبة لمؤشر العولمة الاقتصادية فقد عرف تذبذبا بينما بلغ أفضل قيمة له في 2018، وهو بعيد جدا عن مؤشر أفضل دولة في المنطقة الفرعية مغربية وكذا مؤشر أفضل دولة افريقية جزر موريشيوس.
- بالنسبة لمؤشر العولمة الاجتماعية فقد عرف ثباتا نسبيا مع أن الترتيب عرف تراجعا وهو كذلك بعيد نسبيا عن مؤشر أفضل دولة في المنطقة الفرعية دولة المغرب. أما بالنسبة لمؤشر العولمة السياسية فقد عرف هو كذلك ثباتا نسبيا حتى مع الترتيب تذبذبا خلال الفترة المذكورة وهو في حالة تراجع في الآونة الأخيرة، وهو غير بعيد نسبيا عن مؤشر المغرب.

المطلب الثالث: آداء الجزائر وفق مؤشرات التنمية البشرية:

تعتبر الجزائر من الدول التي تلتزم بتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، وهي إطار عالمي للعمل المتفق عليه من قبل الأمم المتحدة في سبتمبر 2015. تتكون SDG 2030 من 17 هدفًا رئيسيًا ومجموعة من الأهداف الفرعية الإنمائية المستدامة التي تهدف إلى معالجة أبرز التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تواجهها البشرية بحلول عام 2030.[1]

وقد اتخذت عدة إجراءات وجهود لتحقيق هذه الأهداف أهمها القضاء على الفقر المدقع والجوع، تعزيز جودة التعليم وتوفير فرص تعليمية متساوية للجميع، تحسين الرعاية الصحية والوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية، حماية البيئة وتعزيز الاستدامة البيئية، وهذا في ايطار التعاون والشراكات الوطنية والدولية.

في هذا المطلب سوف نقوم بتقصي آداء الجزائر وفق مؤشرات التنمية البشرية المختلفة، بدءا بالمؤشر نفسه واتجاهاته، ثم المرور بمؤشر التنمية البشرية المعدل بالتوزيع غير المتكافئ وآداء الجزائر فيه، وصولا إلى أداء الجزائر وفق مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد للبلدان النامية.

أولا: آداء الجزائر وفق مؤشر التنمية البشرية واتجاهاته:

مؤشر التنمية البشرية (HDI) هو مؤشر يقيس التقدم البشري في دولة معينة، ويتم حسابه عن طريق تجميع بيانات عدة عوامل رئيسية للتنمية البشرية وتحويلها إلى مقياس واحد يعكس مستوى الحياة البشرية في تلك الدولة. يتألف مؤشر التنمية البشرية من ثلاثة أبعاد رئيسية هي الحياة الطويلة والصحية، المعرفة، والمعيشة اللائقة [2]. ويتم حسابه على مقياس يتراوح من 0 إلى 1، حيث يُعتبر القيمة 1 تمثل أعلى مستوى للتنمية البشرية. والجدول الآتي يعرض هذا المؤشر بالنسبة للجزائر مقارنة مع مؤشر أفضل دولة عالميا، افريقيا، بالإضافة إلى مؤشرات دول المنطقة الفرعية لشمال افريقيا.

---

[1] UNDP (United Nations Development Programme), Human Development Report 2020: The Next Frontier: Human Development and the Anthropocene. New York.2020, p 122.

[2] UNDP, op cit. p350.

الجدول رقم (26): مؤشر التنمية البشرية (HDI) ومكوناته للجزائر 2018-2019

مؤشر التنمية البشرية	البلد	مؤشر التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	سنوات الدراسة المتوقعة	متوسط سنوات الدراسة	الدخل القومي الإجمالي للفرد (GNI)	مؤشر التنمية البشرية
ترتيب المؤشر		القيمة	السنوات	السنوات	السنوات	تعادل القيمة الشرائية للدولار	ترتيب المؤشر
2019		2019	2019	2019	2019	2019	2018
مؤشر تطور بشري عالي جدا							
1	النرويج	0,957	82,4	18,1	12,9	66 494	1
66	موريشيوس	0,804	75,0	15,1	9,5	25 266	66
مؤشر تطور بشري عالي							
91	الجزائر	0,748	76,9	14,6	8,0	11 174	91
95	تونس	0,740	76,7	15,1	7,2	10 414	94
105	ليبيا	0,724	72,9	12,9	7,6	15 688	106
116	مصر	0,707	72,0	13,3	7,4	11 466	117
مؤشر تطور بشري متوسط							
121	المغرب	0,686	76,7	13,7	5,6	368 7	121

SOURCE: UNDP Human DEVELOPMENT Report 2020, http://hdr.undp.org/en/human-development-report-2020. (Date de consultation 04/03/2021).

من خلال الجدول أعلاه يظهر لنا أن الجزائر تتقدم دول شمال افريقيا في مؤشر التنمية البشرية (HDI) بشكب عام، وهي تنتمي إلى مجموعة الدول ذات المؤشر البشري العالي وهي لا تبتعد كثيرا عن مؤشر أفضل دولة في افريقيا جزر موريشيوس والتي تنتمي إلى مجموعة الدول ذات المؤشر العالي جدا. في حين تأتي المغرب منفردة في مجموعة الدول ذات المؤشر المتوسط.

بالنسبة للمؤشرات الفرعية فتتقدم الجزائر دول شمال افريقيا في مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة و متوسط سنوات الدراسة، أما بالنسبة لمؤشر سنوات الدراسة المتوقعة فتأتي في المرتبة الثانية بعد تونس، أما بالنسبة لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فتأتي في المرتبة الثالثة بعد كل من ليبيا ومصر. أما بالنسة لاتجاهات المؤشر من سنة 1990 حتى 2019 فنعرضها في الجدول الآتي.

الجدول رقم (27): اتجاهات مؤشر التنمية البشرية للجزائر 1990-2019

ترتيب المؤشر	البلد	مؤشر التنمية البشرية (HDI)							
		1990	2000	2010	2014	2015	2017	2018	2019
مؤشر تطور بشري عالي جدا									
1	النرويج	0,849	0,915	0,940	0,944	0,947	0,954	0,956	0,957
66	موريشيوس	0,624	0,678	0,751	0,789	0,789	0,797	0,801	0,804
مؤشر تطور بشري عالي									
91	الجزائر	0,572	0,637	0,721	0,736	0,740	0,745	0,746	0,748
95	تونس	0,567	0,651	0,716	0,726	0,729	0,734	0,738	0,740
105	ليبيا	0,724	0,780	0,798	0,728	0,697	0,714	0,721	0,724
116	مصر	0,548	0,613	0,668	0,685	0,691	0,698	0,701	0,707
مؤشر تطور بشري متوسط									
121	المغرب	0,457	0,529	0,616	0,652	0,658	0,673	0,680	0,686

SOURCE: UNDP Human DEVELOPMENT Report 2020, http://hdr.undp.org/en/human-development-report-2020. (Date de consultation 04/03/2021).

من خلال الجدول السابق يظهر لنا مدى التحسن لدى أغلب الدول بالنسبة للمؤشر من سنة 1990 حتى 2019، إلا دولة ليبيا التي كانت فس سنوات التسعينات تستأثر بمؤشر أفضل دولة في افريقيا إلى غاية 2010 أين تراجع مؤشرها مقارنة مع مؤشرات الدول الأخرة بسبب الحرب، أما بالنسبة لمعدل النمو السنوي فكان أكبر معدل سنوي في صالح المغرب إلا أنها تبقى بعيدة عن الدول الأخرى خاصة وأنها تصنف ضمن مؤشر التطور البشري المتوسط.

ثانيا: آداء الجزائر وفق مؤشر التنمية البشرية المعدل بالتوزيع غير المتكافئ:

مؤشر التنمية البشرية المعدل بالتوزيع غير المتكافئ (Inequality-Adjusted Human Development Index) هو تعديل لمؤشر التنمية البشرية العادي يأخذ في الاعتبار عدم المساواة في توزيع الدخل والفرص. يهدف هذا المؤشر إلى قياس التنمية البشرية بطريقة تأخذ بالحسبان التفاوتات في الدخل والفوارق الاجتماعية في البلدان. ويتم حسابه عن طريق إدخال تصحيحات لمؤشر التنمية البشرية العادي. يتم تطبيق هذه التصحيحات لتقييم التأثير المحتمل للتفاوتات في الدخل والفرص على التنمية البشرية. وبالتالي، يعكس المؤشر المعدل بالتوزيع الحقيقي للتنمية البشرية في البلد.[1]

[1] UNDP, op cit. p338.

والجدول الآتي يعرض مؤشر التنمية البشرية المعدل بالتوزيع غير المتكافئ بالنسبة للجزائرمقارنة مع مؤشر أفضل دولة على المستوى العالمي دولة النرويج، ومؤشر أفضل دولة في افريقيا جزر موريشيوس، بالإضافة إلى مؤشرات دول المنطقة الفرعية لشمال افريقيا.

الجدول رقم (28): مؤشر التنمية البشرية المعدل بالتوزيع غير المتكافئ للجزائر 2019.

ترتيب المؤشر	البلد	معامل عدم المساواة البشرية [1]	عدم المساواة في العمر المتوقع[2]	مؤشر العمر المتوقع المعدل بالتوزيع غير المتكافئ [3]	عدم المساواة في التعليم [4]	مؤشر التعليم المعدل بالتوزيع غير المتكافئ[5]
		القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة
		2019	2020–2015	2019	2019	2019
1	النرويج	6,0	3,0	0,931	2,3	0,908
66	موريشيوس	13,6	9,4	0,766	13,2	0,639
91	الجزائر	19,7	14,1	0,752	33,7	0,445
95	تونس	18,9	9,0	0,794	30,7	0,458
105	ليبيا	..	9,1	0,740	..	..
116	مصر	28,7	11,6	0,707	38,1	0,383
121	المغرب	..	13,0	0,759	..	..

[1] معامل عدم المساواة البشرية: متوسط عدم المساواة في الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية.

[2] عدم المساواة في العمر المتوقع: عدم المساواة في توزيع الفترة المتوقعة للحياة بناءً على البيانات من جداول العمر المقدرة باستخدام مؤشر عدم المساواة أتكينسون.

[3] مؤشر العمر المتوقع المعدل بالتوزيع غير المتكافئ: قيمة مؤشر العمر المتوقع في مؤشر التنمية البشرية (HDI) المعدلة بالاعتبار لعدم المساواة في توزيع الفترة المتوقعة للحياة بناءً على البيانات من جداول العمر المدرجة في مصادر البيانات الرئيسية.

[4] عدم المساواة في التعليم: عدم المساواة في توزيع سنوات الدراسة بناءً على البيانات من استطلاعات الأسر المقدرة باستخدام مؤشر عدم المساواة أتكينسون.

[5] مؤشر التعليم المعدل بالتوزيع غير المتكافئ: قيمة مؤشر التعليم في مؤشر التنمية البشرية (HDI) المعدلة بالاعتبار لعدم المساواة في توزيع سنوات الدراسة بناءً على البيانات من استطلاعات الأسر المدرجة في مصادر البيانات الرئيسية.

ترتيب المؤشر	البلد	عدم المساواة في الدخل	مؤشر الدخل المعدل بالتوزيع غير المتكافئ[1]	حصص الدخل المملوكة بواسطة (%)			
		النسبة	القيمة	أفقر 40 بالمئة	أغنى 10 بالمئة	أغنى 1 بالمئة	معامل جيني
		2019	2019	2010-2018	2010-2018	2010-2017	2010-2018
1	النرويج	12,6	0,858	23,2	21,6	9,4	27,0
66	موريشيوس	18,2	0,684	18,8	29,9	13,8	36,8
91	الجزائر	11,4	0,631	23,1	22,9	9,7	27,6
95	تونس	16,9	0,583	20,1	25,6	10,7	32,8
105	ليبيا	..	..	..	..	13,5	..
116	مصر	36,5	0,455	21,8	26,9	15,8	31,5
121	المغرب	..	..	17,4	31,9	15,0	39,5

SOURCE: UNDP Human DEVELOPMENT Report 2020, http://hdr.undp.org/en/human-development-report-2020. (Date de consultation 04/03/2021).

من خلال الجدول السابق يظهر لنا كذلك أن الجزائر تحتل مكانة جيدة مقارنة بجيرانها فهي تأتي في المرتبة الثانية بعد تونس بالنسبة لمؤشر عدم المساواة البشرية، في ظل غياب البينات المتعلقة بكل من ليبيا والمغرب. كذلك تحتل المرتبة الثانية في كل من معامل عدم المساواة في التعليم، أما بالنسبة لمؤشر عدم المساواة في الدخل فتأتي الجزائر كأفضل دولة في شمال افريقيا.

بالنسبة لمعامل جيني للتفاوت فالجزائر في مرتبة متقدمة مقارنة بجيرانها حتى أن مؤشرها يقترب من مؤشر النرويج أحدى الدول الأوروبية، ما يعني أن الدخل في الجزائر موزع بطريقة أفضل حالا من جيرانها الشمال افريقيين وهذا بالنظر كذلك إلى حصص الدخل المملوكة من قبل أفقر 40 بالمئة، أغنى 10 بالمئة وأغنى 1 بالمئة من السكان.

[1] مؤشر الدخل المعدل بالتوزيع غير المتكافئ: قيمة مؤشر الدخل في مؤشر التنمية البشرية (HDI) المعدلة بالاعتبار لعدم المساواة في توزيع الدخل بناءً على البيانات من استطلاعات الأسر المدرجة في مصادر البيانات الرئيسية.

ثالثا: أداء الجزائر وفق مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد للبلدان النامية:

إن أحدث البيانات المتاحة والتي تم استخدامها لتقدير مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد في الجزائر تعود إلى عام 2013. في الجزائر، يعاني 2.1 في المئة من السكان (887 ألف شخص) من الفقر متعدد الأبعاد وهو نسبة السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد ، وبعد تعديله بشدة الحرمانات، بلغ 0.008 بالمئة، في حين يصنف 5.8 في المئة إضافيين كأشخاص عرضة للفقر متعدد الأبعاد. كما بلغت قساوة الحرمان في الجزائر، 38.8 في المئة. مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد (MPI)، والجدول الآتي يعرض مكونات مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد للبلدان النامية للجزائرمقارنة مع مؤشرات أفضل دولة على المستوى العالمي ومؤشر أفضل دولة في افريقيا ، بالإضافة إلى مؤشرات دول المنطقة الفرعية لشمال افريقيا.

الجدول رقم (29): مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد للبلدان النامية للجزائر

البلدان	مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد		سكان الفقر المتعدد الأبعاد				
	السنة والمسح	المؤشر	شدة الحرمان[3]	عدد الفقراء (2019)	عدد السكان (2019)	التفاوت بين الفقراء[2]	سكان الفقر المتعدد الأبعاد الشديد[1]
	(السنوات)	(القيمة)	(النسبة)	(الآلاف)	(الملايين)	(القيمة)	(النسبة)
مصر	2014	0,019	37,6	4 670	100,4	0,004	0,6
ليبيا	2014	0,007	37,1	127	6,8	0,003	0,1
تونس	2018	0,003	36,5	92	11,7	..	0,1
الجزائر	2013	0,008	38,8	801	43,1	0,006	0,3
المغرب	2011	0,085	45,7	6 098	36,5	0,017	6,5

[1] سكان الفقر المتعدد الأبعاد الشديد: نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد الشديد، والذين يحصلون على درجة حرمان تبلغ 50 في المئة أو أكثر.

[2] عدم المساواة بين الفقراء: تباين درجات الحرمان الفردية بين الأشخاص الفقراء. يتم حسابها من خلال طرح درجة الحرمان لكل فرد فقير من متوسط الشدة، وتربيع الاختلافات وقسمة مجموع التربيعات الموزونة على عدد الأشخاص المتضررين من الفقر المتعدد الأبعاد.

[3] شدة الحرمان في الفقر المتعدد الأبعاد: متوسط درجة الحرمان التي يعاني منها الأشخاص في الفقر المتعدد الأبعاد.

البلدان	السنة والمسح	السكان عُرضة للفقر المتعدد الأبعاد[1]	مساهمة الحرمان في البُعد في الفقر المتعدد الأبعاد الكلي			"نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الداخلي "	
			الصحة	التعليم	مستوى المعيشة	خط الفقر الوطني[2]	خط الفقر 1.90 دولار في اليوم
	(السنوات)	(النسبة)	(النسبة)	(النسبة)	(النسبة)	2019-2008	2018-2008
مصر	2014	6,1	39,8	53,2	7,0	32,5	3,2
ليبيا	2014	11,4	39,0	48,6	12,4	..	..
تونس	2018	2,4	24,4	61,6	14,0	15,2	0,2
الجزائر	2013	5,8	29,9	46,8	23,2	5,5	0,5
المغرب	2011	13,1	25,7	42,0	32,3	4,8	1

SOURCE: UNDP Human DEVELOPMENT Report 2020, http://hdr.undp.org/en/human-development-report-2020. (Date de consultation 04/03/2021).

من خلال الجدول السابق يمكننا ملاحظة الآتي:

بالنسبة لآداء الجزائر في مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد للبلدان النامية ففي أغلب مكونات المؤشر تأتي في المرتبة الثانية كما بالنسبة لخط الفقر لـ 1.92 دولار في اليوم، خط الفقر الوطني، ونسبة السكان المعرضين للفقر المتعدد الأبعاد، كما تأتي في المرتبة الثالثة بالنسبة لمؤشر الفقر المتعدد الابعاد نفسه، ومؤشر التفاوت بين الفقراء.

بالنسبة لمعدل الفقر مقارنة بعدد السكان فتأتي الجزائر في المرتبة الثانية بعد تونس التي تحتوي على أقل معدل فقر في المنطقة بمعدل 0.78 بالمئة، تليها الجزائر بمعدل 1.86 بالمئة، ثم ليبيا بمعدل 1.87 وتأتي مصر في المرتبة الرابعة بمعدل 4.65 بالمئة لتأتي في الأخير المغرب بمعدل 16.71 بالمئة.

[1] سكان عُرضة للفقر المتعدد الأبعاد: نسبة السكان المعرضين لخطر تعرضهم للحرمان المتعدد، أي الأشخاص الذين يحصلون على درجة حرمان تتراوح بين 20 و 33 في المئة.

[2] السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني: نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني، والذي يُعتبر الخط الفاصل للفقر المناسب للبلد من قِبل السلطات. تعتمد التقديرات الوطنية على تقديرات فرعية مُرتبطة بالسكان من مسوح الأسر بالوزن السكاني.

أما بالنسبة لآدء الجزائر بالنسبة لباقي مكونات المؤشر كجودة التنمية البشرية، النتائج الصحية ، إنجازات التعليم، الدخل القومي وتكوين الموارد، نتائج العمل والتوظيف، مكتسبات الأمن الانساني، التنقل البشري ورأس المال فسيتم وضعها في الملاحق من (01) إلى (07).

تُعد المؤشرات الدولية من الأدوات المستخدمة لتقييم وتصنيف الأداء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدول حول العالم. ويتم استخدام هذه المؤشرات كأداة لقياس تقدم الدول والتحسين في مختلف المجالات وتحديد المناطق التي تحتاج إلى تطوير وتحسين. ومن بين هذه المؤشرات، هناك بعض المؤشرات التي تصنف الدول بناءً على معايير محددة مثل مؤشر المخاطر السياسية والقطرية ومؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر العولمة ومؤشرات مسح الحكومة الالكترونية.

ومن المؤسف أن الجزائر تحتل مراتب منخفضة في بعض هذه المؤشرات الدولية، حيث تشير التصنيفات الأخيرة إلى تراجع أداء الجزائر في بعض المؤشرات العالمية. وتصنف الجزائر عادة بين الدول الأقل تطورا في بعض المؤشرات الدولية، وتحتل مراتب منخفضة في مؤشرات مسح الحكومة الالكترونية ومؤشر المخاطر السياسية والقطرية ومؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر العولمة. وعلى الرغم من تلك التحديات، فإن الجزائر ما زالت تعمل على تحسين أدائها ورفع تصنيفها في هذه المؤشرات الدولية.

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية لتأثير الإستثمارات الأجنبية المباشرة على الفقر في الجزائر:

سنقوم من خلال الدراسة بتحليل الأثر القياسي لتأثير تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشرة الواردة على الفقر في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2019 وهذا من خلال عرض البيانات الخاصة بكل من تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر كمتغير مستقل و نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي، ممثلا للمتغير التابع وعرض التمثيلات البيانية الخاصة بكل منهما.

المطلب الأول: بيانات الدراسة

نستعمل في دراستنا بيانات تغطي الفترة 1990 – 2019 وقد تم الاستعانة بقاعدة بينات مجلس الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD في الحصول على البيانات المطلوبة، والتي يمكن الحصول عليها من خلال الرابط:

https://data.worldbank.org/country/algeria?view=chart

من خلال الدراسة النظرية والتي تناولت محددات الاستثمار الأجنبي و أيضا علاقة الاستثمار الأجنبي بالفقر واللامساواة في الدخل، وتحليل الدراسات السابقة نقترح جملة من المتغيرات بغرض التحليل والدراسة واختبار فرضيات هذا البحث، ولهذا فإن اختيار هذه المتغيرات قد تم على أساس الجانب النظري لهذا البحث وكذلك الدراسات السابقة المشابهة والتي لها علاقة بموضوع البحث. وليكون النموذج صالحا وملائما للتقدير فقد تم الإعتماد على بينات كل المتغيرات التابعة والمتغير المستقل في شكل نسب مئوية.

فبالنسبة للمتغيرات المستقلة فقد تم الإستعانة بثلاثة متغيرات نسبة صافي الاستثمارات الأجنبية الواردة من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، معدل التضخم أي الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)، ومعدل الانفتاح التجاري.

أما بالنسبة للمتغيرات التابعة ، فبالنظر إلى أن محددات الفقر عديدة إلا أنه قد تم حصر الدراسة على متغير واحد وهو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) والذي قد أعتمد في أغلب الدراسات السابقة وكذلك بسبب توفر البيانات خاصة وأن بعض من أهم المؤشرات مثل معدل انتشار سوء التغذية (حيث بدأ منظمة الزراعة والأغدية FAO في حساب بيانات هذا المؤشر من سنة 2001) وكذلك نصيب الفرد من الإنفاق الصحي الحالي (حيث تتوفر بينات فقط من سنة 2000)، المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط فقر 1,90 دولار في اليوم للفرد و المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط

فقر 3,20 دولار في اليوم للفرد، والمؤشر العددي للفقر مقارنة بخط فقر 5,50 دولار في اليوم للفرد (حيث لا تتوفر معطيات سوى للسنوات 1988، 1995 و 2011)، كذلك الحال بالنسبة لمؤشر جيني للتفاوت.

وتشتمل بيانات الدراسة على المتغيرات الآتية:

أولا: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 1990 - 2019

سعت الحكومة الجزائرية من خلال تطبيق برامج التنمية والإصلاحات الاقتصادية في إطار جذب المزيد من رأس المال الأجنبي، وهذا ما كان له الأثر على حجم التدفقات الواردة من هذه الاستثمارات وسنلاحظ ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم (30): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 1990-2019 بالمليون دولار أمريكي (بالأسعار الحالية للدولار الأمريكي)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
التدفقات	0,330	11,664	30,000	0,001	0,001	0,001
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
التدفقات	270,000	260,000	606,600	291,600	280,100	113,100.1
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التدفقات	064,960.1	637,880	881,850	145,340.1	888,170.1	743,330.1
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
التدفقات	631,710.2	753,760.2	301,230.2	580,626.2	499,447.1	696,867.1
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
التدفقات	506,733.1	-584,528	636,300.1	232,342.1	466,082.1	381,89.1

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات UNCTAD.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر خلال الفترة 1990 -2000 قد تميز بفترة ركود وخاصة في الفترة ما قبل 1995 وهي التي تميزت بمرور البلاد بأزمة سياسية وأمنية واقتصادية كبيرة وعلى كل المستويات مما أدى إلى نفور المستثمرين ، وما إن بدأت الأوضاع الأمنية تتحسن قليلا – موازاة مع تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية- حتى بدأت الحركية تعود من جديد لكن بمستويات ضئيلة نوعا ما إلى غاية سنة 2000 ، وقد تجاوز حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة عتبة المليار دولار لأول مرة في تاريخ الجزائر في سنة 2001، لتبدأ بعدها التدفقات في الإرتفاع لتصل إلى أعلى مستوى لها في سنة 2009 بأكثر من 2.7 مليار دولار. لكن هذه الحالة ما لبثت أن تغيرت خلال السنوات اللاحقة لتعرف هذه المرحلة تراجعا حادا لتبلغ أدنى مستوى في سنة 2015 بأقل من 584- مليون دولار، لتعود من بعدها في الإرتفاع من جديد، والشيء

الملاحظ أن هذه الحركة (حركة التدفقات) تتناسب طرديا مع تقلبات أسعار النفط خاصة وأن قطاع المحروقات هو الركيزة التي يقوم هذا الاقتصاد الجزائري والنسبة الأعظم من الاستثمارات الأجنبية موجهة لهذا القطاع، ويتضح هذا من خلال النسبة التي تمثلها المحروقات من مجموع الصادرات أين ظلت تتراوح بين 95 % و 97 %، حيث مثلا قدرات هذه النسبة سنة 2015 ما يقارب 94.54 %، ما يعني أن المصدر الأساسي للعملات الأجنبية هو النفط ما يجعل الجزائر ذات اقتصاد ريعي يعتمد على موارد المحروقات[1].

ويمكن عرض معطيات الجدول بالشكل البياني التالي من خلال برنامج .EVIEWS10:

الشكل رقم (11): منحنى تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 1990-2019 بالمليون دولار أمريكي (بالأسعار الحالية للدولار الأمريكي)

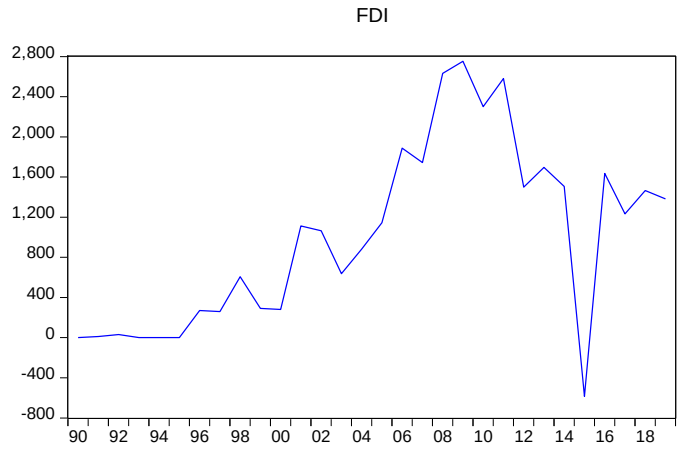

المصدر : مخرجات برنامج EVIEWS.

ثانيا: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1990 – 2019.

إن الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع القيم المضافة للمنتجين المقيمين بسعر المنتج مضافًا إليه الرسوم الجمركية، أو هو مجموع المخرجات مخصومًا منه مجموع الإستهلاك الوسيط مضافًا إليه صافي الضرائب غير المباشرة على المنتجات "ضرائب –إعانات" غير المدرجة في قيمة المخرجات. أما نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي فنعني به متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بعد

[1] الدكتور العربي رحماني، أثر اسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، المجلة الدولية للآداء لاقتصادي، جامعى امحمد بوقرة بومرداس، مخبر آداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الحركية الاقتصادية الدولية، العدد الرابع – ديسمبر 2019 – ص39.

قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على عدد السكان. والجدول التالي يبين المعطيات الخاصة بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالجزائر خلال الفترة الدراسة:

الجدول رقم (31): نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1990 – 2019 (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
GDP_PC	2408,68	1731,61	1776,03	1807,32	1507,86	1452,26
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
GDP_PC	1603,93	1619,80	1596,00	1588,34	1764,97	1740,64
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
GDP_PC	1781,83	2103,41	2609,94	3113,10	3478,65	3950,51
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
GDP_PC	4923,62	3883,26	4480,79	5455,85	5592,25	5499,58
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
GDP_PC	5493,02	4177,89	3946,44	4044,27	4114,72	3948,34

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات UNCTAD.

من خلال معطيات الجدول وشكل الرسم البياني يظر لنا أن نصيب الفرد من النتاج الإجمالي قد عرف فترات من اللااستقرار حيث تميزت الفترة من سنة 1990 إلى 1994 بفترة التراجع الحاد فقد هبط من 2408,68 دولار أمريكي إلى 1507,86 دولار أمريكي وهي أدنى مستوى له خلال فترة الدراسة بنسبة تراجع فاقت 37,40 %، وهي الفترة التي ميزت عز الأزمة السياسية والإقتصادية التي مرت بها البلاد، كما أسلفنا خاصة وأن الإقتصاد الجزائري يعتمد بشكل شبه تام على الريع البترولي وفي هذه الفترة فقد تراجعت الإستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل حاد، تلتها فترة الركود من سنة 1995 إلى سنة 2002، لكن مع بداية تحسن الظروف الأمنية والسياسية وبالموازاة مع عودة المستثمرين عاد نصيب الفرد من الناتج الإجمالي يتعرف التحسن ابتداءا من سنة 2003 حيث بلغ 2103,41 دولار أمريكي ليبلغ أعلى مستوى له سنة 2012 بحدود 5592,25 دولار أمريكي وبمعدل نمو فاق 165,80 % مقارنة بسنة 2003، وهي الفترة التي عرفت أفضل انتعاش لأسعار البترول، ثم ما لبث أن عرف بعض الإستقرار في سنوات 2014 و 2015، ليتأتي بعدها فترة التراجع لكن بنسب غير كبيرة حيث اراجع إلى مستوى 3946,4 سنة 2016 بنسبة تراجع بلغت 29 % مقارنة بسنة 2012.

ويمكن عرض معطيات الجدول بالشكل البياني التالي من خلال برنامج .EVIEWS10:

الشكل رقم (12): نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2019

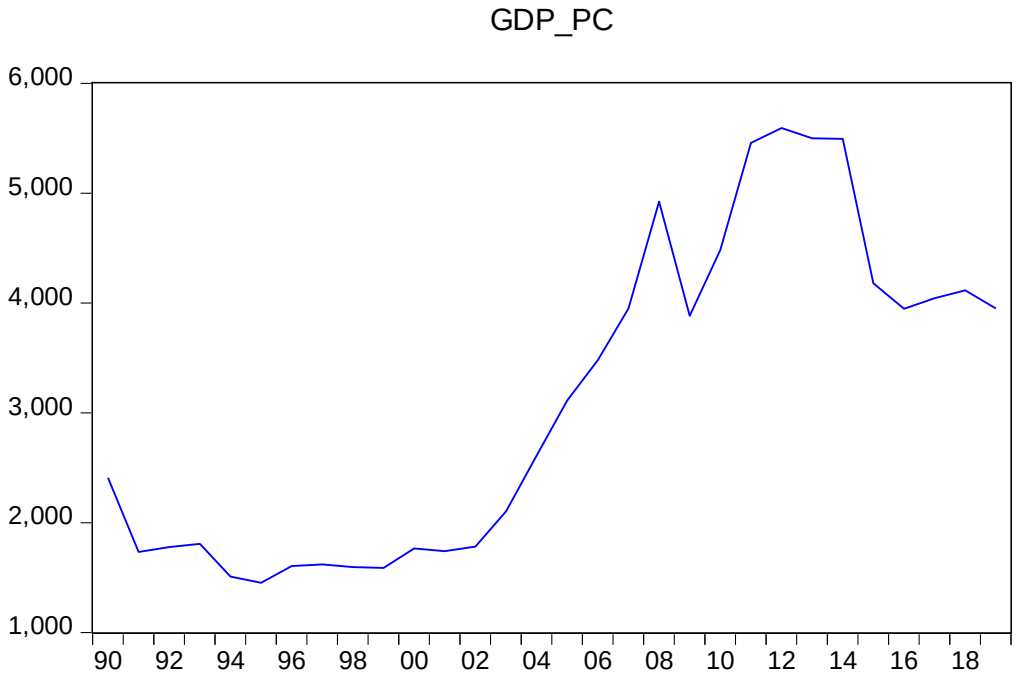

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة:

أولا: الطريقة والأدوات:

يتم إجراء اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات وفقا لمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL والتحقق من إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات وذلك من خلال اختبار الحدود ليتم بعد ذلك تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد ويتميز هذا الاختبار عن بقية الطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك (أنجل وغرانجر وجوهانسن) في أنه لا (يتطلب أن تكون السلاسل متكاملة من نفس الدرجة سواء كانت مستقرة عند مستوياتها (0) I أو متكاملة من الدرجة الأولى (1) I أو خليط من الاثنين، بشرط أن لا تكون السلاسل متكاملة من الدرجة الثانية (2) I كما أن نتائج تطبيقه تصبح أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة (حجم العينة صغير) مقارنة بالطرق الأخرى، ويمكننا هذا الاختبار من تقدير معادلتي الأجلين الطويل والقصير في نفس المعادلة، كما أنه يأخذ العدد الكافي من فترات الإبطاء الزمني لكل سلسلة زمنية على حدى (أي أن لكل سلسلة زمنية فترة إبطاء خاصة بها) هذا ما يسمح بالحصول على أفضل النتائج.

ثانيا: المتغيرات و البيانات :

من خلال تحليل الدراسات السابقة وجدنا أن معظمها قد استخدمت معدل الانفتاح التجاري، ومعدل التضخم ضمن معادلة الانحدار وبالتالي فقدت تم الاستعانة بثلاثة متغيرات مستقلة ومتغير تابع واحد (وبالتالي تم الحصول على معادلة انحدار واحدة) بغرض تقدير نموذج تصحيح الخطأ، ونبدأ بالمتغيرات المستقلة:

نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الخام FDI_GDP :

نسبة صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي، إن ازدياد انسياب رؤوس الأموال الأجنبية على شكل استثمار منتج أو خدمي يزيد من حجم الموارد المحلية، أي يقدم إضافة إلى القاعدة الإنتاجية للبلد وللموارد الحقيقية المتاحة، وتؤكد فرضيات النظريات الكلاسيكية على عدم وجود أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على تخفيض معدلات الفقر ، في حين أكدت المدرسة الحديثة أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثرا إيجابيا في معدل النمو الاقتصادي ومدى فاعليته في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، وذلك عن طريق الحصول على العملات الأجنبية والتكنولوجية المتطورة والخبرات الفنية والخبرات الفنية والإدارية وأساليب الإنتاج الحديثة، وبالتالي يكون تأصيره إيجابيا على في تخفيض معدلات الفقر.

معدل التضخم INF:

يعكس مؤشر أسعار المستهلكين التغيرات في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع الخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلاً. وتُستخدم بوجه عام صيغة لاسبيرز، ويعتبر معدل الضخم عاملاً حاسماً في التأثير على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر فالمعدلات المرتفعة للتضخم تعني ضمنياً عدم استقرار اقتصاد الدولة، وبشكل عام فإن المعدلات العالية للتضخم ترتبط بتدفقات أقل للأستثمار الاجنبي المباشر .وقد توصلت دراسة (صايد وزملائه) إلى أن معدلات التضخم تسبب أثر ذو دلالة إيجابية في المدى الطويل على تدفقات ايجابية على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في باكستان[1].

[1] Impact of Trade Openness, FDI, Exchange Rate and Inflation on Economic Growth: A Case Study of Pakistan, Syed Tauqeer Ahmad et al, International Journal of Accounting and Financial Reporting, 2014 / 10 Vol. 1; Iss. 1.

معدل الانفتاح التجاري TOP:

هو مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية مقاسا بالدولار الأمريكي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، ونتوقع أن يكون له أثر إيجابي على تخفيض معدلات الفقر. كما أن سياسة الانفتاح التجاري تسمح بدعم التوسع في استيراد السلع الرأسمالية والاستثمارية، مما يساعد على نقل التكنولوجيا وتحسين مستويات أداء عوامل الإنتاج مما يساهم في زيادة الناتج الوطني، وتسهم التجارة الخارجية في زيادة الاستثمارات الأجنبية مما يدعم التنافسية بين المؤسسات وهذا ما يدفع إلى زيادة الإنتاج المحلي كما ونوعا،

وقد وجدت دراسة (Jacob W. Musila) أن الانفتاح التجاري الكلي قد أثر بشكل إيجابي على مستوى الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي ، على الرغم من أن التأثير على هذا الأخير غير مهم من الناحية الإحصائية، كما وجدت أن الانفتاح التجاري يؤثر على معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل من خلال التفاعل مع نمو رأس المال المادي في دولة كينيا [1].

وقد تم حساب معطيات هذا المؤشر بالإعتماد على معطيات من قاعدة بيانات مجلس الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD الخاصة بكل من الوادرت والصادرات كما يظهر في الجدول الآتي:

الجدول رقم (32): واردات وصادرات الجزائر مع معدل الإنفتاح التجاري خلال الفترة 1990 – 2019 (بالمليار دولار أمريكي)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الصادرات	14,546	13,311	12,154	10,880	9,585	10,940
الواردات	15,472	10,789	11,458	11,557	11,084	12,110
معدل الانفتاح التجاري	48,38 %	52,72 %	49,19 %	44,92 %	48,58 %	55,19 %
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الصادرات	13,970	14,890	10,880	13,692	23,051	20,084
الواردات	11,240	10,280	10,850	11,081	11,390	12,052
معدل الانفتاح التجاري	53,71 %	52,24 %	45,09 %	50,93 %	62,86 %	58,70 %
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007

[1] The impact of trade openness on growth: The case of Kenya, Jacob W. Musila et Zelealem Yiheyis, Journal of Policy Modeling, 2015 / 03 Vol. 37; Iss. 2.

63,531	57,120	48,714	34,175	25,958	20,153	الصادرات
33,568	25,652	24,844	21,884	16,204	14,548	الواردات
71,94 %	70,73 %	71,28 %	65,70 %	62,13 %	61,13 %	معدل الانفتاح التجاري
2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنوات
69,659	77,123	77,581	61,975	48,534	82,036	الصادرات
63,767	59,612	57,375	50,656	49,330	49,095	الواردات
63,61 %	65,40 %	67,47 %	69,87 %	71,32 %	76,68 %	معدل الانفتاح التجاري
2019	2018	2017	2016	2015	2014	السنوات
38,367	44,523	37,934	33,404	38,460	64,611	الصادرات
50,103	56,195	55,604	56,097	60,622	68,262	الواردات
52,04 %	57,96 %	55,88 %	55,93 %	59,70 %	62,15 %	معدل الانفتاح التجاري

المصدر : إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات UNCTAD.

ويمكن عرض معطيات الجدول بالشكل البياني التالي من خلال برنامج EVIEWS10.:

الشكل رقم (13): واردات وصادرات الجزائر ومعدل الإنفتاح التجاري خلال الفترة 1990 – 2019

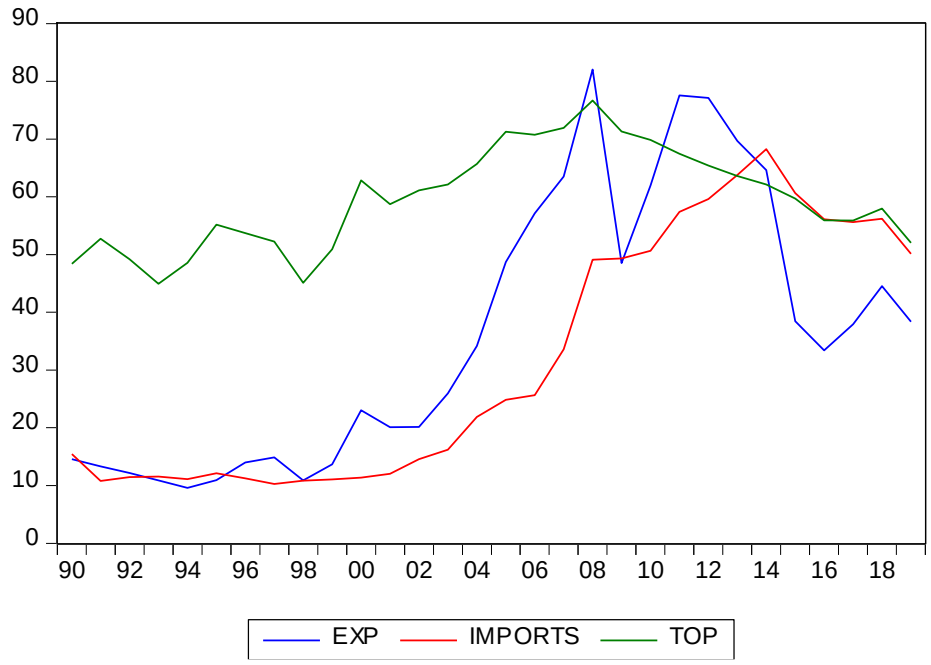

المصدر : مخرجات برنامج EVIEWS.

من خلال معطيات الجدول وشكل الرسم البياني يظر لنا أن الصادرات والواردات في الجزائر قد عرفت فترات من اللااستقرار تراوحت بين النمو والتراجع حيث سادت فترات تفوق الواردات على الصادرات أي فترات عجز الميزان التجاري ما بين سنوات 1993 إلى 1995، ومن بين 2014 إلى غاية 2019، أما بالنسبة لفترات انتعاش الميزان التجاري فقد سادت في الفترة ما بين 1996 إلى 2008 وهي الفترة التي ميزت انتعاش أسعار المحروقات كما أسلفنا من قبل خاصة وأن مايفوق 97 % من الصادرات الجزائرية عبارة عن صادرات بترولية وأي تقلبات حادة في أسعارها سوف يكون له أثر بليغ على الميزان التجاري بصفة خاصة والإقتصاد الجزائري بصفة عامة، أما بالنسبة لمعدل الإنفتاح التجاري فقد بلغ أعلى مستوياته سنة 2008 بما يزيد عن 76.68 % وهو في تراجع مستمر من ذاك الحين خاصة مع الإجراءات الجديدة التي وضعتها السلطات الجزائرية لكبح جماح الواردات وترشيد النفقات العمومية ابتداءا من سنة 2015 وهذا من أجل مجابهة النقص الحاد في أسعار المحروقات في السنوات الأخيرة.

معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP.PC_GDP :

معدل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي وهو يمثل المتغير التابع في الدراسة باعتباره مؤشرا للنمو الاقتصادي وأحد المؤشرات الدالة على الفقر، وقد شاع استخدامه في كل من النظريات النيوكلاسيكية ونظريات النمو الداخلي، كما يشير إلى مقدار رفاهية الفرد طول فترة الدراسة، وقد تم الإعتماد على هذا المؤشر بدلا من استخدام مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نظرا إلى أن جميع متغيرات الدراسة الأخرى عبارة عن معدلات (أي نسب مئوية) لتكون جميع المتغيرات متجانسة حتى تكون نتائجها دات مصداقية. والجدول التالي يبين بيانات جميع متغيرات الدراسة:

الجدول رقم (33): بيانات متغيرات الدراسة

	نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الخام	نسبة التضخم	نسبة الانفتاح التجاري	معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام
السنوات	FDI_GDP	INF	TOP	GDP.PC_GDP
1990	0,000532	16,65	48,38	0,00388
1991	0,025462	25,89	52,72	0,00379
1992	0,062496	31,67	49,19	0,00370
1993	0,000002	20,54	44,92	0,00362
1994	0,000002	29,05	48,58	0,00354
1995	0,000002	29,78	55,19	0,00348
1996	0,575184	18,68	53,71	0,00342
1997	0,539667	5,73	52,24	0,00336

0,00331	45,09	4,95	1,258826	1998
0,00327	50,93	2,65	0,599499	1999
0,00322	62,86	0,34	0,511237	2000
0,00318	58,70	4,23	2,033225	2001
0,00314	61,13	1,42	1,876230	2002
0,00310	62,13	4,27	0,939927	2003
0,00306	65,70	3,96	1,033522	2004
0,00302	71,28	1,38	1,109842	2005
0,00297	70,73	2,31	1,613470	2006
0,00293	71,94	3,68	1,291573	2007
0,00288	76,68	4,86	1,539006	2008
0,00283	71,32	5,74	2,006957	2009
0,00278	69,87	3,91	1,427493	2010
0,00273	67,47	4,52	1,290187	2011
0,00267	65,40	8,89	0,717232	2012
0,00262	63,61	3,25	0,808977	2013
0,00257	62,15	2,92	0,704710	2014
0,00252	59,70	4,78	-0,352169	2015
0,00247	55,93	6,40	1,022471	2016
0,00242	55,88	5,59	0,736213	2017
0,00237	57,96	4,26	0,843750	2018
0,00232	52,04	1,95	0,812933	2019

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات UNCTAD.

ثالثا: الاختبارات القبلية (التوزيع الطبيعي، الاستقراريةن والتكامل المشترك)

تعتمد الاختبارات القبلية الخاصة بالدراسة القياسية لأي نموذج في اختبار التوزيع الطبيعي، اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة أي اختبار الكشف عن جذر الوحدة، ومن ثم تحديد درجات الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج، واختبار .التكامل المشترك.

1 - اختبار التوزيع الطبيعي:

من الضروري قبل بداية عملية التقدير، اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج (Normality Test)، من خلال إجراء اختبار (Jarque & Bera,1987) ومن قراءة مخرجات برنامج Eviews.10 ، تأكد لنا قبول الفرض العدم (H0) الذي يؤكد التوزيع الطبيعي للبواقي، باعتبار أن قيمة احتمالية-Jarque)

(Beraأكبر من مستوى المعنوية المفترض (5 % لدى كل متغيرات الدراسة كما تظهره نتائج الجدول والشكل البياني الآتيين:

الجدول رقم (34): نتائج اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي

المتغيرات	معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام	نسبة الانفتاح التجاري	نسبة التضخم	نسبة الاستثمارات الأجنبية إلى الناتج المحلي الخام
	GDP.PC_GDP	TOP	INF	FDI_GDP
قيمة Jarque-Bera	3.781382	1.318110	1.242306	0.713289
احتمالية Jarque-Bera	0.150967	0.517340	0.537325	0.700021

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

الشكل رقم (14): نتائج اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي

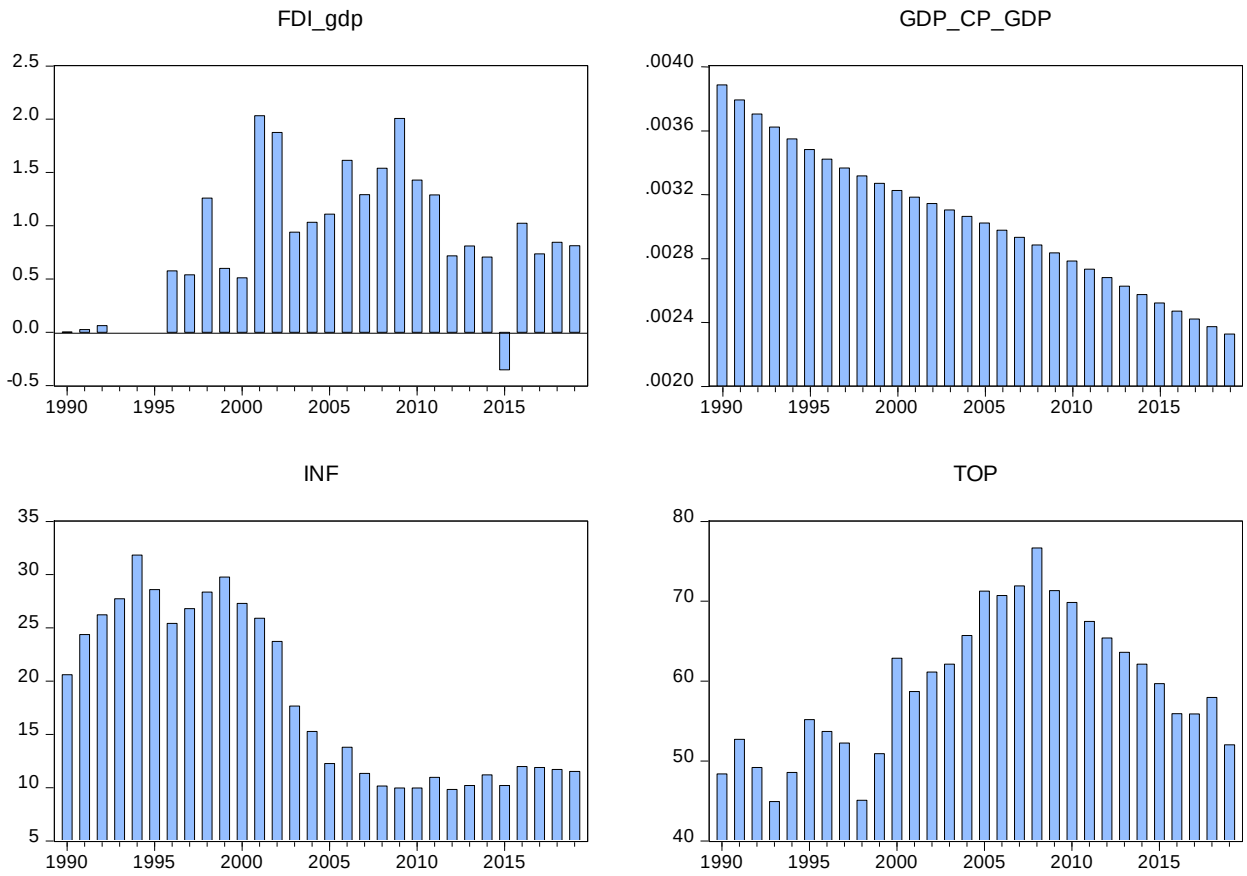

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

2 – اختبار الاستقرارية (السكون):

لتفادي الانحراف الزائف كما أشار لذلك (Granger & Newbold, 1974) ، ولتحديد طريقة التقدير المناسبة، لابد من إجراء اختبارات "جذر الوحدة (The Unit Root Test) "، حيث تعاني غالبية السلاسل الزمنية من هذا الانحراف الزائف كما أشار لذلك كل من (Nelson & Plosser,1982) و (Peter,1986). ولتحليل خصائص السلاسل الزمنية الأحادية المستعملة في الدراسة يجب التأكد من استقرارها، وفي حالة عدم استقرارها نلجأ إلى استخدام الجذر الأحادي الصاعد لكل متغيرة على حدى، باستخدام برنامج EViews.10 ، عن طريق استخدام اختبار (ADF: Augmented Dickey-Fuller test statistic) واختبار (PP: Phillips & Perron)، ويمكن تلخيص النتائج كما يلي :

الجدول رقم (35): نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلاسل الزمنية

		بوجود ثابت		بوجود ثابت واتجاه عام		بغياب الثابت والاتجاه عام	
		عند المستوى	الفرق الأول	عند المستوى	الفرق الأول	عند المستوى	الفرق الأول
FDI_GDP	القيمة الجدولية	−2,641	−5,435	−2,468	−1,635	−1,226	−7,912
	الاحتمال	0,0974	0,0002	0,3398	0,0000	0,1963	0,0000
القيم الحرجة	عند 1 %	−3,699	−3,72	−4,33	−4,356	−2,653	−2,656
	عند 5 %	−2,976	−2,986	−3,587	−3,595	−1,953	−1,954
	عند 10 %	−2,627	−2,632	−3,229	−3,233	−1,609	−1,609
INF	القيمة الجدولية	−1,486	−5,285	−1,774	−5,319	−1,365	−5,283
	الاحتمال	0,524	0,0002	0,688	0,001	0,155	0,000
القيم الحرجة	عند 1 %	−3,699	−3,711	−4,33	−4,356	−2,653	−2,656
	عند 5 %	−2,976	−2,981	−3,587	−3,595	−1,953	−1,954
	عند 10 %	−2,627	−2,629	−3,229	−3,233	−1,609	−1,609
TOP	القيمة الجدولية	−1,559	−4,823	−0,953	−4,884	0,103	−4,922
	الاحتمال	0,488	0,0007	0,934	0,003	0,707	0,000
القيم الحرجة	عند 1 %	−3,699	−3,711	−4,339	−4,356	−2,653	−2,656
	عند 5 %	−2,976	−2,981	−3,587	−3,595	−1,953	−1,954
	عند 10 %	−2,627	−2,629	−3,229	−3,233	−1,609	−1,609
PC_GDP	القيمة الجدولية	−7,732	−4,796	−2,010	−4,684	0,215	−4,753
	الاحتمال	0,810	0,0007	0,569	0,004	0,741	0,0000
القيم الحرجة	عند 1 %	−3,699	−3,711	−4,339	−4,356	−2,653	−2,656
	عند 5 %	−2,976	−2,981	−3,587	−3,595	−1,953	−1,954
	عند 10 %	−2,627	−2,629	−3,229	−3,233	−1,609	−1,609

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

الجدول رقم (36): نتائج اختبار PP لاستقرارية السلاسل الزمنية

		بوجود ثابت		بوجود ثابت واتجاه عام		بغياب الثابت والاتجاه عام	
		عند المستوى	الفرق الأول	عند المستوى	الفرق الأول	عند المستوى	الفرق الأول
FDI_GDP	القيمة الجدولية	-2,533	-8,049	-2,533	-8,049	-1,226	-7,912
	الاحتمال	0,1190	0,0000	0,1190	0,0000	0,1963	0,0000
القيم الحرجة	عند 1 %	-3,699	-3,711	-3,699	-3,711	-2,653	-2,656
	عند 5 %	-2,976	-2,981	-2,976	-2,981	-1,953	-1,954
	عند 10 %	-2,627	-2,629	-2,627	-2,629	-1,609	-1,609
INF	القيمة الجدولية	-1,480	-5,386	-1,873	-5,863	-1,349	-5,346
	الاحتمال	0,5281	0,0002	0,6403	0,0003	0,1600	0,0000
القيم الحرجة	عند 1 %	-3,699	-3,711	-4,339	-4,356	-2,653	-2,656
	عند 5 %	-2,976	-2,981	-3,587	-3,595	-1,953	-1,954
	عند 10 %	-2,627	-2,629	-3,229	-3,233	-1,609	-1,609
TOP	القيمة الجدولية	-1,537	-4,823	-0,820	-4,897	0,1471	-4,932
	الاحتمال	0,4998	0,0007	0,9509	0,0030	0,7207	0,0000
القيم الحرجة	عند 1 %	-3,699	-3,711	-4,339	-4,356	-2,653	-2,656
	عند 5 %	-2,976	-2,981	-3,587	-3,595	-1,953	-1,954
	عند 10 %	-2,627	-2,629	-3,229	-3,233	-1,609	-1,609
GDP.PC_GDP	القيمة الجدولية	-0,773	-4,796	-2,108	-4,684	0,215	-4,753
	الاحتمال	0,8107	0,0007	0,5184	0,0048	0,7413	0,0000
القيم الحرجة	عند 1 %	-3,699	-3,711	-4,339	-4,356	-2,653	-2,656
	عند 5 %	-2,976	-2,981	-3,587	-3,595	-1,953	-1,954
	عند 10 %	-2,627	-2,629	-3,229	-3,233	-1,609	-1,609

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

تمثل القيم المدونة في الجدول (القيم الجدولية) الإحصائية المحسوبة لاختبار ستيودنت.

H0 : الفرضية الصفرية، احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة.

H1 : الفرضية البديلة، عدم احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة، أي أنها مستقرة.

إن نتائج اختبارات جذر الوحدة بالنسبة لجميع السلاسل تؤكد وجود جذر الوحدة في كل النماذج و باستعمال الاختبارين ADF و PP و بمستوي معنوية 10 % كحد أقصى، أما عند إخضاع الفروق

الأولى للسلاسل السابقة لنفس الاختبارين يؤكد على استقرارية السلاسل عند الفرق الأول، وبالتالي فإنها متكاملة من الدرجة الأولى.

3 – اختبار التكامل المشترك:

يحدد التكامل المشترك الأثر الطويل الأجل بين المتغيرات، وتوجد عدة طرق لإجراء اختبار التكامل المشترك، ولكل منها شروطها وحدودها، وسوف نقوم بإجراء اختبار التكامل المشترك من خلال أسلوب اختبار الحدود–F) (Bounds Test المطور من طرف. (Pesaran, & Shin, & Smith, 2001) وبعد قراءة مخرجات برنامج EViews.10 تأكد رفض الفرض العدم(H0) القائل بعدم وجود تكامل مشترك، وقبول الفرض البديل (H1) الذي يؤكد وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، أي أن الاختبار يثبت وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التي يتكون منها النموذج، وهذا يعني أن المتغيرات تتحرك في نفس الاتجاه في الأجل الطويل، باعتبار أن القيمة المحسوبة (F–statistic=8,999912) أكبر من القيمة الجدولية للحد الأعلى (I(1)=4.08) عند مستوى الدلالة (signif=5%) كما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم (37): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bounds Test)

الاختبار الإحصائي	القيمة	عدد المتغيرات المستقلة N
إحصائية F	8,999912	3
المعنوية/N= 26	الحد الأدنى I0	الحد الأعلى I1
% 10	2,37	3,2
% 05	2,79	3,67
% 2.5	3,15	4,08
% 1	3,65	4,66

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

رابعا: الاختبارات التشخيصية (الارتباط الذاتي، عدم التجانس، استقرارية النموذج).

1 – مشكل الارتباط الذاتي :

والذي سنكشف عليه باستخدام اختبار مضاعف لاغرانج ، (LM Test, Lagrange Multiplier) ومن خلال مخرجات برنامج EViews.10 حيث تبين ما يلي:

قيمة احتمالية (PROB.F (2,8)=0.3243)، أكبر من مستوى المعنوية المفترض (5 %)، أي أنها غير معنوية، ما يعني قبول الفرض العدم (H0) القائل بعدم وجود مشكل الإرتباط الذاتي، ورفض

الفرض البديل (H1) القائل بوجود مشكل الارتباط الذاتي، أي أن تباين الأخطاء متجانس ولا يوجد اختلاف تباين.

2 – عدم تجانس التباينات (Heteroskedasticity Test: ARCH) :

من خلال مخرجات برنامج EViews.10 يمكن ملاحظة أن قيمة احتمالية (Porob. F(1,23)=0.5410) أكبر من القيمة المحسوبة(F statistic=0.0385067) كما أن قيمة احتمالية الاختبار غير معنوية عند مستوى المعنوية المفترض (5 %)، ما يعني قبول الفرض البديل (H1) القائل بوجود تجانس بين التباينات، ورفض الفرض العدم (H0).

3 – اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج:

من خلال إجراء اختبار (Jarque & Bera) ومن قراءة مخرجات برنامج Eviews.10 ، تأكد لنا قبول الفرض العدم (H0) الذي يؤكد التوزيع الطبيعي للبواقي، باعتبار أن قيمة احتمالية-(Jarque Bera= 0.127471) أكبر من مستوى المعنوية المفترض (5 %).

4 – اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (Cumulative Sum).

يتحقق الاستقرار الهيكلي للنموذج عندما يقع الشكل البياني لإحصائية كل من (CUSUM) و (CUSUMSQ)داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية المفترض (5%) ، وتكون المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين خارج الحدود، ويستعمل الاختبار للتأكد من خلو المعطيات في هذه الدراسة من وجود أي تغييرات هيكلية فيها، ويوضح الاختبار أمرين مهمين هما وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات الطويلة الأمد (Long Run Coefficients) مع القصيرة الأمد (Short Run Coefficients) ، بالإضافة إلى أن هذا الاختبار من أهم الاختبارات المستخدمة والمصاحبة لمنهجية (ARDL)المستخدمة في هذه الدراسة.

الشكل رقم (15): اختبار استقرارية النموذج باستخدام اختباري CUSUM & CUSUM OF SQUARES

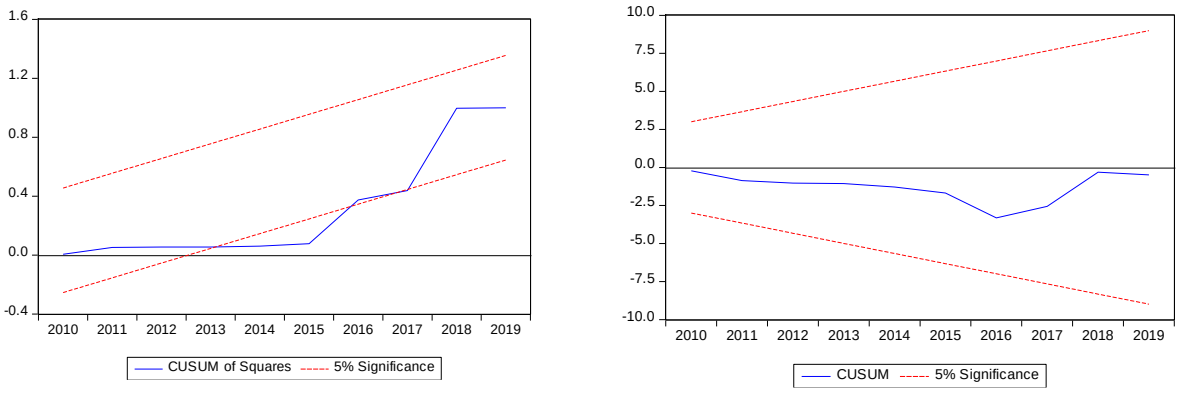

بملاحظة الشكل رقم (15) الذي يبين نتائج اختبار (CUSUMSQ & CUSUM) ، يتأكد لنا استقرار متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبار الأول CUSUM لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية المفترض (5%)،أما بالنسبة لإحصاء الاختبار الثاني CUSUMSQ فقد وقع الشكل خارج الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية المفترض(5%) بالنسبة للسنوات2013 – 2016، بالتالي هناك تغيير هيكلي في البيانات المستخدمة في الدراسة، كما يتضح أيضا من هذين الاختبارين أن هناك استقرار وثبات المقدرات وانسجام بين نتائج المعلمات عبر فترة الدراسة.

5 – اختبار(Ramsey RESET: Regression Error Specification Test) :

المتعلق بمدى ملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة، ومن خلال مخرجات برنامج EViews.10نلاحظ قيمة احتمالية الاختبار (Prob.=0.1240) ، أكبر من مستوى المعنوية المفترض (5%)، ما يعني قبول الفرض العدم (H0) القائل بكون النموذج موصوف بشكل جيد، مما يعني ملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة.

6 – معامل تصحيح الخطأ (ECM : Error Correction Model)

من خلال مخرجات برنامج EViews.10 يمكن ملاحظة معامل التصحيح أن– =Coefficient) 0.001200)سالب وهي قيمة مستوفية للشروط النظرية للمعامل، خاصة الإشارة السالبة، كما أنه محصور بين (0,-1) ، ومعنوي باعتبار أن قيمة اختبار معنويته (Prob.=0.0000) أقل من مستوى

المعنوية المفترض (5%) ، هذه الشروط ستضمن وجود تقارب في النموذج مما يعني بشكل غير مباشر وجود علاقة طويلة المدى، وبالتالي فإن النموذج محل الدراسة يصحح الخطأ بنسبة % 01.20 خلال فترة واحدة وهي سنة كاملة.

7 – اختبار معنوية النموذج ومعامل الارتباط:

قبل عملية التقدير والاختبار من المهم جدا اختيار فترة الإبطاء المثلى، وطريقة (ARDL) من مميزاتها تحديد الحد الأمثل من الابطاءات الزمنية تلقائيا من بين عدد كبير من الاحتمالات، والتي يستحيل التعامل معها يدويا، هو التقدير الذي يقدم لنا أفضل نموذج للقياس، وبالاعتماد على معيار (AIC)تم تحديد أفضل حد للإبطاء كما هي موضحة في الجدول رقم (11) والشكل رقم (06) كما يلي:

الجدول رقم (38): الحد الأمثل من الابطاءات الزمنية لمتغيرات النموذج وفق معيار (AIC)

متغيرات النمودج	GDP_GDP_PC	FDI_GDP	INF	TOP
الإبطاء LAG	4	2	4	4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10 .

الشكل رقم (06): الحد الأمثل من الابطاءات الزمنية لمتغيرات النموذج وفق معيار (AIC)

من خلال نتائج مخرجات برنامج EViews.10 وبقراءة إحصائية فيشر–F) (statistic=20.90902، أكبر من القيمة الجدولية، و Prob(F–statistic)=0.00000 أقل من مستوى المعنوية المفترض (5%) ، وبالتالي نرفض الفرض العدم (H0) ونقبل الفرض البديل (H1) الذي يؤكد أن النموذج ذو معنوية إحصائية، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في التحليل الاقتصادي.

ولاختبار مدى تفسير المتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP_PC_GDP)، نستعمل معامل التحديد المعدل (Adjusted R–squared) ، حيث بلغت $R\bar{2}$=0.639572 وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر بنسبة (63.95%) تغيرات معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر والنسبة المتبقية (36.05%) تفسرها متغيرات أخرى لم تدرج في هذا النموذج. كما يوضح لنا الشكل الآتي:

الشكل رقم (16): أفضل نموذج وفق معيار Akaike

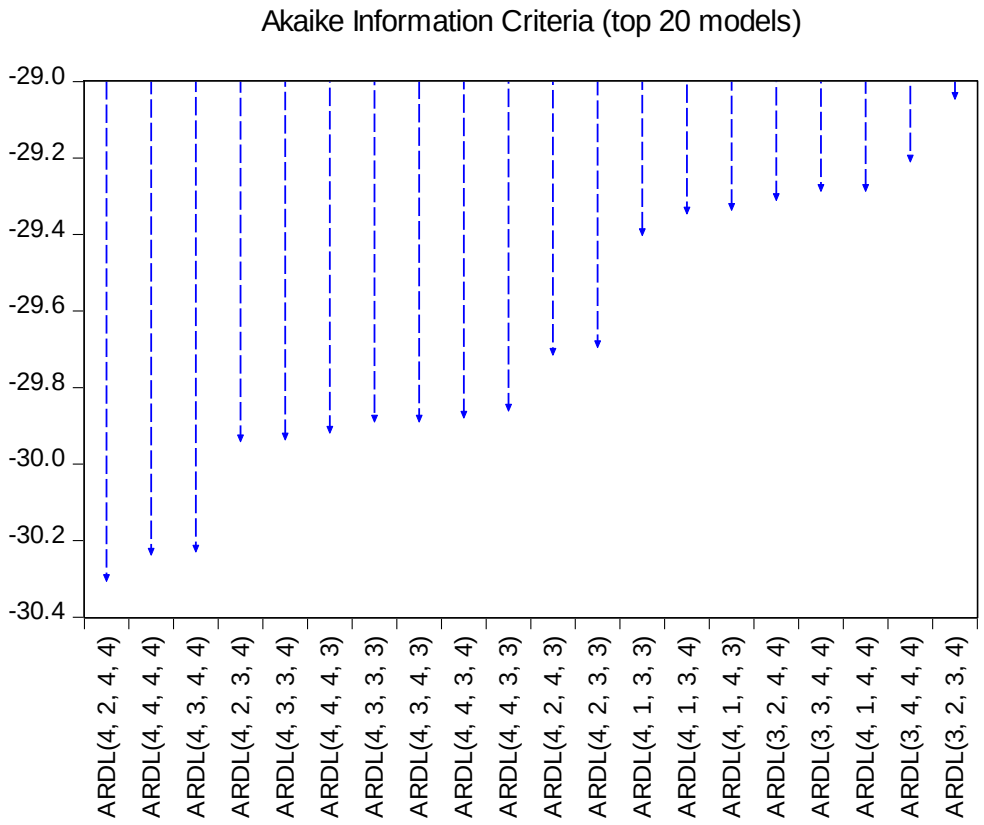

خامسا: تقدير النموذج والقراءة الاقتصادية

بالنسبة لاختبار معنوية معلمات النموذج، ومن خلال مخرجات البرنامج الإحصائي EViews.10 ، نلاحظ أنه عند مستوى المعنوية (5 %) في الأجلين القصير والطويل تبين أنه:

في الأجل الطويل :

من خلال مخرجات برنامج EViews.10 في المدى الطويل والممثلة في الجدول رقم (05) نلاحظ عند مستوى المعنوية (5 %)، أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الخام (FDI_GDP) التي بلغت احتماليتها(Prob=0.0042) وهي ذات دلالة ومعنوية إحصائية حتى عند مستوى المعنوية (10%) ما يعني أنه يمكن الاعتماد عليهما في التحليل الاقتصادي في الأجل الطويل، فعلى المدى البعيد يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام بشكل ايجابي فالعلاقة طردية فارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% يرفع من نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام بنسبة 0.007 %.

وعليه تكون المعادلة من الشكل :

$$GDP_CP_GDP = C(1)*FDI_GDP + C(2)*INF + C(3)*TOP + C(4)$$

فيما تتمثل معادلة التكامل المشترك الأجل الطويل فيما يلي :

$$EC = GDP_CP_GDP - (0.0007*FDI_GDP \ -0.0000*INF \ -0.0001*TOP + 0.0052$$

والجدول الآتي يعرض نتائج تقدير علاقة المدي الطويل:

الجدول رقم (39) : نتائج تقدير علاقة المدى الطويل لنموذج انحدار التكامل المشترك

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(GDP_CP_GDP)
Selected Model: ARDL(4, 2, 4, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 02/17/22 Time: 16:54
Sample: 1990 2019
Included observations: 26

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.00E-06	7.39E-07	6.756100	0.0001
GDP_CP_GDP(-1)*	-0.000968	0.000264	-3.670019	0.0063
FDI_GDP(-1)	6.89E-07	7.32E-08	9.401515	0.0000
INF(-1)	-6.75E-09	1.19E-08	-0.565790	0.5871
TOP(-1)	-1.24E-07	1.40E-08	-8.870322	0.0000
D(GDP_CP_GDP(-1))	1.856203	0.102005	18.19725	0.0000
D(GDP_CP_GDP(-2))	-1.383274	0.193928	-7.132939	0.0001
D(GDP_CP_GDP(-3))	0.422635	0.107740	3.922735	0.0044
D(FDI_GDP)	1.73E-07	4.01E-08	4.303867	0.0026
D(FDI_GDP(-1))	-1.91E-07	4.78E-08	-3.993699	0.0040
D(INF)	-2.04E-08	6.80E-09	-2.999003	0.0171
D(INF(-1))	-2.36E-08	9.36E-09	-2.519779	0.0358
D(INF(-2))	-2.75E-08	4.78E-09	-5.745479	0.0004
D(INF(-3))	-8.52E-09	4.04E-09	-2.108806	0.0680
D(TOP)	-9.54E-09	7.10E-09	-1.343546	0.2160
D(TOP(-1))	1.20E-07	8.82E-09	13.66138	0.0000
D(TOP(-2))	7.81E-08	8.83E-09	8.840840	0.0000
D(TOP(-3))	1.76E-08	6.37E-09	2.758642	0.0247

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI_GDP	0.000711	0.000180	3.959766	0.0042
INF	-6.97E-06	1.20E-05	-0.579003	0.5785
TOP	-0.000128	4.38E-05	-2.924368	0.0192
C	0.005162	0.001712	3.016093	0.0167

في المقابل نجد أن كل من معدل التضخم (INF) ونسبة الإنفتاح التجاري (TOP) ليستا ذات دلالة ومعنوية إحصائية عند مستوى المعنوية (05 %) باعتبار أن احتماليته بلغت على التوالي (Prob=0.5785)، و (Prob=0.0192)، ما يعني أنه لا يمكن الاعتماد عليهما في التحليل الاقتصادي في الأجل الطويل.

في الأجل القصير : في الأجل القصير وبدون إبطاء احتمالية المتغيرات المستقلة بلغت احتمالية الاستثمار الأجنبيى المباشر (Prob=0.0001) ومعدل التضخم (Prob=0.0002) وهما أصغر من مجال الخطأ المسموح به، مما يعني أنهما ذواتا دلالة احصائية وبالتالي يمكن الإعتماد عليهما في التحليل الاقتصادي كمتغير مفسر لنصيب الفرد من من الناتج المحلي الخام على المدى القصير، فارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% يرفع من نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام بنسبة 1.73E-07 %. بينما معدل الانفتاح التجاري ليس ذو دلالة ومعنوية إحصائية عند مستوى المعنوية (05 %) باعتبار أن احتماليته بلغت (Prob=0.0457) ما يعني أنه لا يمكن الاعتماد عليهما في التحليل الاقتصادي في الأجل القصير. كما يظهر في الجدول الآتي:

الجدول رقم (40) : نتائج تقدير المعادلة قصيرة الأجل

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GDP_CP_GDP)
Selected Model: ARDL(4, 2, 4, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 02/17/22 Time: 17:05
Sample: 1990 2019
Included observations: 26

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP_CP_GDP(-1))	1.856203	0.063160	29.38893	0.0000
D(GDP_CP_GDP(-2))	-1.383273	0.097642	-14.16675	0.0000
D(GDP_CP_GDP(-3))	0.422634	0.040858	10.34402	0.0000
D(FDI_GDP)	1.73E-07	2.32E-08	7.458610	0.0001
D(FDI_GDP(-1))	-1.91E-07	3.47E-08	-5.495039	0.0006
D(INF)	-2.04E-08	3.20E-09	-6.371842	0.0002
D(INF(-1))	-2.36E-08	3.49E-09	-6.760021	0.0001
D(INF(-2))	-2.75E-08	2.92E-09	-9.396868	0.0000
D(INF(-3))	-8.52E-09	2.49E-09	-3.418479	0.0091
D(TOP)	-9.54E-09	4.04E-09	-2.363780	0.0457
D(TOP(-1))	1.20E-07	7.06E-09	17.07022	0.0000
D(TOP(-2))	7.81E-08	6.24E-09	12.50727	0.0000
D(TOP(-3))	1.76E-08	4.10E-09	4.290249	0.0027
CointEq(-1)*	-0.000968	5.67E-05	-17.06105	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10 .

من خلال الدراسة التي بين أيدينا قمنا باختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل التضخم ومعدل الانفتاح التجاري بغية دراسة آثارها على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لمعدل الفقر في الجزائر خلال فترة الدراسة (التي امتدت ما بين سنة 1990 و2019)، وقد تم إثبات الفرضية الأولى التي تفترض وجود علاقة طويلة المدى بين تدفقات الإستثمارات المباشرة على الفقر في الجزائر، كذلك بالنسبة للأجل القصير، لكن هذه العلاقة تبقى ذات تأثير ايجابي ضعيف على المستويين وهو ما ينفي الفرضية الثانية للدراسة.

بالنسبة لتأثير معدل التضخم على تخفيض معدلات الفقر فقد أثبتت الدراسة عدم وجود علاقة على المستوى الطويل ووجود علاقة ضعيفة على المستوى القصير، كما ثبت كذلك عدم وجود أي علاقة سواء في الأجل الطويل أو الأجل القصير الانفتاح التجاري من جهة ومعدل الفقر.

في الأخير ورغم النقائق التي تعتري هذه الدراسة خاصة من خلال اقتصارها على مؤشر كمي وحيد للتعبير عن الفقر في الجزائر ألا وهو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلا أن النتائج التي خلصت إليها يمكن أن تضفي صورة واضحة عن حقيقة الوضع وكشف اللبس الذي يعتري هذا الموضوع خاصة في السنوات الأخيرة التي كثر الحديث فيها عن جلب هذا النوع من الإستثمارات على ألسنة السياسيين في العديد من المناسبات، والترويج المصاحب له من خلال تزيين صورته وإظهار أفضل إيجابياته على غرار خلق فرص العمل وجلب التكنولوجيا المتقدمة، إلا وأنه وحسب رأي الباحث الشخصي فإن الحل قد يكون في تشجيع الإستثمار المحلي الذي قد يخلق قيمة مضافة حقيقة للإقتصاد الوطني ويشجع جميع قطاعات النشاط.

خاتمة الفصل

يترتب على نتائج هذه الدراسة آثار مهمة على صانعي القرار والمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين.

فبالنظر إلى أن العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر وتخفيض الفقر في الجزائر تبقى ذات تأثير ايجابي ضعيف على المستويين الطويل والقصير، توازيا مع ضعف قيمة هذه الاستثمارات يجب على صانعي القرار في الجزائر اعتماد نهج شامل يدمج استراتيجيات جذب الاستثمار المباشر الأجنبي مع السياسات والمؤسسات الداعمة التي تعزز النمو الشامل والتنمية الاجتماعية، تشمل تعزيز مناخ الاستثمار وتحسين شروطه، وتعزيز نقل التكنولوجيا، وتحسين ظروف سوق العمل، وكذا الاستثمار في رأس المال البشري الذي يعد أمرا ضروريا لتعظيم آثار الاستثمار المباشر الأجنبي في تخفيض الفقر في الجزائر

ومع ذلك، من المهم الاعتراف بالمخاطر والتحديات المحتملة المرتبطة بالاستثمار المباشر الأجنبي، إذ يجب على صناع القرار في البلاد معالجة العديد من القضايا لضمان أن الاستثمار المباشر الأجنبي يساهم في التنمية المستدامة والعادلة. بالإضافة إلى ذلك، يجب عليهم أخذ الخصائص والاحتياجات الخاصة للجزائر واقتصادها في الاعتبار عند وضع سياسات تحفيزية لجلب الاستثمار المباشر الأجنبي.

الخاتمة العامة

في الختام، استعرضت هذه الدراسة آثار الاستثمار المباشر الأجنبي على تخفيف الفقر في الجزائر، مسلطة الضوء على الديناميات والآليات التي يمكن أن يسهم بها الاستثمار المباشر الأجنبي في تخفيف الفقر، بالرغم من أن هي هذه العلاقة هي علاقة معقدة ومتعددة الجوانب وتتاثر بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، بما في ذلك جودة المؤسسات، فعالية الحوكمة، مناخ الاستثمار، والسياسات المعمول بها لجذب الاستثمار المباشر الأجنبي وتنظيمه.

كما أظهرت هذه الدراسة الدور الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات التي ينظر إليها كوكلاء للعولمة من خلال تشجيعها للتدفقات العابرة للحدود لرؤوس الأموال والتكنولوجيا والمعرفة، وأصبحت تفرض نفسها كلاعبين رئيسيين في المشهد التجاري العالمي، حاملة تأثيرا كبيرا على الاقتصادات والصناعات والمجتمعات في جميع أنحاء العالم، ولقد أعاد صعود الشركات متعددة الجنسيات تشكيل ديناميات التجارة الدولية والاستثمار والتنمية الاقتصادية.

علاوة على ذلك، سلطت هذه الدراسة الضوء على أهمية التعامل مع المخاطر والتحديات المحتملة المرتبطة بالاستثمار المباشر الأجنبي، فعلى الرغم من أن الاستثمار المباشر الأجنبي يمكن أن يجلب فوائد عديدة، مثل خلق فرص العمل ونقل التكنولوجيا، إلا أنه يمكن أيضا أن يزيد من الفوارق بين الأفراد، ويؤدي إلى تدهور البيئة، ويؤدي إلى استغلال الموارد الطبيعية بدون اعتبار كاف للأستدامة، كما له آثارا أخرى تم عرض بالتفصيل من خلال الفصل الأول.

نتائج الدراسة:

تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن الاستثمار المباشر الأجنبي لديه القدرة على التأثير بشكل إيجابي على تخفيف الفقر في الجزائر، حيث أظهر التحليل وجود علاقة إيجابية بين تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي وبعض مؤشرات الفقر، لكنها للأسف لم تكن قوية، مما يستوجب على صناع القرار في الجزائر تعزيز جهودهم لجذب وتعظيم التأثيرات الإيجابية للاستثمار المباشر الأجنبي على تخفيف الفقر. ويشمل ذلك تعزيز بيئة الاستثمار، وتعزيز قدرات المؤسسات، وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال، وتسهيل الروابط بين المستثمرين الأجانب والموردين المحليين. بالإضافة إلى تنويع القطاعات المستهدفة لجذب تدفقات أكبر مستقبلا.

لقد ثبتت صحة الفرضية الأولى من خلال ما تقدم في الفصل الثاني، أين وجدنا أن معظم الدراسات السابقة التي تم عرضها في هذا العمل قد أكدت أن لتدفقات حركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة تأثير ايجابي على تخفيض مستويات الفقر في الدول النامية، بالرغم من أن هناك القليل من هذه الدراسات

وجدت أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والفقر غامضة، في حين لم تستطيع دراسات أخرى إثبات هذه العلاقة.

كما أثبتت الدراسة القياسية عدم صحة الفرضية الثانية والتي تقول بأن لتدفقات حركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة تأثير ايجابي قوي على تخفيض مستويات الفقر في الجزائر، فعلى الرغم من أن التأثير إيجابي لكنه محدود جدا ولم يرقى إلى الحد الذي يسمح له بالتأثير على الفقر في الجزائر، خاصة وأن الجزائر وبالرغم من الامكانات التي تتوفر عليها والوزن الاقتصادي لها في القارة لم تستطع الدخول بعد حتى في قائمة أكبر 5 اقتصاديات مضيفة في افريقيا، في حين وجدنا دولا مثل جمهورية الكونغو واثيوبيا االتان تعتبران أقل وزن اقتصاديا من الجزائر بشكل واسع من ضمن القائمة المذكورة.

التوصيات:

كان الاستثمار الأجنبي المباشر ولا يزال محل اهتمام رؤساء وحكومات الدول وبشكل خاص الدول النامية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، لما له من أدوار فعالة في العديد من النواحي خاصة الاقتصادية والاجتاعية، والجزائر وكغيرها من البلدان النامية ومع بداية الانفتاح على الاقتصاد العالمي وتبني اقتصاد السوق مع نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة سعت ليكون لها نصيب يليق بحجها ومكانتها اقليميا ودوليا من خلال تبني تشريعات أكثر مواؤمة لجلب الاستثمارات الأجنبية ، والقيام بالعديد من الإصلاحات التشريعية إلى جانب العديد من المشاريع الضخمة المتعلقة بالبنية التحتية، لكن تبقى حصتها من كعكة الإستثمارات الأجنبية العالمية جد ضئيلة مقارنة بالمقومات والإمكانات التي تنعم بها.

من خلال نتائج الدراسة التي بين أيدينا وبما أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي جد ضعيف على الفقر في الجزائر وبالتالي فالحل يمكن أن يكون في تشجيع الإستثمار المحلي ومنه يمكن طرح التوصيات الأتية:

- دعم و تشجيع المستثمر المحلي ماديا و ماليا مع تقديم دراسات أولية ونهائية حقيقة ومؤسسة على قواعد صلبة والحد من العراقيل البيروقراطية التي تبطئ في دخول لمشاريع حيز التنفيذ أو توسيع المشاريع القائمة.
- التعجيل في تطوير وعصرنة القطاع المصرفي تماشيا مع زيادة حركة رؤوس الاموال على المستوى العالمي، وإشراكه أكثر في تمويل المشاريع المحلية.
- التعجيل في تطوير وإصلاح المنظومة الضريبية، والتوسع في إنشاء مناطق حرة أكثر نظرا لتفضيل المستثمرين لهاذ النوع من حضائر الاستثمار، زتوفير البنية التحتية الداعمة لها.

- تشديد الرقابة على وكالات دعم الاستثمار والصناديق والوكالات الخاصة بالإستثمار الداخلي ومنح الأولوية للبنوك في سبيل تحصيل مستحقاتها المالية العالقة بسبب المستثمرين المماطلين أوالمتهربين.
- تنويع سلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتغير التوجه الحيادي للاستثمار في المجال النفطي، من خلال منح تحفيزات جبائية وضريبية أكثر لتشجيع الإستثمار في القطاعات المنتجة الأخرى خاصة القطاع الفلاحي و الصناعات التحويلية وحتى القطاع السياحي.

آفاق الدراسات المستقبلية:

من خلال مسار دراستنا الحالية، يمكن إعطاء وفتح المجال لدراسات مستقبلية للكشف عن آثار الإستثمارات الأجنبية المباشرة على تخفيض الفقر في الجزائر، وكذا اجراء دراسات تعتمد على نماذج أخرى، أوتمزج بين عدة متغيرات، أو المقارنة مع دول أخرى كدول الشمالي الافريقي أو مع الدول العربية الآسيوية. ويمكن طرح بعض المواضيع الأخرى التي هي على صلة بموضوع البحث و الجديرة بالإثراء و البحث و المناقشة مستقبلا مثل تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على البطالة، أو التفاوت الاجتماعي، تأثير السياسة المالية والجبائية على الإستثمار الأجنبي المباشر.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- ابراهيم بن صالح بن ابراهيم التنم، الامتياز في المعاملات المالية وأحكامه في الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى ، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع. المملكة العربية السعودية، 2009.
- أبو قحف عبد السلام, " الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية" مؤسسة شباب الجامعة، بدون طبعة، مصر، 2003.
- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2004.
- توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- رضا العدل وآخرون. التنمية الاقتصادية، جامعة عين شمس، مصر، دون سنة النشر.
- رضا عبد السلام إبراهيم علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة لتجارب دول شرق وجنوب شرق آسيا مع مصر، دار الإسلام للطباعة والنشر، القاهرة، 2002.
- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، دار الإسلام للطباعة والنشر، مصر، 2007.
- رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الثاني، دار رضا للنشر، دمشق، سوريا. 2001.
- رياض بن جليلي. "مؤشرات قياس الفقر وتوزيع الإنفاق"، برامج التدريب الذاتي المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010.
- سالم توفيق النجفي، احمد فتحي عبد المجيد السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
- صادق علي طعان، الفقر الاقتصادي والفقر المعرفي، مقاربة اقتصادية، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 2010.
- طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، الطبعة الثالثة، دار الطليعة، بيروت، 1986.
- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002.

- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الإستثماار الأجنبي المباشر في الثنمية الإقتصادية، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بلدان عربية مختارة للمدة 1990-2005، الطبعة الأولي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
- عبد السلام أبو قحف ، "اقتصاديات الاستثمار الدولي "، المكتب العربي الحديث, الازاريطة، الإسكندرية، 1991.
- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة و الاستثمار, الدار الجامعية, الإسكندرية، مصر, 1992.
- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي، مكتبة الشعاع الفنية، الإسكندرية، ط1، 2001.
- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.
- عبد العزيز النجار، الإدارة المالية في تمويل الشركات المتعددة الجنسيات، المكتب العربي الحديث الإسكندرية، 2007.
- عبد القادر تومي، العولمة من الاقتصاد إلى الايدولوجيا، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009
- عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية و الكلية في العلاقات الدولية، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، 2010.
- عبد الكريم جابر العيساوي:التمويل الدولي مدخل حديث، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2012
- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية،
- عبدالرازق الفارس،الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، الطبعة الأولى، بيروت: مركز ديوان الوحدة العربية، 2001.
- عدنان داود محمد العذاري، هدى زوير مخلف الدعمي. قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر، عمان، الأردن، 2010.
- عرفات إبراهيم فياض:الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية، دار البداية للنشر و التوزيع، عمان، 2013
- علي عباس: إدارة الأعمال الدولية-مدخل عام، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.

- علي عباس، علي عباس، إدارة الأعمال الدولية (الإطار العام)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011.
- علي وهب، "خصائص الفقر والأزمات الإقتصادية في العالم الثالث "، الطبعة الأولى، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1996.
- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- كزيمة كريم، جودت عبد الخالق، " أساسيات التنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، مصر، 2012،
- ليسترو ثورو، تعريب فايزة حكيم و احمد منيب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2006.
- ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع الأردن.2010.
- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد: أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006.
- محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1986.
- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، محمد عبد العزيز عبد الله عبد، " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي "، ط 1، دار النفائس للنشر والتوزيع ،الأردن، 2005.
- محمد عبد العزيز عيد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
- موردخاي كرياني، تعريب محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية: الاقتصاد الدولي– مدخل للسياسات، دار المريخ للنشر، القاهرة، 2007.
- موسى سعيد مطر وآخرون:المالية الدولية، دار صفاء للنشر و التوزيع،عمان، 2008.
- ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسين، محمود حامد محمد، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006.
- نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية. دار الفكر الجامعي الاسكندرية 2007.

- نشأت عبد العال، الاستثمار و الترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2002.

المقالات:

- أحمد بلالي، الأهمية الإستراتيجية للتسويق في ظل تحديات بيئة الأعمال الراهنة، مجلة الباحث، العدد 06، 2008.
- أحمد عبد العزيز و آخرون، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85، 2010.
- أشوكا مودي و شوكو نجيشي، عمليات اندماج الشركات و شرائها عبر الحدود في شرق أسيا، مجلة التمويل و التنمية، العدد الأول، المجلد 38، مارس 2001.
- الوالي فاطمة، بن شلاط مصطفى، طبيعة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، 2017.
- أوجين بريجهام و آخرون، تعريب سرور علي إبراهيم سرور:الإدارة المالية–النظرية و التطبيق العملي، دار المريخ للنشر و التوزيع، الجزء الثاني، السعودية، 2009.
- ثريا علي حسين الورفلي، محددات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر : الدروس المستفادة، بحوث ومناقشات المؤتمر الذي نظمته هيئة تشجيع الاستثمار تحت عنوان " نحو مناخ استثماري أفضل "، ليبيا، طرابلس، 2006.
- جباري شوقي ومحمد محجوب الحداد، "مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال افريقيا – دراسة حالة (تونس، ليبيا، مصر)، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد 1، العدد 31، فبراير 2013.
- جباري، شوقي. تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات بين المكاسب و المخاطر على الدول النامية. مجلة دراسات اقتصادية، مج. 2014، ع. 1، 2014.
- حسين العسرج، "سياسات تنمية الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية" سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، رقم 83، الكويت، ديسمبر 2005.
- حمد حافظ غانم، الاستثمارات الأجنبية ودور الشركات متعددة الجنسيات ومشكلة صيانة الاستقلال الاقتصادي، مداخلة فى المؤتمر العلمي السنوي الأول للاقتصاديين المصريين 20–27 مارس 1976.
- خليل محمد خليل عطية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية بحث في النظرية، مجلة مصر المعاصرة، العددان 437–438، القاهرة 1994،

- زغبة، طلال. واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار 2003-2010. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 07، 2012.
- زغدار أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث،، العدد الثالث، جامعة ورقلة، 2005.
- شيماء أسامة ومحمد صالح، مداخلة بعنوان: "الفقر ومستوى التنمية البشرية في الدول العربية " ، مقدمة بالملتقى الدولي حول: تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 03 ، المنعقد يومي 08 و 09 ديسمبر 2014.
- عبد الله بلوناس، عولمة الاقتصاد – الفرص والتحديات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد 24 – العدد الأول، 2008.
- عبد الله حمد الدباش وفارس عبد الله كاظم، "دور السياسات الإقتصادية والإدارية في مكافحة الفقر (دراسة تقويمية تحليلية في عينة في الدول العربية لعام 2012) "، مجلة دنانير العدد: 07 ، جامعة دهوك، العراق، 2019.
- علاوي محمد لحسن، وآخرون، أهمية تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2017، الملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 02 -03 ديسمبر 2019.
- عمر الفاروق، مطالعة حول الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد86 ، أكتوبر 2001.
- قحام وهيبة، وآخرون. الاستثمار الاجنبي المباشر والبطالة في الجزائر للفترة 2000-2018. الملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 02 -03 ديسمبر 2019.
- محسن حسن علوان، أثر الشركات متعددة الجنسية على اقتصاد البلد المضيف، مجلة الفتح، العدد السادس والثلاثون، تشرين الأول، 2008.
- محمد إبراهيم مقداد: أثر العولمة على القطاع الصناعي في فلسطين– دراسة حالة قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، يناير 2011،
- محمد شويكات، صارة زعيتري، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1990- 2017، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 12، العدد 2، 2019.

- محمد غربي، تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد السادس،2009.
- محمود جواد أبو شعير ومروة عبد الباسط، "دراسة وتشخيص على ظاهرة الفقر في المناطق الريفية للعراق بإستخدام الطريقة التقليدية"، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، مجلد 24 ، العدد: 103 ، قسم العلوم الإقتصادية والإدارية، كلية الرافدين، جامعة بغداد، 2018.
- مصطفي طويطي ونسيمة لعرج مجاهد، مداخلة بعنوان: " إشكالية قياس وتقييم ظاهرة الفقر في الدول العربية "، مقدمة بالملتقى الدولي حول: تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 03 ، المنعقد يومي 08 و09 ديسمبر، 2014.
- هناء عبد الغفار السامرائي، تنامي دور الشركات المتعددة الجنسية التابعة للبلدان النامية وأثرها الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد. المجلد 6، العدد 18، 1999.
- هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية و أثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

المذكرات والأطروحات:

- خديجة خرافي، دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس و المغرب، أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تلمسان، 2015.
- رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي حالة تونس –الجزائر–المغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008.
- شعيب شنوف: الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي حالة BP EXPLORATION LIMITED، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.
- صالح السحيباني، المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية تقييم واستشراف، 23–25 مارس 2009، بيروت.

- عبد الحميد قطوش، دور البرامج التنموية في معالجة ظاهرة الفقر في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية للفترة ما بين 2001-2014. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 2016-2017.
- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة :1996-2008 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: النقود والمالية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008/2007.
- غريب بولرباح، تحليل آثار العوامل التحفيزية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة: 1995-2005، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2009-2010.
- فاروق سحنون، قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر ،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،تخصص : التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010.
- فطيمة حاجي ، إشكالية الفقر في الجزائر في طل البرامج التنموية في الجزائر للفترة (2005_2014)، مذكرة دكتوراه منشورة، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2013_2014.
- كلثوم كبالي:التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي-دراسة حالة الجزائر المغرب و تونس، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008، ص91.
- لعربي أحمد بلخير، دور الاستثمارات العربية البينية في تحقيق التنمية (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في التجارة الدولية، جامعة غرداية، 2011.
- محمد العيد بيوض: تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص : الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011.
- محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر- دراسة حالة ولاية غرداية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2010.
- مختار بن هنية، استراتيجيات و سياسات التنمية الصناعية -حالة البلدان المغاربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة منتوي قسنطينة ،2008.

- هشام عياد، أثر النمو الاقتصادي على الفقر في وجود اللامساواة الاقتصادية في الجزائر والدول النامية خلال الفترة 1970-2013، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة تلمسان 2017/2016.

التقارير:

- الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، دليل الاتفاقيات الثنائية للاستثمار، الأمم المتحدة، 2010.
- الأسكوا، تطور المناطق الحرة في منطقة الأسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، كانون الثاني 1995.
- الاونكتاد: تقرير الاستثمار العالمي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، 2011.
- التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا 2017.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار (2012-2017).
- بنك مصر، قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية: نظرة تحليلية للمكاسب و المخاطر، مركز البحوث، أوراق بحثية، العدد 2، سنة 1997.
- علي عبد القادر علي، الفقر: مؤشرات القياس والسياسات، جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005.
- مجموعة من الخبراء "التنمية الريفية والمحلية : وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر.
- مصطفى بابكر،" تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر"، برنامج أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزرا ء بمصر، 24 - 28 يناير 2004.
- مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات الكويت، 2018.
- منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008.

مواقع الانترنيت

- إيمان احمد احمد رمضان، سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات عالميا ودورها في أزمة الاقتصاد الرأسمالي، من الموقع الالكتروني: http://docs.com/IU3C .
- حسن زعرور: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات، مقال منشور في مجلة الدفاع الوطني اللبناني، من الموقع الالكتروني: http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=4364.

- محمد نبيل الشيمي، الشركات متعددة الجنسيات والدول النامية –منافع و مأخذ، من الموقع الالكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=209702.

المراجع باللغات الأجنبية:

Books :

- Asselin (auth.), Louis-Marie. Analysis of Multidimensional Poverty: Theory and Case Studies. Springer New York, 2009 .
- Denis Tersen, Jean Luc Bricout, L'investissement international, édition Armand Colin, Masson, Paris, 1996.
- Dunning, J.H. (1993), "The Theory of Transnational Corporations", The United Nations Library on Transnational Corporations, Routledge, London and New York
- Eden, L." Taxing Multinationals: Transfer Pricing and Corporate Income Taxation in North America ", University of Toronto Press Incorporated, Canada, 1998.
- Imad A Moosa, Foreign Direct Investment –Theory, Evidence and Practice, Palgrave Publishers Ltd , New York, U.S.A, 2002.
- IMF, "IMF Balance of Payments Mannual and the System of National Accounts", the Fifth Edition, Washington D. C: International Monetary Fund, 1993.
- IMF, "Issues paper : Definition of Foreign Direct Investment (FDI) Term's" Prepared by Art Ridge Way, IMF Committee on Balance of Payments Statistics and OECD Work Shop on International Investment Statistics, Direct Investment Technical Expert Group (DITEG), Canada, November, 2004.
- Jean-Louis Mucchielli, relation économiques internationales, éd Hachette, Paris, 1994.
- Josette Peyrard, Gestion financière international, Vuibert, Paris, 1995.
- Laura Paez, Liberalizing Financial Services Foreign Direct Investment, First Published Palgrave Macmillan, Britain 2011.
- Mankiw, Nicholas Gregory, Principles of Economics. 4 th Edition Andover, United Kingdom : South-Western/Cengage Learning, 2007.
- N. Hood and Young, The Economics of Multinational Enterprises ,Longman, 1979.
- Nafzinger Wayne, The economies of developing countries (2nd edition) prentice Hall, London, 1990.

- OECD, “Benchmark Definition of Foreign Direct Investment”, the Fourth Edition, Paris: The Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD), 1998.
- OECD, “Benchmark Definition of Foreign Direct Investment”, Third Edition, Paris: The Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD), 1996.
- S. H. Robock and K. Summonds. International Business and Multinational Enterprise IL: Richard Irwin. 1983.
- Singh, L. K., “Foreign Exchange Management and Air Ticketing”, ISHA Books, New Delhi, India, 2008.
- Stephen D. ohen: Multinational Corporations and Foreign Direct Investment, Oxford University Press Inc, New York, 2007.
- UNCTAD, “Training Manual on Statistics for FDI and the Operation of TNCs”, Vol. I. FDI Flows and Stock, Geneva: United Nations,2009.
- Wilson, William J. When Work Disappears: The World of the New Urban Poor. Vintage Books. New York, NY, 1996.

Articles & Magazines:

- Abd Rashid, Intan Maizura, and Nor’aznin Abu Bakar. The Role Of Agriculture Growth And Poverty To Aiding Fdi In Agriculture Inflows Amongst Low Income Economies Organization Of Islamic Cooperation (OIC) Countries. 2020.
- Ahmad, Fayyaz, et al. “Impact of FDI Inflows on Poverty Reduction in the ASEAN and SAARC Economies.” Sustainability, vol. 11, no. 9, May 2019.
- and Integration in East Asia, Annual Conference of the Japan Society of International Economics (JSIE), at Nagoya University, Japan, October 14-15, 2006.
- Andersen, Lykke, et al. Trade, FDI, Growth and Poverty in Bolivia. Institute for Advanced Development Studies, Development Research Working Paper Series, No. 03, Aug. 2004.
- Ato-Mensah, Shadrach, and Wei Long. “Impact of FDI on Economic Growth, Employment, and Poverty Reduction in Ghana.” Open Journal of Business and Management, vol. 09, Jan. 2021.
- Azaria, Shania, and Estro Dariatno Sihaloho. “IMPACTS OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT ON POVERTY ERADICATION IN ASEAN-5 COUNTRIES.” TRIKONOMIKA, vol. 20, Dec. 2021.

- Bonaventure I.Ozoigbo, Comfort O Chukuezi: The Impact of Multinational Corporations on the Nigerian Economy, Article published in the European Journal of Social Sciences – Volume 19, Number 3, 2011, p 383.
- Chindengwike, James. “The Effect of Foreign Direct Investment on Poverty Alleviation in East Africa Countries.” Journal of Global Economy, vol. 18, no. 1, 1, Mar. 2022.
- Clapp, Jennifer and Amartya Sen. “Development as freedom.” International Journal 55, 1999.
- D Adekoya, Olatunji, Impact of Human Capital Development on Poverty Alleviation in Nigeria, International Journal of Economics & Management Sciences, volume 07, Issue 4, 2018.
- Das, Ram Upendra. Regional Trade-FDI-Poverty Alleviation Linkages, Some Analytical and Empirical Explorations, Discussion Paper / Deutsches Institut für Entwicklungspolitik DIE Research Project, Bonn, Germany, 2011.
- Elakkad, Rasha M., and Asmaa M. Hussein. “The Impact of FDI Inflows on Poverty Reduction: Empirical Evidence from Egypt.” International Journal of Economics and Finance, vol. 14, no. 11, Oct. 2022.
- Feny MARISSA et al., “Indonesia’s Poverty Reduction: Driving Economic Growth through Foreign Direct Investment.” MANAGEMENT AND ECONOMICS REVIEW, vol. 6, no. 2, Dec. 2021.
- Hussein Elasrag, Foreign Direct Investment Policies In Arab Countries, MPRA Paper No 2230, March 2007, p8 .
- Impact of Trade Openness, FDI, Exchange Rate and Inflation on Economic Growth: A Case Study of Pakistan, Syed Tauqeer Ahmad et al, International Journal of Accounting and Financial Reporting, 10 Vol. 1; Iss. 1. 2014
- J.R. Markusen, Foreign Direct Investment as a Catalyst for Industrial Development ,European economic Review , London , Vol 43 , 1999.
- John H. Dunning, "The Eclectic (OLI) Paradigm of International Production: Past, Present and Future" ,International Journal of the Economics of Business , vol. 8, no 2,2001, p176.
- Lazreg, Marwa, and Ezzeddine Zouari. “The Impact of FDI on Poverty Reduction in North Africa.” Journal of Economics and Management Sciences, vol. 1, no. 1, 2018.
- Lazreg, Marwa, and Ezzeddine Zouari. “The Relationship Between FDI, Poverty Reduction and Environmental Sustainability in Tunisia.” Journal of Economics and Management Sciences, vol. 1, no.1, June 2018.

- Lewis, Oscar. The Culture of Poverty: An Ideological Analysis. The Journal of Political Economy, 74(3), 1996.
- Martin Ravaillion. "Comparaison de la pauvreté: concepts et méthode " étude sur la mesure des niveaux de vie, document de travail, N°22, Banque Mondiale, Washington 1996.
- Musakwa, Mercy T., and Nicholas M. Odhiambo. “Foreign Direct Investment and the Poverty Reduction Nexus in Tanzania.” Journal of Applied Social Science, vol. 14, no. 2, Sept. 2020.
- National University of Life and Environmental Sciences of Ukraine, et al. “Foreign Investment as a Potential Factor of Overcoming the Poverty Trap for Ukraine.” Business Inform, vol. 8, no. 523, 2021.
- Ozawa T. Kiyoshi Kojima’s Contributions to FDI Theory: Trade, Structural Transformation, Growth,
- Quiñonez, Pablo, et al. “Does Foreign Direct Investment Reduce Poverty? The Case of Latin America in the Twenty-First Century.” Business and Economic Horizons, vol. 14, no. 3, 2018.
- S. Kurtish-Kastrati, The Effects Of Foreign Direct Investment For Host Country’ s Economy, American University Of The Middle East, Vol 5, No 1,2013
- Selly Amal Kerim, Mesure de la pauvreté multidimensionnelle selon l'approche par Counting: application à la Mauritanie, laboratoire Montpelliérain d'économie théorique et appliquée, LAMETA, Université de Montpellier. juin 2016.
- Sharan Kahn, Global Mergers and Acquisitions: the year of Mega Feal, Global Finance, September, 1998.
- Slim Driss, " L’Attractivité des investissements directs étrangers industriels en Tunisie", Région et Développement, no. 25, 2007.
- Sukhadolets, Tatyana, et al. “Foreign Direct Investment (FDI), Investment in Construction and Poverty in Economic Crises (Denmark, Italy, Germany, Romania, China, India and Russia).” Economies, vol. 9, no. 4, Oct. 2021.
- Tambunan, Tulus. “The Impact of Foreign Direct Investment on Poverty Reduction: A Survey of Literature and a Temporary Finding from Indonesia.” Consultative Meeting on “Foreign Direct Investment and Policy Changes: Areas for New Research”, United Nations Conference Centre, Bangkok, Thailand, Citeseer, 2005.
- Teixeira, Aurora A. C., and Ana Sofia Loureiro. “FDI, Income Inequality and Poverty: A Time Series Analysis of Portugal, 1973–2016.” Portuguese Economic Journal, vol. 18, no. 3, Oct. 2019.

- The impact of trade openness on growth: The case of Kenya, Jacob W. Musila et Zelealem Yiheyis, Journal of Policy Modeling, 03 Vol. 37; Iss. 2015.
- Topalli, Margerita, et al. “The Impact of Foreign Direct Investments on Poverty Reduction in the Western Balkans.” Economics, vol. 15, no. 1, Dec. 2021.
- Uttama, Nathapornpan Piyaareekul. Foreign Direct Investment and the Poverty Reduction Nexus in Southeast Asia. Edited by Almas Heshmati et al., Springer Singapore, 2015.

Reports :

- Le Rapport Mondial sur le développement Humain. 2001..
- UNCTAD, World Investment Report 2009: Transnational Corporations, Agricultural Production and Development, United Nations, New York & Genève, 2009.
- UNCTAD, World Investment Report 2014: INVESTING IN THE SDGs: AN ACTION PLAN, United Nations, New York & Geneva, 2014.
- UNCTAD, World Investment Report 2016: Policy Challenges, United Nations, Geneva, 2016.
- UNCTAD, World Investment Report 2020: INTERNATIONAL PRODUCTION BEYOND THE PANDEMIC, United Nations, 30th anniversary edition, United Nations, Geneva, 2020.
- UNDP (United Nations Development Programme), Human Development Report 2020: The Next Frontier: Human Development and the Anthropocene. New York.2020.

Thesis:

- Kallon, Emmanuel Brima. Foreign Direct Investment and Poverty in the ECOWAS Region. PhD Thesis, Manchester Metropolitan University, 2020.
- Wakyereza, Ronald. The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth, Employment and Poverty Reduction in Uganda. PHD Thesis, Victoria University, 2017.

Websites :

- Bert Meijboom and Bart Vos: International manufacturing, From URL: http://www3.ekf.tuke.sk/re/Location/Eng/location%20decisions.pdf
- http://exploredia.com/list-of-countries-by-gdp-2012
- http://money.cnn.com/magazines/fortune/global500/2012/full_list/index.html
- http://www.journaldunet.com/economie/magazine/classemententreprises.shtml
- https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Data/Country-Information/id/3-Algeria
- https://www.heritage.org/index/pdf/2020/book/2020_IndexofEconomicFreedom_Highlights.pdf.
- Pascal Rigaud, l'indice de pauvreté multidimensionnel: indicateur au service des politiques; https://www.melchior.fr/synthese/l-indice-de-pauvrete-multidimensionnel-un-nouvel-indicateur-au-service-des-politiques-de.
- Political Risk Services International Country Risk Guide (PRS), International Country Risk Guide, www.prsgroup.com
- The KOF Globalisation Index https://kof.ethz.ch/en/forecasts-and-indicators/indicators/kof-globalisation-index.html

الملاحـــــق

الملحق رقم (01): آداء الجزائر وفق مؤشر جودة التنمية البشرية

البلد	جودة التعليم						
	نسبة الطلاب إلى المعلمين في المدارس الابتدائية	مدرسي المدارس الابتدائية المدربين للتدريس	المدارس ذات الوصول إلى الإنترنت		درجة برنامج التقييم الدولي للطلاب (PISA) 1		
			المدارس الابتدائية	المدارس الثانوية	القراءة	الرياضيات	العلوم
	(الطلاب لكل معلم)	(النسبة)	(النسبة)	(النسبة)			
	2019–2010	2019–2010	2019–2010	2019–2010	2018	2018	2018
الجزائر	24	100	..	..	..		..
تونس	17	100	49	97	..		..
ليبيا	..	..	..	..	..		..
مصر	24	83	48	49	..		..
المغرب	27	100	79	90	359	368	377

البلد	جودة الصحة			جودة مستوى المعيشة			
	متوسط الأمل في الحياة المفقود بسبب الصحة 2	الأطباء	أسرة المستشفى	التوظيف الضعيف 3	السكان الريفيون ذوو الوصول إلى الكهرباء	السكان الذين يستخدمون خدمات المياه الصالحة للشرب المُدارة بشكل آمن 4	السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي المُدارة بشكل آمن 5
	(النسبة)	(لكل 10,000 شخص)	(لكل 10,000 شخص)	(نسبة من إجمالي التوظيف)	(النسبة)	(النسبة)	(النسبة)
	2019	2018–2010	2019–2010	2019	2018	2017	2017
الجزائر	13,0	17,2	19	27,0	100,0	..	18
تونس	13,2	13,0	22	20,0	99,6	93	78
ليبيا	14,0	20,9	32	5,7	6,6	..	26
مصر	12,0	4,5	14	20,7	100,0	..	61
المغرب	13,0	7,3	10	47,5	100,0	70	39

SOURCE: UNDP Human DEVELOPMENT Report 2020, http://hdr.undp.org/en/human-evelopment-report-2020 (date de consultation 04/03/2021)

[1] درجة برنامج تقييم الطلاب الدولي: الدرجة المحصل عليها في اختبار مهارات ومعرفة الطلاب البالغة 15 عامًا في القراءة والرياضيات والعلوم.

[2] الأمل المفقود في الصحة: الفرق النسبي بين متوسط العمر ومتوسط العمر الصحي، معبّرًا عنه كنسبة مئوية من متوسط العمر عند الولادة.

[3] التوظيف الضعيف: النسبة المئوية للأشخاص العاملين الذين يشاركون كعاملين يساهمون في العائلة وعمال ذوي الحساب الخاص.

[4] السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب المُدارة بشكل آمن: النسبة المئوية للسكان الذين يشربون مياهًا من مصدر محسَّن يتوفر في الموقع، ومتاح عند الحاجة، وخالٍ من التلوث البكتيري والكيميائي الأولوي. تشمل المصادر المحسَّنة للمياه المياه الموصولة بالأنابيب والآبار الجوفية أو الآبار ذات الأنابيب، والآبار المحمية، والعيون المحمية، والمياه المعبأة أو المُسَلَّمَة.

[5] السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي المُدارة بشكل آمن: النسبة المئوية للسكان الذين يستخدمون منشأة صرف صحي محسَّنة غير مشتركة مع الأسر الأخرى، ويتم التخلص بشكل آمن من الفضلات في المكان أو يتم معالجتها في موقع آخر. تشمل المرافق الصحية المحسَّنة المراحيض التي تستخدم السفك/التقريغ وتكون متصلة بأنظمة الصرف الصحي المركزية أو صهاريج التنقية أو حظائر المرحاض؛ وحظائر المرحاض ذات الأرضيات (بما في ذلك حظائر المرحاض المهوَّلة بالتهوية)؛ ومراحيض التسميد.

الملحق رقم (02): أداء الجزائر وفق النتائج الصحية لمؤشرات التنمية البشرية

ترتيب المؤشر	البلد	الأطفال الرضّع الذين يفتقرون إلى التطعيم		سوء التغذية لدى الأطفال	معدلات الوفاة			
		DTP (لقاح الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي)	الحصبة	التقزم (متوسط أو شديد)	الرضع	دون سن الخامسة	أنثى	ذكر
		(نسبة من الأطفال البالغين من سنة واحدة)		(نسبة تحت سن 5 سنوات)	ولادة 1000 لكل) (حية		(لكل 1000 شخص بالغ)	
		2019	2019	2019-2010	2018	2018	2018	2018
91	الجزائر	4	20	11,7	20,1	23,5	81	103
95	تونس	3	5	8,4	14,6	17,0	67	107
105	ليبيا	26	27	38,1	10,2	12,0	99	180
116	مصر	4	5	22,3	18,1	21,2	105	183
121	المغرب	1	1	15,1	19,2	22,4	62	72

بلد	معدلات الوفاة المرتبطة بالأمراض غير المنقولة 1		الحالات		انتشار فيروس نقص المناعة البشري بين البالغين	التوقعات الصحية للحياة عند الولادة	الإنفاق الصحي الحالي
	أنثى	ذكر	الملاريا	السل			
	(لكل 1000 شخص بالغ)		(لكل 1000 شخص في خطر)	(لكل 100,000 شخص)	(نسبة في الأعمار من 15 إلى 49 سنة)	(سنوات)	(نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
	2016	2016	2018	2018	2018	2019	2017
الجزائر	430,7	462,8	0,0	69,0	0,1	66,3	6,4
تونس	460,6	630,4	..	35,0	0,1	67,4	7,2
ليبيا	567,9	766,0	..	40,0	0,2	65,3	..
مصر	711,8	965,7	0,0	12,0	0,1	62,5	5,3
المغرب	483,8	580,1	0,0	99,0	0,1	63,8	5,2

SOURCE: UNDP Human DEVELOPMENT Report 2020, http://hdr.undp.org/en/human-development-report-2020. (date de consultation 04/03/2021).

[1] معدلات الوفيات المرتبطة بالأمراض غير المنقولة: والذي يحسب كمتوسط مرجح لمعدلات الوفيات العمرية لكل 100,000 شخص، حيث تكون الأوزان نسب الأشخاص في المجموعات العمرية المقابلة لمجموعة سكان المنظمة العالمية للصحة القياسية. تشمل الأمراض غير المنقولة أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان والسكري وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة.

الملحق رقم (03): أداء الجزائر وفق إنجازات التعليم لمؤشرات التنمية البشرية

البلد	معدل الأمية			السكان الذين حصلوا على تعليم ثانوي على الأقل	معدل الهروب من المدرسة الابتدائية	معدل البقاء حتى الصف الأخير من التعليم الثانوي العام الأدنى	الإنفاق الحكومي على التعليم
	البالغين (النسبة في الفئة العمرية من 15 عامًا فما فوق)	("نسبة الشباب في الفئة العمرية من 15 إلى 24 عام")					
		الإناث	الذكور	في (النسبة الفئة العمرية من 25 عاما فما فوق)	من (النسبة مجموعة طلاب المدرسة الابتدائية)	(النسبة)	من (النسبة الناتج المحلي الإجمالي)
	-2008 2018	-2008 2018	-2008 2018	-2015 2019	-2008 2018	-2008 2018	-2013 2018
الجزائر	81,4	97,3	97,6	38,9	3,7	77	..
تونس	79,0	95,8	96,6	44,9	5,8	79	6,6
ليبيا	..	..	..	57,5	..	..	..
مصر	71,2	86,8	89,5	73,0	3,0	92	..
المغرب	73,8	97,4	98,0	32,4	7,0	79	..

	معدل الالتحاق الإجمالي			
	التعليم الأولي	التعليم الابتدائي	التعليم الثانوي	التعليم العالي
	(النسبة من أطفال سن ما قبل المدرسة)	(النسبة من سكان سن المدرسة الابتدائية)	(النسبة من سكان سن المدرسة الثانوية)	(النسبة من سكان سن المدرسة العالية)
	2019-2014	2019-2014	2019-2014	2019-2014
الجزائر	..	110	..	51
تونس	45	115	93	32
ليبيا	..	..	..	..
مصر	29	106	88	35
المغرب	51	114	80	36

SOURCE: UNDP Human DEVELOPMENT Report 2020, http://hdr.undp.org/en/human-development-report-2020. (date de consultation 04/03/2021).

الملحق رقم (04): أداء الجزائر وفق الدخل القومي وتكوين الموارد لمؤشرات التنمية البشرية.

	الناتج المحلي الإجمالي(GDP)			حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي، بما يشمل الأجور والتحويلات الاجتماعية للحماية الاجتماعية (النسبة)	التشكيلة الإجمالية لرأس المال الثابت 1	النفقات النهائية للحكومة العامة 2	
	الإجمالي	للفرد					
	(النسبة بالتوازن القوة الشرائية لعام 2017 بالمليارات دولار)	(النسبة بالتوازن القوة الشرائية لعام 2017 بالدولار)	(معدل النمو السنوي)		(النسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	الإجمالي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	معدل النمو السنوي المتوسط
	2019	2019	2019	2017	-2014 2019	-2014 2019	-2014 2019
الجزائر	488,6	11 350	-1,1	46,3	40,5	18,6	1,9
تونس	125,8	10 756	-0,1	45,9	18,6	20,6	..
ليبيا	102,8	15 174	1,0	41,2	..	..	..
مصر	1 180,9	11 763	3,5	34,9	16,3	8,4	1,7
المغرب	278,5	7 515	1,0	43,5	28,5	18,9	3,5

البلد	إجمالي إيرادات الضرائب	الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	الديون:		الأسعار:
	(النسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	(النسبة من إجمالي إيرادات الضرائب)	مخزون الديون الخارجية (النسبة من الناتج القومي الإجمالي)	إجمالي خدمة الديون (النسبة من الناتج القومي الإجمالي)	مؤشر أسعار المستهلك (100=2010)
	2019-2014	2019-2014	2018-2017	2018	2019
الجزائر	..	..	3,2	0,1	151
تونس	21,1	26,7	90,0	7,3	155
ليبيا	..	..	..	..	..
مصر	12,5	24,1	40,4	3,2	264
المغرب	21,9	33,0	42,2	3,4	111

SOURCE: UNDP Human DEVELOPMENT Report 2020, http://hdr.undp.org/en/human-development-report-2020. (date de consultation 04/03/2021).

[1] التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت: قيمة استحواذ الأصول الثابتة الجديدة أو الموجودة من قبل قطاع الأعمال والحكومات والأسر (باستثناء المؤسسات غير المشتركة فيها)، مخصوماً منها مصروفات الأصول الثابتة، وذلك بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي. لا يتم إجراء تعديل لاهتلاك الأصول الثابتة.

[2] النفقات النهائية الحكومية العامة على الاستهلاك: كل النفقات الحكومية الحالية على شراء السلع والخدمات (بما في ذلك تعويض الموظفين ومعظم النفقات على الدفاع الوطني والأمن، ولكن باستثناء النفقات العسكرية الحكومية التي تشكل جزءًا من تكوين رأس المال الحكومي)، وذلك بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

الملحق رقم (05): أداء الجزائر وفق نتائج العمل والتوظيف لمؤشرات التنمية البشرية

البلد	التوظيف				البطالة		
	نسبة التوظيف إلى السكان	معدل مشاركة القوى العاملة	التوظيف في الزراعة	التوظيف في الخدمات	الإجمالي	الشباب	الشباب غير الملتحقين بالمدرسة أو العمل
	(بالنسبة للأعمار 15 وما فوق)		(النسبة من إجمالي التوظيف)		(نسبة من القوى العاملة)	(نسبة من الأعمار 15-24)	
	2019	2019	2019	2019	2019	2019	2019
الجزائر	36,3	41,2	9,9	59,4	11,7	29,5	21,1
تونس	38,7	46,1	13,0	54,4	16,0	36,3	24,8
ليبيا	40,5	49,7	18,9	59,2	18,6	50,5	31,8
مصر	41,4	46,4	23,8	48,5	10,8	31,1	27,7
المغرب	41,2	45,3	34,7	43,6	9,0	22,1	22,1

البلد	العمل الذي يشكل خطرًا على التنمية البشرية			التوظيف على مستوى المهارة	الضمان الاجتماعي المتعلق بالتوظيف
	عمالة الأطفال	العمالة الفقيرة التي تعمل بدخل يعادل 3.20 دولار في اليوم (بمعدل القوة الشرائية)	نسبة التوظيف غير الرسمي في التوظيف غير الزراعي	نسبة المهارات العالية إلى المهارات المنخفضة	مستفيدو المعاشات التقاعدية لكبار السن (نسبة من الأعمار 15 فأكثر)
	(نسبة من الأعمار 5-17)	(نسبة من إجمالي التوظيف)	(نسبة من إجمالي التوظيف في قطاع غير الزراعة)	(معدل التوظيف)	(نسبة من سكان السن القانونية للتقاعد)
	2019-2010	2019	2019-2011	2019-2009	2019-2014
الجزائر	4,3	1,3	..	0,84	..
تونس	2,3	0,9	..	0,95	54,0
ليبيا	..	0,4	..	..	..
مصر	4,8	11,9	54,2	3,68	37,5
المغرب	..	5,0	..	0,45	..

SOURCE: UNDP Human DEVELOPMENT Report 2020, http://hdr.undp.org/en/human-development-report-2020. (date de consultation 04/03/2021).

الملحق رقم (06): أداء الجزائر وفق مكتسبات الأمن الانساني لمؤشرات التنمية البشرية

البلد	تسجيل الولادة	اللاجئون حسب بلد المنشأ	الأشخاص النازحون داخليًا	المشردون بسبب الكوارث الطبيعية	الأطفال الأيتام	نزلاء السجون
	(النسبة تحت سن 5 سنوات)	(بالآلاف)	(بالآلاف)	(متوسط سنوي لكل مليون شخص)	(بالآلاف)	(لكل 100,000 شخص)
	2019-2009	2019	2019	2019-2009	2019	2018-2013
الجزائر	100	4,5	2,5	6	450	149
تونس	100	2,1	0,0	0	110	195
ليبيا	..	16,0	451,0	0	99	97
مصر	99	27,5	65,0	0	1 760	112
المغرب	96	4,6	..	0	350	233

البلد	معدل القتل	معدل الانتحار		تبرير ضرب الزوجة 1		عمق العجز الغذائي
	(لكل 100,000 شخص)	(شخص 100,000 لكل)		(الأعمار 15-19 نسبة)		معدل كفاية الإمداد الغذائي بالطاقة المتوسطة 2
		إناث	ذكور	إناث	ذكور	النسبة
	2018-2013	2016	2016	2012-2019	2012-2019	2019/2017
الجزائر	1,4	1,8	4,9	55	..	145
تونس	..	2,2	4,4	14	22	149
ليبيا	..	2,3	8,7	..	..	..
مصر	..	1,7	7,2	46	..	143
المغرب	1,4	3,6	2,5	64	..	141

SOURCE: UNDP Human DEVELOPMENT Report 2020, http://hdr.undp.org/en/human-development-report-2020. (date de consultation 04/03/2021).

[1] تبرير ضرب الزوجة: النسبة المئوية للفتيات والفتيان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 19 عامًا والذين يرون أن الزوج مبرر في ضرب أو ضرب زوجته لأحد الأسباب المحددة على الأقل: إذا حرقت زوجته الطعام، أو تجادلت معه، أو خرجت بدون إخباره، أو تهمل الأطفال، أو ترفض العلاقات الجنسية.

[2] معدل كفاية إمدادات الطاقة الغذائية المتوسطة: المعروض المتوسط للسعرات الحرارية للاستهلاك الغذائي، ويعبر عنه كنسبة مئوية من الاحتياجات الغذائية المتوسطة، وهي كمية الطاقة الغذائية التي يجب توفيرها لضمان القضاء على الجوع إذا تم توزيعها بشكل صحيح.

الملحق رقم (07): آداء الجزائر حسب التنقل البشري ورأس المال لمؤشرات التنمية البشرية

	التجارة	التدفقات المالية				التنقل البشري	
	الصادرات والواردات	الاستثمار الأجنبي المباشر، الصافي الوارد	"تدفقات رأس المال الخاصة"	المساعدات الرسمية الصافية للتنمية المتلقاة	تحويلات المغتربين	معدل الهجرة الصافي 2	مخزون المهاجرين 1
	)نسبة من الناتج المحلي الإجمالي(	(نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	(نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	نسبة من) الناتج القومي (الإجمالي	(نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	لكل 1000) شخص)	نسبة من) السكان)
	2019	2019	2019	2018	2019	2015/2020	2019
الجزائر	52,0	0,9	-1,0	0,1	1,05	-0,2	0,6
تونس	110,5	2,5	-2,4	2,1	4,90	-0,3	0,5
ليبيا	118,3	0,0	0,5	0,6	..	-0,3	12,1
مصر	48,3	3,0	-6,3	0,8	8,84	-0,4	0,5
المغرب	87,5	1,3	-1,5	0,7	5,67	-1,4	0,3

	التنقل البشري		الاتصالات			
	تنقل الطلاب الدوليين 3	السياحة الوافدة الدولية 4	مستخدمي الإنترنت		اشتراكات الهواتف المحمولة	
			الإجمالي	إناث		
	(نسبة من إجمالي التسجيل في التعليم العالي)	(الآلاف)	(نسبة من السكان)	(نسبة من السكان الإناث)	(لكل 100 شخص)	(نسبة التغيير)
	2017-2010	2018	2018	2018	2018	2018–2010
الجزائر	-1,1	2 657	59,6	50,3	121,9	30,8
تونس	-5,7	8 299	64,2	..	127,7	23,2
ليبيا	..	..	21,8	..	91,5	-84,4
مصر	0,7	11 196	46,9	41,3	95,3	9,9
المغرب	3,1-	12 289	64,8	61,1	124,2	25,3

SOURCE: UNDP Human DEVELOPMENT Report 2020, http://hdr.undp.org/en/human-development-report-2020. (date de consultation 04/03/2021).

[1] الجرد السكاني للمهاجرين: نسبة جرد المهاجرين إلى بلد ما، معبّرة كنسبة مئوية من سكان البلد. تختلف تعريف المهاجر من بلد لآخر ولكن عمومًا يشمل الجرد الذي ولد خارج البلاد، أو الجرد الذي يحمل الجنسية الأجنبية، أو مزيجًا من الاثنين.

[2] معدل صافي الهجرة: نسبة الفرق بين عدد المهاجرين الوافدين والمهاجرين المغادرين من بلد ما إلى المتوسط السكاني، معبّرًا بعدد الأشخاص لكل 1000 شخص.

[3] تنقل الطلاب الدوليين: إجمالي عدد الطلاب الجامعيين القادمين من الخارج (الطلاب الوافدين) الذين يدرسون في بلد محدد ناقص عدد الطلاب في نفس المستوى التعليمي من ذلك البلد الذي يدرسون في الخارج (الطلاب الصادرين)، معبّرًا بالنسبة المئوية من إجمالي التسجيل الجامعي في البلد.

[4] السياحة الوافدة الدولية: وصول الزوار الغير مقيمين (الزوار الليليين، السياح، الزوار اليوميين والزائرين للرحلات القصيرة) إلى الحدود الوطنية.

الملحق رقم (08): بيانات متغيرات الدراسة

	الاستثمارات الأجنبية المباشرة (بالمليون دولار أمريكي)	نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الخام (%)	نسبة التضخم (%)	الصادرات (بالمليار دولار أمريكي)	الواردات (بالمليار دولار أمريكي)	نسبة الانفتاح التجاري (%)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (%)
السنوات	FDI	FDI_GDP	INF	EXP	IMP	TOP	GDP.PC	GDP.PC_GDP
1990	0,330	0,000532	16,65	14,546	15,472	48,38	2408,689	0,00388
1991	11,640	0,025462	25,89	13,311	10,789	52,72	1731,611	0,00379
1992	30,000	0,062496	31,67	12,154	11,458	49,19	1776,037	0,00370
1993	0,001	0,000002	20,54	10,880	11,557	44,92	1807,329	0,00362
1994	0,001	0,000002	29,05	9,585	11,084	48,58	1507,865	0,00354
1995	0,001	0,000002	29,78	10,940	12,110	55,19	1452,269	0,00348
1996	270,000	0,575184	18,68	13,970	11,240	53,71	1603,938	0,00342
1997	260,000	0,539667	5,73	14,890	10,280	52,24	1619,806	0,00336
1998	606,600	1,258826	4,95	10,880	10,850	45,09	1596,004	0,00331
1999	291,600	0,599499	2,65	13,692	11,081	50,93	1588,348	0,00327
2000	280,100	0,511237	0,34	23,051	11,390	62,86	1764,974	0,00322
2001	1113,106	2,033225	4,23	20,084	12,052	58,70	1740,642	0,00318
2002	1064,960	1,876230	1,42	20,153	14,548	61,13	1781,837	0,00314
2003	637,880	0,939927	4,27	25,958	16,204	62,13	2103,413	0,00310
2004	881,850	1,033522	3,96	34,175	21,884	65,70	2609,946	0,00306
2005	1145,340	1,109842	1,38	48,714	24,844	71,28	3113,101	0,00302
2006	1888,170	1,613470	2,31	57,120	25,652	70,73	3478,655	0,00297
2007	1743,330	1,291573	3,68	63,531	33,568	71,94	3950,519	0,00293
2008	2631,710	1,539006	4,86	82,036	49,095	76,68	4923,629	0,00288
2009	2753,760	2,006957	5,74	48,534	49,330	71,32	3883,261	0,00283
2010	2301,230	1,427493	3,91	61,975	50,656	69,87	4480,799	0,00278
2011	2580,626	1,290187	4,52	77,581	57,375	67,47	5455,854	0,00273
2012	1499,447	0,717232	8,89	77,123	59,612	65,40	5592,257	0,00267
2013	1696,867	0,808977	3,25	69,659	63,767	63,61	5499,581	0,00262
2014	1506,733	0,704710	2,92	64,611	68,262	62,15	5493,026	0,00257
2015	−584,528	−0,352169	4,78	38,460	60,622	59,70	4177,893	0,00252
2016	1636,300	1,022471	6,40	33,404	56,097	55,93	3946,444	0,00247
2017	1232,342	0,736213	5,59	37,934	55,604	55,88	4044,277	0,00242
2018	1466,082	0,843750	4,26	44,523	56,195	57,96	4114,715	0,00237
2019	1381,890	0,812933	1,95	38,367	50,103	52,04	3948,343	0,00232

الملحق رقم (09): بعض مخرجات برنامج eviews 10 الخاصة بالدراسة

مخطط أفضل نموذج

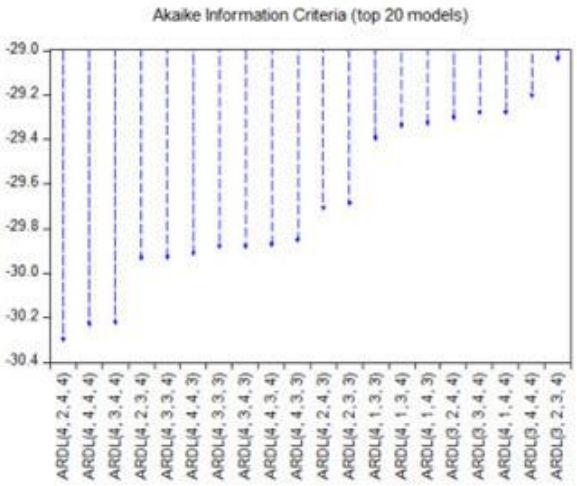

اختبار الإستقرار الهيكلي للنموذج

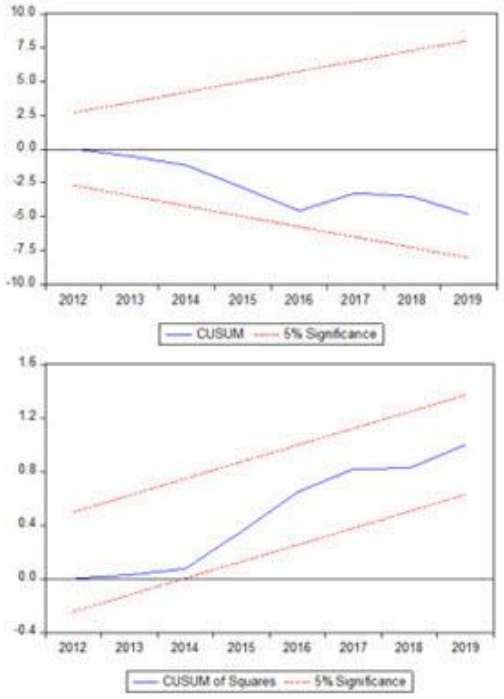

معادلة الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(GDP_CP_GDP)
Selected Model: ARDL(4, 2, 4, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 03/22/22 Time: 11:43
Sample: 1990 2019
Included observations: 26

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.00E-06	7.39E-07	6.756100	0.0001
GDP_CP_GDP(-1)*	-0.000968	0.000264	-3.670019	0.0063
FDI_GDP(-1)	6.89E-07	7.32E-08	9.401515	0.0000
INF(-1)	-6.75E-09	1.19E-08	-0.565790	0.5871
TOP(-1)	-1.24E-07	1.40E-08	-8.870322	0.0000
D(GDP_CP_GDP(-1))	1.856203	0.102005	18.19725	0.0000
D(GDP_CP_GDP(-2))	-1.383274	0.193928	-7.132939	0.0001
D(GDP_CP_GDP(-3))	0.422635	0.107740	3.922735	0.0044
D(FDI_GDP)	1.73E-07	4.01E-08	4.303867	0.0026
D(FDI_GDP(-1))	-1.91E-07	4.78E-08	-3.993699	0.0040
D(INF)	-2.04E-08	6.80E-09	-2.999003	0.0171
D(INF(-1))	-2.36E-08	9.36E-09	-2.519779	0.0358
D(INF(-2))	-2.75E-08	4.78E-09	-5.745479	0.0004
D(INF(-3))	-8.52E-09	4.04E-09	-2.108806	0.0680
D(TOP)	-9.54E-09	7.10E-09	-1.343546	0.2160
D(TOP(-1))	1.20E-07	8.82E-09	13.66138	0.0000
D(TOP(-2))	7.81E-08	8.83E-09	8.840840	0.0000
D(TOP(-3))	1.76E-08	6.37E-09	2.758642	0.0247

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI_GDP	0.000711	0.000180	3.959766	0.0042
INF	-6.97E-06	1.20E-05	-0.579003	0.5785
TOP	-0.000128	4.38E-05	-2.924368	0.0192
C	0.005162	0.001712	3.016093	0.0167

EC = GDP_CP_GDP - (0.0007*FDI_GDP -0.0000*INF -0.0001*TOP + 0.0052)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	38.81061	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

معادلة الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GDP_CP_GDP)
Selected Model: ARDL(4, 2, 4, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 03/22/22 Time: 11:41
Sample: 1990 2019
Included observations: 26

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP_CP_GDP(-1))	1.856203	0.063160	29.38893	0.0000
D(GDP_CP_GDP(-2))	-1.383273	0.097642	-14.16675	0.0000
D(GDP_CP_GDP(-3))	0.422634	0.040858	10.34402	0.0000
D(FDI_GDP)	1.73E-07	2.32E-08	7.458610	0.0001
D(FDI_GDP(-1))	-1.91E-07	3.47E-08	-5.495039	0.0006
D(INF)	-2.04E-08	3.20E-09	-6.371842	0.0002
D(INF(-1))	-2.36E-08	3.49E-09	-6.760021	0.0001
D(INF(-2))	-2.75E-08	2.92E-09	-9.396868	0.0000
D(INF(-3))	-8.52E-09	2.49E-09	-3.418479	0.0091
D(TOP)	-9.54E-09	4.04E-09	-2.363780	0.0457
D(TOP(-1))	1.20E-07	7.06E-09	17.07022	0.0000
D(TOP(-2))	7.81E-08	6.24E-09	12.50727	0.0000
D(TOP(-3))	1.76E-08	4.10E-09	4.290249	0.0027
CointEq(-1)*	-0.000968	5.67E-05	-17.06105	0.0000

R-squared	0.999983	Mean dependent var	-4.98E-05
Adjusted R-squared	0.999965	S.D. dependent var	7.96E-06
S.E. of regression	4.70E-08	Akaike info criterion	-30.60421
Sum squared resid	2.65E-14	Schwarz criterion	-29.92678
Log likelihood	411.8548	Hannan-Quinn criter.	-30.40914
Durbin-Watson stat	2.080349		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	38.81061	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والفقر في الجزائر وذلك على المدى الطويل باســـتخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة 1990 إلى غاية 2019 ، حيث استخدمت المتغيرات التالية: الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل التضخم ومعدل الانفتاح التجاري و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لمعدل الفقر في الجزائر، و توصلت الدراسة إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي معنوي جد ضعيف على معدلات الفقر في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: استثمار أجنبي مباشر ؛ الفقر؛ الجزائر؛ نموذج ARDL .

Abstract:

The research paper aimed to study the relationship between Foreign Direct Investment (FDI) and Poverty in Algeria in the long term using the Auto-Regressive Distributed Lag (ARDL) model during the period 1990 to 2019, where the following variables were used: Foreign Direct Investment, Inflation Rate, Trade Openness rate and Per Capita GDP as an indicator for Poverty rate in Algeria, where the results showed a long-and short terms relationship between foreign direct investment and poverty, where the study concluded that foreign direct investment had a very weak positive and moral impact on poverty rates in Algeria during the study period.

Keywords: Foreign Direct Investment; Poverty; Algeria; ARDL model.

Résumé:

Cet article de recherche avait pour objectif d'étudier la relation entre les investissements directs étrangers (IDE) et la pauvreté en Algérie à long terme en utilisant le modèle Auto-Régressif à Retard Distribué (ARDL) sur la période 1990-2019. Les variables suivantes ont été utilisées : les investissements directs étrangers, le taux d'inflation, le taux d'ouverture commerciale et le PIB par habitant en tant qu'indicateur du taux de pauvreté en Algérie. Les résultats ont montré une relation à long et à court terme entre les investissements directs étrangers et la pauvreté, et l'étude a conclu que les investissements directs étrangers avaient un impact très faible et positif sur les taux de pauvreté en Algérie au cours de la période étudiée.

Mots-clés : Investissements directs étrangers; Pauvreté; Algérie; Modèle ARDL.